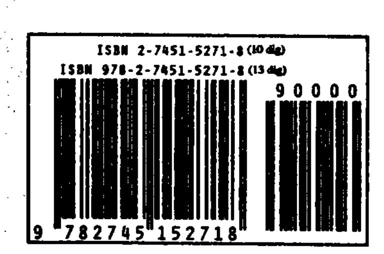
الدكتور حسن عبد الغني جواد الأسدي

مفهوم الجملة عند سيبويه



الكتـاب :مفهوم الجملة عند سيبويه
المـؤلف : د. حسن عبد الغني جواد الأسدي
النـاشر: دار الكتب العلميـة ـ بيروت
عدد الصفحات: 304
سنة الطباعة: 2007 م
بلد الطبـاعة: لبنـان
الطبعـة: الأولى

Title : **Mafhûm al-Jumlah °ind Sîbâwayh**
(concept of phrase in the sight of Sibawayh)
Author : Dr. Ḥasan °Abdul-Ǧani Jawād al-°Asadi
Publisher : Dar Al-kotob Al-Ilmiyah
Pages : 304
Year : 2007
Printed in : Lebanon
Edition : 1st


ISBN 2-7451-5271-8 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-5271-8 (13 dig)

بسم الله الرحمن الرحيم

كان الباحث قد عجز عن أداء حق شكر المخلوقين فكيف به وشكر ربّ العالمين الذّي كلّما قيل له الحمد وجب على القائل لأجل لذلك أن يقول له الحمد فماله إلّا أنْ يقول (الحمد لله كما هو أهله).ويسأله أن يصلي ويسلّم ويبارك على محمّدٍ وآل محمّدٍ كما صلّى وسلّم وبارك على إبراهيم وآل إبراهيم إنّه حميد مجيد.

(اللّهُمَّ أَخْرِجني من ظُلماتِ الوَهم،وَأَكْرِمْني بنُورِ الْفَهم،اللّهُمّ افتَحْ عَلينا أَبوابَ رَحمتِكَ وانْشُرْ عَلينا خَزائِنَ عُلومِكَ برحمتِكَ يا أَرحمَ الرّاحِمينَ)





المقدمة

تعدّ هذه الدراسة محاولة لقراءة جديدة للكتاب الأوّل في النحو العربيّ، الأرقى مكانةً فيه (أعني كتاب سيبويه)إذ إخال أنّه كان قد كتب بمنهجيّة لم تتأتَ لأيٍّ من النحويين الخالفين. وفي الحق انّ صاحب الكتاب (المتوفى ١٨٠هـ)[١] كان قد نزل منزلة خاصّة عند عملاق النحو العربيّ الأوّل وعبقريّ لغته (الخليل بن أحمد الفراهيديّ ت١٧٥هـ)[٢] لم يصل غيره إليهما فقد رُوي عنه قوله حين يرى سيبويه مقبلاً عليه: (مرحباً بزائرٍ لا يملّ) وماسُمع أنّه قالها لغيره[٣]. وكان أن يحدث بينهما في طائفة من محاوراتهما-ما يعجز غيرهما عن فهمه، كما حصل للأخفش فبينا هوعند الخليل إذ جاء سيبويه فسأل الخليل عن مسألة ففسّرها له؛ يقول الأخفش «فلم أفهم ما قالا، فقمت وجلست له (يعني: لسيبويه) في الطريق. فقلت له: جعلني الله فداءك، سألتَ الخليلَ عن مسألة، فلم أفهم ما ردّ عليك ففهّمنية. فأخبرني بها، فلم تقعَ لي ولا فهمتهما. فقلت له: لا تتوهم أنّي أسالك اعناتاً فإنيّ لم أفهمها ولم تقع لي. فقال لي: ويلك، ومتى توهمت أننّي أتوهّمُ أنّكَ تعنتني. ثم زجرني وتركني ومضى»[٤] ونقل السيرافيّ عن الزجاج وصفه لأحد أبواب الكتاب بقوله: «هذا باب لم يفهمه إلّا الخليل وسيبويه»[٥]. وغير ذلك من المواقف والأقوال التي تصوّر

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ١١٧ ومن أعلام البصرة سيبويه: ٢٥،٥٣ والمدارس النحوية: ٩٩-١٠١.

(٢) يعدّ هذا الرجل مفخرة من مفاخر الحضارة العربية الإسلامية ليس في جانبها العلمي حسب، بل في جانبها الأخلاقي العملي ينظر لبيان مكانة هذا الرجل: الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه والفراهيدي عبقريّ من البصرة للدكتور مهدي المخزومي.

(٣) ينظر: من أعلام البصرة سيبويه: ٣٦. (٤) من أعلام البصرة سيبويه: ٣٨.

(٥) تعليقات السيرافي، الكتاب ١/ ٣٨٤ الهامش (٣) والباب المعني هو «هذا باب ما ينتصب من =

عملاقاً آخر للنحو العربيّ. تتلمذ على يد العملاق الأوّل (الخليل).

وحسبنا من كل هذا أنّ علماء العربيّة قاطبة على كثرتهم وعبقريّة كثير منهم لم يستطيعوا أن يتجاوزوه على الرغم من أنهم-كما سنرى فيما بعد-تبنوا نظريّة للنحو العربي تختلف عن نظريته إلّا أنهم لم يجدوا بدّاً من أن يوظفوا كلامه فيها؛ وقد عملوا على إعادة صياغة كتابه الصياغة التي يرغبون فيها وتمّ ذلك لهم في كتاب أبي بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) (الأصول في النحو). لقد تبنّى ابن السراج في كتابه منهجاً يقوم في إطاره العام على الأصناف بدأ فيه «بمرفوعات الأسماء ثم المنصوبات والمجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع. . . ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التقديم والتأخير وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام، وانتهى إلى مسائل الصرف»[١]. ووصف بعض القدماء عمله هذا فقال: «. . . وأخذ مسائل سيبويه ورتّبها أحسن ترتيب»[٢] ومن ثمّ رأى محقق كتاب الأصول (رحمه الله) أن موضوعاته غير متداخلة كموضوعات سيبويه[٣].؟!! بل ذكر أنّ القدماء رأوا فيه ما يجنبهم عناء البحث في الكتاب فأصبح الأصول عندهم «. . غاية في الشرف والفائدة»[٤]؟!!.

وكان المبرد (ت٢٨٥هـ)قد ألمح في مقولته المشهورة-في هذا السياق-التي كان يقولها لمن يريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه وهي (هل ركبت البحر؟!) إلى الصعوبة التي كانوا يعانونها في إدراك نظريّة سيبويه ورأت الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي في هذه المقولة «تعظيماً له (تعني للكتاب)واستصعاباً لما فيه، فكأنّه لن يستطيع تحمل مشاق قراءته والصبر على استخراج دقائقه وعويصه إلا من ركب البحر وتحمّل أهواله، وإلّا من غاص فيه واستطاع استخراج درره وجواهره»[٥]. ولعل تأليف المبرد المقتضب كان انعكاساً للغربة تجاه الكتاب ومنهجه وفي محاولة فهمه الذي شاع وصفهم إياه بـ (قرآن النحو).

= المصادر؛ لأنّه حال صار فيه المذكور وذلك قولك أما سمناً فسمين».

(١) الأصول في النحو ١/ ٢٢ (مقدمة المحقق).

(٢) الأصول في النحو ١/ ٢١ (مقدمة المحقق عن نزهة الالباء: ٦٩).

(٣) الأصول في النحو ١/ ٢٢ (مقدمة المحقق).

(٤) الأصول في النحو ١/ ٢١ (مقدمة المحقق عن طبقات الزبيدي: ١٢٢).

(٥) سيبويه: حياته وكتابه: ٦٩.

إنّ دراستنا -كما يظهر-تحاول أن تتجاوز تلك التراكمات التأريخية والعلميّة التي كونت غلافاً حول الكتاب امتلك سلطة قويّة على الدراسات النحويّة كافّة إلى عصرنا هذا. فإذا ما أراد بعض الباحثين النظر في الكتاب قدّم بين يديْ حاجته تلك تصورات عن الكتاب[1] كان قد تعلّمها في أغلب الأحيان من ألفية ابن مالك وشروحها أو كتب ابن هشام ونحوها. ولم يمكّن سيبويه من قياده فكانت النتيجة الخروج بالموجود. بيد أنه ما ينبغي أن يفهم من كلامنا ههنا أننا نسعى إلى أن نعيب على أحد ما عملاً، بل جرى القلم إلى هذا الموضع من الكلام لما نرجوه من أن يتم فهم سيبويه وغير سيبويه من علمائنا الأجلاء من خلال ما كتبوا أو ما نُقل عنهم نقلاً حرفيّا.

وبعدُ فقد كانت البداية مع نهاية الفصل الأوّل من السنة التحضيريّة لدراسة الدكتوراه وتواصل النظر ومحاولة استكشاف أبعاد الموضوع في المرحلة التاليّة إلى أن تمت الموافقة الرسميّة على القيام بالدراسة. ولعل من التوفيق الالهيّ إلى هذا أن تقترن معرفتي للكتاب بصورة واعية نوعاً ما بالأستاذ المشرف؛ وذلك في أيام السنة التحضيريّة في دراسة الماجستير، تلك الأيام التي قد آثار الفضول فينا لمعرفة المزيد عن الكتاب وصاحبه، وما زال الأمر على حاله في أيام الدكتوراه حتى تمّ ماتم. فكانت تلك المعرفة-التي أجدها مباركة جداً-عوناً لي في انجاز طائفة من البحوث القصيرة تتناول جزئيات من الكتاب قد طولبنا بها في أثناء السنة التحضيريّة للماجستير وللدكتوراه، وعلى بساطة تلك البحوث فقد أحدثت مقاربة واضحة من الكتاب واسلوب الكتاب وطريقة فهم نصوصه وادراكها. فكانت الطريق التي فتحت لي مصاريع أبواب تلك الاسوار التي أنشأها سيبويه في كتابه وفي الحق فإن سيبويه قادنا إلى الكشف عن أبعاد نظريته ولم نقده وكان حرصنا شديداً على ألّا نخضعه لأهوائنا فمع تواصل البحث على وفق المنهج الفيلولوجي الذي تتبناه الدراسة في فهم النصوص تكاملت خطّتها على الصورة الآتية:

المقدّمة.

التوطئة المنهجية للدراسة.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الفعل في كتاب سيبويه، دراسة نحوية (رسالة دكتوراه).

الفصل الأول: منهج سيبويه في التحليل النحويّ.

المبحث الأول: منهج سيبويه في دراسة الظاهرة النحوية.

المبحث الثاني: منهج سيبويه في التدوين النحويّ.

الفصل الثاني: مفهومات عناصر الجملة العربيّة.

المبحث الأول: مفهوم الفعلية عند سيبويه.

المبحث الثاني: مفهوم الاسميّة عند سيبويه.

المبحث الثالث: مفهوم الظرفية عند سيبويه.

الفصل الثالث: بناء الجملة العربيّة.

المبحث الأول: مصطلحات أركان الجملة عند سيبويه.

المبحث الثاني: التكوين الخطي للجملة عند سيبويه.

الفصل الرابع: فهم الجملة عند سيبويه.

المبحث الأوّل: المحتوى الدلالي للجملة.

المبحث الثاني: معيار حسن السكوت.

الفصل الخامس: المستوى القبلي عند سيبويه.

المبحث الأول: نظرية الأصول عند سيبويه.

المبحث الثاني: مفهوم (تمثيل ولم يتكلم به)عند سيبويه.

المبحث الثالث: الجملة الأصل في العربية عند سيبويه.

الخاتمة (نتائج الدراسة وتوصياتها).

ثبت المظان.

فبعد أن يتم توضيح منهج القراءة التي ننشدها للكتاب عبر التوطئة المنهجيّة يأتي الفصل الأول وهو فصل تمهيديّ يجري فيه توضيح البعدين المنهجيين اللذين تبناهما سيبويه في تحليله النحويّ. يبين الأوّل منهما طريقة سيبويه في تناول الظاهرة اللغوية أقول بعبارة أخرى إنّ هذا المبحث يحدّد رؤية سيبويه لوظيفة اللغوي وموقفه من الظاهرة المدروسة إذ يرى سيبويه له ان يتبنى منهجاً

تفسيرياً للظاهرة وأعنى بالتفسيري كونه مجتلباً من المفسرين،أمّا الثاني فيقوم على مجالات خمسة للتحليل النحوي هي: المقولات والبنية والعمل والمحتوى الدلالي والمستوى القبلي. وقد هيمنت هذه المجالات-بصورة واضحة-على خطة الكتاب في إيراد المادة النحوية. ومن جهة أخرى كان ترتيب أبواب مقدمة الكتاب يعكس ترتيب أقسام الكتاب التي وجدنا عددها قد بلغ تسعة أقسام.

وبعد الانتهاء من الفصل التمهيدي يبدأ الفصل الثاني فيبدأ معه بيان أول مجال من مجالات التحليل اللغويّ وهو مجال (المقولات Categories) أو الأصناف ويتم ذلك من خلال مباحث ثلاثة خصص كل واحد منها لمقولة من هذه المقولات المهمة في الجملة وهي مقولات الفعليّة والاسميّة والظرفيّة. وجعلنا هذه المباحث لمفاهيم المقولات إنّما يراد به استيعاب تصوّرات سيبويه في طوائف من البنى مفردة أو مركبة يسلك بعضها مسلك إحدى المقولات الثالث في الجملة.

ويتناول الفصل الثالث بيان المجال الثاني والثالث من مجالات التحليل وهما (البنية والعمل)وكان من المناسب أن نفرغ مبحثاً لتحديد دلالة المصطلحات التي استعملها سيبويه في تحليل الجملة من خلال مصطلحات المسند والمسند إليه والابتداء والمبتدأ والمبني عليه والخبر والفعل والفاعل والمفعول وغيرها وكما قيل فالمصطلحات مفاتيح العلم.

علماً بأنّ مصطلح (العمل) إذ نستعملهُ في مجال التحليل يكون عاماً لمفهومي سيبويه (التعدّي والعمل النحويّ). ويبرز مفهوم التعدّي بوصفه مفهوماً خطيراً عند سيبويه بل لعله أهم مفهومات الجملة ويكفي وحده أن يقدّم (مفهوم الجملة عند سيبويه)على نحوّ جيد.

أما الفصل الرابع: فيتوجه نحو الجملة المتحققة في الخطاب بل لعله أبرز موقع قد يوضّح كون سيبويه قد تناول العربية من منطلق كونها لغة الخطاب في أيامه وتلك مسألة قد خالف فيها سيبويه سائرُ النحويين الخالفين. ويصور سيبويه في إطار مقبولية الجملة الأثر المهم للمجال الرابع وهو (مجال المحتوى الدلالي)الذي خُصص له المبحث الأوّل ويليه مبحث (حسن السكوت)ويقوم على وجهة نظر المتكلم في تكامل المحتوى الدلالي للجملة عند المخاطب بيد

أنّ ذلك لا يعني بأي حالٍ من الأحوال إمكان إدراك المحتوى الدلالي للجملة بمعزل عن النمط البنائي الخاص بالبنية الافتراضية الصغرى والكبرى للجملة عند سيبويه.

ويُفرد الفصل الخامس وهو الفصل الأخير لبيان المجال الأخير من مجالات التحليل وهو المستوى القبلي الذي يكمن خلف المجالات الأربعة السالفة الذكر في التفسير السيبويهي للظاهرة النحويّة. وكان ذلك صوراً نظرية لغويّة متكاملة الأبعاد في داخل إطار النظريّة اللغوية العامة في الكتاب وتلك هي (نظرية الأصول اللغوية عند سيبويه) وزودتنا هذه النظريّة بطائفة من قوانين العربية التي ترتكز إلى الأصول الأولى وجرى ضمن ذلك الكشف عن المصطلحات الخاصة بهذه النظرية وهي مصطلحات (الأصل والحد والوجه وطريقة الكلام) ومن جملة الملاحظات هاهنا كون ظاهرة الممنوع من الصرف تمثّل الأثر المترتب لعدم خضوع الكلم لتلك القوانين. ويركز المبحث الثاني جهده على إبراز مفهوم تكرر ظهوره الاصطلاحي في الكتاب. وينسجم هذا المفهوم المصطلح عليه بـ (تمثيل ولم يتكلّم به) ونحوذلك مع التصوّرات الخاصة بنظرية الأصول بوصفه أصلاً تجريدياً ظهر في مبحث التكوين الخطي للجملة من الفصل الثالث ووظّف سيبويه هذا الأصل التجريدي في إطار مجال تحليلي للاستعمال النحويّ،كما أن هذا الأصل الذي تمثّل فيما اصطلحنا عليه بـ (البنية الافتراضية الصغرى للجملة العربية) سيكون أصلاً أولياً لجميع الجمل في العربية وسيعمل المبحث الثالث من هذا الفصل على تأكيد ذلك في إطار (الجملة الأصل في العربية عند سيبويه). ومع انتهاء هذا المبحث تنتهي الدراسة ثم نعمل بعد ذلك على محاولة صياغة عرض موجز لأهم نتائجها وشفعها بطائفة من التوصيات التي رآها الباحث ويلي ذلك ثبتٌ بمظان الدراسة تُسطّر فيه طائفة المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة،ثم نبذة مختصرة للدراسة تكتب باللغة الانكليزيّة.

وخير ما يتعذر الباحث به عن مواطن القصور في دراسته هذه، ما عبّر الشيخ الرئيس ابن سينا عن بعض كتبه،ويصح أن يكون ذلك تعبيراً عن شأن كتاب سيبويه عند سيبويه نفسه،بقوله: «وماجمعنا هذا الكتاب لنظهره إلّا

لأنفسنا، أعني الذين يقومون منا مقام أنفسنا، وأمّا العامّة من مزاولي هذا الشأن، فقد أعطيناهم في (كتاب الشفاء) ماهو كثير لهم وفوق حاجتهم»[١].

عسى أن يكون هذا عذره الذي يعتذر به مع شكره الاساتذة المعنيين وامتنانه لهم محتسباً لهم عند الله فهو الهادي لدار السلام وله الحمد.

الباحث

كتبت في آخر رمضان المبارك١٤١٩هـ

(١) منطق المشرقيين: ٢٢.

توطئة منهجيّة للدراسة

اتجاهات البحث اللغويّ المعاصر

والموروث النحويّ

أفرز الإبداع الذي شهدته ساحة البحث اللغويّ العالميّ. ولا تزال تشهده- جملة من الاشكالات أدّت إلى تباين واضح في مواقف الباحثين تجاهه. واقترن ذلك بكيفيّة التعامل مع الموروث اللغويّ القديم. وقد أضحت هذه المواقف تراثاً لغوياً لنا وللأجيال القادمة يبين صيغاً مختلفة من وجهات النظر برزت على ساحة البحث اللغويّ العربيّ تبيّن طرق التعامل المزدوج بين التراث والمعاصر في البحث اللغويّ ونرى أن نحدد ذلك على النحو الآتي:

أولاً: نزعت طائفةٌ من الباحثين إلى التمسك بالموروث اللغويّ والعمل على صياغته على صورة قواعد صارمة لا يكون لأحد أن يتجاوزها، وتمثل هذا الموروث عندها بالنحو البصريّ خاصّة. وجرى-على مايبدو للحفاظ على هذه الصرامة-اهمالٌ لشطر كبير من الموروث اللغويّ وهو النحو الكوفيّ وجهود كثير من العلماء الخالفين؛ بل حتىّ المتقدمين. ولأجل هذا غلب على جهود هذه الطائفة الطابع التعليميّ ولعل كتاب الدكتور عباس حسن في (النحو الوافي) [1] يعدّ مثلاً جيّداً لمسلك هذه الطائفة[2].

(١) وكان الدكتور عباس حسن عمل على وضع فقرات توسّع فيها خصّ بها طلبة الدراسات العليا للغة العربية.

(٢) إن ما يرد من أمثلة لاتجاهات البحث ههنا لا يقوم على سبيل الاستقصاء - كما هو واضح - بل يقوم على سبيل التمثيل ولعل استقصاء هذه الاتجاهات مسألة جديرة بالتأمل في نطاق دراسة مستقلة.

ثانياً: ارتأت طائفة أخرى لنفسها الخروج عن الصرامة التي تبناها الاتجاه السابق المهيمن على ساحة البحث اللغويّ فاتجهتْ نظرتها إلى الموروث كلّه بصريّاً كان أم كوفيّاً أم غيرهما، ورأت-بتأثير مباشر أو غير مباشر من الاتجاهات اللغوية الحديثة في العالم-أن هذا الموروث اشتمل على نظرات لغويّة دقيقة ماثلت ما عرفت من هذه الاتجاهات فسعت إلى ملاحقتها وإخراجها على صور شتّى. كان بعضها قراءة لظواهر متفرقة من التراث، في حين نزع بعض آخر منها إلى الاكتفاء بدراسة جهدٍ خاصٍ لعَلَم من أعلامنا السابقين يكون مثالاً لتلك الدقة أمام الاتجاهات الغربيّة. ومن أمثلة هذا التوجه كتاب الدكتور نهاد الموسى (نظريّة النحو العربيّ في ضوء النظر اللغويّ الحديث) وبحث الدكتور عبد الرحمن رشيد العبيديّ (الألسنيّة بين عبد القاهر والمحدثين) وغيرهما.

واقتصر بعض الباحثين على عرض القديم في ضوء اتجاهٍ واحدٍ من تلك الاتجاهات. ومن أمثلة ذلك بحث محمد عبد المطلب (النحو بين عبد القاهر وتشومسكي) وبحث أستاذنا الدكتور هادي نهر (ملامح من النظريّة التوليديّة التحويليّة لجومسكي في التراث اللغويّ، دراسة نحويّة بلاغيّة) [(١)] وغيرهما. وقد سلك جلّ هذه الجماعة مسلكاً موضوعياً بمعنى أن يتناول أحد الموضوعات اللغويّة أو النحوية على وجه الخصوص فيعرض لمواقف القدماء منه ولمواقف المحدثين على اختلاف توجهات الفريقين. ويحاول-بعد ذلك-الخروج بتقويم لموضوعه سواء كان رأياً جديداً أم كان متابعاً فيه لأحدهما. ولعل جماعة هذا المسلك هي الأوسع في مجال البحث العربي المعاصر.

ثالثاً: وارتأت طائفة ثالثة من الباحثين التوسع في مجال الافادة من الفكر الحديث إلى محاولة القيام بإعادة وصف يشتمل على شيء من الجدة أو قل النظر الجديد لقواعد العربية ويأتي في مقدمة هذه الطائفة الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى بكتابه (إحياء النحو) وتلميذه الأستاذ الدكتور المرحوم مهدي المخزوميّ في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) [(٢)]. وإخال أنّ شيئاً من

---

(١) البحث مخطوط لم ينشر حتى الآن كتبه ١٩٨٩.

(٢) لتقويم هذين العملين ينظر: العربية و علم اللغة البنيوي: ٦٢-٧٧.

ذلك قد جرى بتأثير مباشر من المنهج الوصفي فقد ظهر عند الأول بالاستقراء وعند الثاني بتبنيه المنهج الكوفيّ الذي رآه أقرب إلى المنهج الوصفي وأبعد عن المعياريّة التي اتسم بها النحو البصريّ. وقام-بعد ذلك-الدكتور تمام حسّان بما عدّها «أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغويّة تجري بعد سيبويه وعبد القاهر»[١] بكتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) : فزاوج بين المبنى والمعنى وأحدث تقسيمات جديدة لموضوعات العربيّة وقد لحظ تأثره بمنهجين هما : المنهج البنائي الوصفي الامريكي والمنهج السياقي الانكليزي إذ نلحظ أنّه قد عمل على توظيف فكرتي المقام والنظم عند النحويين والبلاغيين في محاولته هذه.

ثم برزت فكرة إعادة وصف العربيّة ثانيةً مع بروز المنهج التوليدي التحويلي لجومسكي على الساحة العربيّة وتصدّى لذلك كل من الدكتور محمد علي الخولي بكتابه (قواعد تحويليّة للغة العربية) والدكتور ميشال زكريا بكتابيه (الألسنية التوليدية والتحويليّة وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) و (الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة).

ومن البحوث التي سلك أصحابها هذا المسلك بحث (الأنماط التحويليّة في الجملة الاستفهامية العربية) للدكتور سمير شريف ستيتيّة و (النظريات النحويّة والدلاليّة في اللسانيات التحويليّة والتوليديّة: محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربيّ). وقد سعى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إلى الإفادة من النظريات التي تسلك في التيار التوليدي والتحويلي بكتابه (النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلالي).

وقد برزت في الحقبة الأخيرة إتجاهات جديدة في علم اللغة نقلت التطورات الأخيرة لما كان يدعى بـ (الدلالة التوليديّة) [٢] والنظريات الوظيفيّة

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠، ولتقويم هذا الكتاب ينظر: مدخل الى دراسة الجملة العربيّة: ٨٤.

(٢) «إن التجديد الاساسي في الدلالة التوليدية يقوم على أن اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوّية، كما هي الحال عند تشومسكي، بل بتوليد بنية دلاليّة مجردة تعطي التمثيل الدلالي. ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحولات، يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أنه يتوصل أخيراً إلى البنية السطحية». و تعد هذه النظرية إعادة صياغة للنموذج اللغوي الذي قدّمه جومسكي.عن: اللسانية التوليّدية والتحويلية: ٦١.

في كل من أمريكا وأوربا و على الخصوص تطورات مدرسة براغ والنحو الوظيفيّ لسيمون ديك. وعرفت هذه الاتجاهات بما يسمى بالبراجمانتاكس(Pragmantax). فوجد بعض الباحثين العرب وهو الدكتور أحمد المتوكل فيها ما يمكن معه من إعادة قراءة الفكر اللغويّ العربي القديم (وكل فكر لغوي قديم بصفة عامة). خاصةً أن النحويين والبلاغيين العرب عالجوا كثيراً من ظواهرهم في إطار نظرتهم إلى اللغة أنها وسيلة التواصل فوضع كتابه (الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة) وقد بنى عمله على النحو الوظيفي لسيمون ديك المقترح في السنوات الأخيرة بوصفه النظريّة التداوليّة الأكثر شيوعاً للتنظير وتنسيق الظواهر.

رابعاً: وجدت محاولة لتقديم وصف عام للعربيّة وأساليبها تشبه في أساسها الفكريّ المحاولات التي سبق ذكرها في الطائفة الثالثة. إذ تبنّت منهجاً وصفياً شمل الاتجاه التوليدي والتحويلي لجومسكي إلا أن المفارقة تكمن في أن الباحث وهو الدكتور خليل أحمد عمايرة عمل على إحداث دلالات جديدة وفهم جديد لنظرية جومسكي فأفاد من فكرة النظرية ومصطلحاتها من دون مفهوماتها التي عناها جومسكي فالجملة التحويليّة عنده هي المعنى العميق أو المعنى المقصود أو الدلالي وتعني في الوقت نفسه (الجملة التوليدية+عنصر من عناصر التحويل) ؛والبنية السطحية عنده هي الجملة المنطوقة أما البنية العميقة فهي ما يمكن أنْ تحتمله الجملة المنطوقة من معانٍ. وقد أصدر الدكتور سلسلة من الكتيبات تحت عنوان عام هو: دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر[١].

خامساً: وبرزت في الحقبة الأخيرة أيضاً طائفة من الباحثين تنظر إلى التراث بوصفه «منظومة فكريّة واحدة تتجلّى في أنماط وأنساق جزئيّة متغايرة في كل مجال معرفي خاص،لم يكن سيبويه-مثلاً-وهو يضع البناء النظريّ والقوانين الكليّة للغة العربيّة معزولاً عن إنجازات الفقهاء والقراء والمحدثين والمتكلّمين.

---

(١) ينظر له: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: ٣٢-٣٩ الهامش. أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي،وأسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي.

وبالمثل لم يكن عبد القاهر الجرجاني ومن سبقه ومن تلاه من البلاغيين يمارسون نشاطهم الفكري في مجال البلاغة خارج إطار علم الكلام وأصول الفقه، ناهيك بعلوم اللغة والنحو. . . »[١]. وكذا الأمر أيضاً بالنسبة إلى ابن جني (ت٣٩٥هـ) في كتابه الخصائص وما تلاه من كتب الأصول إذ «إنّهم في مجال التنظير لأصول النحو قد استنسخوا التعليل الابستيمولوجي لـ (علم أصول الفقه). لقد بقي علم أصول الفقه على الدوام النموذج الذي يفكّر به علماء أصول النحو»[٢]. ولعل الدكتور عبد السلام المسدّي يعدّ مثلاً جيداً لهذا الأتجاه في دراسته للدكتوراه المعنونة بـ (التفكير اللساني في الحضارة العربية) إذ يقول «فبحثنا بهذا التقدير يتجذّر في بؤرة الحدث اللساني بحثاً عن المحور الأفقي يخرق أنسجة القواعد المختلفة في منظومة التراث العربيّ لغةً وأدباً وفلسفة وعلم اجتماع»[٣].

وقد برزت بفعل هذا الوعي المنهجيّ في السنوات الأخيرة طائفة من العلوم قامت على مواضع التلاقي بين علمين أو أكثر من نحو: علم اللغة نفسياً وعلم اللغة جغرافياً وعلم اللغة إجتماعياً وغيرها كما لا يمكن إهمال تفاعلات علم اللغة وخاصة النحو مع علم المنطق وعلى مسار امتدّ قرونا عدة.

وبعد فمن الواضح أن معظم الدراسات التي أنجزتها الطوائف السابقة من الباحثين قد أعربت عن احترامها لتراث الأجداد-على ماله من قيمة في حدّ ذاته-وإن اختلفت جهاتها في التعامل معه. وفي الحق إن ذلك يعبّر عن العمق الذي وصل إليه الحسّ اللغويّ عند علماء العربيّة؛ إذ إنّ في الامكان أن يغدو فكراً جديداً يقوم عليه البحث العربي المعاصر وكما يقول الدكتور المسديّ: «وعسى أن يُفضي بنا البحث لا فقط إلى سدّ الثغرة الاعتباطيّة في تأريخ الفكر اللغويّ البشري، بل أيضاً أن يكشف عن جوانب مغمورة من لسانيات العرب، ليست اللسانيات المعاصرة في حاجة اليوم إلى شيء مثلما هي في

---

(١) إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ٥.

(٢) بنية العقل العربي: ١٤١. وينظر منه: ١٥٠ فقد عمل ابن جني والأنباريّ على تمديد عمل الفقهاء إلى النحو.

(٣) التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٤.

حاجة إليها»[١]. ولأجل هذا يجب أن تكون قراءة التراث واعية ومدركة لأساسيات وإعتبارات ذلك التراث،آخذةً بنظر الاعتبار جملة الظروف التأريخيّة التي عايشها أهله بكل أبعادها الاجتماعيّة والدينية والفكريّة والسياسيّة. ويستدرك الدكتور نصر حامد أبو زيد على هذه القراءة بقوله:

«إشكاليات القراءة لاتقف عند حدود اكتشاف الدلالات في سياقها التأريخي الثقافي الفكريّ؛ بل تتعدّى ذلك إلى محاولة الوصول إلى المغزى المعاصر للنص التراثيّ في أي مجال معرفيّ. بكل ما تعنيه الكلمة من وجود ثقافيّ تاريخيّ أيديولوجيّ ومن أفق وخبرة محددين. ومعنى ذلك أن قراءة لاتبدأ من فراغ؛ بل هي قراءة تبدأ من طرح أسئلة تبحث لها عن إجابات وسواء كانت هذه الاسئلة التي تتضمنها عملية القراءة صريحة أو مضمرة،فالمحصلة في الحالتين واحدة،وهي أن طبيعة الاسئلة تحدّد للقراءة آلياتها. ويكون الفارق بين السؤال المعلن والسؤال المضمر،أنّ آليات القراءة في الحالة الأولى تكون آليات واعية بذاتها وقادرة على استنبات اسئلة جديدة تقوم بدورها بإعادة صياغة آليات القراءة وبذلك تكون القراءة منتجة. أمّا آليات القراءة في حالة السؤال المضمر فتكون آليات مضمرة بدورها،تتظاهر غالباً بمظهر (الموضوعيّة) لاخفاء طابعها الايديولوجي النفعي،وتقع من ثمَّ في أسر ضيق النظرة والتحيّز غير المشروع. وأحياناً ما تتعقد القراءة فتطرح بعض الاسئلة وتضمر بعض الاسئلة؛وعلى ذلك تزدوج آلياتها وتتناقض،فتكون قراءة منتجة على المستوى الجزئي ومتحيّزة آيديولوجياً على المستوى الكلي العام»[٢]،ويقتضي بلوغ هذا المستوى من الوعي للقراءة وآلياتها منهجاً يتمّ بوساطته الاحتراز من الوقوع في دائرة الاسئلة المضمرة أو أزدواجيّة الاسئلة التي أشار إليها الدكتور نصر أبو زيد-وقد شاع بين الباحثين الربط بين المنهج المختار،وطبيعة نتائج البحث أو النظريّة[٣].

ونرى-لهذا-أن أوّل ما يمكن أن يتسلّح به باحث متأمل في النصوص القديمة هو المنهج الفيلولوجي philological approach؛ إذ إن مثل هذا

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٤. (٢) إشكاليات القراءة وآليات التأويل ٦.
(٣) الدرس الصوفي عند رضي الدين الاستواياذي: ١٠.

المنهج-في ظني-يحفظ لنا أمرين: الأوّل تدقيق كل كلمة أو عبارة في النص تدقيقاً شديداً من أجل استخراج المادة العلميّة اللغويّة؛ والآخر: حياديّة الباحث في النظر؛ إذ سيكون على مسافة منه ابتغاء تأمله وفهمه. إن هذا المنهج القرائي لا يمنع الباحث من أن ينزع إلى منهج تكاملي يفيد في النظر والتحليل من المناهج اللغوية عامّة، من غير أن يجعل من منهج بعينه صيغة عقيدية في النظر. وإخال ان ذلك كان أمراً معروفاً في الدراسات ولا يغيب عن بالنا أن نذكر لهذا النمط من المنهج كتاب Quirkالشهير A university Grammar إذ إنه قد جعل يحاول أنْ يشتق منهجاً متكاملاً يجمع بين البنيوية الامريكية والتحويلية لجومسكي والدلالية لجارلزفلمور في النظرة النحوية.

منهج الدراسة

لم يكن من أمر الدراسة السَّعي إلى إظهار مواضع التلاقي بين سيبويه والاتجاهات اللغويّة المعاصرة، بل لم يكن ذلك أمراً ذا بال ونحن نفتش في الكتاب. ولكنّه لا ينبغي لنا أن نهمل أنّ بروز نقاط التلاقي تعزز وحدة الفكر اللغويّ الإنساني ونتاجاته فيما يسعى إليه طائفة من الباحثين المعاصرين فيما يُعرف بـ(النحو الكليّ) الجامع لكل اللغات العالمية[1]. كما أن ذلك شهادة من سيبويه للجديد تدعونا-في أقل تقدير-الى النظر إلى هذه الأتجاهات في ضوء تصوّر منهجي كلي متكامل يتجنب العيوب التي أفرزتها النظرات النقديّة لمناهجها.

يبدأ منهج دراستنا من نقطة جديرة بالملاحظة هي: الاخلاص في التوجّه نحو الكتاب نفسه على نحوٍ شبيهٍ بتوجّه عالم الآثار إلى أثر من الآثار النادرة التي جادت السنون عليه بها من حضارة قديمة لا يعرف عنها إلّا القليل. فما أغلاها عنده من هدية كأن تكون هذه الهدية جرّة خزفية أو خاتماً منقوشاً أو رُقماً طينياً. وليس لدى عالم الآثار هذا لتحديد هويّة ذلك الأثر الحضارية

(١) يرى جومسكي مسألة النحو الكلي مشكلة تثير أكبر قدر من التحدي في علم اللغة.وقد عمل على إحيائها في ظل نظريته التي تُأكد فطرية اللغة وكونها إحدى وظائف الدماغ البشري.وكانت بداية الفكرة عند جماعة دير بورروياال (لانسلووآرنو).ينظر: اللغة والعقل: ٢٨و٤٠ وما بعدهما،وتارخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين: ١٣١ وما بعدها. ومشكلة البنية: ٧٤-٧٦.وينظر للرد على جومسكي،فهم اللغة: ١٤٧ - ١٥٠.

ودلالته إلا نظرته الفاحصة إليه فيبحث فيما اشتمل عليه من خطوط أو زخارف وفي المادة التي صنع منها وفي هيأته الخارجية. مع الأخذ بنظر الاعتبار المكان الذي وجْده فيه. ومن ثمَّ يستطيع -في ضوء خبرته الآثارية- أن يرسم لنا صورة تمثل الجوانب المختلفة للحضارة التي أبدعت تلك الزخرفة أو كتبت ذاك الرُقم أو صنعت ذاك الخاتم وبحسب ما يزوّده به ذلك الأثر. إذ ليس له أن يدعي شيئاً لا دليل له عليه من هذا الأثر بل إنّ تمسكه بحرفية منهجه هذا يعدّ عاملاً فعّالاً لثقته بما توصل إليه. وفضلاً على ذلك، فبالإمكان أن يأتي عالم آثاريٌّ آخر أو أكثر فينظر وينظرون كرّة اخرى إلى ذلك الأثر، لعلهم يخرجون بتصور سوى ذلك لتلك الحضارة التي انتجت الأثر الذي هو موضوع الدراسة، وعلى وفق ما يمكن أن تحول رموزه من مغزى يمكن أن يفهمه عالم الآثار ذاك.

وهكذا هو منهج هذه الدراسة إذ تستمد قراءتنا لكتاب سيبويه روحيّة هذا المنهج الآثاري Archaeological approch، وهو ذلك المنهج الذي نوهّنا به منذ قليل وعرّفناه بالمنهج الفيلولوجي[١] «وكلمة فيلولوجيا تعني (حب الكلام) والمقصود بها هنا العناية بدراسة النصوص... المكتوبة القديمة..»[٢].

فلم يكن أمامنا إلا أن نغضّ النظر عن كثير من الدراسات التي أُلِّفت حول الكتاب على اختلاف اهدافها لا لشيء إلا لما نرغب اليه من الاخلاص لهذا المنهج؛ في محاولتنا جرد نصوص سيبويه وإعادة تحليلها لغوياً أولاً للوصول إلى المحتوى الدلالي فيها على أننا قد نستنير في قراءتنا هذه بالموافقات التي أفرزتها جملة من الدراسات المنسجمة مع روح هذا المنهج، ولاسيما تلك التي تُعزِّز فهمنا الفيلولوجي لكلام سيبويه على ندرة تلك الدراسات. وعلى كل حال فسنحرص أشد الحرص على الالتزام الحرفي بالمنهج لأننا لا نريد أن نقدّم علم سيبويه كما فهمه علماء العربيّة لأنّه على نحو ما تزعم علمٌ آخر لم يأتِ سيبويه

---

(١) يرجع الفضل إلى د.غالب فاضل المطلبي في إشاعة تبني هذا المنهج لدى طائفة من الرسائل الجامعية لنيل شهادتي الدكتوراه و الماجستير بالجامعة المستنصريّة. ينظر: محاضرات كتاب نحوي قديم.ألقاها الدكتور المطلبي على طلبة الدكتوراه (مدونتي).

(٢) في علم اللغة: ١٥.

به[١]. ولهذا سيكون سعينا في البحث محصوراً بين دفتي ذلك، نفسر سيبويه بسيبويه نفسه، وهو منهج يتسم بسمة لا يتسم بها غيره إذ لا يشتمل على فكرة أو تصوّر يتدخل في توجيه النص نحو رؤية معينة وكان لذلك المنهج الأسلم للوصول إلى تفسير موضوعيّ للنص.

وفي الحق أنّنا مع حرصنا على أنْ نتجنّب فهم القدامى للكتاب نحرص أيضاً على ألّا نعيد صياغة الكتاب على وفق أيٍّ من المناهج اللغويّة المعاصرة بل إنّنا وعبر مفهوماتٍ للجملة (أي البنية النحويّة) التي هي مستويات التحليل النحوي في الكتاب، نعمل على استيعاب أفضل ماجاءت به النظريات النحويّة واللغويّة الحديثة خاصة: الوصفية عند دي سوسير[٢]، والوظيفية البراغية[٣]، والسياقية الاجتماعية عند فيرث[٤]، والوصفية البنائية السلوكية عند بلومفيلد[٥]، والتوزيعيّة المنطوية تحتها عند هاريس[٦]، ونظرية النحو العميق والمستوى القبلي للغة للعلامة جومسكي المسماة (نظرية النحو التوليدي والتحويلي)[٧]، وللاضافات الممتازة في نظريته عن (الربط العاملي)[٨] Govrenment binding الاخرى من نحو تصورات جارلز فلمور في (نحو

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الفعل في كتاب سيبويه دراسة نحوية.رسالة دكتوراه.إذ يعكس تصورات متأخرة عن سيبويه في فهم سيبويه.والتراكيب غير الصحيحة نحوياً؛إذ وصف منهج سيبويه بأنه منهج وصفي في: ٤٣ كما قد أدرج أمثلة سيبوية الخاصة بالمستوى الافتراضي أو مفهوم [تمثيل ولم يتكلم به] في جملة التركيبات الخاطئة التي رآها في كتاب سيبويه ينظر منه ٧٧-١١٠.وفي مواضع أخرى.

(٢) ينظر محاضراته: دروس في الألسنية العامة وموجز تاريخ علم اللغة (في الغرب): ٣١٩ وما بعدها.والبنيوية وعلم الإشارة ١٧-٢٥، نظرية البنائية في النقد الأدبي ٢٤-٤٤.

(٣) ينظر: مدرسة براغ اللغوية (بحث)، والاتجاه الوظيفي ودورهُ في تحليل اللغة (بحث) ٧٣-٨٠.

(٤) نظرية النحو العربي ٨٥-٨٦، والعربية وعلم اللغة البنيوي ١٣١-١٣٥.

(٥) البنيوية وعلم الإشارة ٢٥-٢٨، والعربية وعلم اللغة البنيوي ١١٧-١٣٠.

(٦) ينظر: نظرية النحو العربي ٣٢-٤٠، والالسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ٢٤٥-٢٥١ وموجز تاريخ علم اللغة: ٣٣٧.

(٧) ينظر مؤلفاته: البنى النحويّة، وجوانب من نظرية النحو، اللغة والعقل، وينظر نظرية: تشومسكي اللغويّة.وينظر (للاعتراضات الموجهة لنظرية جومسكي): فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي.

(٨) ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: ٢٤٩ وما بعدها.

الحالة) Case Grammar[١].

والاتجاهات التداولية الوظائفية في علم اللغة[٢]. والنحو النظامي systematic Grammar عند هاليداي[٣]وغيرها.

ونعني منها على وجه الخصوص[٤]: الأفكار البنائية الخاصة بمدرسة براغ في المنظور الوظيفي للجملة ومنهج التحليل إلى المكونات المباشرة Immediate Constituent(IC)والعنصر المولّد في الجملة عند البلومفيلدبين[٥]، ومفهوم السياق الذي طوّر في مستوى وظيفيّ نحويّ لدى هاليداي[٦] فعمل على إبراز وظيفة الكلم داخل الجملة وتفاعلها مع السياق العام الواردة فيه بكافّة جوانبه. وفضلاً على ذلك نعني بتصورات جومسكي-وإن صرّح بوجود من سبقه إليها[٧]-حول المستوى القبلي للغة وبروز مفهومي البنية العميقة deep structure والبنية السطحية surface structure وعمليات التحويل transformation processes التي تجري على الجمل عند الاستعمال (الإنجاز). وكذلك مفهومه في نظرية الربط العاملي التي نزعم أنها تعيد الاعتبار عندنا لنظرية العامل في النحو العربيّ.

وفي ظننا أنّ استيعاب أفكار المناهج اللغوية الحديثة سيكون عاملاً فعّالاً

---

(١) ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية: فقد وظّف مؤلف الكتاب د.محمد علي الخولي هذه الفرضية لاقامة وصف جديدة للغة العربية من وجهة نظر النحو التوليدي والتحويلي.وينظر: رأي جومسكي في النظرية: حول بعض القضايات الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويليّة. (حوار أجراه د.مازن الوعر مع جومسكي).وفي علم اللغة: ٧٦-٠٧٨ ونظرية جومسكي اللغوية: ١٦٩-١٧٧.

(٢) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية والمقاربة التداولية، والأقتضاء في التدوال اللساني (بحث)، واللغة والمعنى والسياق: ٢٢٨-٢٤٢.

(٣) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة (بحث): ٨٩-٩٣،والانماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية (بحث): ٣٩.

(٤) سيتم في اثناء الدراسة تقديم بعض الإيضاحات حول هذه الافكار المتعلقة بالمناهج الغربية.

(٥) ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٢٧-٣٣.

(٦) لقد اقتصر السياق عند فيرث على ملاحظة أثره في تحديد معنى الكلمة ولم يعنى بوظيفتها داخل الجملة.كما فعل هاليداي: ينظر الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة.

(٧) ينظر: اللغة والعقل: ٢٨.وفهم اللغة: ٣٢-٦٩.وغيرهما.

للتدليل على عمق التحليل اللغوي في الكتاب واستحقاق صاحبه أن يكون في موضع بارز بين النحويين العالميين[١]. خاصة أنّ هذه الاتجاهات (على تعدّد توجهاته) تدّعي «أنّه لا أهمية كل عنصر في أية حالة معينة بحد ذاتها. وإنّ هذه الطبيعة تقررها علاقة العنصر بكل العناصر الاخرى ذات العلاقة بتلك الحالة. وباختصار: لا يمكن إدراك الأهميّة الكاملة لأي كيان أو أية خبرة مالم يتفاعل (الكيان) مع البنية التي يكون هو جزءاً منها»[٢]وهي تصوّر دي سوسير إذ إن اللغة عنده انّما «يجب ألّا تدرس اجزاؤها الفردية فقط، ولا تتابعيّاً فقط، بل أيضاً بموجب العلاقة بين تلك الاجزاء تزامنياً. أي كفاءتها الحاليّة...»[٣] وتلك هي الفكرة التي هيمنت على الكتاب عند جعل تركيب الجملة موضع انطلاقته الأولى كما سيأتي الكلام إن شاء الله تعالى.

ويظهر أنّ التحليل اللغويّ عند سيبويه يستند إلى مجالات خمسة هي:

١ ـ المقولات (الأصناف) : Categories.

٢ ـ العمل: Government.

٣ ـ البنية: Structure.

٤ ـ المحتوى الدلالي: Semantic Content.

٥ ـ المستوى القبلي:

وهي المجالات التي تنسجم مع بعضها انسجاماً لا يصلح معه الانفصال. وتكوّن جميعاً مفهومه[٤]للبنية النحويّة (الجملة) للغة العربية-موضوع الدراسة.

لقد عبّر سيبويه عن إدراكه لمفهومات هذه البنية عندما وضع مقدمّة كتابه

---

(١) يقدر كارتر (بوصفه من المختصين بسيبويه) أنه لو «ولد سيبويه في عصرنا هذا لتبوّأ منزلة وسطا بين دي سوسير وبلومفيلد» (نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد: ٣٩)

(٢) البنيوية وعلم الإشارة: ١٥. (٣) البنيوية وعلم الإشارة: ١٧.

(٤) عرّف المعجم الفلسفي: ١٨٩ المفهوم منطقياً أنّه: «مجموع الصفات أو الخصائص الموضّحة لمعنى كليّ، وعلى أساسه يقوم التعريف والتصنيف ويقابل الماصدق (اي: الاشياء التي يصدق عليها: عن الموسوعة الفلسفية للحنفي ٤٥٠)ويطلق على: ١- مجموع الصفات المشتركة بين أفراد صنف أو نوع واحد، ٢- مجموع الصفات التي يتكون منها». فهو عام وذو طابع تجريديّ «والوظيفة المنطقية الرئيسية للمفاهيم هي أنها تنتقي -في الفكر ومن خلال صفات محددة- تلك الاشياء التي تهمنا من وجهة الممارسة والمعرفة» الموسوعة =

(وهي الأبواب السبعة الأولى منه) على وفق مستويات هذه المفهومات (المجالات في التحليل النحويّ) التي قام عليها الكتاب مادةً وتبويباً. وهو ما سيتكفّل بإيضاحه المبحث الآتي بعون الله تعالى. وهو تصنيف يختلف كثيراً عن التصنيف الذي ظهر فيما بعد وشاع بين علماء النحو العربي وقد وصف الكتاب واحد من المستشرقين الانكليز عُني بسيبويه عناية خاصّة هو مايكل كارتر فقال: «إنّ أول عمل منهجي في النّحو العربي، وهو كتاب سيبويه، يمثّل نوعاً من التحليل البنيوي لم يصبح معروفاً عند الغرب حتّى القرن العشرين... فهدف سيبويه أن يقدّم وصفاً كاملاً للعربيّة إلا أنّ مما يؤسف له أنّ من تبعه من النحويين حوّلوا إنجازه ذاك إلى اتجاه معياري صارم في النحو العربي مازال يعدّ السمة السائدة حالياً لمجمل الدرس العربي»[1].

وقد سعى الدكتور محمد كاظم البكاء إلى الكشف عن منهج الكتاب في دراسته لنيل الدكتوراه المعنونة بـ (التقويم النحوي للأساليب في كتاب سيبويه). وطبعت في كتاب حمل عنوان (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي). وكانت حصيلته المنهجيّة أن الكتاب يقوم على فكرة الإسناد. ورأى أن أبواب الكتاب تتابع على النحو الآتي:

مقدمة الكتاب

الجزء الأوّل من أبواب النحو في الكتاب: أحكام الإسناد مع الاسم المظهر التام.

أولاً: إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر وما يعمل عمله.

ثانياً: إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله.

ثالثاً: الإسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو كان بمنزلته.

الجزء الثاني من أبواب النحو في الكتاب: أحكام الإسناد مع غير الاسم

= الفلسفية ٤٨٨.

(١) نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد، دراسة عن منهج سيبويه في النحو: مايكل جي كارتر ٢٩-٣٠. وكان كارتر قد قدّم رسالته للدكتوراه إلى جامعة اكسفورد بعنوان (دراسة لمنهج سيبويه في التحليل النحوي) عام ١٩٦٨. له مقالات كثيرة في النحو العربي وقد تُرجم له بحث بعنوان (عشرون درهماً في كتاب سيبويه) نشر في المورد ع ١/ ١٩٨٧.

المظهر التام.

القسم الأول: علامات المضمرين.

القسم الثاني: الاسم الناقص.

القسم الثالث: ما لا ينصرف.

القسم الرابع: الأسماء التي لا تُغيَّر في باب الحكاية.

وعلى ما قدّمه الباحث من جهد واضح ونظرة جديدة في فهم الكتاب إلّا أن هذه النتيجة تعدّ انعكاساً لتصورات خارجيّة عن الكتاب، جعلت منهجه قائماً على تتابع موضوعات النحو ثم الصرف ثم الأصوات. وهو تصوّر متأخر للدراسات اللغويّة عن زمن سيبويه، إذ حدّد جزأي الكتاب بأبواب من النحو في الكتاب تنتهي مع انتهاء باب الحكاية التي لا تغيّر فيها الأسماء. وذلك يتعارض مع الوحدة المنهجية التي أزعم أنها كانت سائدة للدراسة اللغوية أيام سيبويه وكذلك يتعارض مع الوحدة المنهجيّة التي أثبتناها فيما يأتي في مبحث (منهج سيبويه في التدوين النحويّ). أمّا التوجّه نحو سيبويه خاصّة -في هذه الأيام- فقد بلغ درجة واضحة عند الدكتور غالب فاضل المطلبي[1] في طائفة من بحوثه المتأخرة بيد أن أصل عطائه في هذا الشأن كان في مجال الإعداد الاكاديمي لطلبة الدراسات العليا من خلال محاضراته التي أخذ يلقيها بصدد كتاب سيبويه ابتداءً بالعام١٩٩٤م. وتعدّ هذه الدراسة ثمرة من ثمار محاضراته تلك.

(١) أستاذنا الكريم يعمل حالياً في قسم اللغة العربية رئيساً له بكلية التربية بالجامعة المستنصرية: ويعمل ايضاً استاذاً محاضراً على طلبة الدراسات العليا بكلية الاداب بالجامعة نفسها.وقف في بحوثه وقفات قصيرة وطويلة مع الكتاب فضلاً على تخصصه بدراسة الكتاب في محاضراته.له بالانكليزية بحث وازن فيه بين انماط الجملة عندسيبويه وعند كورك وهو أحد أعمدة النحو الانكليزي المتأخرين.وينظر له: نظرة في إعراب المنادى في العربية نشر في مجلة كلية التربية ع ٤/ ١٩٩٤م.الممنوع من الصرف (بحث) نشر في مجلة كلية التربية ع ٣/ ١٩٩٤، بالاشتراك، واعراب الفعل دراسة في الدلالة النحوية وغيرها. وقد عمل الأستاذ المطلبي على إشاعة مبادئ المنهج الفيلولوجي من خلال محاضراته وبحوثه والى جانبه المنهج المقارن للغة العربية مع أخواتها من العائلة الساميّة.وللباحث بحث مشترك مع الدكتور المطلبي بعنوان (المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي عند سيبويه)، كان لهما به إعادة الكشف عن نظرية سيبويه ههنا بصورة بدت مغايرة عن المتداول في الدرس اللغوي العربي.

وقبل أن نقدم إلى عرض منهج سيبويه في التحليل النحويّ بصورة عامّة نرى أنّه من الخير استيضاح موقفه الاصطلاحي الخاص بالجملة.

الكلام والجملة عند سيبويه

تتوارد على الدرس النحويّ طائفة من الاشكالات المنهجيّة والاصطلاحيّة يبرز من بينها الاشكال الخاص بمفهوم مصطلح الجملة وازدواجه مع مصطلح الكلام. وقد بقى هذا الاشكال معروضاً بقوة في مدوّنات هذا الدرس الكثيرة، وتكفي نظرة يسيرة في تلك المدوّنات لملاحظة ذلك[1]. بل إن الإشكال الدائر

(١) يعدّ المبرّد (ت٢٨٥هـ) (الرجل الثاني في المدرسة البصريّة) أول من استعمل كلمة الجملة بمعناها الاصطلاحي في كتابه المقتضب: ١/٨ و ٤/٣٤٨ و ٣٤٧ وغيرهما.وتبعه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) فزاوج بين المصطلحين ينظر: الأصول في النحو: ١/٤٤ و ٨٣.ويعدّ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أول من أفرد باباً خاصاً لدراسة الجملة في كتابه (المسائل العسكريات في النحو العربي: ٨١).ويبدأبعد ذلك الوعي بهذه الاشكالية الدلالية اذ لم يكن الأمر قبل ذلك محلاً للملاحظة.ويظهر ذلك عند ابن جني (ت ٣٩٥هـ) في الخصائص: ١/١٧ و ٣٢ و ٢٦-٢٧.فيفرق بينهما كون الكلام جنساً والجملة مفردة هذا الجنس.لكن كلامه لم يفهم عند الباحثين إلا أنه وحّد بين دلالتيهما ينظر: في بناء الجملة العربية: ٢٩ والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٣-٤.ولم يكن عمل ابن جني حاسماً ههنا،فالجرجاني (ت ٤٧١هـ) يرادف بينهما في: المقتصد: ١/٦٨.وتبعه الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في المفصل: ١٠-١١ ويخالفهما ابن يعيش (٦٤٣هـ) فيتبنى رأي ابن جني في: شرح المفصل: ١/ ٢١.ويخط الرضي (ت ٦٨٨هـ) لنفسه خطاً جديداً ينظر فيه إلى طبيعة البناء بين الكلم المركبة شرح الكافية: ١/٨.ويبلغ النظر إلى الجملة نضجه على يد ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) في: مغني اللبيب ٢/ ٤٩٠ وما بعدها،فيفرد الباب الثاني من كتابه لدراسة الجملة. (على حسب مفهومنا من مصطلح الباب لا مفهوم سيبويه له) والكلام عنده مصطلحٌ للقول التام الذي يحسن السكوت عليه؛أما الجملة فهي الهيأة البنائية المكوّنة من الفعل والفاعل،والمبتدأ والخبر ولا يشترط الفائدة فيها،وهو رأي الأصوليين ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٤٣.ويفرّق - بعبارة لطيفة - بهاء الدين بن النحاس بين المصطلحين (عن الاشباه والنظائر: ٤/٩).إذ يقول: «... ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين كلمتين ويُسمّى الهيأة الاجتماعية وصورة التركيب.وأنّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب لأنّ لكل مركب اعتبارين: الكثرة والوحدة».وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام بتحديد دلالتي المصطلحين إلا أنه لم يكن له أثر في تحليلاتهم أو منهجهم كما أنهم لم ينظروا إلى طبيعة تكوين الجملة على عظم اهتمامهم بنظرية العامل.

عند القدماء قد تجاوزهم إلى الدراسات المعاصرة[١] على اختلاف مواقفها من هذا التراث.

ويكمن منشأ هذا الازدواج في المرحلة التي مثلّها الكتاب والحقبة الزمنية التاليّة إلى قبيل ظهور المقتضب. فقد اقتصر الاستعمال فيها على مصطلح الكلام فلم يستعمل سيبويه الجملة مصطلحاً نحوياً. فكان ظهور المصطلح الجديد (الجملة) في المقتضب في كثير من مواضع المصطلح الأول وفي وقت امتلك هذا هيمنة منهجيّة وتراثية قويّة-أن عمد النحويون إلى المزاوجة بين المصطلحين-فأدى ذلك-في مرحلة لاحقة- إلى تحوّل المزاوجة إلى ازدواج مشكل وقد وجدت عند الفراء[٢] يمكن معه أن يكون البداية المبكرة غير المستقرة لتحول لفظة (جملة) من الأستعمال اللغوي إلى الأستعمال الاصطلاحي الذي استقر عند المبرد.

وعلى أية حال لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة وكان يستعمل مصطلح الكلام إلا أنّه-فيما اعتقد-بذر البذرة الأولى لدخول اللفظ في الجهاز الإصطلاحي النحويّ وذلك عندما أستعمل لفظتي (جملة وجمل) استعمالاً لغويّاً لأنّ لكلمات سيبويه وقعاً قويّاً على أسماع كلّ النحويين وإن تظاهر بعضهم خلاف ذلك[٣]. وحدث أنْ تَمَّ استعارة اللفظة ليصطلح بها على وفق معناها اللغوي الدال على الاجمال المقابل للتفصيل والجمع الضام للافراد كما يظهر من استعمال سيبويه لها.

لقد استعمل سيبويه لفظة الجملة في سبعة مواضع واستعمل لفظة الجمل جمعاً في موضع واحد فيكون المجموع ثمانية مواضع[٤]، وردت في صفحات

---

(١) ينظر: من اسرار اللغة: د.ابراهيم انيس: ٢٥٩-٣٣٥.والتطور النحوي للمستشرق برجشتراسر: ١٢٥-١٤٢.وفي النحو العربي نقد وتوجيه: د.مهدي المخزومي: ٣١-٦٤.الجملة في نظر النحاة العرب (بحث): د.عبد القادر المهيري و الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (بحث): د.نعمه العزاوي.

(٢) ينظر: معاني القران: ٢/ ١٩٥.

(٣) قام الكسائي شيخ الكوفيين بقراءة الكتاب على الأخفش سراً.ومات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه وكان كثيراً ما عمد إلى مخالفة سيبويه.ينظر: سيبويه حياته وكتابه: ٥٢-٥٣ و ٧٠-٧١.من أعلام البصرة سيبويه: ٥٨و٦٠.

(٤) قال د.محمد حماسة عبد اللطيف (في بناء الجملة العربية: ٢٦ الهامش): «تقرّيت كتاب =

الكتاب تباعاً وعلى النحو الآتي:

١ - قال في آخر (هذا باب ما يحتمل من الشعر) : «وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره ههنا؛ لأنّ هذا موضع جُمَل وسنبيّن ذلك فيما نستقبل إن شاء الله»(١).

٢ - قوله: «ومما أُجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار: المحرّمُ وصفر وجُمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحِجّة؛ لأنّهم جعلوهُنّ جملة واحدة لعدة ايام، كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً»(٢).

٣ - قوله في (هذا باب، ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) : «جملةُ هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضياً اضيف إلى الفعل، والى الابتداء والخبر؛ لانه في معنى إذْ. . . »(٣).

٤ - قوله: «فكلّ اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة وله مثال في الأسماء (انصرف؛ فإنْ سمّيته باسم في أوّله زيادة وأشبه الافعال لم ينصرف. فهذه جملة هذا كلّه»(٤).

٥ - قوله: «ومما جاءت مصادره على مثالٍ لتقارب المعاني قولك: يئِسْتُ يأساً ويآسة، وسئِمْتُ سأماً وسآمة وزهِدْتُ زَهداً وزهادة. فانّما جملةُ هذا لترك الشيء. . . »(٥).

٦ - قوله: «وقد جاء على فَعِل يفعَلُ وهو فَعِل أشياء تقاربت معانيها؛ لأن جملتها هَيْج. وذلك قولهم: أرِج يأرَجُ أرَجاً وهو أرِجٌ، وانما أراد تحرّك الريح وسطوعها، وحَمِس يحمَس حَمْساً وهو حَمِس وذلك حين يهيج ويغضب»(٦).

٧ - قوله: «فجملة هذا أن كلّ ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة»(٧).

= سيبويه بحثاً عن كلمة (الجملة) سواء بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي فلم أهتد اليها قط»؟؟!! وقال في الصفحة نفسها في المتن: «ولم اعثر على كلمة جملة إلا مرة واحدة جاءت بصيغة الجمع»؟؟!!

(١) الكتاب: ١/ ٣٢.
(٢) الكتاب: ١/ ٢١٧.
(٣) الكتاب: ٣/ ١١٩.
(٤) الكتاب: ٣/ ٢٠٨.
(٥) الكتاب: ٤/ ١٦.
(٦) الكتاب: ٤/ ٢٠.
(٧) الكتاب: ٤/ ١٢٧.

٨ - قوله: «فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً، وذلك قولك: اضربِ ابْنَك»[١].

ومن الممكن أن نضيف إلى هذه المواضع موضعاً آخر[٢] كان لسيبويه أن يستعمل فيه لفظتي (جُمْل وجُمُلات) بوصفهما مثالين لغويين، لا بكونهما من جملة كلامه الخاص فعلى ذلك يصبح عدد المواضع التي وردت فيها المادة (جمل) تسعة مواضع.

فالجملة في الاستعمال عند سيبويه تعني الشيء الجامع لأفراده الضام لهم وكذلك استعملها في معنى الاجمال المقابل للتفصيل فكأنه ضمّ الفروع أو التفصيلات في أصول جامعة لها والمعنيان موافقان لما جاء في معجمات اللغة فقد قال الخليل في العين: «والجملةُ: جماعةُ كل شيء بكماله من الحساب وغيره. واجملت له الحساب والكلام من الجملة...»[٣]وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: «جمل: الجيم والميم واللام: أصلان أحدهما تجمُّع وعِظَم الخَلْق، والآخر: حُسْنٌ. فالأوّل قولك: أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء وأجملته: حصلته»[٤]. وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: الآية ٣٢]. أي كله مجموعاً غير مُفرّق كنزول التوراة والإنجيل[٥].

وبطبيعة الحال فلا يعني انعدام الجملة مصطلحاً عند سيبويه وجود أشكال فيما وسمنا به دراستنا أعني (مفهوم الجملة عند سيبويه) لأن عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه؛ على أنّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي. علماً بأن الدلالات الاصطلاحية للكلام متعددة عند سيبويه، بيد أنها قد تشترك بمعنى جامع وهو ماكان منه ذا فائدة، وتلك الدلالات هي:

ما يتكلم به مطلقاً: من نحو قوله في سقوط ألفات (همزات) الوصل: «واعلم أنّ هذه الألفات إذا كان قبلها كلامٌ حذفت؛ لأنّ الكلام قد جاء قبله ما

(١) الكتاب: ٤/ ١٥٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٩٧.
(٣) العين: ٦/ ١٤٣.
(٤) معجم مقاييس اللغة: ١/ ٤٨١.
(٥) ينظر: تفسير الفخر الرازي: ١٤/ ٧٨-٧٩، والجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٢٨-٢٩.

يستغنى به عن الألف كما حذفت الهاء حين قلت: عِ يا فتى، فجاء بعدها كلام»[١].

ما يتكلم به المخلوقون مقابل كلام الخالق (تعالى): قال سيبويه: «ونظير ذلك من الكلام قوله: انته يا فلان أمراً قاصداً»[٢] وأشار بـ (ذلك) إلى الآية المباركة﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: الآية ١٧١].

ما يتكلم به نثراً في مقابل الشعر قال: «اعلم أنّه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف»[٣]وقال ايضاً: «وقد جاء على ذلك في الكلام والاشعار»[٤].

التخاطب (المستعمل): قال سيبويه: «وليستُ (استغفر الله ذنباً وأمرتك الخير) أكثر في كلامهم جميعاً، وإنّما يتكلم به بعضهم»[٥] أي من خطابهم اليومي ويعضده قول سيبويه الآتي بعده: «كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الاضافة»[٦].

الإنجاز كما في المصطلح الحديث: وذلك في نحو قوله: «فهذا تمثيل ولكنّه لم يستعمل في الكلام»[٧]وكذا في طائفة من النصوص التي يستعمل فيها (كلام العرب) من نحو: «وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب»[٨]. وقوله (في تحقير الأسماء المبهمة): «لأنّ لها نحواً من الكلام ليس لغيرها»[٩]. وهذا المعنى قريب من الاستعمال السابق.

النمط المتّبع في نظم الكلم: قال في (إنّه من يأتني آته) بالجزاء: «فإن لم تضمر فالكلام على ما وصفنا»[١٠]يعني الاضمار في إنّه فيصبح (إنّ من يأتيني آتيه). وقال: «ويحتملون قبح الكلام حتّى يضعوه في غير موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه نقضٌ فمن ذلك قوله:

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٤٦.وينظر منه: ١/ ٢، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٥١، ١٧٤، ١٢٧، ٩٦/ ٣، ١٢٢/ .٩١، ٩٠
(٢) الكتاب: ١/ ٢٨٤. (٣) الكتاب: ١/ ٢٦.
(٤) الكتاب: ١/ ٤١١ وينظر منه: ١/ ٤، ٢١٠/ ١٧٣.
(٥) الكتاب: ١/ ٣٨. (٦) الكتاب: ١/ ٣٩.
(٧) الكتاب: ١/ ٣٧٤. (٨) الكتاب: ٢/ ١٠٢.
(٩) الكتاب: ٣/ ٤٨٧ وينظر: ١/ ٦٨. (١٠) الكتاب: ٣/ ٧٢.

صـددتُ فـأطـولـتِ الـصّـدود وقـلّـمـا وصـالٌ عـلـى طـول الـصّـدود يـدوم

وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصالٌ»[١]. فقد قُدّم الفاعل على الفعل على خلاف النمط المتّبع.

٧ - ما يرادف الجملة: يستعمل سيبويه مصطلح (الكلامين) بالتثنية وهو مشعر بدلالة الجملتين فقد وصف بها الجملتين: لقيتُ زيداً وعمرو كلّمتهُ بقوله: «فاذا جاز أن يكون في المبتدأ (أي: ابتداء الكلام) بهذه المنزلة جاز أنْ يكون بين الكلامين»[٢] ومنه قوله: «ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله»[٣]. ومنه الكلام التامّ الفائدة، لهذا لا يعدّ التركيب الخطأ كلاماً لانه غير تامّ الفائدة من نحو: إن يضرب يأتينا؛ قال سيبويه: «لم يكن كلاماً»[٤] وقال في: ما زيدٌ عاقلاً عمروٌ: «لم يكن كلاماً»[٥]. وقال في أزيد ذُهِب به ونحوها «لم يكن إلّا رفعاً؛ لأنك: لو لم تقل به فكان كلاماً لم يكن إلا رفعاً»[٦].

وعلامة التام الفائدة أن يحسن السكوت عليه فلهذا «لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله»[٧]. وقال في: هو خلفك وعبد الله أخوك: «قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلامُ، وهو منفصل منه»[٨] و«لو قلت (كان عبد الله) لم يكن كلاماً. ولو قلت (ضرب عبد الله) كان كلاماً»[٩]. وقمة مانلاحظه في هذا الترادف قوله: «وأعلم أنّ قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها وإنّما تحكى بعد القول: ما كان كلاماً لا قولاً نحو: قلت: زيد منطلق»[١٠] فالكلام هٰهنا كلّه جملة أما إسمية وأما فعليّة أو غيرهما. والكلام المفيد هو أحسن مفهومات الجملة التي يراها البحث ولهذا سيكون معيار حسن السكوت

(١) الكتاب: ١/ ٣١.
(٢) الكتاب: ١/ ٩٠.
(٣) الكتاب: ٢/ ٧٨.
(٤) الكتاب: ١/ ١٤.
(٥) الكتاب: ١/ ٦١.
(٦) الكتاب: ١/ ١٠٤.
(٧) الكتاب: ٢/ ٨٨.
(٨) الكتاب: ٣/ ٣٣٠. وينظر: ٣/ ٨٣.
(٩) الكتاب: ١/ ١٢٢، وينظر: الخصائص: ١/ ١٧-١٨.
(١٠) الكتاب: ٢/ ٩٠.

أحد معايير فهم الجملة إلى جانب المحتوى الدلالي للجملة الذي يعكس وجه حسن السكوت ولقد اعتمده المبرد في أول خطوة لمصطلح الجملة في الدرس النحوي. مع ملاحظة أن تمام هذه الفائدة أو حسن السكوت تعدّ انعكاساً لمقتضيات التركيب كما في قوله: «ألا ترى أنّ من زيدٍ لا يكون كلاماً حتى يكون معتمداً على غيره. وكذلك قط زيد كما أنّ غلام زيدٍ لا يكون كلاماً حتى يكون معه غيره»[1] وكذا في: جئتك لتفعل، وحتى تفعل: «ولو لم تضمرها (يعني: أنْ) لكان الكلام محالاً»[2] وغيرها من النصوص المتقدّم ذكرها.

---

(١) الكتاب: ١/٤٠٦.

(٢) الكتاب: ٣/٦.



الفصل الأوّل

منهج سيبويه في التحليل النحويّ

المنهج method «في أعم معانيه: وسيلة لتحقيق هدف وطريقة محددة لتنظيم النشاط»[1] ويوصف العلم الحديث-للمكانة التي يشغلها المنهج فيه- كونه «معرفة منهجيّة»[2]. وقد ربط الباحثون بين طبيعة المنهج المختار ونتائج البحث أو النظريّة[3]؛ إذ مَثّل طريقاً-واعية لفهم الظواهر عامة التي قد تبدو متشابكة ومعقدة.

وقد ابتنى سيبويه لنفسه وكتابه منهجاً محدداً نراه يتجسد في بعدين هما:

الأوّل: البعد الوظيفي ونعني به الموقف الذي يجب على اللغويّ أن يتخذه بإزاء الظاهرة اللغويّة موضع الدراسة،أو اللغة وظواهرها بصورة عامّة؛أعليه أن يكتفي بالوصف،أم عليه أن يتجه إلى التعليل والتفسير؛و أيستمد أفكاره من الموازنة لطائفة أخرى من الظواهر واللغات الاخرى القريبة أم يحاول أن يفهم الكلام فهماً منطقياً ونحو ذلك ممّا أصبح متعارفاً في الدرس اللغوي المعاصر. وسيعبّر عن هذا البعد بـ (منهج سيبويه في دراسة الظاهرة النحويّة) وهو المنهج الذي يبين، وظيفة اللغويّ كما رآها سيبويه.

والثاني: البعد التدويني للمادة النحويّة وطريقة تنسيق أبوابها وأعني به خطة الكتاب التي انتظمت موضوعات النحو عليها وهو ما سيُعبّر عنه بـ (منهج سيبويه في التدوين النحويّ).

ومن الواضح أن البعد الثاني سيكون الإطار الذي سيحدّد ساحة عمل البعد

---

(١) الموسوعة الفلسفية: ٥٠٢.

(٢) التفكير العلمي: ٣٠.

(٣) عن الدرس الصوتي عند رضي الدين الستراباذي: ١٠.

الأوّل وسنحاول في المبحثين الآتيين بيان ذلك لتشكيل رؤية كاملة عن (منهج سيبويه في التحليل النحوي) موضوع الفصل الذي نراه فصلاً تمهيدياً للفصول التالية في إطار مهمتنا الأولى لمقاربة كتاب سيبويه.

المبحث الأوّل

منهج سيبويه في دراسة الظاهرة النحويّة

من البداهة القول بأنّ الدرس اللغوي لم يكن منعزلاً عن مجالات العلم الاخرى خاصة تلك التي كانت على صلة وثيقة به. كما أن التمايز التخصصيّ الموجود في البحث الحديث لم يكن في تلك الأيام بمثل الصورة التي عليها الآن؛ بل كثر أنْ وجدنا من ائمة اللغة من كان قارئاً أو مفسِّراً أو فقيهاً أو عكس ذلك، ولاننسى ههنا أن أول توجه سيبويه كان نحو المحدثين والفقهاء كـ (حماد ابن سلمه) [1] فليس من المستبعد إذن أن نلاحظ التأثير المتبادل بين العلوم خاصة ما كان منه على مستوى المنهج. ولعل (كتاب سيبويه) يُعدُّ شاهداً حيّاً لذلك التأثير.

تجب-قبل محاولة بيان هذا التأثير-الإشارة إلى وجود طائفتين من العلماء اعتنوا بدراسة النصوص اللغوية، ولكل من الطائفتين قصد بعينه من هذه الدراسة.

الطائفة الأولى: عنيت بدراسة النصوص لتكشف عن طريقة العرب في كلامهم في محاولة منها لوضع القواعد لمستويات هذا الكلام: النحو والمفردات الأبنية والدلالة والأصوات. وتلك الطائفة هي: اللغويون. وقد وظّفوا في مسعاهم ذاك النصوص المكتوبة والمشافهة؛ وهي: (ما أثر عن العرب نثراً وشعراً، ومفردات مع الاستعانة بالآيات المباركة والاحاديث النبوية). وبلغت هذه الطائفة قمة عطائها عندما انتهت إلى وضع "النظرية اللّغوية للغة العربية" بصورتها المكتوبة على يد "سيبوية".

أمّا الطائفة الثانية من العلماء: (وربمّا كانت جهودها الأُولى هي التي

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٨٠، والعربية: ٨١. وسيبويه حياته وكتابه (بدوي): ٨.

مهدّت لبروز الطائفة الأولى) [١] فتعنى بدراسة النصوص المقدسة: (القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة) وذلك لا لأجل تقرير القواعد اللغوية لهذه النصوص بل دراستها تعدّ محاولة للوصول إلى قصد الشارع المقدس من النص. ويمكن أن نطلق على هذه الطائفة (تسمية الفقهاء).

والملاحظة هٰهنا بروز فئة من هذه الطائفة اختصت بدراسة النص القرآني وهم الذين اصطلح عليهم بـ (المفسرين). ولا يبعد أن ما نلاحظهُ في الكتاب من كثرة استعمال كلمة (تفسير) [٢] ومشتقات مادتها معلماً واضحاً لاقتفائه آثار منهج المفسرين؛ وذلك لأتحاد المورد والهدف الاساسي. فاذا كان المفسرون يسعون إلى فهم "كلام الله" فإنّ سيبويه كان يسعى لفهم كلام العرب والقرآن كما يقول سيبويه: «... فإنما أُجرى هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآن»[٣].

ولعل سيبويه يقدّم لنا نصاً يبرز فيه أنه كان على إحاطة بعمل هذه الطائفة ففي بعض نصوص كتابه ذكر جانبين من فهم "الدلالة القرآنية": الأول يمثله رأي الخليل والثاني يمثله طائفة المفسرين. ويبدأ النص حين يقول سيبويه: «وسألتُ الخليل-رحمه الله تعالى-عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ وعن قوله تعالى جدُّه: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾؛ فزعم أنَّها (ويْ) مفصولة من كأنّ. والمعنى وقع على القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبّهوا فقيل لهم: أما يشبه هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم. وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أنّ الله»[٤]. فالعبارة الأخيرة واضحة في إشارتها إلى طائفة المفسرين. ويمكننا من ههنا أن ندعي سير سيبويه على منهج المفسرين الذي سيتوضح فيما يأتي. ولعل كتاب العين يعزّز القول بأن سيبويه اتبع (منهجاً تفسيرياً) في كتابه كان معروفاً لدى

---

(١) تمثل أجوبة حبر الأمة ابن عباس (رض) لنافع بن الازرق - عند الباحثين - البواكير الاولى للدراسات القرآنية واللغوية على سواء.وقد مثل: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس للمجد الفيروز آبادي.تفسيراً لغوياً خالصاً، ينظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: الفيروز آبادي.

(٢) بلغ استعمال سيبويه لمادة (فسر) ومشتقاتها نحواً من (١٥٠)مرة، جاء أكثر ذلك في القسم الأوّل من الكتاب.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٣٢.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٥٤ (وذكر سيبويه مصطلح المفسرين) في: ٣/ ١٢٧.بالتقابل مع شيخه.وفي: ٣/ ١٣٨، ٢٤٢.

المفسرين فنسب إليهم جاء فيه قوله: «التفسير وهو بيان وتفصيل للكتاب، وفَسَره يفسِره فَسْراً، وفسَّرَه تفسيراً»[١] فاللفظة محددة اصطلاحاً. ويقول الرازي: «الفَسْرُ: البيان... والتفسير مثله»[٢].

لقد ماثلت وظيفة سيبويه وظيفة المفسّر فقد سعى ليفسّر كلام العرب وكما سعى المفسّر لبيان دلالة كلام الله وتحصيل مقاصده، فكذلك أدرك سيبويه غايته فعقد كتابه على النظر إلى الكلام وتركيباته وكيفية فهمه فبيّن أنماطه ووظائف أجزائه وأقل ما يمكن أن يتكلم به وهو ذو فائدة ومتى يحسن السكوت ومتى لا يحسن وما الأعراض التي تطرأ على أصوله... إلخ.

وفي الحق فإنَّ قيمة الكتاب لا تكمن في منهجه التفسيريّ هذا بل تكمن في الآليات التي اعتمدها في الوصول إلى هذا التفسير. إذْ اقتضى ذلك منه أن يوظّف طائفة من النظريات اللغوية تناولت الكلام بمختلف مستوياته وليس هذا فحسب؛ فلم يغب عن سيبويه مقام الكلام وخضوعه للمؤثرات الاجتماعية بل لمؤثرات المحيط الخارجي بكلّ جوانبه، الجغرافية والتأريخية، والعقيدية.

وبعد فلقد آثرت أن أصف منهج سيبويه بالمنهج التفسيري معتمداً في ذلك على سيبويه نفسه إذ بيّن في عبارة لطيفة مختصرة وظيفة النحويين عامة ووظيفتهُ خاصة عند نظره لكلام العرب وذلك في عقب طائفة من التركيبات التي اختزل الفعل منها فنبّه بقوله: «واعلم أنّه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنّك تُضمِر بعدما أضمرتْ فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا. وتُجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا (الى ان يقول) فقف على هذه الاشياء حيث وقفوا ثمَّ فَسِّرْ»[٣].

فهذا الخطاب الموّجه يبرز دعوته إلى التقييّد بطريقة العرب في كلامهم-

---

(١) العين: ٧/ ٢٤٧.ولعل مفهومي المحتوى الدلالي للجملة والسياق اللذين ظهرا في الكتاب كانا اثراً مهماً من اثار تبني منهجية المفسرين. (ينظر: مبحث المحتوى الدلالي للجملة عند سيبويه).

(٢) مختار الصحاح: ٥٠٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

خاصة في طائفة المواضع التي يستعمل فيها مصطلح (سعة الكلام). ولقد عبّر سيبويه عن هذا الالتزام في أكثر من موضع في كتابه. ثم السعي إلى تفسيره (أي بيانه) بتوضيح آليات هذا الكلام وطرائفه.

ولعل تحليل معطيات المجال الدلالي لاستعمال (فسّر) ومشتقاتها خاصة لفظة (تفسير) يؤكد ما سبق كله وأهمها (آليات فهم الكلام) فمن ذلك ما أردف به رجز العجاج:

أطـــربـــاً وانـــت قِـــنَّـــسْـــريّ

إذ قال: «إنما أراد: أتطرب، أي أنت في حال طربٍ؟ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عمّا يستقبل. ومن ذلك قول بعض (العرب: أَغُدَّةً كغُدَّةِ البعير وموتاً في بيت سلوليّة؛كأنَّه إنما أراد أأغُدُّ غُدَّةً كغُدّةِ البعير، وأموتُ موتاً في بيت سلوليّة وهو بمنزلة: أطرباً وتفسيره كتفسيره»[١].

فالتفسير هو بيان أنه جرى حذف الفعل لدلالة المصدر عليه. وقوله (كأنه أراد) يعني الأصل في التركيب أن يكون بالفعل. وقد أخرج هذا الكلام عن حقيقة الاستفهام إلى الاستنكار مرة وإلى التفجع أخرى. وقال في الباب الذي وضعه لـ (لبَّيْك وسَعديك وما أُشتقا منه) : «وإنّما حملَنا على تفسير لبَّيْك وسَعْديك لنوضِّح به وجه نصبهما؛ لأنَّهما ليسا بمنزلة سَقياً وحمداً وما أشبه هذا. ألا ترى انك تقول للسائل عن تفسير سقياً وحمداً: إنّما هو سقاك الله سَقياً وأحمدُ الله حَمْداً. وتقول حمداً بدل من أحمد الله، وسقياً بدلٌ من سقاك الله. ولا تقدر أن تقول: أُلِبّكَ لبّاً وأُسعِدُك سَعْداً. ولا تقول سعداً بدل من أُسعِدَ، ولا لَبّاً بدل من أُلِبُّ؛ فلمّا لم يكن ذاك فيه التمس له شيء من غير لفظه معناه كبراءة الله حين ذكرناها لنبيّن معنى سبحان الله. . . »[٢].

فالتفسير بيان المعنى النحوي للكلمة لا معناها المعجمي؛ وقد التمس سيبويه لهذا التفسير مالم يستعمل من الكلام وسوّغ له ذلك ادراكه لطريقة العرب في كلامهم. وقوله (إنما حملنا على تفسير. . .) أشار به إلى ما تقدّم من قول الرجل للرجل: لبيك وسعديك «فقد قال له: قرباً منك ومتابعة لك؛ فهذا تمثيل

(١) الكتاب: ١/٣٣٨.

(٢) الكتاب: ١/٣٥٣.

وإن كان لا يستعمل في الكلام»[١].

وقد يكون معنى التفسير أكثر تحديداً عندما يدّل على بيان العلة ووجه الكلام فقد عنون أحد أبواب كتابه بقوله: «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر. فانتصب لأنّه موقوع له؛ ولأنّه تفسير لما قبله لِمَ كان...»[٢] وهو ما أصطلح عليه بالمفعول له أو لأجله. فالتفسير بيان وتعليل لوقوع الفعل. ولا يخفى أن المظهر الواضح من الكتاب التوجّه إلى التعليل للظواهر النحويّة بل للظواهر اللغويَّة جميعاً. و استند فيه إلى إدراك لغويٍّ عميق لكلام العرب، وطرائقهم في حمل الشيء على الشيء، والاستغناء بالشيء عن الشيء الذي هو أصل وغير ذلك من المقاربات التي صاغها سيبويه عند تحليله لكلامهم. فاذا تم ما سبق فإن سيبويه في أطار تبنّيه لمنهج تعليلي وتفسيريّ للظاهرة النحويّة قد توسل إلى الوصول إلى ذلك عبر المستوى الافتراضيّ (القبليّ) في بناء الجملة كما وضح فيما سبق. وكذلك توسل إليه عبر البعد الاجتماعي للكلام فهو «...يبني جميع تحليلاته على افتراض أن الكلام نشاط اجتماعي يقع في أقل سياق حديث يكون من أثنين بمتكلّم ومخاطب. ويعد ذلك مهماً لسببين أولهما: أن الكلام يعامل على أنّه شكل من السلوك العرفي الاجتماعيّ وثانيهما-وهو نتيجة منطقية لذلك-إنّ المخاطب له دوره الخاص في تحديد الشكل اللغويّ الذي يستعمله المتكلم»[٣]، وهي مسألة مهمة في تأكيد كون اللغة التي تعامل معها سيبويه لغة خطاب، وهي مسألة لم تظهر عند غيره من النحويين اللاحقين. وسيأتي ما يؤكد المسألة في موضع آخر.

ولهذا نرى سيبويه يعتمد على معايير اجتماعيّة في إطار تقويمه لمستوى التركيب الصوابي فيستعمل المستقيم الحسن والقبيح والرديء وغير ذلك. أمّا أثر المخاطب فملاحظاته في بيان أثره في صياغة بنية الكلام من نحو قوله: «وإنّما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً؛ ولأنّ المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعني أنّه لا

---

(١) الكتاب: ١/٣٥٣. (٢) الكتاب: ١/٣٦٧.

(٣) نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد: ٣٠.

بأس عليك ولا ضَرَّ عليك...»[1].

نخلص-في نهاية هذا البحث-إلى مايأتي:

١ - لقد تبنّى سيبويه منهج المفسرين في دراسته للظاهرة النحويّة وقد مثّل هذا الكلام تفاعلاً قائماً بين طائفتين تخصصتا بدراسة النصوص اللغويّة وهما طائفتا المفسرين واللغويين.

٢ - تأكّد تبنّي سيبويه لهذا المنهج من خلال رؤيته لوظيفة اللغويّ وهي تفسير كلام العرب مع كثرة واضحة في استعمال مادة (فسر). وأشارته إلى طائفة المفسرين في أكثر من موضع. وكذلك اعتماده لآليات تفسيريّة للظاهرة اللغويّة. ولقد أفادنا سيبويه من ذلك معرفة المنحى الذي اتبعه المفسرون في عملهم.

٣ - نعني بالمهنج التفسيريّ-مع نسبته إلى المفسرين-المنهج الذي يعلل للظاهرة المدروسة وذلك للكشف عن مقاصد كلام العرب بوساطة الكشف عن طبيعة التحولات البنائية داخل الجملة والوظائف النحويّة والمعاني المرادة من كل ذلك. وتكمن أهمية هذا المنهج في الآليات التي جرى توظيفها فيه وهي:

١ - المستوى القبلي للبنية النحويّة،وهو مفهوم (تمثيل ولم يتكلم به) أو (كأنه قال...).

٢ - نظرية العامل وهي النظرية الرابطة بين المكونات داخل البنية.

٣ - المحتوى الدلالي للجملة.

٤ - السياق الكاشف عن بيئة الجملة سواء كان السياق اللغوي أو السياق الحال (المقام).

٥ - الأعراف الاجتماعيّة وآثارها اللغوية في بناء الجملة وترابط أجزائها واستعمال مفرداتها.

ولم يتعرض المبحث لتفصيل هذه الآليات إذ ستتكفّل المباحث الآتية بذلك

(١) الكتاب: ١/ ٢٢٤.

بوصفها المجالات التي أُشير إليها في التوطئة المنهجيّة.

المبحث الثاني

منهج سيبويه في التدوين النحويّ

تقدم القول إنّ سيبويه أقام خطته لتدوين المادة النحوية على مجالات التحليل النحوية الخمسة التي مضى ذكرها وهي المفهومات التي يجري فهم الجملة من خلالها. وكانت الجملة العنصر الاساسيّ في درسه اللغويّ وتم-في ضوئها-عرض جميع الظواهر النحوية والصرفية والصوتية. فهو يستند إلى بنية الكلام المستعمل ليستكشف البنية النمطية للغة العربية وما يجري عليها من التحويلات. ولم يكن ليتم له ذلك إلا بعد ادراك عميقٍ لتلك البنية. وتعد مناقشاته الكثيرة مع أستاذه الخليل (وقد جرت-بطبيعة الحال-قبل اخراجه للكتاب) سمة واضحة على أنّ سيبويه-عند اخراجه الكتاب-كان على وعيٍ تامّ فيما يقوم به. ومن ثمّ فإنّا لا نرى رجاحةً في الادعاء أن الكتاب كان قد كُتب على عجل لأنه لم يضع له عنواناً كما أن لا رجاحة في الإدعاء أن الكتاب خلا من مقدّمة وخاتمة مع وجود بعض الخلط في ترتيب أبوابه إلى غير ذلك ممّا يضرب إليه من نظر إلى الكتاب نظراً متبسراً[1] إلا طائفة منهم على ما تقدّم ذكره وأكبر ظني أن سيبويه كان واعياً لما يقوم به وواعياً خطورته في البحث اللغوي إذ ينقل النحو من مرحلة الدرس وحلقات الحوار إلى مرحلة التدوين ومن مرحلة الاستماع إلى مرحلة القراءة ومن مرحلة الصدور إلى مرحلة السطور. المرحلة التي سيكون له ميدان السبق فيها وحلبة المباراة. فكان أن سعى نحو الكتابة[2]. فمن غير المحتمل-مع كل هذا-أن يغفل عن وضع عنوان لكتابه فتسمية (الكتاب) كانت من وضعه[3]. كما أنّ الكتاب لم يخل من مقدّمة

---

(١) ينظر سيبويه أمام النحاة: ١٢٤ ومن أعلام البصرة سيبويه: ٨٧-٩٤.وسيبويه حياته وكتابه: ٢٨.والمدارس النحوية: ١٠٤.وتاريخ النحو العربي: ٨٤ - ٩٩.

(٢) تمثّل ادراك فعل الكتابة عند سيبويه فيما روي أنه أتى علي بن نصر وكان زميله في الأخذ عن الخليل وقال له «تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل»: الكتاب ١/ ٨ (رواية النسخة).

(٣) لقد وردت كلمة الكتاب عند سيبويه كثيراً ينظر على سبيل المثال ١/ ٢، ٨٣/ ٣، ٢٣٧/ ٢٢١.

كما لا ننسى أنّه كان شائعاً في أيامه تسميتهم هذا كتاب قبيلة فلان يعنون به ديوان شعرائها أو =

ومن نزع إلى القول بذلك خلط بين خطبة الكتاب ومقدّمته فخطبة الكتاب تلك التي يوضح فيها دواعي تأليفه وما يرغب إليه بعمله على ما جرى عليه المؤلفون اللاحقون. فهذه التي خلا منها الكتاب أما المقدّمة فقد كانت عبارة عن الأبواب السبعة الأولى من كتابه وسيأتي بيان كونها مقدمة.

أما خلوّه من الخاتمة فهو وإن بدا واضحاً إلا أننا ما ينبغي أن ننسى وجود تباين في طرائق التأليف بين القديم والحديث. كما أنّ سيبويه-على ما يبدو- كان قد استنفد مادته فلم يكن أمامه من بدّ إلا أن يقطع حديثه[١].

أما المأخذ الاخير وهو الادعاء بوجود الخلط في ترتيب أبوابه فهو إدعاءٌ يفتقر إلى الدقة العلميّة وسيتكّفل الكلام الآتي بيان ذلك.

وبفعل ما ألزمنا به أنفسنا من منهجية محددة تعتمد تحليل المجال الدلالي لكلمات سيبويه نفسها. فسنحاول أنْ نتبيّن تلك المنهجيّة في جانبيها العام والخاص ولبيان هذه المنهجية نورد المثال الآتي:

وردت للتعجب في الكتاب أبواب خمسة جاء الباب الأساسيّ منها في القسم الأوّل من الكتاب الذي هيمنت عليه النظرة الجمليّة (البنائية)؛ وقد عنونه بـ «هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله...»[٢].

أمّا الأبواب الأُخرى فقد وردت في مواضع متأخرة[٣] هي:

١ - «هذا باب مالا يجوز فيه ما أفعله».

٢ - «هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله».

= أيامها لعل ما يُمكن أن نمثّل به في تسمية الكتاب بهذا اللفظ ما ورد من قوله (الكتاب ٣/ ٣٦٩) «وتقول إذا نظرت في الكتاب: هذا عمرو؛ وإنّما المعنى: هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو، ونحو هذا، إلا أنّ هذا يجوز على سعة الكلام..» فكأنه أراد به هويته التي يعرف بها.

(١) وكذلك فعل من جاء بعده إلا أن يضع الحمد للّه بعد مادته. ولعل بعضها من عمل النساخ. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٣٠٢. وينظر له أيضاً: المقصور والمحدود: ٩٤. وقد خلى من أيّة مقدمة. وكذلك خلا الأصول لابن السراج منها.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠.

٣ - «هذا باب ما أفعله على معنيين».

٤ - «هذا باب: ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل؛ وإنّما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس».

ولو رجعنا إلى أقرب المؤلفات النحويّة زمناً إلى الكتاب وهو كتاب المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) لوجدناه جعل للتعجب موضعاً واحداً أورد فيه جميع أبوابه التي عند سيبويه وما زاد عليها[١] هو أنّ عمل المبرد الذي يتسم بالطابع التعليمي يختلف كثيراً عن منهج من يريد أن يضع نظرية. فتوزيع سيبويه لأبواب التعجب على هذا النحو يوضّح أنّه رأى التعجّب من جهتين: الأولى جهةٍ نحوية جمليّة اهتم فيها بالجانب التركيبي (البنائي) أي العلاقات الإسناديّة في جملة التعجب وبيان مركزيّة الفعل وعمله في البنى اللاحقة له (المولَّدة عنه) وهي مسائل ستُعنى هذه الرسالة بالنظر إليها نظراً شديداً.

أمّا الجهة الأُخرى: فهي تلك التي نظر منها إلى دلالة المفردات نفسها من قبل انها صالحة للتعّجب أو من قبل أنّها غير صالحة؛ وهي من توابع العملية الإسنادية القائمة في صيغتي التعجب. وسيأتي كون سيبويه قد أفرد للمعاني التي تُبنى عليها الأبنية الفعلية قسماً خاصاً قبل القسم الأخير من كتابه.

إنّ العمق النظري لهذه المنهجيّة لا يخفى على أحد إذا ما جرت موازنة بينها وبين المنهجية التعليمية في المقتضب التي كان لها الأثر الكبير في إندراس منهجيّة سيبويه في الدراسات النحويّة التاليّة بل يمكن أن نزعم كونها قد ألغت أركان النظريّة التي قام عليها الكتاب. وتمّ ذلك بصورة حاسمة على يد ابن السراج في أصوله.

لقد بدأ سيبويه تأليفه الكتاب بأن جمع المادة على وفق تصنيف ثنائي للكلم إذ تبادل الاسم والفعل في تقسيم الكتاب وفضلاً على ما تقدّم خطة الكتاب في ذلك فإنّ سيبويه يزوّدنا بوعي آخر عندما يذكر أنّه عمل كراسات مخصصة للصنفين السابقين. إذ ورد في «هذا باب من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر»[٢] كلمات مهمة ذكرها سيبويه عرضاً قال فيها: «ولا يذكرون الأسماء

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٧٣-١٨٧. (٢) الكتاب: ٣/ ١٥٣.

في موضع هذه الأفعال؛ لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها. . »[١].

فهذه الإشارة المدوّنة تدعونا في إطار الفيلولوجيا إلى التصوّرات الآتية:

١ - تأليف الكتاب تمَّ على هيأة كراسات مصنفة على مقولتي (صنفي): الاسم والفعل.

٢ - المدّونة تشير إلى وجود ثلاث كراسات متتابعة-على الأقل-. ويتسنى لنا قول ذلك من جهة الموضع الذي وردت هذه المدوّنة فيه ومن جهة ما أحالت إليه فقد أحالت إلى «هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء»[٢] وهو في القسم الثاني الخاص بالفعل الخاضع للظاهرة الاعرابية أمّا موضع المدوّنة فقد وردت بعد القسمين الأول: للاسم والثاني: للفعل في القسم الثالث الخاص بسلوك طائفة من الحروف مع ما بعدها مسلك الأسماء في الجملة. وتتم قراءة المدوّنة كما يأتي: ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال؛ لما ذكرت لك في الكراسة التي تلي الأسماء. فالضمير في (تليها) يعود للأسماء. يعني هناك كراسة للأفعال تلي الكراسة التي للأسماء.

ويسعفنا في ذلك-أيضاً-أل العهديّة في (الكراسة) التي تشير إلى انفصال هذا الموضع أو القسم المتعلق به هذا الموضع عن الكراسة المعهودة التي للأفعال.

٣ - إنّ المدوّنة تعدّ توثيقاً من سيبويه نفسه لمنهجه التدويني الذي نحن بصدده[٣].

وقبل تفصيل الكلام في بيان هذا المنهج يمكن أن أُجمله كما يأتي:

منهج سيبويه في التدوين النحوي

المقولات	العامل	العمل	البنية
١): الاسم	الفعل	النصب	المفعولية (حصر مواضع)

(١) الكتاب: ٣/ ١٥٩. (٢) الكتاب: ٣/ ٩.

(٣) اكتفى د. محمد كاظم البكاء بذكر المدوّنة السابقة أو الإشارة اليها من غير محاولة الكشف عن أثرها في توضيح (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي)الذي سعى اليه في رسالته لنيل درجة الدكتوراه: ٢٨٢.وينظر: الكتاب -كتاب سيبويه- مقدمة الكتاب: ١٨٤.

			نصب الاسم في الجملة)
	الجار	الجر	الاضافة (حصر مواضع جر الاسم في الجملة)
	الابتداء والمبتدأ	الرفع	الإسناد (حصر مواضع رفع الاسم في الجملة الاسمية).
٢): الفعل	الحرف الناصب	النصب	دخول الحروف الناصبة على
			الفعل المضارع.
	الحرف الجازم	الجزم	دخول الحروف الجازمة على الفعل المضارع.
	ــــــــ	الرفع	الفعل المضارع يرفع لوقوعه موقع الاسم في الجملة.
	الحرف الناصب المضمر	النصب	
	الجازم	الجزم في فعلين	
	حروف غير عاملة	الرفع	
٣): الاسم مفهوماً	أنّ	النصب والرفع	أنّ وصلتها اسمٌ
(اسمية الحرف)	أنْ	النصب	أنْ والفعل بمنزلة المصدر
			ويلي ذلك استطراد الى: (أنْ المفسّرة (بمعنى أيْ) ومنها إلى أم وأو لاجتماعها مع أنْ المفسرة أنهما تأتيان بعد كلام مستغنٍ)

٤ - الأسماء بين التنوين وعدمه. وهي الأسماء التي تنصرف والتي لا تنصرف.

٥ - الأسماء المركبة المعربة (اسم+حرف) : الاضافة (النسبة) والتثنية والجمع السالم والتصغير والمقسم به والاضافة في زيدُ بن عمرو.

٦ - الأفعال المركبة وهي مبنية (فعل+حرف) : الفعل المؤكد بنوني التوكيد والمسند لنون النسوة.

٧ - الأسماء التي لا يغيرها العامل: المقصور ويستطرد إلى الممدود ومنه إلى الهمز ثم. الاعداد المركبة ويستطرد إلى جمع التكسير.

٨ - معاني الأحداث: أحصى معاني الأحداث ثم بيّن الأبنية التي تصاغ عليها الأفعال من هذه المعاني، ودلالات الصيغ: فاعلت واستفعلت وأفعلت.

٩ - ما يكون في اللفظ من الأعراض: حصر الظواهر الصوتية الطارئة على الألفاظ.

فالملاحظ أن الكتاب دوّن في إطارين:

الاطار العام: وهو التخطيط الخارجي فالأبواب وزّعت على وفق التصنيف الثنائي: (اسم وفعل) ولم يدخل سيبويه في هذا الاطار الصنف الثالث من الكلم أعني (الحرف). وذلك يرجع لأن الحرف ليس له كينونة مستقلّة ويظهر أغلب أثره في الاطار الداخليّ (في نظريّة العامل).

الاطار الداخلي: وهو توزيع الأبواب في أقسام محددة على وفق نظرية العامل وأثره (Trace) التي هي الحركات الإعرابيّة؛ إذ تمّ حصر مواضع الكلم في الجمل المختلفة ابتداءً بالعامل الرئيس في الجملة (وهو الفعل) ويليه العامل المساعد الجار ثم الابتداء والمبتدأ ومن ثَمّ القسم الخاص من الفعل الخاضع لنظرية العامل وهو ميدان عمل الحرف الناصب والجازم فقط ولا وجود للحرف الرافع في العربية؛ إذ الرفع حالة أصل في (يفعل) كما كان الابتداء حالة أصل في الأسماء.

وتخضع بقيّة أقسام الكتاب لهذه النظرية على نحو واضح. فالقسم الثالث يخصّ الحرفين (أنّ وأنْ) اللذَيْن يسلكان مع ما بعدهما مسلك الأسماء في

الجملة في ما يمكن ان نسميه (التركيبات العبارية : Phrase Clustur) يلي ذلك البنى الاسمية من جهة تنوينها أو عدمه فيما أُصطلح عليه (بالممنوع من الصرف). ثم تتابع للأسماء المركبة والأفعال المركبة في القسمين الخامس والسادس ثم قسم للأسماء التي لا تخضع للعامل وهو القسم السابع يلي ذلك القسم الثامن للأحداث وما فيها والمعاني التي تصاغ منها الأفعال المختلفة. وينتهي بالقسم التاسع في ما يعرض للألفاظ (أسماءً وافعالاً) من مظاهر التغييرات الصوتيّة في الكلام.

وفيما يأتي تفصيل ما سبق لأقسام الكتاب.

أقسام كتاب سيبويه

أوّلاً: المقدمة:

وضع سيبويه الأبواب السبعة الأولى من كتابه على أن تكون معالم عامة للكتاب منهجاً وأسساً فكرّية. فقد اشتملت على ضربٍ من المعلومات تعدّ الأصول التي تقوم عليها النظريّة النحويّة عنده. وسيتضح ذلك فيما يأتي[1]:

١ - «هذا باب علم ما الكلم من العربية»ماز سيبويه فيه أصناف الكلم على ثلاثة إلا أنّ الثنائية واضحة عندما حمل الصنف (الثالث الحرف) على أنّه: جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

٢ - «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية»وهو باب العامل وآلية الاعراب المتعلقة بالأسماء وبالأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، وتظهر هٰهنا فكرة البناء المقابلة للاعراب، والعلامات الاعرابية الاساسية والنائبة ونظريّة الأصول اللغوية. ومنها يظهر حمل الاسم على التمام في الخضوع لقوانيين العربيّة فيكسع بالتنوين أو لا يخضع فيحرم منه.

٣ - «هذا باب المسند والمسند إليه»وهما رُكنا البنية الاساسيّة للكلام.

٤ - «هذا باب اللفظ للمعاني»وفيه بيان العلاقات الدلالية بين المفردات اللغوية.

---

(١) ينظر لأبواب المقدمة المواضع الآتية تباعاً الكتاب: ١/ ١٢ و ١٣ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦.

٥ - «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض»وفيه تقرير واضح لنظريّة الأصول اللغوية.

٦ - «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة»وفيه بيان هيمنة المحتوى الدلالي للفعل بسماته المعجميّة lexical features على تكوين الجملة فيحكم على الجملة بالصحة النحويّة أو الدلاليّة أو بالخطأ فيهما.

٧ - «هذا الباب ما يحتمل الشعر»وهو باب متميّز يقرر فيه التسامح النحوي واللغوي في مستوى اللغة الشعرية[١].

الأبواب بعد ذلك قصيرة النفس تميل إلى الإجمال وكثرة الإحالات إلى مواضع آتية في الكتاب، ففي الباب الأوّل قال سيبويه: «وسترى ذلك إن شاء الله»وقال في موضع آخر: «وسوف يُبَيَّن مالا ينصرف إن شاء الله»[٢] وهي إحالة إلى القسم الخاص به وقال في باب اللفظ للمعاني: «وسترى ذلك إنْ شاء الله»[٣] وفي باب الأعراض: «وسترى ذلك إن شاء الله»[٤] وفي الباب الأخير- وفيه ينصّ على فكرة الإجمال لهذه الأبواب أو للباب الاخير فقط بقوله: «وما يجوز في الشعر أكثر من أن اذكره لك هٰهنا؛ لأنَّ هذا موضع جُمَل. وسنبّين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله...»[٥].

نظرية العامل ومنهج الكتاب: مما لاريب فيه أن آليّة التصرف الإعرابي[٦] تعدُّ من أبرز الظواهر المهيمنة في العربية ولهذا فإن سيبويه عقد لها ثاني أبواب مقدّمته وأكبرها طولاً وهو «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة»يعني المجاري الأعرابية (وهي أثار العوامل) والبنائية بغير عامل وذلك بقوله «وإنمّا ذكرت لك ثمانية مجار لأُفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل-وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه-وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»[٧].

---

(١) لفلسفة الضرورة الشعرية عند سيبويه وكونها خروج على القياس كالممنوع من الصرف ونحوه في الكلام.ينظر: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية: ١١-٢٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٥.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٢.

(٦) وهو مصطلح يوهان فك.ينظر: العربية: ١٥.

(٧) الكتاب: ١/ ١٣.

والملاحظة المهمة ههنا أنّ سيبويه حرص بصورة لافتة للنظر على تقديم النصب[١]على الجر وتقديم الجر على الرفع في جميع المواضع التي تذكر فيها الحالات مجتمعة؛ إذ قال بعد العنوان مباشرة: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف»[٢] ولم ينتبّه المحقق لمسألة مراعاة التقديم والتأخير، ففي طبعة بولاق[٣] تقديم الكسر على الضم، وكذلك الامر في موضع آخر من الصفحة نفسها من طبعة بولاق فرّق فيه سيبويه بين الإعراب والبناء فقال: «فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الاعراب...» في حين لم ينتبّه المحقق إلى أهمية ذلك الترتيب؟! الذي انسحب على ألقاب البناء كما هو واضح.

وقال سيبويه أيضاً: «والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجر: مررتُ بزيدٍ، والرفع: هذا زيدٌ...»[٤] وانظر إلى الرفع فقد غاير في نوع الجملة؛ أفلا يشير هذا إلى ورود موضع الابتداء بعد موضع الجر وقبلهما موضع النصب (على ما عليه ترتيبها في الكتاب). وقدّم النصب في الأفعال فقال: «والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعلَ، والرفع: سيفعلُ، والجزمُ: لم يفعلْ...»[٥] وفي حركات البناء: «وأما الفتحُ والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة»[٦]. ويؤكد مراعاة الترتيب في إيراد الأمثلة وكذلك الأمر نفسه في موضع آخر[٧]. وتستمر هذا المراعاة حتى أوآخر الكتاب فتظهر حروف وحركات هذه الحالات متتابعة بقوله: «وإنّما الحركات من الألف والياء والواو...»[٨]، ويقول ايضاً: «وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد...»[٩] وكذلك يظهر هذا في أواسط الكتاب ففي باب المقصور

(١) نبّه الدكتور غالب المطلبي إلى تقديم سيبويه للنصب وذلك خلال اشارته إلى وجود نظرية في الإعراب سابقة لنظرية العامل عند سيبويه سمَاها نظرية (المقامات) ينظر: محاضرات كتاب نحوي قديم (مدونتي) على أنّ تقديمه قد يكون أكثر انسجاماً مع بيان خطة الكتاب وكون النصب الموضع الذي يوصف بالأكثر أهمية بالنسبة لنظرية العامل النحوي.

(٢) الكتاب: ١/ ١٣.

(٣) ينظر الكتاب: ١/ ٣ (بولاق)

(٤) الكتاب: ١/ ١٤.

(٥) الكتاب: ١/ ١٤.

(٦) الكتاب: ١/ ١٥.

(٧) الكتاب: ١/ ١٧.

(٨) الكتاب: ٤/ ١٠١.

(٩) الكتاب: ٤/ ٢٤١، وينظر: ٤/ ٢٤٢.

والممدود بقوله في المنقوص «ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر»[١]، وفي نسخة (أ) تقديم الجر على الرفع.

إنّ هذا الالتزام بالترتيب المتقدّم لم يأتِ اعتباطاً وأكبر الظن أنّ ثمة تصوراً يقودنا إلى تصوّر وجود وعيٍ لغوي لمنهجيّة محددة؛ خاصة إذا أُكّد هذا الالتزام في مجمل أبواب الكتاب. ولعلنا نلاحظ أنّ هذا الالتزام قد اختفى في الدرس النحوي العربي وتحوّل إلى (رفعٍ فنصبٍ فجر)[٢] وهو المنهج الذي اعتمده المتأخرون بتقديم المرفوعات تليها المنصوبات وتلي الأخيرة المجرورات، فاشتمل ذلك المنهج على تصنيف آخر غير تصنيف سيبويه الذي يعتمد على ثنائية الأسماء والافعال من جهة عمل العامل النحويّ إلى أن ينتهي بثنائية الأصل والعرض موظفاً طائفة من الثنائيات الأخرى وهي: ثنائيات (ما ينصرف ومالا ينصرف) و (ثنائية البنية: المسند والمسند إليه) وثنائية (اللفظ والمعنى) وثنائية (اللغة الشعرية والنثر). وهو ما ستتكفل الخطوات الآتية بيانه على نحو التفصيل ونبدأ بما بعد أبواب المقدمة السابقة الذكر.

ثانياً: متن الكتاب

القسم الأوّل: مواضع الاسم في الكلام:

أ - مواضع عمل الفعل النصب: وهو القسم الأوّل من الأقسام الثلاثة التابعة للمواضع التي يظهر فيها الاسم في الجملة واستقرى سيبويه فيه جميع مواضع النصب التي يُحدثها الفعل العامل ابتداءً بالموضع الاساسيّ (المفعول)، وانتهاءً بالظرف، وينتهي هذا الموضع بـ «هذا باب الجر» ويلاحظ كون المصطلح الجامع لهذه المواضع هو مصطلح (المفعولية). والمواضع هي:

١ - قال سيبويه: «واعلم أنّ الفعل الذي لايتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه. . . ويتعدى إلى الزمان. . . وإلى ما اشتق من لفظه اسماً

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٣٦. وينظر الهامش.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٢ (مقدمة المحقق) والمقتصد: ١/ ٢٠٩، المقرب ٤٧٠، شرح ابن عقيل: ١/ ٤١ و٤٣. ويلاحظ أن هذا الترتيب ظهر أول ماظهر في المقتضب: ١/ ٤ بقوله "واعراب الاسماء على ثلاثة أضرب: على الرفع والنصب والجر".

للمكان وإلى المكان... وإلى ما كان وقتاً في الأمكنة...»[١].

٢ - طائفة الأبواب الخاصة بتعدّي الفعل إلى مفعول أو أكثر. وتلك التي بُني الفعل فيها للمفعول.

٣ - الحال وقد قال فيه: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال من الفعل. وليس بمفعول. . »[٢] فالحال يُفهم منا جهة المفعول (المقام الأهم لعمل الفعل).

٤ - المنصوب بكان، وقد جعله سيبويه مفعولاً إذ قال: «هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول؛ واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»[٣]. وماز سيبويه بين كان الحدثية و هذه الزمانيّة بطلب الأخيرة للمفعول إذ قال: «وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه»[٤] فهو لم ينظر إليها بكونها تامّة أو ناقصة.

٥ - المتعجب منه في: ما أحسن عبّد الله الذي ينصب بما عمل عمل الفعل[٥].

٦ - وضع سيبويه لحروف الاستفهام هذا العنوان: «هذا باب ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوب بُني على الفعل وهو باب الاستفهام»[٦].

٧ - الإلغاء والاستعمال لا يُفهمهان إلّا من جهة عمل الفعل النصب كما في: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ[٧].

٨ - في مواضع الفعل غير الواجب وهو الفعل الذي لم يقع[٨] ومنه «هذا باب الأمر والنهي و الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي بُني عليه

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤-٣٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٤.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٥.لقد كان استعمال سيبويه مصطلح اسم الفاعل واسم المفعول بدلاً من فاعل ومفعول بسبب من ان الفعل خال من الحدثية ولم يبق منه إلا البنية.
(٤) الكتاب: ١/ ٤٦.
(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٢.
(٦) الكتاب: ١/ ٩٨.
(٧) ينظر: الكتاب: ١/ ١١٨-١٢٧، وينظر ظاهرة الاهمال في النحو العربي ٥٧٠ ومابعدها.
(٨) وهي الأفعال في: الأمر والنهي والاستفهام وغير ذلك وسيأتي الكلام عنها.

الفعل. ويبني على الفعل. كما أُختير ذلك في باب الاستفهام»[١] كقولك زيداً اضربه وعمراً امررْ به. وكذا الأمر في حروف النفي من نحو قولك: ما زيداً ضربته ولازيداً قتلته، وما عمراً لقيت أباه[٢].

٩ - مواضع أخرى للنصب تَمَّ فيها (اختزال الفعل) أي إضماره؛ وهي كثيرة من نحو: زيداً مكانك. والأسدَ الأسدَ، وقولهم: مكة وربِّ الكعبة. وهلّا خيراً من ذلك، وإياك (في التحذير). ومنه: أخذته بدرهم فصاعداً ومن نحو: إن تأتني فأهلَ الليل والنّهار[٣].

١٠ - البدل المنصوب منه من نحو قولك: رأيت قومَك أكثرهم[٤]. (وهو تابع للاسم المنصوب لا للفعل).

١١ - المنادى المنصوب منه خاصة نحو: يا سارق الليلةِ أهلَ الدار، وياعبدَ الله[٥].

١٢ - التمييز الذي اصطلح عليه بالمفعول وان كان فعله «لم يقو قوة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول وذلك قولك: امتلأت ماءَ وتفقَّأْتُ شحماً»[٦].

١٣ - المفعول معه بقوله «هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب به الاسم لأنه مفعول معه ومفعول فيه»[٧] وهو قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

١٤ - الظروف وقد عقد لها بابين هما: «هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً...»[٨] نحو: متى يُسار عليه. و «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت»[٩] نحو: هو خلفك، وهو ناحيةً من الدار.

١٥ - مواضع للبنى التي تعمل عمل الفعل وهي: أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الأفعال والمصادر وغير ذلك من التركيبات.

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٥.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٤٦و٢٥٣و٢٥٧و٢٦٨و٢٧٣و٢٩٠و٢٩٥ (على الترتيب).
(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٠.
(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٧٥و٢٩١.
(٦) الكتاب: ١/ ٢٠٤.
(٧) الكتاب: ١/ ٢٩٧.
(٨) الكتاب: ١/ ٢١٦.
(٩) الكتاب: ١/ ٤٠٣.

ويتأكد- أيضاً- اختصاص هذا القسم من الكتاب بعمل الفعل في الجملة بملاحظة ما يأتي:

١ - لقد قدّم سيبويه في هذا القسم الفعل متعدياً في كلّ أحواله فهو يتعدى إلى الفاعل وإلى المفعولين. كما أنّه يتعدّى على نحو الاختيار إلى المصدر والظرفين[١]. والمفعولية هي المميزة لأضربه. وهي في الحق ميْدان العمل الحقيقي للفعل.

٢ - إن صياغة عنوانات الأبواب كانت دقيقة في الإشارة إلى معيار النصب الذي وظِّف منهجياً في التدوين، ففضلاً على ما سبق من عنوانات طائفة من الأبواب نأخذ قوله: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين»[٢]. فهذا الباب مع طائفة الأبواب المشابهة انعقد على لفظ الفاعل عندما قَدَّم ذكره، ولكنَّها في الحقيقة انعقدت معنىً على معيار المفعولين (النصب).

وتكفي نظرة عجلى إلى محتوى هذا البابِ والأخرى المثيلة حتّى نعلم أنّ سيبويه قد اعتنى بموضع المفعوليّة وأجمل الكلام عن الفاعل إجمالاً واضحاً[٣].

٣ - لم يقتصر سيبويه في استقرائه لمواضع النصب على ملاحظة الأثر الإعرابي بل نزع إلى أن يلاحظ ذل في حالة الرفع أيضاً. وهو ما جرى في عدد من الأبواب الخاصة بالجملة المحوّلة التي شغل فيها المفعول محل وظيفة الفاعل وهو يرى أن المفعول يبقى كذلك «لأنّ معناه متعدّياً إليه فعل الفاعل وغير متعدٍّ اليه فعله سواء»[٤] فهو يرجع في ذلك إلى معنى المفعولية لا الأثر الإعرابي فحسب.

إنّ المركزية التي يتصف بها الفعل في الجملة العربية واضحة لدى سيبويه كما أن مفهومه لخاصية الفعل في التعدّي مهمٌ جداً وهو يقترب به من مفهوم العنصر المولِّد في الجملة بصورة حاسمة-كما يظهر عند البنائيين المعاصرين-

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٤-٤٣. ٤٢،٤١،٣٧. (٢) الكتاب: ١/ ٤١.

(٣) إن البحث في مفهوم التعدّي عند سيبويه يشير إلى أن سيبويه نظر إلى الفاعل في كونه موضع تلازم لاتوليد وسيأتي الكلام في محله.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٢.

وهو مفهوم العامل الفّعال المكوّن (المنتج) لمكونات الجملة الأخرى.

ب. مواضع عمل الجار (الجر) : لاحظنا سيبويه يحرص على أن يورد الجر تالياً للنصب-كما سبق-وذلك بوصف الجار عاملاً مساعداً في الجملة يضيف العامل الرئيس (الفعل) إلى مفعوله الذي لا يستطيع الفعل أن يتعدّى إليه بنفسه. وكذا يرد الكسر تالياً للفتح. وقد انعكس هذا الترتيب و الوظيفة المساعدة على خطة التدوين. وسنحاول اثبات ذلك فيما يأتي:

يبتدئ هذا المقام بقوله: «هذا باب الجر»[١] الذي ذكر فيه المظهر الخاص بعمل الجار وهو الاضافة إذ قال: «والجر إنّما يكون في كل اسم مضافٍ إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسم ولاظرف، وبشيءٍ يكون ظرفاً، وباسم لايكون ظرفاً» ومثّل الأوّل بـ: مررت بعبد الله وبالبكرِ وتالله لا أفعل ذاك. . .والثاني بـ: أنت خلفَ عبدِ الله وأمامَ زيدٍ. . .والثالث: هذا أعمل الناس وهذا مثل عبدِ الله وهذا حمار زيدٍ. والأصل في هذين هو الأول ولنتأمّل الأمثلة الأولى فانها تشير إلى وظيفة الجار.

ويستطرد سيبويه إلى ذكر المواضع الأُخرى لعمل الجر وذلك في الباب الآتي فقال: «هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك. فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ؛ فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنّهما كالاسم الواحد»[٢]. ومن النعت نحو: مررت برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ. ومررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ «جَرّ لأنه نعتٌ»[٣]. ويذكر تركيبات اخرى للنعت المجرور. أمّا من التشريك فقولك: مررت برجل صالحٍ بل طالحٍ «أُبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما بلَ في الإجراء على المنعوت»[٤]. ويقول سيبويه: «واعلم أنّ: بل، ولا بل، ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت؛ كما أشركتْ بينهما الواو والفاء وثمّ وأو ولا وإمّا وما أشبه ذلك»[٥].

---

(١) الكتاب: ١/ ٤١٩.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٢١.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٢٩.
(٤) الكتاب: ١/ ٤٣٤.
(٥) الكتاب: ١/ ٤٣٥.

ولا يقتصر سيبويه على المواضع القياسيّة بل يذكر ما خالف القياس فـ «مما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ؛ فالوجه الرفع. وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس؛ لأنّ الخرب نعت الجحرِ والجحرُ رفع...»[١]. وينتهي إلى «هذا باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر؛ وذلك قولك: مررت برجلٍ حمارٍ»[٢] فيذكر منه المجرور حسب التدليل على اختصاص الموضع بالجر. وكان قد ذكر المنصوب فيما سبق من موضع النصب[٣].

ويؤكد اختصاص هذا القسم حين يذكر مواضع فرعية للجر من نحو قولهم: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً. وهو ما يُسمى بالنعت السببيّ. ومنها النعت الجملة في نحو: مررت بسرجٍ خَزٌّ صفتُهُ؛ وقد رأى سيبويه أن (خزٌّ صفتُه) بمنزلة اسم واحد. ومثلها: مررت بحية ذراعٌ طولها[٤]. وأكبر الظنّ كون سيبويه رأى في هذا الموضع الخاص بالنعت مدخلاً مناسباً لطائفة من البنى الوصفية شغلت موضع الصفة من نحو: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ومررت برجلٍ حسنٍ أبواه وفي حالة الرفع: أحسنٌ أبواه؟ وأخارجٌ قومُك؟[٥].

ومن التركيبات الاخرى لأبواب هذا الموضع قولك: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به (تجريه على رجل وصفاً له). وصائداً به (تجريه على الضمير معه تجعله خبراً أي حالاً من الضمير في معه).

ويلج سيبويه من هذا الباب-إلى طائفة من الأبواب تُعنى بالوصف. لكن ليس الوصف المجرور وأول هذه الأبواب: «هذا باب ما ينصب فيه الاسم، ولإنّه سبيل إلى أن يكون صفةً وذلك قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين»[٦]. والوصف ههنا حال.

ويجب من أجل تقرير الوحدة الموضوعيّة التي في هذا الموضع من الكتاب أو غيره ألّا ننسى أنَّ لَمَّ أشتات المادة اللغويّة قد يخرج سيبويه إلى ذكر أبواب استطراديّة هي من خارج الموضوع محل النظر إلّا أنّها لا تخلو من صلة ما به

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٣٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٣٩.
(٣) ينظر الكتاب: ١/ ١٥٠.
(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨و٢٣و٢٨.
(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٢و٣٦.
(٦) الكتاب: ٢/ ٥٧.

من جهة المشابهة التركيبيّة أو الدلاليّة أو التقابل مع بعض متعلقاته؛ وقد يقتضي ذلك من سيبويه التمهيد لها. ويمكن أن يكون ذلك من المنهج المتبع في حلقات الدرس الشفوي كما تعكسه كتب الامالي بوضوح. إنّ من الممكن توسيغ الأمر بألّا نطالب سيبويه بالصرامة المنهجية التي خطّها لنفسه البحث العلمي الحديث.

نرى في خاتمة هذا الموضع أبواباً عقدت لتركيبات وصفية من نحو: هذا عبد الله منطلقاً ومعروفاً ومنطلق وهذا الرجل منطلقٌ ومنطلقاً، وهذا من أعرف منطلقاً، وهذا ما عندي مرضياً وتخللت تلك التركيبات تركيبات أخرى مشابهة لها من قبل البنية الخارجيّة نحو: هذا راقودٌ خلّاً، وهو عربيٌّ محضاً وغيرها[1].

ويختم سيبويه آخر أبواب هذا الموضع بـ: «هذا باب ما يُثنّى فيه المستقر توكيداً»[2] نحو: فيها زيد قائماً فيها. ويتلوه أول أبواب الموضع الثالث لقسم الاسم وهو باب الابتداء.

ممّا يجدر التنويه إليه ههنا ما يأتي:

١ - اقتصرت التركيبات-خاصة في النصف الأول من هذا الموضع-على حالات الجر وإهمال الحالات الأخرى. كما أن أغلب هذه التركيبات بدأت بالفعل.

٢ - وجود تفريق واضح بين أبواب هذا الموضع وما سبقته من أبواب.

٣ - لقد جعل سيبويه النعت المجرور مسوغاً لذكر طائفة كثيرة من التركيبات التي أشتملت على بنى وصفية (الصفة المشبهة، والحال (الخبر المنصوب» وصاحَبَ ذلك تغيّر في نمط الجمل المذكورة إلى الاسميّة بعد ما كانت فعليّة. مما يحتمل معه أنّ سيبويه جعل النصف الثاني من هذا الموضع ممهداً للموضع الثالث من قسم الاسم.

ج - مواضع عمل الابتداء والمبتدأ (الرفع) : وهو لمواضع رفع الاسم في الجملة، وقد (اختصّ بمقامين هما: رفع المبتدأ بالابتداء ورفع المبني على

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٧٨-١١٧، ١١٧-١٢٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٢٥.

المبتدأ بالمبتدإ، وهو ما يشير إلى أنّ الرفع ههنا (الأساس في لمرفوعات دون الرفع في الفاعل أو غيره وسيتأكد ذلك من جهة نظرية الأصول اللغوية عند سيبويه[١]. في كون الابتداء الحالة القبليّة (الأولى) للأسماء قبل دخولها إلى الكلام.

وقد ورد أول أبواب هذا المقام بعنوان متميز كما كان في الجر؛ إذ قال سيبويه فيه «هذا باب الابتداء»[٢] ثم قال: «فالمبتدأ: كلُّ آسم أُبتدِئ ليُبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع...» يتلو هذا الباب «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدإ ويسدّ مسدّه»[٣] وهو الباب الذي يعرض سيبويه فيه النمط الثالث للجملة العربية وهو نمط يشابه النمط الاسمي بنائياً و يشابه النمط الفعلي دلالياً من نحو: فيها عبدُ الله[٤] وأين زيدٌ؟.

وتتابع الأبواب[٥] مشيرة إلى النمط الاسمي ههنا بصورة واضحة من نحو: «هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يُبنى على الابتداء» ويليه «هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنى عليه مظهراً».

ويعقد أبواباً لطائفةٍ ما يختصّ بالدخول على المبتدإ وهي إنّ واخواتها مما يؤدي إلى إلغاء حالة الابتداء ومن ثم المبتدإ. ويذكر موضعي كم: الاستفهام والخبر «وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً ويبنى عليها»[٦] فقدم الرفع أولاً. وقدّم أمثلته من نحو: «اذا قال لك رجل: كم لك؟ فقد سألك عن عدد... فعلى المجيب أن يقول: عشرون...» ويستطرد ههنا إلى مميزكم فيقوده ذلك إلى جمل من نحو: لي مثلهُ عبداً، وما في الناس مثله فارساً...»[٧] ويرد هنا تركيبان هما «هذا باب النداء»[٨] و«هذا باب المنفي بلا»[٩] من جهة حملهما على الابتداء والمبتدإ. ويعتمد سيبويه في النداء على جواب أُستاذه

---

(١) ينظر: مبحث: نظرية الأصول اللغوية عند سيبويه من الدراسة.
(٢) الكتاب: ٢/١٢٦.
(٣) الكتاب: ٢/١٢٨.
(٤) نشير في هذا النمط إلى رأي ابن الحاجب في الإيضاح: ١/١٨٧ في الاجابة عن بعض الاعتراضات بقوة معنى الفاعلية في عبد الله.
(٥) ينظر: الكتاب: ٢/١٢٩و١٣٠.
(٦) الكتاب: ٢/١٥٦.
(٧) الكتاب: ٢/١٥٧.
(٨) الكتاب: ٢/١٨٢.
(٩) الكتاب: ٢/٢٧٤.

بسؤاله عن علة رفع تابع المنادى المرفوع بقوله: «. . .فلمّا اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته»(١) وعلى الرغم من ذكره للمنادى المنصوب فإنّ الباب قد أفرد للمرفوع منه خاصّة.

أمّا الباب الثاني وهو نحو: لا رجل فكان وجه جعله من جملة مواضع رفع الاسم قوله: «والدليل على أنّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدإ وما من رجلٍ في موضع اسم مبتدإ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك»(٢) وكذا عن العرب: ما من رجلٍ أفضل منك.

ويتلو باب النداء طائفةٌ من الأبواب تابعة له أفردت للندبة والترخيم(٣).

ويأتي بعد باب المنفي بلا باب الاستثناء. ويعمد سيبويه انسجاماً مع عمل الرفع إلى تقديم الأمثلة المرفوعة من هذا الباب ويقول فيها: «فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلّا فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه وذلك قوله: ما أتاني إلّا زيدٌ. وما لقيت إلّا زيداً وما مررت إلا بزيدٍ. . .»(٤) ويقدّم الرفع في: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ على الجر والنصب. ثم ينتهي باب الاستثناء إلى باب رئيسٍ هو: «هذا باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كلّهن»(٥) وأول كلامه عن «هذا باب علامات المضمرين المرفوعين»(٦) ومن ثمَّ يتلوه علامات المضمرين في النصب والجر.

ويعقد سيبويه بعد ذلك باباً لمرفوع آخر هو «هذا باب أيُّ» فيتكلم عن رفعها واستعمالها مبنية على الضم ثم يتكلم عن من وذا وهما بمعنى (أيُّ) موصولتان. وينقل أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيداً. من زيداً؟وإذ قال: مررت بزيدٍ. من زيدٍ؟(٧) ويرفع بنو تميم كل ذلك. وينتهي إلى الزيادة في الاستفهام وهي إذا قال الرجل: ضربت زيداً فتقول منكراً لقوله: أزيدَنيه؟(٨) وبذلك ينتهي موضع الرفع الخاص بعمل الابتداء والمبتدإ أساساً وبه ينتهي

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٨٣.
(٢) الكتاب: ٢/ ٢٧٥-٢٧٦.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٢٠-٢٧٤.
(٤) الكتاب: ٢/ ٣١٠.
(٥) الكتاب: ٢/ ٣٥٠.
(٦) الكتاب: ٢/ ٣٩٨
(٧) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤١٣.
(٨) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤١٩.

القسم الأول من الكتاب الخاص بالاسم. ويمكن ملاحظة ما يأتي:

١ - تأكّد ههنا أن الترتيب المذكور بمجاري أواخر الكلم يمثل منهجيّة تدوينية خاضعة لنظرية العامل النحوي.

٢ - قدّم سيبويه ما يسوغ إيراد النداء والمنفي بلا وما والاستثناء في هذا الموضع وذلك يعمِّقُ احساس سيبويه بوجود المسوِّغات الموضوعية للتتابع أبواب كتابه.

القسم الثاني: مواضع الفعل المضارع لأسماء الفاعلين في الكلام:

وهو القسم الوحيد من الأفعال الخاضع لنظرية العامل التي جعلها سيبويه شاملة الاسم والفعل؛ على ما بين الصنفين من تغاير لجهة إعرابها ومعانيها. يقول سيبويه: «و حروف الإعراب للأسماء المتمكّنة. وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع...»[١].

وقد هيمن هٰهنا ترتيب الحالات الإعرابية: النصب ثم الجزم ثم الرفع إذ الجزم معاقب للجر في الأسماء. وفيما يأتي تفصيلات هذا القسم التي تؤكّد ما سبق وعلى وفق العوامل الإعرابية.

١ - عوامل النصب: بدأ سيبويه هذا القسم ببابين عن عوامل نصب الفعل المضارع هما: «هذا باب إعراب الأفعال المضارعة الأسماء»[٢] و«هذا باب الحروف التي تضمر فيها أنْ»[٣] فالأول خصه بنصب المضارع بـ (أن وكي ولن) والباب الثاني باضمار أن بعد اللام وكي وحتّى.

٢ - عوامل الجزم: عقد سيبويه باباً ثالثاً هو «هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها»[٤] وهي: لم ولمّا واللام التي للأمر ولا الناهية الجازمة. والجزم ميزة الفعل كما كان ميزة الاسم الجر.

٣ - حالة الرفع: يرى سيبويه أن الرفع في المضارع لا يكون بعمل عامل ولهذا قال: «هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو في

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣.
(٢) الكتاب: ٣/ ٥.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥.
(٤) الكتاب: ٣/ ٨.

موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب؛ فانّها مرتفعة»[1] فالرفع يرجع إلى كون الفعل قد شغل من الجملة محلاً يمكن أن يشغله الاسم وهو ما يجعل هذه الأفعال قريبة إلى حالة الابتداء في الاسم «وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأً»[2].

ويدرك سيبويه أنّ لكل من الصنفين عوامله المختصة التي لا يخضع لها الصنف الآخر والا لرفعت الافعال في موضع الابتداء ونصبت في موضع النصب وهكذا في موضع الجر؛ والحال أنّ الفعل مرفوع في كلّ ذلك؛ إلّا أنّه يمكن فهم الرفع في الفعل المضارع أصلُ حالات الاعراب في الفعل فهو حالة تصنيفيّة. ثم يتكرّر التتابع السابق نصب وجزم ورفع. فعوامل النصب تظهر في أبواب إذن وحتى والفاء وأو إلى باب إشتراك الفعل[3]. ثم يتلو ذلك عوامل الجزم للفعلين في «هذا باب الجزاء»[4] ثم الحروف الموصولة التي يجازى بها ثم: «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي»نحو: حسبك ينم الناس.

ويستطرد إلى تركيب قريب من الجزاء وهو «هذا باب الأفعال في القسم. . . »وقد تواردا معاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: الآية 51].

ويرى سيبويه أنّ دخول العوامل الناصبة والجازمة يستوجب أن يكون الفعل مبتدأً به كما يظهر في «هذا باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل»[5]. فالحروف العوامل الناصبة والجازمة ستسلك في الجملة مسلك مقيدات موقعيّة ودلاليّة وإعرابيّة.

ويتناول سيبويه حالة الرفع مرة أخرى ولكن في هذه المرة يكون الفعل مقيّداً موقعياً ودلالياً لكنه غير مقيّد إعرابياً إذ يقول: «هذا باب الحروف التي لا يليها

---

(1) الكتاب: 3/ 9-10.

(2) الكتاب: 3/ 10.لقد ذُكر في (شرح الاشموني)3/ 547، أن المضارع يرفع في بعض المواضع مع أن الاسم لايمكن أن يشغلها وذلك من نحو: هلا تفعلُ وجعلتُ أفعلُ.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 12-56.

(4) الكتاب: 3/ 56وللأبواب التالية: 69-100. (5) الكتاب: 3/ 110.

بعدها إلّا الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله»[١] ومقولته الاخيرة تبرز هيمنة نظرية العامل في تخطيط كتابه. ومن هذه الحروف: قد والسين وسوف وقلّما وكلّما وربّما ونحوها.

وينتهي هذا القسم بـ «هذا باب مايضاف إلى الأفعال من الأسماء»[٢] من نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: الآية ٣٥] و﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٩]. وهو تابع للحالة الأخيرة التي لا يتغير فيها الفعل عن إعراب الأصل على الرغم من دخول طائفة من المقيّدات.

نخلص إذن إلى تأكيد هيمنة نظرية العامل على خطة تدوين الكتاب حتّى هذا الموضع، مع ملاحظة أن قسم الفعل المضارع كان ميداناً للحروف العوامل الناصبة والجازمة. وليس في العربية عوامل رافعة للفعل؛ لأنّ الرفع حالته الأولى (الأصل).

القسم الثالث: الاسم مفهوماً (اسمية الحرف) :

يرصد سيبويه ههنا سلوكاً متميزاً لعاملين من العوامل الناصبة هما: (أنّ وأنْ) يسلكان مع معموليهما مسلك التركيبات العباريّة phrase cluster وهذا يجعلهما يقعان موقع الأسماء في الجملة بل إنّ سيبويه يصطلح عليهما في بعض كلامه بالاسم ففي أول أبواب هذا القسم، وهو: «هذا باب إنّ وأنّ»يقول: «أما أنّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها. كما أنّ الفعل صلة لأنْ الخفيفة وتكون أنْ (سماً...»[٣]. طبعاً لا نحسب أنّ سيبويه أراد بالاسم ههنا كزيد وعمرو بل هي (الاسمية) بمعنى أنّ الحرفين وصلتيهما يشغلان في الجملة موقع الاسم. ويوضّح ذلك بقوله: «وتقول: بلغني أنّك منطلق. فأنّك في موضع اسم مرفوع، كأنّك قلت: بلغني ذاك...إذ كانت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد»[٤]. وكذلك إسمية (أنْ) المخففة فقد جاء أحد الأبواب معنوناً بقوله: «هذا باب من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة المصدر. تقول: أنْ تأتيَني خير لك، كأنّك قلت: الإتيان خيرٌ لك...»[٥].

---

(١) الكتاب: ٣/ ١١٤.
(٢) الكتاب: ٣/ ١١٧.
(٣) الكتاب: ٣/ ١١٩.
(٤) الكتاب: ٣/ ١٢٠.
(٥) الكتاب: ٣/ ١٥٣.

وتظهر ههنا إنّ وأنّما وإنّما وأنّما تقع موقع أنّ. وأنْ بمعنى أيْ وهي المفسِّرة. ثم أبواب لـ (أم وأو) [١]. وعلى ما يبدو فقد استطرد إلى أم وأو و أيْ التي بمعناها (أنْ) «إنّما تجيء بعد كلام مستغنٍ،ولا تكون في موضع المبني على المبتدإ»[٢]. وكذلك حال أم وأو نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو وأيَّهم تضرب أو تقتل. وينتهي هذا القسم بباب ما ينصرف ومالا ينصرف.

القسم الرابع: الأسماء بين التنوين وعدمه:

تنحو العربية إلى إخراج طائفة من الكلم (أسماء وصفات) من آليّة الخضوع للإعراب ثلاثيّ الحركات إلى إعراب ثنائي الحركات، يلغي الكسرة،ويجعل الفتحة للنصب والجر. ويبدو أن ذلك يصاحب عادة بألّا يظهر على آخر هذه الكلمات التنوين؛الذي اصطلح عليه الرضي بـ (علامة التمام) [٣] أي التمام النحوي داخل الجملة فمن جانب أن المفردة المنونة تقوم بوظيفتها النحويّة على نحوٍ تامٍّ. ومن جانب آخر يمثل هذا خضوعها لقوانين العربيّة في البناء والتأنيث والتعريف والجمع[٤]. وقد بدأ سيبويه هذا القسم بعنوان رئيس هو «هذا باب ما ينصرف ومالا ينصرف»[٥] وأول كلامه: «هذا باب أفعل اعلم أنّ أفْعَل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذْهَبُ وأعْلَمُ» [٧] ومنه مالحقته في التأنيث الألف فيمنع من الصرف نكرة ومعرفة لخروجه عن قانون العربية التأنيث بالتاء. وممّا لا يلحقه التنوين تلك الأسماء المذكرة المعقودة بلفظ الاثنين والجمع[٦] ؛وكذا الأعجمية منها والمذكر المسمى بالمؤنث وأسماء الأرضين وأسماء السور والألقاب[٧]. ومنها-أيضاً- التسميّة بالحرف الواحد والتسمية بـ (الحكاية) وهي «التي لا تُغيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام»[٨] ومن الأسماء هذه ماكان مَن ضمّ شيئين نحو:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٦٩ وما بعدها. (٢) الكتاب: ٣/ ١٦٣.

(٣) ينظر شرح الكافيه: ١/ ٢١٨.وينظر الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذي: ١٣٩.وهو فهم دقيق لنظرة سيبويه لوظيفة التنوين.

(٤) ينظر نظرية الأصول عند سيبويه من الفصل الأخير من الدراسة.وينظر أيضاً: ظاهرة الممنوع من الصرف في العربية: ٣٩ومابعدها. (٥) الكتاب: ٣/ ١٩٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٣٢. (٧) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٣٤-٢٩٦.

(٨) الكتاب: ٣/ ٣٢٦.

حضرمَوت وخمسة عشر وأخواتها وحيّهلا وعمرويه الذي «ألزموا أخره شيئاً لم يلزم الأعجمية. . .»[١]. وينتهي هذا القسم من الكتاب بأول باب الأضافة (النسب) والمنهج لما يزل خاضعاً للتقسيم الثنائي من جانب مع اعتبار أثر العامل من جانب آخر لما بين التنوين والحركات الإعرابية من صلة وثيقة يمكن بها إن نعدّ التنوين أحد العلامات الأعرابية.

القسم الخامس: الأسماء المركبة:

يعنى هذا القسم بعزل طائفة من الأسماء التّي تركّبت مع بعض الأحرف لتكوين بنية جديدة لأداء بعض المعاني الدلاليّة داخل الجملة وهذه الأسماء معربة لأنّ تركيبها لا يخرجها عن نظام العربية الإعرابي.

وأول أبواب هذا القسم «هذا باب الاضافة وهو باب النسبة»[٢] وورود لفظ الاضافة مفيد في النص على التركيب في هذا القسم بتركيب الاسم مع ياء النسب. وبتركبه في التثنية و «اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون،وفي النصب والجر بالياء والنون. . .»[٣] ثم «هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء. اعلم أنّك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار؛إنّ شئت ألحقته بالواو والنون في الرفع،والياء والنون في الجر والنصب،وإن شئت كسرته للجمع على حدّ ما تكسر عليه الأسماء للجمع»[٤] وبعد ذلك مظهر آخر للأسماء المركّبة المعربة هو «هذا باب التصغير»[٥] إذ يركب الاسم مع ياء التصغير في أبنية خاصة هي فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعيعيل. ويرى سيبويه أنّ: «التصغير والجمع من وادٍ واحد»[٦]. علماً بأن التصغير يخرج إلى دلالة التحقير «وإنّما تُحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويَهون. . .»[٧] على ما نقل عن أستاذه. ثم هناك حروف إضافة (تركيب) للمحلوف به «وإنّما تجئ بهذه الحروف؛ لأنَّك تُضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف: مررت به بالباء؛إلّا أن الفعل يجئ مضمراً في هذا الباب والحلف توكيد»[٨]. ومن التركيب أيضاً نحو: زيدُ بنُ

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٠١.
(٢) الكتاب: ٣/ ٣٣٥.
(٣) الكتاب: ٣/ ٣٨٥.
(٤) الكتاب: ٣/ ٣٩٥.
(٥) الكتاب: ٣/ ٤١٥.
(٦) الكتاب: ٣/ ٤١٧.
(٧) الكتاب: ٣/ ٤٧٨.
(٨) الكتاب: ٣/ ٤٩٧.

عمرو إذ الأصل زيدٌ بنُ عمرو فجعل بمثابة الاضافة؛ وذلك «لأنَّ التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان»[١]. وبه ينتهي قسم آخر من أقسام الكتاب.

القسم السادس: الأفعال المركبة:

يتلو الأسماء المركبة (المعربة) التركيب في الأفعال؛ ولعل اختصاص هذا القسم بالفعل الذي ضارع أسماء الفاعلين يؤكد هيمنة فكرة العامل في هذه التقسيمات، إذ يتركب الفعل المضارع مع نوني التوكيد ونون النسوة وهذا التركيب ممّا يخرج بهذا الفعل عن إطار نظرية العامل فيصبح مبنياً. فأول ذلك قوله: «هذا باب النون الثقيلة والخفيفة: أعلم أنّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة؛ كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة»[٢] ويُلمح التركيب من الفعلين دخلته وتدخله على نحو الاندماج في مركب واحد. ولعل الباب الثاني أكثر دلالة على البناء وهو: «هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة»[٣]. ومن ذلك الأفعال المركبة: فعل الأثنين وفعل جميع النساء[٤]. ثم يرجع إلى بنى لا تُركّب معها نونا التوكيد وهو قوله: «هذا باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة»[٥] من نحو: صهْ وإيهِ ومهْ وهَلُمَّ في لغة أهل الحجاز. وهو ما أدّى به إلى ذكر بابين آخرين للمضعف فبعد أن ذكر أن النون تدخل على هَلُمّ في لغة تميم لكونها بمنزلة رُدَّ ورُدًّا وارددْنَ ذكر البابين اللذين هما: «هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه...»[٦] نحو: وددتُ واجتررتُ و «هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر...»[٧] وذلك قولك: رُدَّ وعضَّ يافتى واقشعرِّ واطمئنِّ. ومن ثَمَّ ينتهي القسم السادس.

القسم السابع: الأسماء التي لا يغيرها العامل:

يبدأ هذا القسم بـ «هذا المقصور والممدود»[٨] فالمقصور نحو: معطى

(١) الكتاب: ٣/ ٥٠٤.
(٢) الكتاب: ٣/ ٥٠٨.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥١٨.
(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٥٢٣.
(٥) الكتاب: ٣/ ٥٢٩.
(٦) الكتاب: ٣/ ٥٢٩.
(٧) الكتاب: ٣/ ٥٣٢.
(٨) الكتاب: ٣/ ٥٣٦.

ومشترى لا تغيّره العوامل الداخلة لأن آثارها لا تظهر عليه. ويبدو أنّ سيبويه استطرد إلى نظيره الممدود نحو: الاستسقاء والاشتراء فهو «كل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف» ويحصل الهمز عند اجتماع ألفين لأن الياء أو الواو تقلب ألفاً. ومن هذا الممدود المنتهي بالهمزة استطرد سيبويه إلى «هذا باب الهمز»[١] في محاولته لحصر المهموزات أسماء وأفعال نحو: قرأت ورأس ولَؤُم وبئس وأشباه ذلك.

ويذكر سيبويه قسماً آخر للأسماء التي لا يغيّرها العامل وهي: الاعداد المركبة وأوّل أبوابها قوله: «هذا باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبيّن ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة»[٢]. ثم أنّ سيبويه ومن خلال الدلالة الجمعية من العدد يسوق كلامه إلى الكلام عن جموع التكسير وأوّل أبوابه «هذا باب تكسير الواحد للجمع»[٣] وذلك نحو: كلب وأكلب على أفعل وعلى فعول نحو نسور وطيور وغير ذلك. ومنه ايضاً: «هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث، وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه وذلك قولك للجميع: حَلْفاءُ وحَلْفاءُ واحدة وطرفاء للجميع وطرفاء واحدة...»[٤] وهو ممنوع من الصرف لهذه العلة فهو لا يسلك قانون العربية في الجمع.

ومن أقسام هذا الجمع «هذا باب ما عدّة حروفه خمسةُ أحرف خامسه ألف التأنيث او ألفا التأنيث»[٥] نحو: ما كان على فُعالى فإنّه يجمع بالتاء وذلك حبارى حباريات (ومفرده لا تغيرّه العوامل) ونحو فاعلاء يكسر على فواعل وهو ممنوع من الصرف. يليه «هذا باب جمع الجمع... وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ وأوطُب وأواطبُ»[٦] وهو سقاء اللبن. وهكذا ينتهي هذا القسم ويليه.

القسم الثامن: معاني الأحداث وأبنيتها

نزع سيبويه هنا إلى معاني أحداث الأفعال بحصر الدلالات التي تصاغ منها مع ذكر طائفة من مشتقاتها كاسم الفاعل والمصدر والمكان والمصدر الميمي.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٤١.
(٢) الكتاب: ٣/ ٥٥٧.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٦٧.
(٤) الكتاب: ٣/ ٥٩٦.
(٥) الكتاب: ٣/ ٦١٧.
(٦) الكتاب: ٣/ ٦١٨.

وأول أبواب هذا القسم «هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها. فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على: فَعَل يفعُل وفَعَل يفعِل وفَعِل يفعَل، ويكون المصدر فَعْلاً والاسم فاعلاً»[1] نحو ضَرَب يضرِب ضَرْباً فهو ضارب ونحو: حبس. . ولحسه ولقمه.

ثمَّ–وكأنَّ سيبويه ينظر لهذه الأفعال فيضع باباً يقول فيه: «هذا باب علم كل فعلٍ تعدّاك إلى غيرك»[2] ولا يذكر فيه الأحداث بل يكتفى بذكر أبنية الأفعال حسب ومن ثمَّ يذكر ما قابل ذلك أي أبنية الأفعال التي لا تعدّاك إلى غيرك. ويستطرد في اثناء هذه المعاني إلى المصادر من نحو ماجاء منه بألف التأنيث نحو: رجعته رُجعى ثم ما كان منها على (فِعْلَة) نحو الطعمة والميتة.

ويذكر سيبويه نظائر ما سبق من المعتلات «بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللامات»[3] نحو: رميته رمياً وهو رامٍ. وذكر المطاوع وهو على (انفعل وافتعل) نحو كسرته فانكسر وربما أُستغِني عن المطاوع نحو طردته فذهب. ويتلو ذلك أبواب للزيادات تلحق الفعل مثل فاعلته نحو: ضاربته وفارقته يقول سيبويه في معانيها «وأمّا تفاعلت فلا يكون إلّا وانت تريد فعل الاثنين فصاعداً»[4] و «هذا باب استفعلت تقول: استجدته أي: أصبته جيداً. . .»[5] وذكر أيضاً لحوق التاء عوضاً عن الحرف في المصادر نحو: إقامة واستعانة. ثم ذكر الموضع في الفعل فهو على (مَفْعِل) من فَعَل يفعِل فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل. وذكر «هذا باب ما عالجت به. أمّا المقصّ فالذي يقصّ به والمقَصّ المكان والمصدر»[6].

وينتهي هذا القسم بأبواب خصها بالمعاني التي لا يتعجب منها، أولها: «هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقه. . .»[7] ثم بقية الأبواب التي ذكرتها في مقدمة هذا المنهج المدّون، فهي تُكمل موضوع التعجب في جانب المفردات والأبنية التي تقبل أن يتعجب منها وبها.

---

(١) الكتاب: ٤/ ٥.
(٢) الكتاب: ٤/ ٣٨.
(٣) الكتاب: ٤/ ٤٦.
(٤) الكتاب: ٤/ ٦٩.
(٥) الكتاب: ٤/ ٧٠.
(٦) الكتاب: ٤/ ٩٤.
(٧) ينظر: ٤/ ٩٧.

القسم التاسع: ما يكون في اللفظ من الأعراض:

يظهر في هذا القسم طائفة الجوانب الصوتية المؤثرة في بناء المفردات ولعل الرضيّ يناظر سيبويه في دقة التعبير عن هذه الجوانب باصطلاحه (أحوال الأبنية) [١]. ويعدّ أول أبواب هذا القسم قوله «هذا باب ما يكون يفعَل من فَعَل فيه مفتوحاً، وذلك إذا كانت الهمزة أوالهاء أو العين أو الحاء أو الغين، او الخاء لاماً أو عيناً، وذلك قولك: قَرَأ يقرَأ، بدَأ يبدَأ. . . وأمّا ما كانت فيه عينات فهو كقولك: سأل يسأل، وثأر يثْأر. . »[٢] فهو يربط الفتحة مع الحروف الحلقية. ثم يتلو هذا الباب «هذا باب ماتكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة. . . »[٣] نحو: أنت تِعلم ذاك وهي لغة العرب إلا أهل الحجاز. ويعقد أبواباً للامالة في «هذا باب ما تمال فيه الألفات»[٤] ثم «هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفاً»[٥] نحو عه وشه من وعى ووشى، ويتلوه الوصل بهمزة الوصل للابتداء بالساكن. ويذكر مواضع سقوطها ويعقد بعدها أبواباً في الوقف والأعراض التي تصيب الأبنية عند الوقف[٦].

ويتكلّم سيبويه على الامتداد الصوتي فيما يسمى بالاشباع[٧] وهي ظاهرة وثيقة الاتصال بالقوافي.

ومن خلال المشكلة التي تثيرها هذه الأبواب بشأن الأبنية ينتقل سيبويه لبيان «عدة ما يكون عليه الكلم»[٨] ومنه إلى «هذا باب علم حروف الزوائد»ولعل ذلك يعدّ مدخلاً لطيفاً للأعراض الأخرى من نحو البدل من غير الإدغام.

ومن أبواب هذا القسم: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه. وهو الذي يسميه النحويون التصريف

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٥.الدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي ٣٨-٣٩.
(٢) الكتاب: ٤/ ١٠١.
(٣) الكتاب: ٤/ ١١٠.
(٤) الكتاب: ٤/ ١١٧.
(٥) الكتاب: ٤/ ١٤٤.
(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٤٤و١٥٩ ومابعدها.
(٧) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٠٢.
(٨) الكتاب: ٤/ ٢١٦ وللباب التالي: ٤/ ٢٣٥.

والفعل»[١] ويستطرد فيه إلى أبنية المفردات جميعاً، ويستطرد إلى ما اعرب من الأعجميّة (أي ما عُرِّب منها). ويبين الزيادة في الإبنية الفعلية وعلة هذه الزيادة، ثم نظائر هذه الافعال المعتلة ويعرض إلى قلب الياء واواً وقلب الواو ياءً. وينتهي إلى التضعيف في الإبنية ويعقد له أبواباً ومنها قوله: «أعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد»[٢] وكأنها مقدّمة إلى ظاهرة بارزة في العربية هي الإدغام التي يقدم لها مبحثاً صوتياً مهماً جداً في الدرس الصوتي العربي جعله لمخارج الحروف وصفاتها[٣]. ويؤدي به هذا التماثل الكلي في الادغام لملاحظة التماثل الجزئي الذي يطرأ على بعض الأبنية من نحو: قلب السين صاداً في بعض اللهجات وبعض التغيرات الشاذة[٤]. . .

وبهذا ينتهي القسم الأخير من الكتاب الذي وضعه صاحبه ليدّون فيه الجزء المتبقي من أعراض بنية الكلام الخاص بتفاعل الأصوات بعضها مع بعضها الآخر داخل البنية.

وبعد فلقد سعينا في ملاحظة أبواب الكتاب وطريقة ترتيبها وعرضها والمنحى الذي ينحوه سيبويه في إيراد الأمثلة وتعليقاته عنها إلى أن ذهب بنا إلى القول بأنّه سيبويه كان قد أخرج كتابه على وفق منهجيّة منضبطة هي غاية في الدّقة وقد خلصنا إلى ما يأتي:

١ - أُلف الكتاب على صورة كراسات مثلّت كل كراسة قسماً من أقسام الكتاب التسعة التي توصلنا إليها. بيد أننا لم نستطع-من ناحية فيلولوجية في عدد الكراسات-إلا تأكيد وجود ثلاث منها حسب تلك التي تخصّ الأقسام: الأول والثاني والثالث من الكتاب.

٢ - وظّف سيبويه أبواب مقدمة كتابه (وهي الأبواب السبعة الأولى) لتكون عاكسة للمنهجيّة التي سيكتب كتابه بها سواء كانت في تحليل المادة أم ترتيب أبواب كتابه (خطة الكتاب). فقد وظّف سيبويه التقسيم الثنائي للكلم المرتكز

(١) الكتاب: ٤/ ٢٤٢.
(٢) الكتاب: ٤/ ٤١٧.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٣١-٤٧٧.
(٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٧٩ ومابعدها.

على نظرة داخل الجملة وهو التقسيم إلى مقولين الاسم والفعل-في الاطار الخارجي العام لأقسام الكتاب خلا القسم الاخير. كما أن ما ورد في الباب الثاني الذي هو لمجاري أواخر الكلم بصورة متتابعة: (نظرية العامل يليها آثار العوامل وما يخضع لها ومالا يخضع وقد اقتصر في الأول على الأسماء ثم الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، يلي ذلك ما ينصرف ومالا ينصرف والتثنية والجمع في الأسماء وفي الأفعال المضارعة ودخول نون النسوة ونوني التوكيد على الفعل، وهي مواضع تتركب فيها الأسماء أو الافعال مع بعض الحروف) ثم يأتي الباب الثالث (باب المسند والمسند إليه) لتكتمل الصورة البنائية للجملة كهيئة عامة ولتكتمل صورة حركة المقولتين وآثارهما داخل البنية).

إن ما نلاحظ هٰهنا أن أقسام الكتاب مثّلت الترتيب المشار إليه على نحو دقيق. وظهر كون سيبويه قد نحى في كتابه نحوه على صورة قريبة مما يأتي:

اولاً: المقدمة

ثانياً: متن الكتاب

القسم الأول: مواضع الاسم في الكلام.

١ - مواضع عمل الفعل (النصب).

٢ - مواضع عمل الجار (الجر).

٣ - مواضع عمل الابتداء والمبتدأ (الرفع)

القسم الثاني: مواضع الفعل المضارع لأسماء الفاعلين في الكلام

١ - عوامل النصب.

٢ - عوامل الجزم.

٣ - عوامل الرفع.

القسم الثالث: الاسم مفهوماً (اسمية الحرف).

القسم الرابع: الاسماء بين التنوين وعدمه.

القسم الخامس: الأسماء المركبة (الاسم+الحرف).

القسم السادس: الافعال المركبة (فعل+الحرف).

القسم السابع: الاسماء التي لا يغيرها العامل.

القسم الثامن: معاني الأحداث وأبنيتها.

القسم التاسع: ما يكون في اللفظ من الأعراض.

وكان الباب الرابع من أبواب المقدمة قد تمّثل في القسم الثامن الخاص بمعاني الأحداث فقد بين أثر المعاني في بناء الجملة عندما يصاغ الفعل منها. أما الباب الخامس منها فقد تمثل في القسم الأخير من أقسام الكتاب، وقد دعتني المشابهة الواضحة بينهما إلى أن أضع عنوان الباب ليكون عنواناً لهذا القسم وهو (ما يكون في اللفظ من الأعراض).

الفصل الثاني

مفهومات عناصر الجملة العربية

يمثِّل التصنيف Classification «خطوة جوهرية في سلم بناء المعرفة العلميّة لأنّ على الباحث تقع مهمة حصر الاشياء الكثيرة والمتنوعة في فئات أو مقولات؛ أو أن يرتّبها في متواليات لتوضِح الخصائص الجوهرية وتعينها[1] ». وتلك الخطوة يتم بها «النظر إلى الحقائق الجزئيّة بغية إدراك طبيعة العلاقات الموجودة بينها، وربط المعلومات بعضها ببعض اعتماداً على مبدأ معين. . »[2] وتسمح هذه الخطوة أيضاً بالانتقال إلى وضع حقائق عامة متحصلة من العلاقات الجزئيّة «فتتحول الحقائق الجزئية الكثيرة في العدد إلى شواهد مختلفة تنطوي عليها الحقائق العامة. وهي حقائق أقلّ عدداً من الحقائق الجزئيّة. . »[3].

ويمكن-في ضوء هذه الحقائق العامّة-الرجوع إلى بناء تصوّر آخر للحقائق الجزئية متفاعل مع النتائج المحصلة من إدراك الحقائق العامّة.

ولابد لعملية التصنيف-لكي تتم بصورة علميّة-أن تعتمد أُصولاً لذلك التصنيف «ومن المعروف في المنطق أن الفئة مجموعة محدودة أو غير محدودة من أشياء تشترك في صفة معينة (أو مجموعة صفات). وعليه يمكننا أن ننظر إلى فئة من زاويتين: زاوية الماصدق Denotation وزاوية المفهوم Comtation أو Concept حيث تؤلف الأشياء التي تندرج تحت الفئة ماصدقها؛ بينما تكون الصفة المشتركة التي تُحمل على جميع الأفراد مفهومها»[4]. وتعتمد الزاوية الأولى معرفة حسيّة للفئة أما الثانية فتعتمد ادراكاً

---

(١) منطق البحث العلمي: ١٦٧.
(٢) منطق البحث العلمي: ١٤.
(٣) الموسوعة الفلسفيّة (الخفني): ٤٥١.
(٤) منطق البحث العلمي: ١٧٦.

عقلياً، لأن المفهوم معنى كلي مجرّ وتعدّ الاحاطة والشمول للظواهر المدروسة ثمرة هذا الادراك. وذلك مبدأ يسعى إليه العلم بتبنيه لمنهج معين وعلى هذا عرّفت الموسوعات الفلسفيّة التصنيف بأنه: «. . . ترتيب التصوّرات بحسب ماصدقاتها في سلم صاعد من الأفراد إلى الأنواع إلى الأجناس فأجناس الأجناس. . .»[1] ومثل بعضها الآخر: «حالة خاصة من تطبيق تقسيم المفاهيم تمثل كلّا إجمالياً معيناً من التقسيمات تقسم المفاهيم إلى أنواع وتقسيم هذه الأنواع إلى فصائل وتقسيم الفصائل إلى. . . وتؤخذ عادة السمات الجوهرية للأشياء المعنيّة كأساس للتصنيف»[2].

إنّ الخطوة التي نسعى إلى أن نخطوها في هذا المجال لم تكن بعيدة عن سيبويه خاصّة بعد ما رأينا في المبحث الخاص بخطة الكتاب الذي عنونه بـ (منهج سيبويه في التدوين النحويّ) أنّه اعتمد في تحليله النحوي لكلام العرب خمسة مجالات هي:

١ - المقولات (الأصناف).

٢ - العمل.

٣ - البنية.

٤ - المحتوى الدلاليّ.

٥ - المستوى القبليّ.

صوّرت اجراءه المنهجي لتمثل المفهوم الأوسع (مفهوم الجملة) بيّن بَها التصوّرات الخاصّة لفهم الجملة التفكيكي والتكويني (الانشائي) والدلالي (الوظيفي) مجتمعة.

فالمقولات المكونة للجملة ثم العلاقات الرابطة بين تلك المقولات ثم الهيأة الحاصلة من هذا الترابط ثم اقتضاء التناسب بين الجمل المتحققة والمقام أو اقتضاء مبدأ التعاون بين الأفراد إذ إنّ اللغة وسيلة إبلاغيّة. ثم ما يمثل ذلك من انعكاس متبادل للمنظومة اللغويّة (التي تمثل قانون اللغة الاساسي المهيمن على صياغة كلامها مفردات ومركبات وتركيبات) وهي المدركة عقلاً

(١) الموسوعة الفلسفية (الخفني): ٤٥١. (٢) الموسوعة الفلسفية: ١٢٦.

والموصوفة بالقبليّة اللغويّة-كلٌّ ذلك يتفاعل معاً لتقديم تصوّر سيبويه لمفهوم الجملة بل للمفهوم الأوسع (النظريّة النحويّة العربية).

لقد كانت تحديدات سيبويه واستعماله لمصطلحاته لأنواع الكلم تتجاوز المقولات Categories الاسم والفعل والظرف إلى مفهومات Concepts إسمية وفعليّة وظرفيّة، مع تركيزه على إظهار السمة الجوهريّة الجامعة للأفراد في مقولة واحدة وهو ما نحاول أن نعمل في المباحث الآتية على تأكيدها.

ولم نفرد مبحثاً لمفهوم الحرفيّة؛ إذ لم ير سيبويه أن يضعها في مقولة بعينها فالحروف لا تنساق في مفهوم شامل يضمها لا نعدام الخصيصة المشتركة فيما بينها حتى يمكن أن تكوّن حقلاً مفهومياً منفرداً. وبدا رأي سيبويه واضحاً في ذلك عندما وصف القسم الثالث من أقسام الكلم بقوله: «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[1] ففضلاً على أنّ المصطلح لم يكن يعني ما نعنيه الآن منه. لم يجد سيبويه ما يميزه إلّا مفارقة أفراده للفعل والاسم. ولا تصلح تلك لتكوّن الاطار المفهومي لأنها ليست صفة ذاتية لأفراده بل كل ما هنالك اشتراكها في إطار دلالي متعدد مفارق لدلالة الاسم والفعل. ويمكن أن يمثّل ذلك انعكاساً لوظيفة هذا القسم من الكلم فهي تلتحق بأحدى المقولات المتقدّمة. وقد تتركب مع كلم أخرى لتكوّن مقولة جديدة اسمية أو فعليّة أو جمليّة.

ومن أجل ذلك سيُعنى هذا الفصل بتحديد مفهوم الفعلية ومفهوم الاسمية ومفهوم الظرفية كشفاً للعناصر المؤلفة لبنية الجملة ونبدأ بمفهوم الفعلية.

المبحث الأوّل

مفهوم الفعليّة عند سيبويه

مفهوم الفعلية Concept of verbal مصطلح عام يضم الفعل المعروف عندنا وطائفة البنى التي تسلك في الجملة مسلك الأفعال، فتقوم مقامه في الدلالة على الحدث، وتعمل فيما بعدها كعمله فيما بعده، ويبقى الحدث فيها هو العنصر

(١) الكتاب: ١/ ١٢.

المولَّد في الجملة كما يكون في الفعل-وسيأتي بيان ذلك مفصَّلاً-مع كونها قد إنمازت عن الفعل من جهات أخرى منها أنّه لا يتم صياغتها (بنائها) على أبنية الفعل، كما أنها لا تُنشِئ مجالاً خاصاً للفاعل أو للمسند إليها بعدها على نحو اللزوم بالطريقة التي يسلكها الفعل في ذلك وغير ذلك مما سيظهر لا حقاً.

وسيقوم المبحث بمحاولة رصد هذه الطائفة من البنى وتقويم فعليتها في ضوء مخطط يتم وضعه لما نصطلح عليه بـ (بنية الفعل المجردة) التي ستكون المحك للكشف عن فعلية البنى.

حد الفعل: حد سيبويه الفعل في السطر الثالث من كتابه في الباب الخاص بتصنيف الكلم العربية بقوله: «وأمّا الفعل: فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى. فَذَهَب وسَمِع ومَكُث وحُمِد. وأمّا بناء مالم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهبْ واقتُلْ واضرِب، ومخبراً: يَقْتُل ويَذهَب ويَضرِبُ ويُقْتَل ويُضرَب. وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.

فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيَّن إن شاء الله»[١] وفي الحق إن هذا الموضع من الكتاب يمثّل نقطة البداية في النظرية النحوية العربية المدونة؛ إذ يتم فيه حصر الأصناف الرئيسة للكلم العربية وتحديدها بوصفها المقولات الاساسية في بناء الجملة، فمن ثمَّ تُمثِّل هذه المحاولة نمطاً منهجياً والمجال الأول من مجالات التحليل النحويّ في تناول المادة اللغوية ذلك التحليل الذي يبدأ بتحديد الأصناف النحوية ثم ينتقل بعد ذلك إلى التركيب. ويوفّر هذا المنهج على سيبويه أن يحدد اصطلاحاته في هذا المجال تحديداً كافياً. وعلى وجه العموم فمراجعة الباب الأوّل تُظهِر أصناف

(١) الكتاب: ١/ ١٢. يعدّ الحدث جوهر الفعل عند سيبويه ويقوم تقسيمه الرئيس للأفعال على طبيعة الحدث لا الزمان في حين جعل النحويون الخالفون الزمان العنصر الاساسي في ذلك التقسيم سواء منهم من ظن أن ذلك رأي سيبويه أو غيرهم وقد عرّف الكسائي الفعل فقال "الفعل مادلّ على زمان" الصاحبي في فقه اللغه: ٨٥. وتبنّاه ابن فارس إذاً على سيبويه حده للفعل كما تبناه في (المشكل في النحو: ١/ ١٩٦و١٩٧) لأجل أن يسع أفعال كان وأخواتها.

الكلم عند سيبويه ثلاثة أصنافٍ رئيسة هي: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل كما أن سيبويه قد ذكر صنفين آخرين هما:

١ - أسماء تكتنف الاحداث في دلالتها وهي التي يؤخذ منها لفظ الحدث لبناء الأفعال المختلفة.

٢ - الأحداث أو أسماء الاحداث. قال سيبويه: «والاحداث نحو: الضرب والحمد والقتل»[1] ويصطلح عليها أيضاً بالمصادر.

كما يظهر فيما بعد صنفين آخرين هما: الصفة والظرف.

على العموم فان هذه الأصناف يمكن أن تندرج تحت الأصناف الرئيسة التي نلاحظ كون إشارة سيبويه إليها في هذا السياق تقوم على مفهومات للفعلية والاسميّة أساسياً وهو تصوّر يشتمل على شيء من الخصوصية خاصة إذا لاحظنا أنه لم يدرج الأصناف الاخرى في جملة الكلم في العربية. كما أن هناك طائفة من الصيغ التي لا تنتمي إلى أيٍّ من الأقسام السابقة كاسم الفعل وصيغة التعجب. وهو ما يبدو مشكلة عند تصوّر كون المراد بالأصناف الفعل والاسم الحقيقيين.

لقد بدأ سيبويه تصنيفه بالاسم يبد أنّ أول ما يمكن إن نلحظ في هذا المجال أنّ سيبويه كان قد تجنّب فيه محاولة تعريفه بل مثّل له ببعض أفراده واقتصر في هذا الشأن على أمثلة هي أسماء لمدلولات حسية (مادية) هي: رجل وفرس وحائط فضلاً على كونها أسماء جنس، وهي مسائل تحتاج إلى أن يتوقف عندها؛ بيد أن ذلك أمر سيأتي التفصيل فيه في موضعه في مبحث الاسمية. ثم انتقل سيبويه بسرعة إلى القسم الثاني من أقسام الكلم (أعني الفعل) الذي يمتاز بكونه معبّراً عن حالة لا معبّراً عن كينونة ذات فالفعل لا يمتلك حقيقة خارج اللغة فهو بخلاف الاسم الذي يمتلك الحقيقة الخارجية كما يمتلك كينونة ذات ويكون الاسم (الدال) مشيراً إلى كيانات جنسية سبق ذكرها. فكان السبيل الأقوم في تحديد الفعل-لاجل هذا-هو تعريفه بالخصائص التي يمتاز بها ولا يشركه أحد فيها.

---

(١) محاضرات كتاب نحوي قديم: (مدونتي).

لقد ذكر الدكتور غالب فاضل المطلبي في محاضراته[١] حول الكتاب أن الفعل عند سيبويه يعدّ مفهوماً مركباً عند مقابلته بالاسم الذي يوصف بالبسيط، ويبدو أن الدكتور كان قد عنى بالمركب والبسيط المعنى الفلسفي غير الدقيق بل في إطار استعمال آخر يبرز فيه الخفة والثقل الخاص بنظريته في الأصول الأولى. إذ ورد في ميدان الفلسفة «والبسيط: مالا يقبل القسمة أو مالا تتميَّز أجزاؤه بعضها من بعض ويقابل المركب»[٢].

ويظهر تركيب الفعل في كلام سيبويه من استعماله لفظتي (أُخذتْ. . .وبُنيت في النص السالف الذكر في حد الفعل.

لقد ذكر سيبويه أنّ الأفعال تؤخذ، أي يتم اشتقاقها من (لفظ أحداث الأسماء) وتفسير ذلك أن الأفعال تشتق من (الحدث) المعبّر عنه باللفظ، المأخوذ من طائفة من الأسماء تتضمن فضلاً على اسميتها دلالة على الحدث. ونتبيّن ههنا أمرين جديرين بالملاحظة هما:

<u>الأول</u>: تحيل تسمية الحدث بالمصدر التي ينحو سيبويه إليها إلى اعتبار الحدث الأصل اللفظي الذي اعتمد في بناء الأفعال لا الأصل اللغوي المشتمل على ذلك الأصل اللفظي. وتكون تسمية الحدث بالمصدر مرتكزة على وصف الحدث بكونه الملمح الأساسي في الفعل. كما سيأتي.

<u>الثاني</u>: وجود أصل لغوي سابق أُخذ منه لفظ الحدث ذلك الأصل هو (أحداث الأسماء) ويحيل هذا المصطلح على نحو دقيق إلى (أسماء الفاعلين) لما تشتمل عليه من الحدث فضلاً على اسميتها. ولعلنا نتَبَيَّن هذه الخصيصة لأسماء الفاعلين في النظرة السيبويهيّة للإمكانية اللغوية لأسماء هذه الطائفة؛ إذ تسلك مرة مسلك المقولة الفعليّة وتسلك في مرة أخرى مسلك المقولة الاسميّة وفي إحساس بالمسلك الفعلي لهذه الأسماء على نحو أعمق عدّها الكوفيون أفعالاً ولا سيما منهم الفراء الذي استعمل لها مصطلح (الفعل الدائم)، بيد أنهم لم ينفوا المواضع التي تسلك فيها مسلك الأسماء يتضّح ذلك فيما نُقل عن

---

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٢٠و٢٢.

(٢) المعجم الفلسفي: ٣٣.

ثعلب[١] في ردّ على من رأى تناقضاً في رأى الفراء في هذا الموطن.

على أن سيبويه لم يكن ليسبقه في بيان ذلك سابق حاشا الخليل (رحمه الله)؛ فقد ذكر في ذلك وفيما يعزّز أسبقية هذه الأسماء على الأفعال طائفة من الأبواب انعقدتْ على بيان الإبهام التي تشتمل عليه هذه الطائفة المتأتي من عدم تخصصها الفعلي باتجاه معين. فقد ذكر دلالات عدة تتوافق مع الدلالات الحدثيّة-الزمانية لبنائي (فعل ويفعلُ). فمن ذلك تفسيره: هذا ضارب زيداً غداً. بقوله «فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً غداً، فاذا حدّثتَ عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً الساعة، وكان زيدٌ ضارباً أباك، فانما تُحدِّث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه، وكان موافقاً زيداً فمعناه وعمله كقولك كان يضرب أباك ويوافق زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً»[٢] ويحمل اسم الفاعل معنى الفعل الماضي إذ يقول: «هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله...»[٣] وكذلك إذا كان نكرة فـ «اذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة»[٤]. وتأكيداً لما نحن بصدده نلاحظ أنّ سيبويه يستعمل مصطلحي المصدر والحدث للإشارة إلى تلك الأحداث من نحو: الضرب والذهاب وذلك في قوله: «...كما أن فيه (يعني: الفعل) بيان أنّه قد وقع المصدر وهو الحدث»[٥] ويستعمل أيضاً مصطلح (اسم الحدثان) وجمعه (أسماء الأحداث) للدلالة على الحدث من نحو الذهاب بقوله: «واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه؛ لإنّه أنّما يذكر ليدلّ على الحدث. وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد...»[٦] ويقول أيضاً «والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل»[٧].

---

(١) ينظر مجالس اللغويين والنحاة ورقة ١٢٩ عن: مدرسة الكوفة: ٢٣٩.
(٢) الكتاب: ١/ ١٦٤.
(٣) الكتاب: ١/ ١٨١-١٨٢.
(٤) الكتاب: ١/ ١٧١.
(٥) الكتاب: ١/ ٣٦.
(٦) الكتاب: ١/ ٣٤-٣٥.
(٧) الكتاب: ١/ ١٢.

إن نزوع سيبويه لاستعمال مصطلح (أحداث الأسماء) لا يمكن أن يكون في المعنى نفسه لـ (أسماء الأحداث) أو لـ (الأحداث) ؛وهو شيء قد تبنّاه البصريون مدعين كون ذلك مقالة سيبويه في تكلّف واضح كالذي يظهر عند السيرافي عندما يأتي على شرح هذا الموضع من كتاب سيبويه إذ قال: «وقال (يعني سيبويه) : أخذت من لفظ أحداث الأسماء. يعني أن هذه الأبنية المختلفة أُخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء وإنّما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون. . »[١]. فمع التكلف الواضح في تفسير كلام سيبويه أدّى به ذلك إلى الخروج عن نطاق النظام اللغوي إلى خارج هذا النظام بقوله أصحاب الأسماء الذي يفترض فيه السيرافي وبقية البصريين كون المصدر أصلاً سابقاً فيه.

كما أن سيبويه-فيما يبدو-قد خالف ماورد في كتاب العين الذي يظهر فيه المصدر أول الكلام بقوله: «والمصدر: أصل الكلمة الذي تصدرُ عنه الأفعال. وتفسيره أنّ المصادر كانت أول الكلام كقولك: الذهاب والسمع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهاباً وسمع سمعاً وسِمَاعاً وحفظ حفظاً»[٢]. بيد أننا لا نستطيع أن نجزم بصدور هذا النص من الخليل، فهو يشتمل على حسٍّ بصريّ متأخر. على أن هناك ما يمكن معه أن يحمل الأصل المشار إليه كونه الأصل اللفظي لا الأصل اللغوي (كما تقدّم بيانه).

إن اصطلاح سيبويه على الحدث بالمصدر قد يلمح إلى كون الحدث العنصر الأساسي الذي تصدر منه الأفعال أي الذي يحدد كون هذه البنية فعلية أو غير فعليّة وهي شيء قد يتعزز فيما يأتي في بيان مفهوم الفعليّة وفي بيان الأثر الخطي للحدث في إنشاء المجالات الخاصة بالوظائف النحوية، ومن ثمّ في إنشاء الجملة وهو أمر سنعرض له في الفصل اللاحق. كما أن ذلك سيجعل عنصر الزمان في الفعل غير ذي أهمية في مفهوم الفعلية مقارنة بعنصر الحدث. ولعل تقسيم سيبويه للأفعال يكشف عن جدارة هذا الرأي فقد اعتمد سيبويه في

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٥٤-٥٥. (٢) العين: ٧/ ٩٥.

تقسيمه لأنواع الأفعال على طبيعة الحدث الذي تتضمنه الأفعال لا عنصر الزمان إذ لم يقسّم سيبويه الأفعال من حيث كونها لزمان مضى أو للحال أو الاستقبال أو غير ذلك. وسيأتي تفصيل هذا الأمر ولقد أُفحِم التقسيم على وفق اتجاه الزمن الثلاثة في تفسير كلامه من لدن من نظر في الكتاب كالسيرافي مثلاً الذي قال: «وأما قوله (يعني سيبويه) : (وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع). اعلم أنّ سيبويه ومن نحا نحوه يقسّم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يُقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي»[1]. فقد كان ذلك خطأً شائعاً، نزع الخالفون من النحويين فيه نزعاً تبنّى تصورات فلكية للزمن لا نحويّة. وسيأتي ذكر تقسيم سيبويه للأفعال.

لقد كانت الأبنية المذكورة في النص الذي سبق ذكره في حد الفعل نماذج لفظية أساسيّة هي الأمثلة التي تمّ صياغتها في بنائين أو صيغتين أساسيتين على ما وفق ما يمكن أن نصطلح عليه (بالبناء الزماني) وهو ذلك البناء الذي يكشف عن البعد الزماني للفعل والبناءان هما: (فَعَل ويَفْعَل) بيد أن البناء الثاني الذي هو لما لم يقع في حالة الاخبار لا يمتلك تلك الإشارة الزمانية المحددة التي نجدها في صيغة الماضي؛ إلا اللّهم ماكان من دلالته الزمانية العامة في قبالة المضي وهي جهة غير محددة لأنّها تشتمل على دلالات متعددة لاتجاهات الزمان خاضعة لطبيعة الأحداث التي تكتنفها؛ ففضلاً على الزمان الذي مضى والآن وفي المستقبل هناك الزمان المستمر والزمان الذي استمر الحدث فيه مدة في الزمان الماضي وهناك الزمان القريب من الماضي وهو الذي يعبر عنه (قد+الفعل الماضي) أو الحدث المتوقع في الزمان القريب وهو المعبّر عنه بـ (لمّا يذهب) ونحوه على أن قسماً رئيساً من الأفعال عند النحاة وهو فعل الأمر كان قد فُرِّغ من وجهة نظر سيبويه من الزمان واقتصر فيه على اتجاه الحدث إذ وصفه بقوله (لم يقع) ويلاحظ أن سيبويه جعله فرعاً على بناء (يفعل) وهو ما يساعدنا في ابهام الصيغة الزمانية في بناء (يفعل) وهو أمر سيجعلها أقرب

(١) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٥٧.

الصيغ إلى الاصل) (أعني اسم الفاعل) ولعل اصطلاح سيبويه على (يفعل) بالمضارع لأسماء الفاعلين[١] جاء من ناحية الابهام (أي عدم الاختصاص والتحديد بزمان بعينه كما كان الحال في أسماء الفاعلين (أي أحداث الأسماء) كما نلاحظ من جهة تاريخية[٢] إن الفعل المضارع يختلف تماماً عن تكوين صيغة (فعل) التي للماضي، إذ إنّ المضارع قد اندمج معه شيء من كينونة الفاعل، بل وصل الأمر بنا إلى جعل الفاعل مع كثير من صيغ المضارع مستتراً لايمكن ظهوره. وفي الحق إن ذلك إنّما كان لأن الفاعل مستكنٌّ فيه في تلك الزوائد ذات الوظيفة (الضميريّة) ولعل هذا وجه من وجوه مشابهته باسم الفاعل الذي هو اندماج للحدث وفاعله. إنّ (يفعل) يقترب كثيراً من (اسم الفاعل) ففضلاً على ما سبق بعدّ المضارع أكثر قرباً من الأصل لاشتماله على شيء من الابهام يتمثّل في عدم تخصصه بزمان بعينه على عكس ماهو الحال في (فَعَل) الذي اختص بما مضى. الأمر الذي يمكن تفسيره بكون يفعل أقرب الأبنية إلى الأصل، كما أنها أدقّ تعبيراً عن كينونته. بل نجد سيبويه[٣] في هذا الاطار يعمد إلى تقسيم للأفعال هو:

١ - الأفعال التي ضارعت أسماء الفاعلين وهي على بناء يفعل ونحوه.

٢ - الأفعال التي لم تضارع أسماء الفاعلين وهي على بناء (فَعَل).

يقول سيبويه: «وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعلُ، فيوافق قولك لفاعل، حتّى كأنك قلت: إنّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى...»[٤]. فالمضارعة التي رآها سيبويه هٰهنا تكمن في المعنى ولعلنا نتبين أن المقصود بالمعنى هو الجهة الزمانية للفعل وكونها ههنا للحال. بل إنّ دخول اللام على البناءين يؤكّد هذا التوجّه بكونهما في المعنى نفسه من جهة الزمان لا من جهة الحدث ولولا ذلك لما وجد مسوغٌ لاحداث هذا الفرق بين (فعل) و (يفعل) خاصة أن (فعل) يشتمل فيما ذكر سيبويه على شيء من

---

(١) ينظر الكتاب: ١/ ١٤، ١٣و٣/ ٩، ٥ وغيرها.

(٢) ينظر مذكرات في فقه اللغة العربية: محاضرات بول كراوس المحاضرة الثالثة العربية الفصحى: ١٣٠-١٣١. واعراب الفعل دراسة في الدلالة النحوية: ٣٢-٣٣.

(٣) ينظر الكتاب: ١/ ١٦.

(٤) الكتاب: ١/ ١٤.

المضارعة كما في: هذا رجل ضربنا إذ معناه هذا رجل ضارُبنا. فلو كان الامر متوجهاً نحو الحدث لما وجد ذلك المسوغ. إذ كل هذه الأبنية تشتمل على الحدث كما إن هناك ما يؤكد توجهه نحو الزمان إذ فسر (إن فعل فعلتُ) بقوله: «فيكون في معنى إنْ يفعل أفعل»[١]. كما يؤكّد النص الذي سبق ذكره، الذي بيّن الدلالات الزمانية المتعددة لاسم الفاعل المتوافقة مع دلالات (يفعل) اشتراكهما الواضح في أنهما لا يعبرّان عن زمن بعينه إلا في ضوء الاستعمال الذي يخلصهما إلى شيء منه. لقد أدرك بعض النحويين[٢] خصيصة (يفعل) ههنا فذهب إلى أن (يفعل) قد اشتمل على (زمن مبهم).

إن النزوع إلى اعتبار الأفعال المشتملة على الابهام وعدم التخصص أصلاً سابقاً لبقيّة الأفعال يتوافق مع الملاحظة التي كان قد أبداها المستشرق بدل كراوس في محاضراته فقد قال: «ومن أغرب خصائص تاريخ اللغات السامية هو أن اللغات السامية الأولى لم يكن فيها إلا فعل واحد، وهو ما نسميه المضارع. وأمّا ما نسميه الماضي فلم يكن موجوداً ومعنى هذا أنّه لاتخصص في الزمنية، والفعل (يفعل) لا يتخصص في زمن بعينه، وإنّما سيتخصص فيما بعد عندما ينشأ الفعل (فَعُل)، ويستولي على ماقد مضى، فلا يبقى ليفعل أن يحدد موقفه بالنسبة إلى (فَعَل). فبعد أن كان (يفعل) فعلاً شاملاً عاماً أصبح فعلاً متحدداً في الاستعمال فـ (يفعل) يمكن أن يعبّر عن الأزمنة جميعاً»[٣] ما يمكن ملاحظته في النظرة السيبويهية لهذا البناء كونه في حقيقة الأمر لا يمتلك بناءً متحققاً ينفرد عن لحوق الزوائد الضميرية التي جرت الإشارة إليها وكان سيبويه قد اصطلح عليها بالزوائد في سياق تميزه للضرب الثاني الذي تشمله ظاهرة الإعراب إذ قال: «وحروف الإعراب للأسماء الممتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الاربع: الهمزة والتاء والياء والنون...»[٤] ومعنى ذلك وجود طابع تجريدي في فهم المضارع وهو ما قد يمثل توافقاً مع عمل أستاذه (رحمه الله) المعجمي في اعتماده المادة الثلاثية

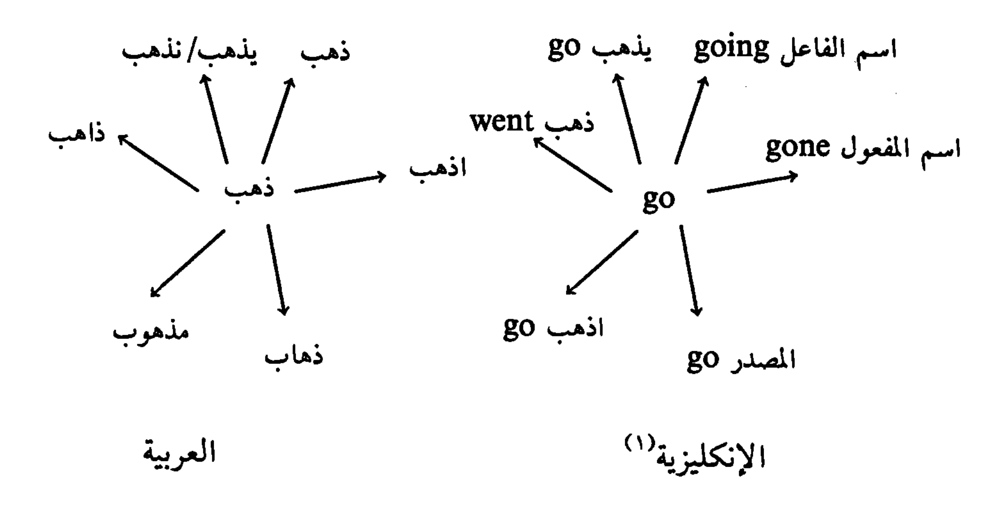
---

(١) الكتاب: ١/ ١٦. (٢) وذلك هو الشلوبين في التوطئة: ١٣٣.

(٣) مذكرات في فقه اللغة العربية: المحاضرة الرابعة (مسألة الزمن في الفعل).

(٤) الكتاب: ١/ ١٣.

أصلاً في إيراد المعاني التي تتفرع عنها. وهو شيء قد اقتدى المعجميون به كما هو واضح-من هنا فقد مثلت الزوائد محددات ضميرية لاتجاه الفاعل لا يمكن أن يفرغ منها الفعل عند التحقق. كما لا يمكن أن تفرغ الأفعال الأخرى من الفاعل. كما نلحظ من هٰهنا أن العربية تعمل على المحافظة على الشكل البنائي الأصل للفظ (الحدث) المأخوذ من أحداث الأسماء (أسماء الفاعلين) في تحققاته المختلفة فيما مضى وفي المضارع وفي الأمر وهو شيء قد لا يتحقق في كثيرٍ من اللغات بمثل الصرامة التي في العربية فالإنكليزية مثلاً التي تتخذ من المضارع الصورة الاكثر قرباً للمادة الأصل تحدث مغايرة واضحة في بناء الماضي كما يظهر في المخططين الآتيين:



ثم أن سيبويه يقدّم لنا ما يمثل طائفة من العناصر المتجمعة في بنية لإعطاء مفهوم الفعليّة فيما يمكن أن نصطلح عليه بـ (بنية الفعل المجردة)، وذلك في قوله: «ويتعدّى (أي الفعل) إلى الزمان، نحو قولك (ذهب) لأنه بُني لما مضى

(١) ينظر: المخطط في محاضرات كتاب نحوي قديم (مدونتي).

منه وما لم يمض. فإذا قال: ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب؛ فإنّه دليل على أنه فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى ومالم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث»[١] فالفعل هنا بنية إذ اشتمل على ما مضى ومالم يمض من الزمان كما اشتمل على الحدث ويتحقق ذلك في بناء خاص لكل زمن. وذلك هو ما قد اصطلحنا عليه فيما سبق بالبناء الزماني.

ومثل ذلك قوله: «ألا ترى أن قولك (قد ذهب) بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب»[٢] ومعنى ذلك أن (ذهب) ترادف بنية دلالية هي: كان منه ذهاب التي يمكن تحليلها كما يأتي:

١ - الزمان وهو لما مضى بدلالة (كان) الذي تسلك هٰهنا مسلك المورفيم الخاص بالزمان الماضي. وكذلك مسلك المورفيم الذي يوضح كون البناء المتحقق هو (فَعَل).

٢ - الفاعل الذي صدر عنه الفعل أو المسند إلى الفعل ويتم هذا من خلال دلالة (منه) إذ ربط الضمير (الفاعل) بالمورفيم (كان). خاصة في شكله البنائي. ومثّلت (من) الرابط الإسنادي في هذه البنية بين البناء والزمان والحدث مع الفاعل أو المسند إليه.

٣ - الحدث: وهو الذهاب الذي ربط -عبر صياغة- كان بالفاعل في إطار الزمان الماضي. أي أن ذهب ستأتي على الشكل التخطيطي الآتي:

ذهب = كان منه ذهاب

= زمان ماضٍ + بناء (فَعَل) + رابط + المسند إلى الفعل (الفاعل) + الحدث

ويقدّم سيبويه هذه البنية في إطار تحليله لطائفة من التركيبات من نحو: لا تأتيني فتحدّثني إذ يقول: «... كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث»[٣] ويقول أيضاً: «ولولا أنّك إذا قلت: لم آتك صار كأنّك قلت: لم يكن

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٨ وينظر ٣/ ٣٠.

إتيان...» وكذلك قوله في: ألا تقع الماء فتسبح «كأنّك قلت: ألا يكون وقوع فأن تسبح»[١].

إذ تظهر في هذه النصوص بنية الفعل المضارع الدلالية مشتملة على ما اشتملت عليه بينة الماضي فيما يُلحظ تغير في عنصر الزمان الذي يعبر عنه بتغير كان إلى يكون أي (فعل إلى يفعل). ويمكن تمثيل ذلك عل النحو الآتي:

تأتي = يكون منك إتيان

= زمان لم يمضِ + بناء (يفعل) + رابط + المسند إلى الفعل (الفاعل) + الحدث.

إن نزوع سيبويه إلى تقديم مثل هذه البنية للافعال سيصوّر الفعل عبارة عن بنية متجمعة من عناصر تمثل اندماج عنصر الحدث من جهة مع عناصر البناء والزمان ومجال للمسند إلى الفعل أو مجال للفاعل وذلك ما يمثل اندماجاً بين الحدث وما يصطلح عليه جومسكي بـ (Aux)[٢].

ونخلص هٰهنا إلى وضع ما سبق أن اصطلحنا عليه بـ (بنية الفعل المجردة) على الصورة الآتية:

بنية الفعل المجردة = [البناء + الزمان + الحدث] + [مجال للمسند إلى الفعل (أو الفاعل)]

أي:

V = [form + tense + event] + [Subjective field]

علماً بأننا قد أخذنا بين الاعتبار في هذا الترتيب تتابع كلمات سيبويه في حد الفعل. وقد جرى أن يكون (+) بين العناصر الأولى ومجال المسند إلى الفاعل معبّراً عن الرابط اللزومي الإسنادي في البنية. على أن ذلك يتوافق خاصة إنفراد مجال المسند إلى الفعل مع القدرة البنائية (التكوينية) لإنشاء

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٤.

(٢) يعبر جومسكي(AUX) اختصاراً لـ(Auxiliary) عن طائفة عناصر فعليّة تتميز بطبيعة نحوية منها الفعل المساعد والزمان و تتضمن في العباره الفعلية.(VP) ينظر:

An In Troductory Transformational Grammar,P.14-20. -Adictionary of linguistics and phonetics,P.282.

المجالات الخاصة بالوظائف النحوية التي تخضع لصرامة خطية واضحة تظهرها خطية الجملة الفعلية على نحو خاص.

إن هذه البنية ستكون معياراً للكشف عن فعلية البنى في الجملة سواء تلك التي عرفت بالفعل أم التي لم تعرف به. بمعنى آخر ستكّون هذه البنية مفهوم الفعلية موضع البحث.

لقد تمّ صياغة اللفظ المأخوذ من أحداث الأسماء صياغة زمانية ومعنى ذلك أن تكون الصيغة معبّرة عن الزمان أو يكون عنصر الزمان مدركاً من تلك الصيغة وقد تمثل ذلك في بناءين هما (فَعَل ويفعل) لكنها عبّرت عن أكثر من بناءين من جهة دلالتها لقد قال سيبويه واصفاً العملية البنائية للافعال: «. . . وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطع. . .» وسنأتي هٰهنا على تفصيل كلام سيبويه وكان قد تقدّم ذكره كاملاً في حد الفعل.

أولاً: بناء ما مضى (فَعَل)؛ قال سيبويه: «فأمّا بناء ما مضى: فذَهَب وسَمِع ومَكُث وحُمِد»، إذ تكشف عن هذا البناء أربع صياغات عبّرت عنها الأفعالا المذكورة وهي تتمايز بواسطة الصوائت القصيرة اللاحقة للصامت الثاني من الأفعال الثلاثة الأولى وفي الصائتين اللاحقين للصامتين الأول والثاني في الفعل الرابع. ونلاحظ أن سيبويه كان قد أورد هذه الأفعال على أنّها الصيغ الأساسيّة للأحداث التي وقعت ومضت. ويعني هذا أنّ بناء (فعل) مثّل البناء الزماني الأساسي أما التحوّلات فإنّها تشير إلى معانٍ أُخرى مضافة ونذكر مثلاً لذلك: (قتل) فهو فعل أساسي في حين أنّ (قاتَل) فعل جرى عليه تحويل لمعان ثانوية هي علاقة الفعل بأكثر من فاعل. وذكر سيبويه «اعلم أنّك إذا قلت: فاعلته؛ فقد كان من غيرك إليك ما كان منك إليه. . .»[1] كما انه قد يكون مثل أفعلت وهو ما نسميه بالتعدية الذي يبين وقوع الحدث على نحو الافتعال.

ثانياً: بناء ما يكون ولم يقع؛ قال سيبويه: «وأما بناء مالم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهَبْ واقتُلْ واضِرب، ومخبراً: يَقْتُل ويَضْرِب ويُقْتَل ويُضْرَب. . .».

(١) الكتاب: ٤/٦٨ وورد ذلك في الباب الذي عنونه قائلاً "هذا باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني".

لقد ضمَّ سيبويه في القسم الثاني من الأفعال وهو بناء مالم يقع صيغتين خطابيتين الأولى: صيغة الاخبار (يَفْعَل) ؛والثانية: صيغة الإنشاء (أو الآمر) (إفْعَل) وقد ذكر سيبويه في الاخبار (يُفعَل) بالبناء للمفعول.

لعلنا ندرك من هذا التقسيم أن سيبويه لم يضع في إعتباره أن تقسّم الأفعال تقسيماً زمانياً بل أعتمد فيه دلالة كون الحدث منجزاً أو غير منجز؛إذ الابهام الزماني الذي تشتمل عليه صيغة (يفعل) بين الحال والاستقبال وبين كون الحدث مستمراً أو كونه قد فُرِّغ من الزمان إلى دلالة حدثية خالصة كأن يصبح هذا الحدث عادة جارية أو صفة ثابتة كما في: (تشرق الشمس صباحاً)، (ويذهب الناس إلى الحج في كلّ عام).

وتشترك هذه مع الابهام الزماني الذي يشتمل عليه فعل الأمر والتوجيه عوضاً عنه إلى جهة الحدث طالباً القيام بإنجازه. ولعل أوضح ماقد يُمثَّل به هذا الاشتراك بين الصيغتين ماذكره سيبويه عن أستاذه الخليل (رحمه الله) في تعليله وجه عدم دخول الألف واللام في النداء بالاستغناء إذ مثّل هذا الاستغناء بقوله: «واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك: اضربْ عن لتضرب»[1]. إن هذا التبادل قد يبين مدى رجاحة الرأي المشهور عن الكوفيين[2] في عدّهم (افعل) ناشئاً عن (لتفعل) إذ يتماشى ذلك مع كون الفعل المضارع الأصل في الأفعال.

ومما يؤكّد التوجّه نحو طبيعة الحدث في تقسيم أبنية الأفعال عند سيبويه ما سيأتي في البناء الثالث وذلك قوله:

ثالثاً: «وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت»

يشير سيبويه بكذلك-على الأرجح-إلى بناء (يفْعَل) إذ ورد هذا النص مباشرة بعد أفعاله وهي (يَقتُل ويذهب ويَضرِب ويُقتَل ويُضْرَبُ). ولايزال سيبويه هٰهنا يشير إلى طبيعة الحدث الدال عليه بالصيغة لا إلى الزمان؛فهو لـ (مالم ينقطع) وذلك هو المستمر بالحدوث،الذي يتحول إلى الوقوع في حالة إرادة ذلك بقوله (وهو كائن (أي: واقع أو منجز الآن) إذا أخبرت (بوقوع الحدث). لكن الأمر

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٧.

(٢) ينظر مدرسة الكوفة: ٢٣٨.

ربّما يبدو قد اشتمل على شيء من الغموض، وذلك لأنّ سيبويه لم يذكر الأمثلة المستعملة لهذا البناء وإذا كان (اسم الإشارة: كذلك) قد يسدّ بعض هذا الغموض إلا أنّ المجال يبقى مفتوحاً لتصوّر ماقد يمثّل هذا البناء فقد يكون: مالم ينقطع كما في: إن زيداً يفعل؛ أو الكائن إذا أخبرت كما في: إن زيداً ليفعل. إذ عملت اللام على خلوص (يفعل) للحال (وهناك مزيدٌ من المناقشة لدلالة هذا البناء ستأتي قريباً). وبعد فلقد جرى عند النحويين أن يحددوا الدلالة الزمانية لفعل الأمر بخلوصه للاستقبال[١]. وفي الحق فإنّه لا يمكننا أن نسايرهم في مثل ذلك ولعل الأمر بدا واضحاً عند سيبويه في انعدام مثل هذا الربط بين (إفعل) والزمان. كما أننا نلاحظ أن لامجال للزوم هذا الربط فإذا كان الربط الزماني في الفعل الماضي له شيء من وجاهة الرأي إلا أن هذه الوجاهة تنعدم في فعل الأمر إذ ما ينبغي إن ينظر إليه من هذه الجهة. وكذلك بناء (يفعل) بعدما تبيّن اشتمال الآخير على ابهام واضح في تحديده الزماني الذي يعطي سعة في الدلالات الزمانية على حسب الاستعمال. ولعل ما قدّمه بعض الاساتذة[٢] في الدلالات الزمانية التي يتحملها فعل الأمر تمثّل إضافةً أُخرى في خروجه عن التحديد بالمستقبل الذي افترضه النحاة بسبب من كون الحدث يطلب وقوعه ليس إلّا. إنّ الارتكاز في تقسيم الأفعال على وفق طبيعة الحدث بكونه قد أُنجز أو لم ينجز يعدُّ إنسجاماً مع الملاحظات التي يقدمها اللغويون عن اللغات الساميّة «. . فليس هناك زمن محدد في اللغات الجزرية؛ بل إنّ الفعل قد يشير إلى تمام الحدث أو عدم تمام الحدث، كما قد تشير بعض الصيغ الفعلية إلى حالة مستمرة دون تحديد الزمن»[٣]. لقد تمَّ-في إطار اللغات السامية-ملاحظة أن موضع اللاحقة (وهي الزوائد التي تلحق الفعل المضارع) له علاقة بوجهة التصريف الزمني للفعل؛ إذ لوحظ أنّ تحويل اللاحقة الضميريّة إلى سابقة Perfix يؤدي إلى الدلالة على الحدث غير التام

---

(١) ينظر: التوطئة: ١٣٣ بالوضع شرح الصدور لشرح زوائد الشذوذ: ٣١. والهمع: ١/ ٧ والدلالة الزمنية لفعل الأمر (بحث).

(٢) ينظر الدلالة الزمنية لفعل الأمر للدكتور فاضل السامرائي.

(٣) اللغه الأكدية: ٢٤٧.

imperfect وتحوّلها إلى لاحقة Suffix يؤدي بالبناء إلى الدلالة على الحدث التام Prefect[1]. ويرى الأب هنري فليش-في هذا السياق-ورؤيته موافقه لسيبويه-أنّ الفعل في العربية ذو جهتين حسب الأولى يكون فيها تاماً Aspects من قبل الزمان يعبّر عنه بناء (فَعَل)، والأخرى يكون فيها غيرتام، يعبّر عنه بناء (يَفْعَل) وقوله تام يعني الفعل المنجز أمّا غير التام فعنده هو الفعل غير المنجز[2]. والملاحظ أن هذا التحديد بصيغتي (فَعَل) و (يَفْعَل) كان سيبويه قد اصطنعه في تقسيمه للأفعال كما توضّح فيما مرّ أنفاً. ولعل ما يعزز ذلك رؤية سيبويه أن الفعل-بصورة عامة. «بني لما مضى منه ومالم يمض؛ فإذا قال ذَهَب فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان، واذا قال: سيذهب فإنّه دليل على أنّه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان مامضى ومالم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث. . »[3].

وكذلك قوله: «. . لأن الفعل بُني لما مضى منه ومالم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدر وهو الحدث»[4].

ولعلنا نتبين من هذين النصين على نحو واضح أنّ بناء (فَعَل) مثّل البناء الزماني الاكثر تحديداً من غيره في حين ظهر (يَفْعُل) على صورة تعزز ما قلناه سابقاً من كونه مبهماً من هذا الناحية شاملاً لأحداث تقع في قبالة (ما مضى) وقد سعت العربية من خلال الاستعمال في الجملة إلى الكشف عن التحديد الزماني والحدث. وقد أشار سيبويه بـ (متى) إلى الزمان المحدد واشار بالمصدر إلى الحدث.

ويقول سيبويه في نحو: ضُرب زيدٌ ويُضرَب عمرو: «فالأسماء المحدَّث عنها، والأمثلة دليلةٌ على ما مضى ومالم يمض من المحدَّث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضّرْب، وليست الأمثلة بالأحداث ولا مايكون منه الأحداث وهي الأسماء»[5].

---

(١) ينظر: فقه اللغات الساميه: ١١٣-١١٥. واعراب الفعل دراسة في الدلالة النحوية: ٣٣.
(٢) ينظر: العربية الفصحى: ١٣٦-١٤٠. وأيضاً: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤١ ومابعدها.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٥.
(٤) الكتاب: ١/ ٣٦.
(٥) الكتاب: ١/ ٣٤.

ففضلاً على تأكيد أسبقية الأسماء التي تشتمل على عنصر الحدث، تُؤكّد أيضاً رؤية سيبويه السابقة للأفعال ضمن بعدين زمانين أحدهما محدد (وهو مامضى) والآخر واسع غير محدد (مالم يمضِ) وفي الحق لو كان الزمان هو المركز في تقسيم الأفعال عند سيبويه لرأينا عنده صيغاً كثيرة لتدلّ على مختلف الأوقات الزمانية، مثل تلك التي تظهر الآن في الجملة على شكل تركيبات متعددة ما بين الفعل وبعض المورفيمات من نحو: (كان يدرس) الدال على الاستمرار في الماضي و (قد درس) الدال على الماضي القريب للحال و (لمآ يذهب) الدال على المستقبل القريب. وغير ذلك[١].

على العموم فإننا نصل هٰهنا إلى ملاحظة مهمة تمثل في كون سيبويه قد نحا في تقسيم الفعل في العربية على قسمين رئيسين هما:

الأول: الفعل الواجب وهو الفعل الواقع (المنجز).

الثاني: الفعل غير الواجب وهو الفعل غير الواقع (غير المنجز).

وفيما يأتي تفصيل ذلك.

الفعل الواجب (الواقع) والفعل غير الواجب (غير الواقع):

يربط سيبويه فعل الأمر بطائفة الأفعال الواردة في بعض الانماط التركيبية من نحو: الاستفهام والجزاء والنهي والنفي، فيصفها جميعاً بكونها أفعالاً غير واجبة أو بكون الكلام غير واجب. فهاهو يربط الاستفهام بالأمر بقوله: «وإنّما فعلوا ذلك (يعني: أن يتلو الفعل أدوات الاستفهام) بالاستفهام؛ لأنّه كالأمر في أنه غير واجب وأنّه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرَّ عند السائل»[٢]. وكذلك يدخل الجزاء هٰهنا إذ يقول في سياق تعزيز الأمر السابق: «وهي غير واجبة كالجزاء، فقبح تقديم الاسم لهذا»[٣].

ويجمع هذه الانماط في سياق عرضه لحروف النفي ولا يفوته أن يذكر المقابل الدلالي للنفي وهو (قد كان) للدلالة على تحقق وقوع الحدث في زمن

(١) للتفصيل في النظرة الزمانية للفعل ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٢٣-٤٧واللغة والزمن (رسالة دكتوراه)، والفعل والزمن.
(٢) الكتاب: ١/ ٩٩.
(٣) الكتاب: ١/ ٩٩.

قريب للحاضر. يقول سيبويه: «لأنّهن غير واجبات كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين. وسَهُل تقديم الاسم فيها لأنّها نفي الواجب. وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنما هي مضارعة وإنما تجيء لخلاف قوله: قد كان»[1].

ويُدخل سيبويه في جملة هذه الأنماط غير الواجبة نمط النداء؛ فعنده أنّه بمنزلة الأمر والنهي[2] كما يعدُّ الفعل غير الواجب موضعاً للتأكيد بأحدى نوني التأكيد فقد قال سيبويه عن النون الخفيفة: «ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام؛ وذلك لأنك تريد (أعلمني) إذا استفهمت. وهي أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون وإن شئت تركت، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي»[3].

يتوضح مما سبق أنّ المشترك الدلالي لأفراد هذه الطائفة من الأنماط الفعليّة هو دلالة فعل الأمر في طلب إيقاع الفعل ومن ثمَّ فإن الفعل لم يقع فالفعل غير الواجب هو الفعل غير الواقع وغير المنجز.

ومن الواضح أنّ سيبويه يشير بمصطلح غير واجب إلى ما يُصطلح عليه بالإنكليزية بـ Subjunctive؛ وهي صيغ إفتراضية الفعل، أي الفعل الذي يفترض أن يقوم به الفاعل، لا الاخبار بأنّه قام أو يقوم أو سيقوم به وهي مسألة أخالها عميقة وتعدّ صيغ Subjunctive من الموضوعات التي عنى بها النحاة الإنكليز[4]. فملاحظة سيبوية هٰهنا جليلة الشأن.

وكذلك الفعل الواجب فهو الفعل الواقع. وقد أكّد سيبويه ذلك بمقابلة حروف النفي بـ (قد كان) التي تعني تحقق الوقوع. وكذلك فعل في طائفة النصوص الآتية التي اصطلح فيها على (إنّ ولكنّ والابتداء) بأنها (واجبة) إذ قال: «...إلا أن معنى إنّ ولكنّ لأنّهما واجبتان كمعنى: هذا عبدُ الله

(1) الكتاب: 1/ 145. (2) ينظر الكتاب: 3/ 511.

(3) الكتاب: 3/ 513. وينظر ايضاً: 3/ 516.

(4) إعراب الفعل، ودراسة في الدلالة النحوية: 37، وينظر:

Adictionary of Linguistics and phonetics,p.293-294.

منطلقاً»[١] ومعناهما التأكيد والاستدراك وكلاهما لتحقيق الوقوع بل يرجع سيبويه اشتراك (الابتداء وأنّ ولكنّ) في بعض الخصائص التركيبية إلى: «لانّ المعنى واحد، وهو من كلامٍ واجبٍ»[٢].

ويفرّق سيبويه بين هذه الثلاثة وبين ليت ولعلَّ وكإنّ فيقول: «وأنت في ليت تمنّاه في الحال. وفي كأنَّ تشبّهه إنساناً في حال ذهابه كما تمنيته إنساناً في حال قيام. وإذا قلت: لعلّ فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب»[٣] في قولك: ليت هذا زيدٌ قائماً ولعل هذا زيدٌ ذاهباً وكأن هذا بشرٌ منطلقاً وعلى الرغم من تباين معانيها فإنّها تجتمع في دلالاتها الحدثيّة للإشارة إلى انعدام وقوع الأمر. فالواجب إذن الذي يُدّل عليه بالابتداء وإنّ ولكنّ: هو اتصاف المبتدأ بالمبني عليه وايقاعه به وإيجابه له. فالواجب هو الواقع.

وعلى ما يبدو فإن المصطلح (الواجب) من جملة اصطلاحاته النحوية فقد جعله مقابلاً للمنفي ومرادفاً للمثبت وهذا ما يعضد أنّ الفعل الواجب هو الواقع كما في قوله: «ولا تقول: أظنُّ رجلاً خيراً منك؛ حتى تنفي وتجعله بمنزلة أحد، فلمّا خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجرِ في النفي مجراه؛ لأنّه قبيح في الابتداء، وفيما أُجري مجراه من الواجب. . .»[٤]. وقد سبق أن ذكرنا كون النفي من جملة الأنماط غير الواجبة.

ويربط سيبويه (إذ) بموضوع الواجب ويحسن بعدها الابتداء نحو: جئت إذ عبد الله قائم، وجئت إذ عبد الله يقوم فهو يقول: «ولكنّ إذ إنّما يقع في الكلام الواجب. . .»[٥].

نخلص إلى أن الواجب بمعنى الواقع ومن ثمَّ إلى القول بأن القسم الثاني من الأفعال محل الحديث نُظر اليه إلى دلالته على وقوع الحدث أو عدم وقوعه لا إلى زمن ذلك. وهذا يدعو إلى عدم الاصرار في عدّ دلالة الأمر الزمانية مستقبلية. بل إن سيبويه يتمسك- في حالة تحديد الدلالة المستقبلية للفعل-

---

(١) الكتاب: ١٤٨/٢. (٢) الكتاب: ١٤٩/٢.
(٣) الكتاب: ١٤٨/٢، وينظر منه ٣/ ٥١٣و٥١٦.
(٤) الكتاب: ٣٩٧/٢. (٥) الكتاب: ١٠٧/١.

باستعمال السين نحو: (سيذهب) [١]. وإذا كنّا قد فهمنا هذا من كلام سيبويه السابق بوساطة المرادفة والمقابلة ما بين الأمر والاستفهام والجزاء والنهي والنفي مع إنّ ولكنّ والابتداء. وهو مالم ينصّ فيه على أنّ الفعل غير الواجب هو غير الواقع؛ فاننا نجد سيبويه في مواضع اخرى من كتابه تناول فيها الأنماط السابقة ونصّ فيها على الوقوع أو عدمه، كما في قوله يصف (النون): «فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقع، إنّما تدخل على غير الواجب»[٢] من نحو: والله لأفعلنَّ وأُقسم لأفعلَنَّ وأقسمتُ بالله عليك لتفعلَنَّ فالفعل لم يقع كما هو واضح؛ وإن أُكد احتمال وقوعه فيما يستقبل. ومنها قوله: «إعلم أنّ القسم توكيد لكلامك فإذا حلفت على فعل غير منفيّ لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: واللهِ لتفعلَنَّ»[٣].

فهنا يضيف سيبويه بأن (يفعل) يكون منه مالم يقع وإن كان غير منفي وهو هذا الذي ظهر في الجملة القسميَّة. ويقول في الموضع المؤكدَّ بأنّ: «وقد يستقيم في الكلام إنّ زيداً ليضربُ وليذهبُ، ولم يقع ضربٌ، والأكثر على ألسنتهم -كما خبَّرتُك- في اليمين، فمن ثَمَّ ألزموا النون في اليمين: لئلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: الآية ١٢٤]...»[٤].

ويستعمل سيبويه (لم يقع) واصفاً به الفعل المنفي كما في قوله: «كما كانت ما فعل جواباً لهل فعل؟إذ أخبرت أنّه لم يقع»[٥]، وفي (لا) النافية: «وتكون لا نفياً لقوله يفعلُ، ولم يقع الفعل فتقول: لا يفعلُ»[٦].

وعلى العموم فإن ذلك سيعزز الاحتزار المشار اليه سابقاً لعلاقة هذا البناء بالزمن كما أنّه سيعزز فكرة أنّ الزمن داخل اللغة يختلف عنه خارج اللغة أي: (الزمن النحوي والزمن الفلكي أو الفلسفي) على الرغم من محاولة فريق من

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥ وينظر ١/ ٢٤٢ قوله (فيما يستقبل) وينظر مقابلة لن اضرب في النفي بـ (سأضرب)و (سوف أفعل)في الإثبات في١/ ١٣٥-١٣٦و٣/ ١١٧ (وسياتي النص).

(٢) الكتاب: ٣/ ١٠٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٠٤.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٠٩.

(٥) الكتاب: ٣/ ١١٤.

(٦) الكتاب: ٤/ ٢٢٢.

النحاة[١] الانطلاق في فهمه لزمان الفعل من خلال ملاحظة الزمن الفلك[٢].

لقد فهم سيبويه زمناً يخضع للحدث بكل كيفياته؛ من وقوعه فيما مضى منه أو استمراره في الحدوث أو كونه يُتوقع حدوثه أو يُطلب أو يُستفهم عنه أو كونه قد استمرّ في مدة سابقة وانتهى. ولعل النصّ الذي ذكره سيبويه لباب نفي الفعل يصّور جوانب دقيقة لفهم الزمن النحوي إذ قال: «هذا باب نفي الفعل. إذا قال: فَعَل فإنّ نفيه لم يفعل[٣]. واذا قال: قد فَعَل؛ فإنّ نفيه لَمّا يفْعَلْ. واذا قال: لقد فَعَل فإنّ نفيه: ما فَعَل: لأنه كأنّه قال: والله لقد فعل فقال: واللهِ ما فَعَل. واذ قال: هو يفعلُ-اي هو في حال فِعْل- فانَّ نفيه: ما يفَعلُ[٤]. واذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعلُ واقعاً فنفيه: لا يفعَلُ[٥]. واذا قال: ليفعلَنَّ فنفيه: لا يفعل. كأنه قال: واللهِ ليفعلَنَّ فقلت واللهِ لا يفعلُ[٦]. واذا قال: سوف يفْعَلُ فإنَّ نفيه: لن يفعل[٧] [٨].

يلاحظ أن براعة ما يقدّمه سيبويه هٰهنا لا يمكن فقط في تحديده لأنواع الزمن النحوي بل يمكن أيضاً في طريقته للوصول إلى ذلك. فقد جعل الاثبات المقابل للنفي وسيلته إلى ذلك؛ فإنّه رأى أن يفعل بدخول لم عليه يتحول إلى الدلالة الماضية؛ لأن الحالة الاثبات هي (فَعَل) أي وقع الفعل في الزمن الماضي. وقد فعل يعني أنّ الفعل حدث في زمن قريب من زمن التكلّم بل متصل به؛ وذلك لأن لمّا يفعل عند الخليل موضوعة لقوم ينتظرون الخبر[٩]. وفي لقد فَعل تأكيد لوقوعه والفراغ منه فتحول نفيه إلى ما فَعَل.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٤، وينظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٦٢ فقد حدد الفعل بالزمن الفلكي.

(٢) ذهب د.مالك المطلبي في رسالته للدكتوراه (اللغة والزمن: ١٤٢و٣٨٠)إلى القول بأن الزمن ليس جزءاً من مدلول صيغة الفعل بل هو وظيفة نحوية.مع أن الزمن يعدّ من عناصر الفعل.(AUX) ويولّد الفعل عن طريقه الظرف المناسب له ويلاحظ الجملة: سآتيك أمس! (الكتاب ١/ ٥ وينظر منه ١/ ٣٥)ويلاحظ (بنية الفعل المجردة)الآنفة الذكر.

(٣) وينظر: الكتاب ١/ ١٣٦و٣/ ٩١.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢١.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٦و٣/ ٩١.

(٧) ينظر: الكتاب١/ ١٣٥-١٣٦، وفيه: انها نفي لقوله ساضرب.وفي الكتاب ٤/ ٢١٧ زعم الخليل ذلك.وينظر منه ايضاً٣/ ١١٥.

(٨) الكتاب ٣/ ١١٧.

(٩) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٣.

ثم يرى سيبويه أن بناء يفْعَل في: هو يفعل ذو دلالتين الأولى: في حال فعلٍ أي في الزمان الحاضر لأنّنا ننفيه بـ (ما يفعل) أما الثانية فالفعل لم يقع حتى الآن فنفيهُ موجّه نحو ذلك بـلا يَفعلُ. وهو يشابه نفي الفعل غير الواقع في ليفعلَنَّ. أمّا (سوف يفعل وكذا مع السين) فوقوعه فيما يستقبل لأن نفيه (لن يفعلَ) التي تنفي الوقوع نفياً قاطعاً فيما يستقبل.

والواضح أن (يفعل) في غير النفي بلم وهو البناء المختار عند سيبويه لما يكون، ولم يقع يحتمل دلالتين الأولى: حاليّة أي الفعل في حال وقوع. والثانية: الفعل لم يقع لما في الصيغة (هو يفعلُ) المحتملة للحالتين. وتظهر الدلالة الثانية في (لتفعلَنَّ). وهو أمر كان قد أشار إليه في تعريفه الفعل.

ونأتي الآن إلى ما سبق أن نوّهنا إليه لمزيد من مناقشة القسم الثالث من أبنية الأفعال التي ذكرها سيبويه وهو (ببناء ماهو كائن لم ينقطع أو مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت) الذي وصفناه بالغموض. وقد أثرنا إلى أنّه قد يعني بناء (يفعل) في حالة استعمال محددة. ولا تعدّ هذه الإشارة مانعة من احتمال أن يكون المقصود بهذا البناء (اسم الفاعل) الذي اصطلح الكوفيون عليه بـ (الفعل الدائم). ولا يتعارض هذا الاحتمال الذي نرجحه مع كون اسم الفاعل أصلاً لأبنية الأفعال جميعاً، إذ إنه من جهة لم يكن أصلاً مفترضاً كالأصول الأخرى لا سيما منها في جانب الاعلال وما دلّ عليه بمفهوم (تمثيلٍ ولم يتكلم به) بل كان أصلاً اتصف بحيوية استعمالية واضحة. ومن جهة أُخرى كان أمره شبيهاً بكون النمط الاسمي أصلاً للجمل العربية كافّة[1] في حين كانت الجملة الاسمية لاتزال تستعمل على نطاق قد يكون الآن أكثر من الجملة الفعلية.

ولعل الدكتور غالب فاضل المطلبي[2] أول من ذهب إلى هذا الرأي وذلك في محاضراته حول الكتاب فالفعل الكائن ولم ينقطع من نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامك. أما إذا أُريد الاخبار بوقوع الحدث فيصبح: زيدٌ ضاربُ غلامِك أمس. ومع أننا لا يمكن أن نجزم بالأمر جزماً يبقى احتمال كونه بناء (يفعل)

(١) إحدى نتائج الدراسة على ما سنبينه في المبحث الثالث من الفصل الأخير.
(٢) محاضرات (كتاب نحوي قديم) مدونتي.

عندما يدلّ على الاستمرار[١].

يرى الأستاذ الدكتور هذا الموضع من الكتاب بدا غامضاً وهو ما يثير الاستغراب عنده وعندنا!! ذلك لأن سمة سيبويه الوضوح؛ ولعل السجال بين المدرستين البصريّة والكوفيّة كانت له اليد التي أزالت ما أزالت؛ لأن (الفعل الدائم) كان من جملة أطراف هذا السجال.

وهٰهنا يمكننا أنّ نستعير بعض المناقشات اللغويّة التي تبيّن دقة التعبير باستعمال اسم الفاعل وتوضّح طبيعة نظرة سيبويه إلى هذا البناء، وهي ما ذُكر عن المرزوباني: «عمن سمع الكسائي يقول: اجتمعتُ وأبا يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمُّ النحو، ويقول: ما النحو!! فقلت وأردتُ أنْ أُعلمه فضل النحو: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِكَ، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيُّهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً، فقال له هارون: أخطأتَ، وكان له علم بالعربيّة فاستحيى، وقال: كيف ذلك؟ فقال الذي يُؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالاضافة، لأنّه فعل ماضٍ. فأمّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة، فإنّه لا يؤخذ؛ لأنّه مستقبل، لم يكن بعد كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: الآيتان ٢٢ - ٢٣] فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً»[٢].

فالكسائي ينقل فكرته عن هذا البناء، وهي فكرة اتسمت بالإحساس اللغوي المرهف ولعل المقطع: «أنا قاتلُ غلامِك بالاضافة؛ لأنّه فعل ماضٍ» يوافق كلام سيبويه (كائن إذا اخبرت). وكذلك المقطع «أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة. . لأنّه مستقبل، لم يكن بعد»؛ فإنّه بعض ما يدل عليه زمن اسم الفاعل مع ملاحظة أنّ دلالة (فاعل) في حالة عدم قيام قرينة على تحديد زمنه فإنه يدلّ على الزمان المستمر نحو: (أنا شاكر صنيعك معي) فأنه فعلٌ مستمرٌ.

ومن ذلك ما ذكره الفراء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٥] : «ولونوَّنتَ في ذائقة، ونصبت الموت كان صواباً، وأكثر ما تختار

---

(١) ينظر: ماسبق وأيضاً: منهج سيبويه في التقويم النحوي: ١٧٢-١٧٣.

(٢) الاشباه والنظائر ٦/ ٢١١-٢١٢.

العرب التنوين، والنصب في المستقبل، فاذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلّا بالاضافة. فأمّا المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلا، فإن اخبرت عن صومِ يوم خميسٍ ماضٍ قلت: «أنا صائمُ يومِ الخميس. فهذا وجه العمل»(١).

يظهر من هذا النص أنّ الأمكانية الزمانية المزدوجة التي يوفرها بناء اسم الفاعل تزّود المتكلم بإمكانية الاختيار، وتحديده بوساطة التنوين أو ببعض المقيَّدات كالظروف.

وفي الحق أنّ كلمات سيبويه في غير ما موضع من كتابه أدلّ على الطبيعة الفعلية التي يتمتع بها اسم الفاعل من نحو وضعه لـ «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفْعَلُ كان نكرةً منوّناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً غداً. فإذا حدَّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً الساعة. وكان زيدٌ ضارباً أباك؛ فإنّما تُحدَّث أيضاً عن اتّصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يضربُ أباك، ويوافقُ زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً»(٢). وقد يسقط التنوين استخفافاً، ويبقى عمله ومعناه كما كان مع التنوين(٣). فالنص السابق يُفصِّل الاختيارات الزَّمنية التي يُنتجها (اسم الفاعل) للمتكلم كما يظهر في النصّ مصطلح (غير منقطع) الذي استعمله سيبويه في تقسيمه للأفعال موضوع البحث.

إنّ حذف التنوين لغير الاستخفاف يدلّ على المضي كما في قول الشاعر:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبد رَبِّ أخا عونِ بن مخراقِ

يقول سيبويه: «فاذا أخبر أن قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتَّة»(٤). وعلّل هذه الدلالة: «لأنّه إنّما أُجرى مُجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعلُ

(١) معاني القرآن: ٢/ ٢٠٢، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١١٦-١١٧.
(٢) الكتاب: ١/ ١٦٤. (٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٦٦.
(٤) الكتاب: ١/ ١٧٢.

المضارع في الإعراب؛ فكل واحدٍ منهما داخل على صاحبه. فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التّي من غير ذلك الفعل؛ لأنّه إنّما شبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه به في الإعراب. وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه. وجه الكلام وحدّه الجر»[١].

واكبر الظن أنّ بناء اسم الفاعل لا يعدّ في نظر سيبويه بناءً فعلياً اصيلاً. لأنّ هذا البناء يُستعمل في سياقات أخرى استعمال الأسماء، بل إنّ قبوله التنوين يُعدُّ علاقة على هذه الاسمية. أمّا وجه ما سبق من عدّه فعلاً فيتبيّن من خلال اتصافه بالخصائص الفعليّة التي تظهر عند وروده في مواضع الأفعال التي يكون الحدث جزءًا مهماً فيها وهو ما سيتكفّل ما يأتي من هذا البحث إيضاحه.

ويورد سيبويه التقسيم الأساسي للأفعال على خط الزمن وذلك في كلامه عن أسماء الفعل إذ قال: «وذلك أنّها أسماء، وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومك...»[٢]. فالتقسيم الأساسي للأفعال: ماضٍ ومستقبل وحال (حاضر). مع التأكيد الواضح على ربط الحدث (الفعل الحادث) بهذه النقاط الزمنية على نحو تكون فيه كيفيّة من كيفيات هذا الحدث.

ومما يمكن أن نشير اليه هٰهنا أنَّ سيبويه لم يستعمل في كتابه "الحاضر" للدلالة على الفعل الحادث في زمن التكلم بل كان يستعمل الحال أو يقول: أنت في حال فعل ونحو ذلك فهو في هذا الاستعمال يحرص على اعتبار جانب الحدث وفيه تأكيد على أن الزمن مرتبط بالحدث (ليس بالزمان الفلكي) فإذا أردنا أن نفهم دلالة (الحال) فإنّها عند سيبويه ليست لحظة قصيرة على خط الزمن بل هي مدة تمتّد على مدى ملابسة الحدث ولكنها ليست مستمرة وسيبويه يعبّر عنها (في يومك) وكذلك: الساعة[٣].

مما سبق نرى أن بناء فعل ويفعل وافْعَلْ بدلالاتها الزمانية المختلفة تتطابق مع البنية الدلالية للفعل التي سبق عرضها لا شتمالها على حدث وزمان وبناء

---

(١) الكتاب: ١/ ١٧٢. (٢) الكتاب: ١/ ٢٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٦٤.

وطلبها لمحل الفاعل (أو محل المسند إلى الفعل).

مفهوم الفعليّة

"ما يعمل عمل الفعل وليس بفعل"

بعد أن تمَّ تصوّر عناصر الفعل عند سيبويه سنحاول أن نجعل نظرتنا أكثر تجريداً بأن نتصور مظهراً عاماً تشترك فيه طائفة من البنى وتسلكه في الجملة ويمكن أن نصفه في إطار (مفهوم الفعلية) [١] بمعنى أن نلاحظ مجموع الصفات التي تجعل من هذه البنى تسلك مسلك الفعل في الجملة. ونصطلح عليها بالفعلية لأنّ الفعل هو الفرد الأساسي في هذه البنى. وعلى العموم فقد أدرك سيبويه ذلك ادراكاً دقيقاً على ما يظهر في موضوع الكلم المولِّد فهذه البنى تدّل على الفعل بصورة مباشرة. وقد حلَّت محله وعملت عمله لفظاً لكنّها في مجال التعدّي (أي: توليد مكونات الجملة) ليس لها ذلك إلا بلحاظ كونها مشتملة على عنصر الحدث؛على أنّه يمكن أن نتصوّر هذه البنى - لأجل ذلك - محوّلة عن الفعل،وأن طلب المجالات يعود للفعل الذي تحولت عنه؛لذلك فجمل هذه البنى تعدّ جملاً محوّلة،إلا جملة اسم الفعل فإنّه هو المولِّد لمكوناتها،لانه في الحقيقة فعل تام وإن لم يُبن بناء الأفعال.

وفيما يأتي تفصيل القول حول البنى التّي تندرج تحت هذا المفهوم:

١ - **صيغة التعجّب (أَفْعَلَ)** : قال سيبويه: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه وذلك قولك: ما أحسنَ عبد الله»[٢] وقد قال أيضاً: «فإنّما أجريتَه-يعني أحسن-في الموضع مجرى الفعل في عمله،وليس كالفعل ولم يجئ على أمثلته ولا على إضماره،ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرِّفهِ،وإنما هو بمنزلة لدُن غدوةً وكم رجلاً،فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعِل»[٣]. وتدخل كان على هذه الصيغة لتجعل التعجب فيما مضى[٤].

---

(١) فرّق النحاة الانكليز بين(Verb) الفعل، و(Verbal) الفعلية ويرد في هذا السياق العبارة الفعلية (verbal phrase) ينظر:
-Adictionary of linguistics and phonctics,P.325-326

(٢) الكتاب: ١/ ٧٢. (٣) الكتاب: ١/ ٩٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٣.

وعلى الرغم من أنّ سيبويه لم يعدّها فعلاً إلّا أنها كُوِّنت على نمط (أَفْعَلَ) وهو بناء فعلي يطلب فاعلاً يظهر ذلك من خلال فهم الخليل للجملة السابقة على أنّ بنيتها العميقة هي: شيء أحسنَ عبدَ الله. كما أنّها تتضمن حدثاً معيناً. وبعيداً عن تخلّف هذه الصيغة عن الفعل في الخصائص التركيبية فانها تخلّفت عن الفعل في التحديد الزمني كما أنّ محل الفاعل (أو بالاحرى محل المسند إلى الفعل) صار محلاً للمنصوب المتعجب منه. وعليه يمكن أن نضع هذه الصيغة على وفق مفهوم الفعليّة في المخطط الآتي:

مفهوم الفعلية لـ (أَفْعَلَ التعجب) = [+ حدث + زمان + بناء] + [محل المسند اليه][1] = [+ الحُسْن + + أَفْعَلَ] + [+ عبدَ الله]

إنّ (+__) يعني أنّ الصيغة لا تمتلك العنصر الشاغل لهذا المحل وهو هٰهنا الزمان، كما إن محل المسند اليه الفعل قد كُسع بالفتحة علم المفعولية وهو ما يصوّر إن ثمة عملاً فعلياً من صيغة لا تتطابق مع بنية الفعل[2].

وعلى وجه الدقة فالمفعول شغل محل المسند إليه الحدث في نحو شبيه بإشغال المفعول محل الفاعل في مالم يسم فاعله ولكنه انتصب لأن (أفعل) لا تطلب فاعلاً بل مسند إليه الحدث.

٢ - **اسم الفعل**: قال سيبويه: «هذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماء لم تُؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهيّ»[3] وهي من نحو: مَهْ وصَهْ وحل للناقة وحا للحمار وهَلُمَّ ورويد وحيَّهل وتراك وغيرها. وهي قسم من اقسام الفعل لكنها لم تأتِ على نمط الفعل الاعتيادي، وهي مختصة بنوع من الكلام غير الواجب (الأمر والنهي) وتشترك مع الفعل في استدعائها للفاعل لكنه مضمرٌ دائماً؛ قال سيبويه: «. . . ولكنّ المأمور والمنهيّ مضمران في النيّة»[4].

---

(١) نشير إلى كون المسند اليه ههنا جاء باثر النصب وليس الرفع، وهو في ذلك نظير النصب في المسند إليه في لدن وإنّ وأخواتها كما يمكن أن يكون نظير نصب المسند اليه في النداء.

(٢) خالف الكسائي الكوفيين في أن أفعل في التعجب فعل ماض. ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٢٩٠.

(٣) الكتاب: ١/٢٤١.

(٤) الكتاب: ١/٢٤٢.

مفهوم الفعلية لأسماء الفعل = [+ حدث + زمان + -بناء] + [+ محل الفاعل المسند اليه]

= [+ حدث + لم يقع +] + [+ مضمر]

فأسماء الأفعال لم تبنَ بناء الأفعال لكنها في الدلالة الزمنية شابهت فعل الأمر في أنّه لم يقع فهي من جملة الصيغ الافتراضية لوقوع الحدث. ومن ثمّ مشابهة لـ (يفعل) في دلالته على مالم يقع. مع ملاحظة مشابهتها التركيبية لهما في إضمار الفاعل بعدها.

٣ - **اسم الفاعل واسم المفعول**: ويمثلان طائفة من الأسماء اكتسبت في بعض تركيباتها الدلالة الفعلية فعملت عمل الفعل وقد سبق أن اشرنا إلى أنّه من المحتمل دلالة الضرب الثالث من اضرب الفعل عند سيبويه عليه: ونذكر هٰهنا ما يخص المقام. فقد رأى سيبويه أنها تعمل عمل الفعل فقال: «هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل»(١) من نحو: أزيداً أنت ضاربه وأزيداً انت ضاربٌ له وأعمراً أنت مكرمٌ اخاه «لأنّه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة مقدّماً ومؤخّراً. ومُظهراً ومضمراً»(٢). وكذلك: أزيداً أنت محبوسٌ عليه أزيداً انت مكابرٌ عليه؛ يقول سيبويه: «وإن لم يرد به الفعل؛ وأرادبه وجه الاسم رفع... فمفعولٌ مثل يُفْعَل، وفاعل مثل يَفْعَلُ»(٣).

يتّضح أنّ هذه الأسماء تندرج تحت مفهوم الفعلية من خلال علمها عمل الفعل أما تحديد هذا على وفق مفهوم الفعليّة فعلى النحو الآتي (فيما يخصّ الجملتين: أزيداً أنت ضاربه وأزيداً انت محبوس عليه).

مفهوم الفعليّة = [+ حدث + زمان + بناء] + [+ محل الفاعل (المسند اليه)]

مفهوم الفعليةلـ (اسم الفاعل) = [+ حدث + زمان + فاعل] + [+]

= [+ ضَرْب + مستمر أو (محدد) + فاعِل + ضمير داخل البنية] + [+]

---

(١) الكتاب: ١/١٠٨.

(٢) الكتاب: ١/١٠٨.

(٣) الكتاب: ١/١٠٩.

مفهوم الفعلية لـ (اسم المفعول) = [ضَرْب + مستمر أو (محدد) + مفعول + ضمير داخل البنية] + [+]

يتّضح أن اسم الفاعل واسم المفعول على الرغم من امكانية استعمالهما استعمال الأفعال التي أُخذا منها فإنّهما قد اختلفا في خصائصهما عن الفعل بالبناء وبمحل استدعاء مقولة المسند إلى الفعل فإنّ مقولة المسند إلى الفعل تشتمل داخل بنيتهما في حين يستدعيه الفعل مباشرة ومعنى ذلك حدوث إندماج بين الفعل ومحل (المسند إلى الفعل) [١].

وقد أجاد ابن مالك في تعبيره عن هذا الاندماج وتحمل الصيغة للضمير (في خبر المبتدأ) عندما عبّر عنه بـ (المستكن) حين قال:

والمفرد الجامد فارغٌ وإنْ يشتقُّ فهو ذو ضمير مُستكِنْ[٢]

وقد أدّى ذلك بسيبويه إلى القول: «لأن معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ، هذا ضَرَب زيداً وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى...»[٣]. وقال ايضاً: «ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً، جاز على إضمار فعل، أي: وضربَ زيداً»[٤]. فمعنى الجملة هو المعبّر عن مفهوم الفعلية لا مجرد العمل اللفظي. وهي باقية في اسم الفاعل حتّى مع كون الحدث في حالة المضي.

ويرى سيبويه وجود بنى أُخرى تُسلك في الفعلية لارتباط مدلولها بفعلية اسم الفاعل فقال: «وأجروا اسم الفاعل إذا ارادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ماأراد بفاعل من إيقاع الفعل؛ إلّا أنّه يُريد إن يُحدِّث عن المبالغة»[٥] وصيغ المبالغة هي: فَعُول وفعّال ومفعال وفَعِل وفعيل نحو: ضروب وهَجوم وشرَّاب ومنحاز وحذِر وقدير ورحيم فهذه أبنية ستضيف إلى فعلية اسم الفاعل مورفيم المبالغة في الاتصاف بالحدث الذي يفهم من خلال البناء.

---

(١) نستعمل المسند إلى الفعل ليشمل الفاعل واسم المفعول كما أن فيه دقه دلالية واضحة للاشاره إلى نظرة سيبويه البنائية للجملة.

(٢) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ١/ ٢٠٥.

(٣) الكتاب: ١/ ١٧٢.

(٤) الكتاب: ١/ ١٧١-١٧٢.

(٥) الكتاب: ١/ ١١٠.

كما أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تدخل إلى الفعلية من خلال فعلية اسم الفاعل ولهذا جرت مجراه؛ يقول سيبويه: «هذا باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عملتْ فيه. وما تعمل فيه معلوم؛ إنّما تعمل فيما كان من سببها مُعرَّفاً بالألف واللام أو نكرة، لا تجاوز هذا؛ لأنّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه»[١]. ويعني هذا أن الفعلية في بنية الصفة المشبهة ضعيفة يغلب عليها الوصف السببّي في مركب إضافي مع معمولها نحو: هذا حَسَنُ الوجهِ: وهذه حسنةُ الوجهِ، ولهذا يقول سيبويه: «والاضافة فيه أحسن وأكثر، لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسنَ عندهم أن يتباعد منه في اللفظ. كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قوّته في الاشياء. . .».

مفهوم الفعليّة = [+ حُسْن + - + - فاعل] + [+-]

يظهر أن الصفة المشبهة تفقد الدلالة الزمانية والبناء الفعلي ولا تستدعي محلاً للمسند إلى الفعل بل يندمج مع بنائها اندماجه في اسمي الفاعل والمفعول فهذا يعني أنها تفقد كثيراً من سمات الفعل إلا إن وجود الحدث أهَّلها إن تعمل عمل اسم الفاعل في بعض مواضعها.

يجب أن نلاحظ أنّ الفعلية في اسم الفاعل التي تبناها سيبويه وثيقة؛ فهي باقية حتّى في حالة جمعه إذ يقول: «ومما يجري مجرى فاعلٍ من أسماء الفاعلين فواعل، أجروه مُجرى فاعِلَةٍ حيث كانوا جمعوه وكسَّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعِلات فمن ذلك قولهم: هُنَّ حواجُّ بيتَ الله. . .»[٢]. وقال بعضهم: قطّانٌ مكةَ، وسكانٌ البلدَ الحرامَ جعلوه بمنزلة فواعل، قال سيبويه: «لأنَّه جمعٌ كفواعل»[٣].

٤ - **المصدر**: قال سيبويه: «هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبتُ من ضربٍ زيداً، فمعناه: أنّه يضربُ زيداً. وتقول: عجبتُ من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبتُ من أنّه يضربُ زيدٌ عمراً، ويضربُ عمراً

---

(١) الكتاب: ١/ ١٩٤.
(٢) الكتاب: ١/١٠٩.
(٣) الكتاب: ١/ ١١٠.

زيدٌ»[١]. فالمصدر قد يأتي في مواضع الفعل في الجملة العربية لما تتحمله بنيته الدلالية التي يحلّلها سيبويه إلى (أنّه يضربُ...). ولا يقتصر سيبويه في هذا المجال على هذا فاحساسه اللغوي أدق من الاقتصار على ذلك فيتعدّى إلى مقارنة المصدر باسم الفاعل، فيقول: «وإنّما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أنّ فيه فاعلاً و مفعولاً؛ لأنّك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبت من ضربٍ فإنّك لم تذكر الفاعل. فالمصدر ليس بالفاعل؛ وإن كان فيه دليل[٢] على الفاعل. فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيداً إلى فاعل ظاهر، لأنّ المضمر في ضارب هو الفاعل»[٣].

ولا يخفّى مدى العمق اللغوي في تحليل المكونات التي تشتمل عليها البنى، كما لا يخفى وضوح المعنى بما لا يدع مجالاً للتعليق إلا بمقدار يسير. ففي قوله: «...وإن كان فيه دليل على الفاعل» يشير إلى ما يظهر من تحمل بنيته الدلاليّة للفاعل كما في النص السابق. فالمصدر يستدعي الفاعل بعده أمّا اسم الفاعل فانّه يشتمل على الضمير في بنيته.

ويوضّح سيبويه الدلالة الزمانية في هذا البناء فيقول: «...وإن شئت قلت: هذا ضربُ عبدِ الله، كما تقول: هذا ضاربُ عبدِ الله فيما انقطع من الأفعال»[٤] فإضافة المصدر إلى مفعوله تعطي دلالة المضي كما هو الحال في اسم الفاعل، ويدّل على الاستمرار كما في قول سيبويه: «اذا قلت: أأنت سيراً. ومعنى هذا الباب: أنّه فعلٌ متّصلٌ في حال ذكرك إيّاه استفهمت أو أخبرت، وأنك في حال ذكرك شيئاً من هذا الباب تعملُ في تثبيته لك أو لغيرك»[٥].

---

(١) الكتاب: ١/ ١٨٩.

(٢) ان هذا التصوّر بوجود دليل في المصدر على الفاعل يحيلنا إلى مفهوم جومسكي في السمات المعجمية (lixical feature) ولهذا الدليل أثر توليدي في البنى التي تشتمل على الحدث (على ماسيظهر في الكلّم المولّدة).

ينظر: جوانب من نظرية النحو: ١١٠ومابعدها و٢٠٠-٢٠٥، وينظر الكتاب ١/ ٣٥.

(٣) الكتاب: ١/ ١٨٩.

(٤) الكتاب: ١/ ١٩٣.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٣٩.

وقد أورد سيبويه أبواباً أُختزل[١] فيها الفعل لأن المصدر جُعل بدلاً من اللفظ بالفعل[٢] نحو: حمداً وسقياً وهنيئاً مَرِيّاً وسلاماً وبراءة منك وغير ذلك.

وعليه فالبينة المفهومية الفعلية للمصدر تظهر على الصورة الآتية:

مفهوم الفعلية للمصدر: [+ حدث + زمان +] + [+ محل فاعل (المسند إليه)][٣]

٥ - فيها وأخواتها: على مايظهر في النمط الثالث من انماط الجملة العربية في نحو: فيها عبد الله، التي تسدّ مسد المبتدأ ولكنها تحمل معنى الفعل «فصار قولك فيها كقولك: آستقرَّ عبدُ الله»[٤]. وكذلك في نحو: فيها عبدُ الله قائماً وعبدُ الله فيها قائماً وقد جعلها بمنزلة مرَّ في قولك: راكباً مرَّ زيدٌ وذلك لأنّها هي وأخواتها «. . .أُنزلْنَ منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. . .»[٥].

ويقول سيبويه: «وإذا قلت: إنّ زيداً فيها وعمروٌ، جرى عمروٌ بعد فيها مجراه بعد الظريف لأنّ فيها في موضع الظريف وفي فيها إضمار. ألا ترى أنّك تقول: إنّ قومك فيها أجمعون وإنَّ قومك فيها كلهم، كما تقول: إنّ قومَك عَرَبٌ أجمعون وفي فيها اسم مضمر مرفوع كالذي يكون في الفعل، إذا قلت: إنَّ قومّك ينطلقون أجمعون»[٦]. إذ يعزز سيبويه فكرته بما يستلزمه التوكيد من كونه معاقباً للمؤكَّد فيجري على الضمير المتحمل في فيها العائد على قومك وهو بمثل الضمير بعد الظريف أو الضمير الظاهر في الفعل خاصّة أنْ يأتي بعدها لفظ التوكيد والملاحظ أن هذا الضمير يأتي في مرتبة تاليه للبنية (فيها) أو ما قيست عليه. وتكون بنية فيها على وفق مفهوم الفعليّة على النحو الآتي:

مفهوم الفعليّة لـ (فيها) وأخواتها = [+ الاستقرار + زمان +] + [+ محل الفاعل (المسند اليه)]

---

(١) لقد تفرّد سيبويه باستعمال هذا المصطلح للاشارة إلى الاستغناء عن الفعل..
والخَزْل: القطع (العين ٤/ ٢٠٨) وفي القاموس المحيط ٣/ ٣٦٧ (الخَزَل) "والاختزال الانفراد والحذف والاقتطاع".

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩٥و٣١١.

(٣) لايظهر المسند إلى الفعل ههنا في حالة رفع دائماً لانه غير ملازم لمفارقته لبنية الفعل.

(٤) الكتاب: ٢/ ٨٩، وينظر مبحث: الجملة الأصل في العربيه عند سيبويه.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٢٤.

(٦) الكتاب: ٢/ ١٤٥.

فالحدث يفهم من دلالة الاستقرار أما الزمان فهو للحاضر في النمط الاعتيادي. وقد يتحول إلى غيره في حالة وجود بعض المقيِّدات الظاهرة أو التي يدل عليها المحتوى الدلالي للجملة. وينسجم مع الفعل في جلب الضمير بعدها. أمّا البناء فقد غايرت (فيها) الفعل؛ ولهذا يصفها سيبويه بقوله: «لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرّفنَ تصرّف الفعل، وليس بفعل...»[1]. ولم يذكر أخواتها فكأنّه عنى: بها، وعليها، ومنها ونحوها.

٦ - **لدن**: كما في التركيب المشهور: (لَدُنْ غدوةً) قال سيبويه: «...لها في غدوة حالٌ ليست في غيرها تُنصب بها... والجر في غدوة هو الوجه والقياس»[2]. وعللّه بقوله: «...فقد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائره ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخِفّونه في غيره...». فهو يرجع ذلك أمّا إلى الشذوذ وأمّا إلى مستعملي اللغة وعلى أية حال فإننا في ضوء مفهوم الفعليّة يمكن أن نفهم النصب على أنّه أثر للمسلك الذي تسلكه لدن يتضمّنها الحدث إذ أشار سيبويه في صيغة التعجب أنّ هذه الصيغة بمنزلة (لدن غدوةً) في نصبها لما بعدها[3].

ويمكننا أن نتبين هذه الفعليّة من خلال البنية الفعلية على الصورة الآتية:

مفهوم الفعلية في (لدن) = [+ حدث + زمان +] + + [غدوةً]

فالحدث أقرب إلى كان التي تقتصر على الفاعل أما الزمان فانه لما مضى. وتشغل (غدوة) محل المسند إلى الفعل كما شغل (عبد الله) محله في صيغة التعجب، في مسلك شبيه ببناء الفعل للمفعول عندما يقوم المفعول بوظيفته ووظيفة المسند إلى الفعل فيما يعرف بالازواج الوظيفي، إلا أنه يأخذ الحالة الإعرابية للمحل؛ أما هٰهنا فإنّ محل النصب يقوم بوظيفة محل الرفع.

والازدواج الوظيفي هو: إحدى الظواهر الوظيفية التي يقوم فيها عنصر بأداء وظيفتين معاً. وظيفته الأصلية مع وظيفة المحل الذي شغله نحو قيام الزجاج

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٤.
(٢) الكتاب: ١/ ٢١٠.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٩٦.

بوظيفة المسند إلى الفعل والمفعولية في الجملة: كُسر الزجاجُ[١].

لقد وصف سيبويه بعض البنى بأنّها تعمل عمل الفعل وأخرى قيست عليها مثل: إنّ وأخواتها ونحو عشرين درهماً. إذ يقول: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وهي من الفعل بمنزلة عِشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل...»[٢].

إنّ المشابهة التي تظهر هٰهنا ليست بتلك المشابهة التي تدرجها في مفهوم الفعليّة بل هي مشابهة في تركيب الجملة لا في بنيتها الداخلية فهي تعمل: النصب والرفع إذ يظهر المسند إليه مع هذه الحروف مرفوعاً حسب. لهذا كان سيبويه دقيقاً في تعبيره حين يقول: «ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»[٣]. أمّا نحو عشرين درهماً فهي أيضاً بعيدة عن الفعليّة لقياسها على أسماء الفاعلين من جهة المظهر الخارجي فهي تشبه ضاربين عبدَ الله. وإلّا فهي أضعف عملاً من الصفة المشبهة كما يرى سيبويه بقوله: «ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة...»[٣]. بل إن الشبه الظاهري كان في الأصل طلباً للخفة إذ انّ «...قولهم: عشرون درهماً إنما ارادوا عِشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفوا»[٤]. وكان حق ما بعدها أن يضاف لولا وجود النون التي تمنع الإضافة[٥].

وبعد فقد اتسم البحث بمحاولته لعرض المسند في الجملة الفعلية في اطار من النظرة الكلية، إذ تمَّ حصر طائفة من البنى تمتلك سمات مشتركة تجعلها تسلك في الجملة مسلكاً تركيباً شبيهاً بمسلك الفعل. ولأجل تحديد الخاصيّة

---

(١) ينظر:
Sibawayhi's concept of Basic Sentence patternsinvie of Quirk Grammar.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٣١. (٣) الكتاب: ١/ ٢٠٣.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٠٣.

(٥) ينظر الكتاب: ١/ ٢٣٢، يستخلص كارتر من ظاهرة انتصاب مابعد عشرين أمرين أولهما ان التنوين علامة حدود شكلية للوحدة العرفيّة الكاملة او لسلسه متعاقبة من الوحدات العرفية. وثانيهما أنّ العناصر المؤشرة بهذه الطريقة على أنّها كاملة تستطيع أن تؤثر في عناصر أخرى في الكلام بحيث أن الأخير "يتخذ حالة النصب" (عشرون درهماً في كتاب سيبويه: ١٢٢). وينظر مفهومنا للأسمية.

التي اهّلتها لهذه المشابهة جرى وضع مخطط يمثّل ما اصطلحتُ عليه ببنية الفعل المجردة مكوّنه من عناصر الفعل الداخلية ولزوم محل للفاعل أو المسند اليه بعده. وقد مثّلت هذه البنية مفهوم الفعلية كما هي عند سيبويه التي جرى محاكمة بقيّة البنى المشابهة على وفقها لابراز وجه فعليتها. فظهر أن عنصر الحدث يعدّ السمة المشتركة فيما بينها جميعاً وبين الفعل ولما كان عنصر الحدث هو العنصر الفعّال (المولِّد) في الفعل كما يظهر في مبحث التكوين الخطي للجملة، فانَّ هذا التوليد سيظهر دائماً أيضاً في هذه البنى من طلبها محلاً للفاعل أو الاصح للمسند إلى الحدث وذلك بافراغ ما يليها مباشرة أو على نحو الاندماج ببنيتها كما في اسم الفاعل والمفعول، فهو مستكّنٌ على حد تعبير ابن مالك الذي سبق ذكره. وكان سيبويه قد أجمل مفهوم الفعلية مع إلماحه إلى العنصر المولِّد الذي يوصف بكونه الأهم في إعطاء الفعلية وهو الحدث بذهابه إلى لزوم المسند إلى الحدث (أو إلى البنية الفعليّة) وذلك حين قال: «وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلّا على فعل قد عمل في الاسم؛ لأنّك لا تلفظ بالفعل فارغاً»[١].

وبيّن المبحث أن سيبويه لم يعتمد عنصر الزمن في تقسيمه الأفعال بل نظر إلى الحدث بكونه واقعاً أو غير واقع ومن هٰهنا فإن الأفعال تقسّم تقسيماً عاماً على:

١ - الأفعال الواقعة وتسمى أفعالاً واجبة.

٢ - الأفعال غير الواقعة وهي الأفعال غير الواجبة.

بيد أن الاستعمال قد يحدد الدلالة الزمانية على نحو الدّقة وكان عنصر الزمان قد مثّل أحد مكونات المحتوى الدلالي للفعل. وقد مثّل هذا العنصر في تحققاته زماناً نحوياً يرتبط بالحدث ارتباطاً شديداً، ويخضع له في كل كيفياته من وقوعه، أو عدمه أو استمراره في مدة سابقة أو كونه لا يزال مستمراً بالوقوع. إن الزمان الذي فهمه سيبويه لا يمثّل شيئاً من الزمن الفلكي ولا شأن له به.

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٣٢.

المبحث الثاني

مفهوم الاسميّة عند سيبويه

حقيقة الاسم: لقد شاع الخلاف حول المعنى اللغويّ الذي أشتُق مصطلح (الاسم) منه فهل هو من السمة (أي العلامة) كما قال نحويو البصرة أم أنّه من (السمو) وهو الارتفاع كما قال خصومهم من نحويي الكوفة[١]. ولا يضيرنا في معرفة الدلالة الاصطلاحية عند سيبويه أيُّ المعنيين هو الصحيح. وقد أورد محقق الكتاب نصاً مهماً للسيرافي من تعلقاته على الكتاب يمكن أن يكون مقدمة لمبحثنا هذا. والنص يقوم على بيان الأسماء ومفارقتها الصفات والأخبار وهو قوله: «...الأسماءُ لا يراد بها حقائق الاشياء فيما يُسمى بها، والصفات والأخبار يراد بها حقائق الاشياء، والتشبيه بحقائق الاشياء. إلا ترى أنّا إذا سمّينا شيئاً بـ (حجر)، اورجلاً) سمّيناه بحجر فليس الغرض أن نجعله حجراً، وإنّما أردنا إبانته، وإذا وصفناه به، أو أخبرنا به عنه فانّما نريد الشيء بعينه أو التشبيه...»[٢].

إذاً فغرض التسمية إبانة المسمى بها عن غيره، أما حقيقة هذا المسمى فإنّ بيانها تتكفّل به الصفات والإخبار. وفي ضوء هذا التصور سنكتشف كون المفهوم السيبويهي للاسم ينزع إلى نحو من ذلك. بيد أننا سنحاول تحديد تصوّر سيبويه لمفهوم الاسمية Concept of nominal. وبدءًا فإننا نشير إلى أن الاسمية تضم الاسم الذي نعرفه علماً على مسمّاه كزيد وعمرو مع طائفة من البنى اللغوية تسلك في الجملة مسلك الاسم فتكون مسنداً إليه ومفعولاً وغير ذلك من وظائف الاسم.

وسيحاول هذا المبحث من خلال متابعة كلام سيبويه بيان تصور سيبويه للمفهوم ثم بيان أسس ذلك التصور.

بداية فقد نوّه الدكتور غالب المطلبي في محاضراته[٣] إلى انّ سيبويه قد عدّ

---

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦-١٧.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٨٢ الهامش.

(٣) ينظر: محاضرات كتاب نحوي قديم. (مدونتي).

الاسم بسيطاً بمقابلته للفعل الذي عَدّه مركباً[(١)]. والبساطة والتركيب هٰهنا ليسا بالمفهوم الفلسفي الشائع وهما في أحيان أُخرى معنى الخفة والثقل[(٢)]، فالبسيط عند سيبويه هو الأوّل على ما تقضيه نظريته في الأصول اللغوية وعلى هذا اعتمد في تقديمه الاسم على الفعل بقوله: «فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[(٣)] علماً بأن تركيب الفعل دلّ عليه بقوله: «أمثلة أُخذت. . .ثم بنيت» (كما سبق في المبحث الأول من هذا الفصل).

قال سيبويه في بيانه لقسم الاسم: «فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط. . .»[(٤)] يلاحظ أن سيبويه لم يقدّم مفهومه للاسم على وفق الحد المنطقي وهو: «القول الدال على ماهية الشيء»[(٥)] ،بل اكتفى بذكر مسميات لأجناس ثلاثة تحمل الخصائص العامة لأفراد هذا الحقل حتّى تميزها عن غيرها.

ولعلنا في محاولة لفهم هذه الخطوة أن نلاحظ أنّ وضوح الاسم كان وراء ذلك ومعلوم أن حصر الواضح صعب وقد أشار سيبويه في بعض كلامه إلى صعوبة توضيح الواضح[(٦)]. ولهذا فذكر أفراد المسميات أجدى في التمييز؛ومن ثمَّ تكون الخصائص العامة لهذه المسمّيات دوالّاً على أفراد هذا القسم. وتأتي في أُولى هذه الخصائص (أن يُعرف بذاته) ؛ولهذا كانّ الاسم هٰهنا يختلف عن الاسم المنعوت الذي لايُعرف إلا بما بعده أو بما سبقه كاللاسم في: مررت بزيدٍ الأحمر إذ علّق سيبويه عليه بقوله: «فهو يجري منعوتاً مجرى مررت بزيدٍ،إذا كان يُعَرف وحده»[(٧)] ،وقد وصف زيداً في موضع آخر بقوله: «انّه معرفةٌ بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده»[(٨)].

وكما هو واضح فإن هذه الخصيصة يمكن أن نصفها بأنّها خصيصة خارجية تكتنف خصائص أفراد هذا المجال؛وإن كانت انعكاساً لتلك الخصائص التي

(١) سبق تعريف البسيط،ينظر: مقدمة المبحث السابق عن المعجم الفلسفي: ٣٣ وفيه أيضاً ص٣٤ مايعرف بالبسيط الاضافي: "وهو ماتكون أجزاؤه أقل بالنسبة إلى الآخر".
(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٢٠ وما بعدها.
(٣) ينظر الكتاب: ١/ ١٢ ومابعدها.
(٤) الكتاب: ١/ ١٢.
(٥) المعجم الفلسفي: ٦٩.
(٦) ينظر الكتاب: ٤/ ٢٣٥.
(٧) الكتاب: ١/ ٨٨.
(٨) الكتاب: ٢/ ١٩٤-١٩٥.

يصوّرها مبدأ التصنيف الجزئي عند جومسكي فيما عرف بالسمات المعجميّة[١] وقد أعطانا سيبويه إلى جانبها ثلاث سمات هي: العاقل لـ (رجل) وغير العاقل لـ (فرس) وكلاهما حيوان، وجماد لـ (حائط) ويمكن عرض ذلك على الصورة الآتية:

رجل = + مادي، -جماد، + حي، + عاقل رجل = + عاقل

فرس = + مادي، -جماد، + حيّ، -عاقل يمكن اختصارها فرس = -عاقل

حائط = + مادي، + جماد، -حيّ، -عاقل حائط = + جماد

فحقل الأسماء يشتمل على كيانات مادية أي إنها تمتلك واقعاً خارجياً، وهي غير الأفعال لأنها أشياء لا حالات. وتنتظم تحت هذه الماديات ثلاثة أشياء عبّر سيبويه عنها بلفظ جنسها الجامع فرجل للأحياء العقلاء وفرس للاحياء غير العقلاء وحائط لغير الاحياء (وهي غير عاقلة بداهة) وعليه كان الاسم عند سيبويه: ما يعبربه عن كيانات مادية حيّة أو غير حيّة أو هو: ما امتلك احدى الصفات (عاقل، غير عاقل، جماد).

وأورد سيبويه ما يُشير إلى حدود هذا النوع من أنواع الكلم نحو قوله في البُر: «وإنّما هو اسم كالدرهم والحديد»[٢]. فالاسم هٰهنا ما اتّصف بـ (الجماد) وعبّر عن طائفة من الأسماء بأنها أسماء مختصّة فقال: «ومثل ذلك أيضاً الأسماء المختصة نحو: حمارٍ وجدارٍ ومال»[٣]، ورد ذلك في سياقٍ ذكر فيه الأسماء بالمفهوم النحويّ. ووصف هذه الأسماء بالمختصة يبرز اتصافها بالاسمية الحقيقية اصالةً سواء عنى بـ (المختصة) الاختصاص الوظيفي في الجملة أو كانت اسماً بالمعنى المعجمي.

ومن كلمات سيبويه الأخرى في هذا المجال قوله (في الطين): «لأنَّ الطين اسمٌ وليس مما يُوصَف به؛ ولكنّه جوهرٌ يضاف إليه ماكان منه»[٤] وذلك في

(١) لقد تبنّت التيارات اللغوية الحديثة هذا المبدأ وهي الطبقات المفردية (المعجمية): Lexical features ينظر: جوانب من نظرية النحو ١١٠ ومابعدها ٢٠٠-٢٠٥. واللسانية التوليدية والتحويلية: ٣٣، وايضاً ٥٣ ومابعدها لـ (نظرية الدلالة التفسيرية).

(٢) الكتاب: ١/ ٣٩٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٢٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ١١٧.

سياق بيان وجه الفرار إلى الرفع في: بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها. وفي العين «الجوهر كلّ حجرٍ يستخرج منه شيء ينتفع به، وجوهر كل شيء: ما خُلِقتْ علية جبلَّتُه»[١] فالجوهر عند سيبويه-على ما يبدو- الجبلَّة أو الذات التي تكوّن، منها الطين وهي إشارة إلى الخصيصة المادية للاسم.

ثم أنّ قول سيبويه السابق يصوّر أنّه لا يمكن للاسم أن يقع في موضع الوصف الذي يبيّن حقيقة الأشياء، إذ هي وظيفة الصفات والاخبار لا وظيفة الاسم التي هي إبانة الشيء عن غيره وأمّا ما كان من الأسماء في موضع الصفة فهو يجري على مُقتضى التشبيه بما يغلب من متعلقات المسمّى البارزة نحو: مررت بأسد تريد رجلاً شجاعاً كالأسد.

يظهر مما سبق أنّ الأسماء: (رجل وفرس وحائط) يراد بها العموم أو ما يطلق عليه اسم الجنس؛ فرجلٌ مثلاً جنس للعقلاء تنطوي تحته مسميات: من نحوزيد وعمروٍ ممن هم أفراد هذا الجنس. وكذلك الأمر في جنس الحيوان المعبّر عنه بالفرس وجنس الجمادات المعبّر عنه بالحائط. ويوضح سيبويه ذلك في مواضع من كتابه من نحو بيانه كيف استعيض بزيدٍ عن قولنا (هذا الرجل) إذ يقول: «. . .من قبل أنّك إذا قلت: هذا زيدٌ، فزيدٌ اسم لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمرٍ قد بلَغه عنه قد اختُصَّ به دون من يَعرِف؛ فكأنّك إذا قلت: هذا زيدٌ، قلت: هذا الرجل الذي من حليتهِ، ومن أمر كذا وكذا بعينه، فاختصّ هذا المعنى باسم عَلَم يلزم هذا المعنى، وليُحذَفَ الكلام، وليُخَرجَ من الاسم الذي قد يكون نكرةً ويكون لغير شيء بعينه»[٢].

والنص واضحٌ في التخصيص في زيد المعوّض عن جُملةٍ من اللواحق والسوابق المخصصة لاسم الجنس (رجل) بحيث يكون اطلاق (زيد) شاملاً

---

(١) العين: ٣/ ٣٨٩.لقد أدرك سيبويه أثر الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه الألفاظ في إحداث العلاقات النحوية داخل الجملة نحو قولك: هو ابن عمي دنياً إذ لايجوز أن يكون (دنياً)صفة ومن ثم لايجوز هو ابن عمي دنيٌ «فإذا لم يجز ان يُبنى على المبتدأ، فهو من الصفة أبعد، لأنّ هذه الأجناس التي يضاف إليها ماهو منها ومن جوهرها ولاتكون صفه»الكتاب: ٢/ ١٢١.

(٢) الكتاب: ٢/ ٩٣-٩٤، وينظر: ٢/ ١٠٣

لكل ذلك وكما يقول سيبويه: «لأنّك إذا قلت: هذا الرجل فقد يكون أن تعني كماله، ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريد كلَّ ذكرٍ تكلّم ومشى على رِجْلَيْن فهو رجل. فإذا أراد أن يخلص ذلك المعنى ويختصُّه ليُعرف من يُعنى بعينه وأمره قال: زيدٌ ونحوه»[١]. وهذا يجعل المسمى به يمتاز من غيره فكلمة (أخوك) ليست مما يمتاز المسمى بها كما في: هذا أخوك عبدُ الله؛ ولهذا «كان عبدُ الله اسمه الذي يُعرف به»[٢] فكان مثل زيدٍ في دلالته الاسميّة الخالصة.

والحق أن كلَّ ذلك يجري على مبدإ الاختصاص. وكذا الأمر في بقية الجنسين الآخرين، فمن ذاك مالاحظه سيبويه من وجود طائفة من الأسماء تنحو إلى إن تكوّن قسماً خاصاً داخل الجنس العام وذلك في قسم من أصناف الحيوانات إذ أفرد لها باباً عنونه بقوله: «هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر ولايتوهم به واحدٌ دون آخر اسم غيره، نحو قولك للأسد أبو الحارث، وأُسامة، وللثعلب ثعالة وأبو الحصين وسَمْسَم، وللذئب: دَألان وأبو جعدة، وللضبع: أم عامر...»[٣] وغيرها وعلى الرغم من أنها عامة نوعاً ما إلّا أنهّا تشغل في الجملة الموضع نفسه الذي تشغله الأسماء الاعلام المختصة نحو: زيد وعبدالله ولعل قول سيبويه عنها: «فكلّ هذا يجري خبره مجرى خبر عبدالله»[٤] واضح في هذا المسلك المشترك. وقد فسّرها السيرافي بقوله: «يعني إذا قلت: فيها عبد الله قائماً، فتقول أيضاً: فيها اسامة متحفزاً»[٥] على أن التمايز بينها وبين أسماء الأشخاص لا يخفى من ناحية الدلالة ولهذا قال سيبويه: «ومعناه إذا قلت: هذا أبو الحارث أو هذا ثعالةُ، أنّك تريد هذا الأسدُ وهذا الثعلب، وليس معناه كمعنى زيد وإن كان معرفة»[٦].

ويرى سيبويه في هذا المسلك اللغوي ملمحاً للأثر الاجتماعي في اللغة إذ يقول: «وإنّما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد، أنَّ الأسد

---

(١) الكتاب: ٢/ ٩٤.
(٢) الكتاب: ٢/ ١١٤.
(٣) الكتاب: ٢/ ٩٣.
(٤) الكتاب: ٢/ ٩٣.
(٥) الكتاب: ٢/ ٩٣. تعليقات السيرافي في الهامش.
(٦) الكتاب: ٢/ ٩٣.

وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا[١] [كذا]الى أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض ولا تُحفظ حُلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه»[٢] وهو إلماح دقيق خاصة عندما يصل إلى قوله: «ألا تراهم قد اختصوا الخيلَ والإبل والغنم والكلاب، وما تثبت معهم واتخذوه، بأسماء كزيد وعمروٍ».

فالاستعمال اللغوي يصوّر تصويراً دقيقاً الحاجات التي يفتقر إليها الانسان في تعامله داخل بيئته الاجتماعية، فلمّا لم يكن به حاجة لتمييز أفراد جنس الاسد وبقية الحيوان لوضوحها الكامن في عموميتها لطائفة من الأفراد التي لم يجر التعامل معها على صور الأفراد، اقتصر فيها على تسميات عامة على قدر حاجته. بكونها أخصّ من اسم الجنس العام (الحيوان). ولكنها إذا أمست حياته مساً فاعلاً نحا معها إلى التخصيص الأكثر فيضع لها ما يميز أفراد جنسها الواحد عن الآخر. ولعل علم اللغة الحديث قدّم ماهو جدير بالتأمل في هذا الشأن[٣].

وما ينبغي هٰهنا أن نهمل أثر الأستاذ في هذا الجانب وفي النضج اللغوي عند تلميذه فقد نقل عنه فقال «زعم الخليل (رحمه الله) أنّه إنّما منعهم أن يدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام أنّهم لم يجعلوا الرّجلَ الذي سُمّي بزيد من أُمة كل واحدٍ منها يلزمه هذا الاسم، ولكنّهم جعلوه سُمِّي به خاصّاً»[٤] فدرجة الاختصاص جعلت الأعلام تصل إلى أقصى غاية الوضوح مما يمتنع معه قبولها لمزيد من التعريف بدخول (أل) لا نعدام الفائدة، ولان التسمية بزيد وعمرو ونحوهما توجّه للأفراد لا لمجاميع جنسية، الاسم فيها مشترك بين أفرادها لا يمتازه واحد عن الآخر؛ ولهذا أمكن دخول (أل) عليها دون السابقة في حين هنالك أسماء اعلاماً قبلت دخول التعريف عليها من نحو: الحارث

---

(١) قد تكون (فلم يحتاجوا)وورد ذلك أيضاً في طبعه بولاق (١/ ٢٦٤).

(٢) الكتاب: ٢/ ٩٤.

(٣) ينظر: علم اللغة الاجتماعي: د.هدسون.وعلم اللغة الاجتماعي عند العرب د.هادي نهر.وعلم اللغه بين القديم والحديث: ١٢٣-١٨١ (موضوع: اللغه بين الفرد والمجتمع).

(٤) الكتاب: ٢/ ٩٤.وههنا نتذكر اسماء الخيل داحس والغبراء وناقة البسوس والكلبة براقش.

والحسن والعباس؛ وسوّغ الخليل ذلك بقوله: «إنّما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمّيَ به؛ ولكنهم جعلوه كأنّه وصف له غَلَب عليه...»[1] وقد علم أن الوصف يراد به حقيقة الأشياء.

وتتحوّل المعرفة إلى نكرة في الاستعمال كما في (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها) وهو موضع أثار استغراب سيبويه فسأل أستاذه «قلت: فكيف يكون هذا، وإنّما أراد علياً (رضي الله عنه). فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا. وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين (عليٌّ)، وأنّه قد غُيِّب عنها. فإنْ قلت: إنّه لم يرد أن ينفي كل من اسمه عليّ؟فإنّما أراد أن ينفي منكورين كلّهم في قضيته مثل عليّ كأنّه قال: لا أمثال عليّ لهذه القضيّة...»[2].

فقد عمل مقام الكلام على أن يخرج بالاختصاص الذي تشتمل عليه الكناية بـ (أبا حسن) المنبأ بها عن شخص الإمام عليّ (عليه السّلام) إلى حقل العموم لفئة مسمين (أبا حسنٍ) تمتاز من غيرها بسمات محددة اتصف بها الإمام عليٌّ ومع ذلك فقد امتاز منهم علي بن أبي طالب في حل القضايا.

إن هذه المقولة وما تقدم تصوّر أنّ التعريف والتنكير إجراء تتخذه اللغة في نظامها ينسجم مع الاعتبارات الخارجية ونية المتكلم تجاهها. فمن ذلك أيضاً: أن يسلك الاسم العلم مسلك أسامة وأبي الحارث من جانب آخر؛ وذلك عند التثنية مثلاً؛ فيتحوّل إلى دلالة التنكير. وذلك يؤدي إلى وصف الجملة بالخطأ من نحو «فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان؛ لم يكن هذا الكلام إلّا نكرة من قبل أنّك جعلته من أمةٍ كلُّ رجلٍ منها زيد وعمرو؛ وليس واحد منهما أولى به من الآخر...»[3]. فيجب أن يدخل التعريف هٰهنا نحو: الزيدان والحسنان والفرقدان والغريان.

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٠١.
(٢) الكتاب: ٢/ ٢٩٧.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٠٣. إن دخول العلم في نطاق قانون التثنية سيخرجه إلى حالة تكون له فيها نكرة، ويصبح من أمة واحدها ذلك العلم ويعني هذا خضوعه لقانون التعريف، علماً بأن هذا يتم في ضوء نظرية الأصول اللغوية، عند سيبويه.

نتبيّن من ذلك أنّ دلالة الاسم على مسمّاه-وإنْ كانت وليدة الجانب الاجتماعي المؤثر في البنية اللغويّة إلا أنّ مفهوم الاسميّة ذو طبيعة لغوية خالصة تتركز على جانبين مهمين أحدهما السمات المعجمية للكلمة؛ والثاني قصد المتكلم لأنّ الأخير بإمكانه أن يلغي إحالة الاسم على شيء بعينه فيجعله عاماً من نحو دلالة النكرة في: مررت بابراهيمَ وابراهيمٍ آخر. كما أنّه قد يخصص الظرف فيحوّله من دلالته الظرفية إلى الاسميّة.

وينحو النظام اللغويّ إلى أن يتعامل مع بعض جوانب التسميّة في القسم الثالث من الأسماء وهو الجماد بأن يتمّ إطلاق طائفة من الآسماء المثناة؛ فتراهم يسمون (أبانين) علماً لجبلين «فإنّما نعني هذين الجبلين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما»[1]. فمن ثمَّ قال سيبويه: «وليس هذا في الأناسي ولافي الدواب، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك، من قبل أنّ الأماكن والجبال أشياء لا تزول، فيصير كلّ واحدٍ من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحْط، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر، فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء حيث كان في الأناسي وفي الدّواب، والانسانان والدابتان لا يثبتان أبداً بأنهما يزولان ويتصرفان، ويشار إلى أحدهما والآخر عنه غائب»[2] إنّ هذا الكلام يصوّر أثر تعامل الانسان مع محيطه الثابت منه أو المتحوّل فلهذا يُخضع لغته من جانب أو يخضع للغة من جانب آخر في سبيل الرقي بتعامله اللغوي إلى أقصى حدوده الوظيفية.

واذا كنا قد خلصنا إلى كون حقيقة الاسم كامنة في شيئين هما:

١ - السمات المعجمية وهي [+ مادي، + حي (±عاقل)، + جماد].

٢ - التحديد والاختصاص بقدرته في الاحالة على معين.

وتلك هي حقيقته المعجميّة حسب أي كون خارج الجملة ومن هنا لم تكن هذه الحقيقة معبّرة عن سلك هذا الصنف في الجملة وهو الأمر الذي رأينا أن نجعل في (مفهوم الاسمية) منطلقاً لتحديد المقولات الاسمية التي هي في

(١) الكتاب: ٢/ ١٠٤. (٢) الكتاب: ٢/ ١٠٤.

الحقيقة تصنيف جملي أي خاضع لمسلك البنى في الجملة.

إن المتأمل في مواضع الاسم في الجملة يجد أن الأسماء بصورة عامة تنزع إلى إن تسلك مسلكاً شبيهاً بمسلك المقولة الفعليّة في إنشاء مجال التلازم على نحو خاص؛ إذ يلاحظ أن الأسماء تعمل على إنشاء مجال ملازم لمقولة إسمية تكون مضافاً إليها. تعمل مسمّى دلاليًا ليكوّن الاسم معها مقولة إسمية تامة للقيام بوظيفة المجال الأساسي. كما في الأمثلة الآتية:

- مررت برجلٍ[خيرٍ]
- مررت بأمرأةٍ حسنةٍ[الوجهِ]
- هذا أخو[ك]
- هذا أخو[زيدٍ[الخيل]]

ويلاحظ أن دخول التنوين على الاسم أو الألف واللام يرافق اختفاء هذه القدرة من الاسم كما يأتي:

- مررت برجلٍ أو بالرجل.

مررت بامرأةٍ حسنةٍ أو تقول: مررت بالمرأة الحسنة.

- هذا أخٌ أو هذا الاخ.
- هذا أخو[زيدٍ]

ويعني ذلك أن ننظر إلى التنوين والألف واللام بكونها دوالاً على سلب تلك القدرة من الاسم فيما يمكن أن نصطلح عليه (غلق المجال). الذي يمكن أن يكون وظيفة التنوين البارزة التي تلازم وصف الاسم بالتمام النحوي (أي: كونه مقولة اسمية). ويبيّن ذلك رأي سيبويه في كون المضاف إليه معاقباً للتنوين[١] ؛ ويقول سيبويه: «...من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفردٍ، والمضاف إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه ومن الاسم. ألا ترى أنّك لو قلت: عبداً أو أميراً وأنت تريد الإضافة لم يجزلك»[٢] ويوزان سيبويه هذا اللزوم لفتح المجال مع علاقة التبعيّة في الوصف فيقول:

---

(١) الكتاب١/ ١٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

«ولو قلت هذا زيدٌ، كنت في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تصف. ولست في المضاف إليه بالخيار، لأنه من تمام الاسم، وإنما هو بدلٌ من التنوين»[١].

والأمر نفسه مع (أل) التعريف إذ يقول: «... لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين»[٢] ويقول أيضاً «يكون الألف واللام بمنزلة التنوين»[٣] وغير ذلك من النصوص[٤].

كما تلتحق النون بالتنوين في العمل على (غلق مجال المضاف إليه) إذ قال في قول بعضهم: الكاسرين القنا «فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار»[٥].

ويفهم من بعض الدراسات كون (غلق المجال) أمراً حادثاً عن انشائه إذْ رأت أنّ الاسم أو العلم خاصة «كان مضافاً دائماً حتّى ولو لم يكن المضاف مظهراً أي بعبارة أخرى أن العلم كان يتعلّق به دائماً اسمٌ مضاف إليه مقدّر»[٦] وتعتمد هذه الدراسة على رؤية صاحب الاسم العلم مندمجاً في جماعة منظمة وتكون عمليّة التسمية قبل كل شيء تنسيب للمجتمع في ضوء بعض الطقوس او احتفال ما تختلف باختلاف المجتمعات[٧].

ويمكننا من هٰهنا أن نفسّر النصب في الظاهرة النحوية المتميزة التي وردت في الكتاب وهي (عشرون درهماً)[٨]. إذ إن وجود النون قد منع الاسم أن يفتح مجالاً مضافاً إليه ولمّا لم يكن سبيلاً للرفع لأنه إما أصلي وإمّا لزومي أو

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٢) الكتاب: ١/ ١٨٢.

(٣) الكتاب: ١/ ١٩٢.

(٤) في ١/ ١٧٥ "وإن لم تنون، ولم يجز هذا معطي درهماً زيدٍ، لانك لاتفصل الجار والمجرور لانه داخل في الاسم فاذا نوّنت انفصل" و١/ ١٩٠ "ويصير المجرور أي المضاف اليه بدلاً من التنوين معاقباً له" وفي ١/ ٢٠٠: «تكون الألف واللام بدلاً من التنوين» وفي ٢/ ١٧٠ "المجرور بمنزلة التنوين" وفي ٢/ ١٧٢ "وزعم الخليل (رحمه الله) ان المجرور بدلاً من التنوين".

(٥) الكتاب: ١/ ١٨٤.

(٦) بحث زماني عن الاسم العربي: ٥٥.

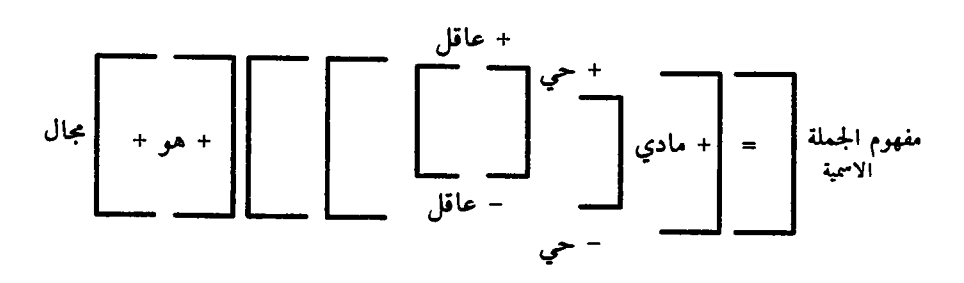
(٧) ينظر بحث زماني عن الاسم العربي: ٥٥-٥٦.

(٨) قام المستشرق كارتر بعمل بحث خاص لهذه الظاهرة، ونشرته المورد تحت عنوان (عشرون درهماً في كتاب سيبويه) ينظر المورد ع١/ ١٩٨٧.

بكونه تابعاً لأحدهما ولمّا لم يكن سبيل إلى هذا فلم يكن إلا النص. . ومن الملاحظ هٰهنا أن سيبويه يستعمل (عشرون درهماً) شاهداً راسخاً في توضيح طائفة من الاستعمالات المشابهة.

إنّ هذا الآمر في الكشف عن مفهوم الاسميّة عند سيبويه سيمكننا من تفسير البناء في الأسماء بوصفه عائداً إلى عدم امتلاك المبنيات للقدرة على فتح مجال المضاف إليه. وكونها قد امتلكت التمام النحوي الذي يمكنها أن تسلك في الجملة مسلك مقولة مشتقلة.

نخلص من ذلك إلى ملاحظة أن مفهوم الاسمية عند سيبويه يمكن أن يعرض على نحو ما بالمخطط الآتي:



ففضلاً على السمات المعجمية (الأربع) يجب أن يكون الاسم محدداً بعينه ويدخل المتكلم عاملاً فعّالاً في هذا التحديد وكأنّ ضميراً كان قد استكنّ[1] في الاسم وقد عبّرنا عنه بـ (هو) الذي هو علامة المضمر عند سيبويه. ثم أن هذا الاسم يطلب أبداً مجالاً للمضاف إليه إلا أن هذا اللزوم قد ينتقض عند دخول التنوين أو النون أو (أل) التعريف على الاسم لانها تعمل على (غلق المجال). كما أن الأسماء المؤولة والمبنية لا تسلك هذا المسلك لا متلاكها التمام النحوي من طريق آخر.

(١) يجدر الانتباه إلى كون (هو) علامة على التحديد والاختصاص في هذا المفهوم.وليس المراديه أن يكون الضمير المستكن في بعض البنى كاسم الفاعل مثلاً أو كونه الرابط الذي يبحث عنه النحويون في ربط معنى مكونات الجملة ببعض.

وسنعمل على أن يكون هذا المخطط معياراً لمفهوم الاسمية في الجملة على ما سيأتي بيانه.

مفهوم الاسمية: يلاحظ أن سيبويه يعبّر-من خلال دراسته لمظاهر الجملة- عن بنىً لغوية بكونها أسماء وهي تشغل الموضع نفسه الذي يشغله الاسم وتؤدي وظيفته في العملية الاجتماعية التخاطبية. ولما لم تكن هذه الأسماء مما يندرج تحت مصطلح الاسم الذي سلف ذكره لذا نضع هٰهنا مفهوماً آخر يأخذ بعين الاعتبار الاشتراك في الوظيفة النحوية داخل االجملة وهو مفهوم الاسمية.

وسأحاول أن أتتبّع هذه البنى في الكتاب مرتكزاً في كل ذلك على كلام سيبويه. وعلى الطريقة نفسها في مفهوم الفعليّة.

١ ـ المعارف: أجمل سيبويه المعارف في باب مجرى نعت المعرفة عليها فقال: «فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة-اذا لم تُرد معنى التنوين-والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار»[١] وقد ماز القسم الأوّل بحقيقة كونه اسماً فخصصّه ثم وصفه بقوله: «فأمّا العلامة[٢] اللازمة المختصّة نحو: زيدٍ وعمرٍو، وعبدالله، وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّه اسمٌ وقع عليه يُعرف بعينه دون سائر أمَّتِهِ»[٣]. أما بقية المعارف فهي التي تدخل تحت مفهوم الاسمية وهي:

١ - المضاف إلى المعرفة: نحو أخوك في: هذا أخوك وقد وصفه سيبويه بقوله: «وإنما صار معرفة بالكاف التي أُضيف اليها؛ لأنّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أُمّته»[٤]. فهو بها يشتمل على الضمير (هو) علامة التحديد والاختصاص بمعين.

٢ - الألف واللام: عبّر عنها سيبويه بالمعرفة مع أنها أداة التعريف وعنى بها

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥.

(٢) يمكن أن يكون رأي سيبويه هٰهنا مناقضاً لما نقله صاحب الانصاف في رأي البصريين في أن الاسم اشتق من السمو. فسيبويه هٰهنا يوافق الكوفيين في انه من السمة أي العلامة ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦.

(٣) الكتاب: ٢/ ٥.

(٤) الكتاب: ٢/ ٥.

التي في: الرجل والفرس والبعير، وقد قال عن الرجل: «فإنّما تذكّرُه رجلاً قد عرفه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهّم الذي كان عهده ما تذكر من أمره»[١]. فهي تحيل إلى دلالة ذهنية سابقة ويقول سيبويه: «لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أُمته»[٢]. فقيمة المعرف بأل الاسميّة تكمن في أداة التعريف لاحالتها إلى معين لا في (رجل) الكلمة النكرة المبهمة.

٣ - الأسماء المبهمة: نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك وما أشبه ذلك يقول: «وأنّما صارت معرفةً لأنّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أُمتّه»[٣]. فإشارتها بمنزلة (هو) في مخطط الاسم.

٤ - الإضمار: ويعني بها الضمائر جميعاً المتصلة والمنفصلة؛ للرفع وللنصب وللجر، وكذلك عنى به الضمير المستتر الذي قال عنه: «والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو: قد فعل ذلك»[٤]. ويعلل سيبويه وجه معرفتها بقوله: «وإنّما صار الإضمار معرفة؛ لأنّك إنما تُضمِرُ اسماً بعد ما تعلمُ أنَّ من يُحدَّثُ قد عرف من تعني وما تعني وأنّك تريد شيئاً يعلمه»[٥].

لعله بدا واضحاً تركيز سيبويه على أنَّ المعرفة تكمن في القدرة الإحالية والتخصيصية لهذه الألفاظ إلى معين (علامتهُ: هو) وليس ذلك كامناً في ذاتها ولهذا كانت اسماً (بالمعنى النحوي (الاسمية». فهي وإن اشتملت بعضها على السمات المعجمية للاسم إلّا أنّها لم تشتمل على التعيين (أي: هو). أما الأسماء المبهمة فتعينها يكمن في إحالتها بذاتها إلى الضمير وليست تشتمل على تلك السمات ومثلها الضمائر وقد اصطلح عليها سيبويه بـ (علامات االمضمرين)[٦]. ولا يخفى حرص سيبويه على توضيح جهة الاسمية في هذه المعارف كما سبق.

ولم يفّصل سيبويه القول في هذا الموضع عن المضاف والمضاف إليه مع أنّه من أهم التركيبات الاسمية التي تستعملها العربية بكثرة. وإخال أن ذلك

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥.
(٢) الكتاب: ٢/ ٦
(٣) الكتاب: ٢/ ٦.
(٤) الكتاب: ٢/ ٦.
(٥) الكتاب: ٢/ ٦.
(٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٥٠.

عائد لكثرة المواضع التي عرض لها فيها فهاهو يقول في: وا أميرَ المؤمنيناه ونحوه في الندبة: «من قبل أنّ المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم واحد منفردٍ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم. ألا ترى أنّك لو قلنا: عبداً أو أميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك. ولو قلت هذا زيدٌ كنت في الصفة بالخيار؛ ان شئت وصفت وإن شئت لم تصف. ولستَ في المضاف إليه بالخيار، لأنه من تمام االاسم، وانما هو بدلٌ من التنوين»[1]. فالمضاف إليه يظهر إلزامياً بعد المضاف حتى يمكن أن يتصف المضاف بقبوله في الجملة كاسم واحد مثل زيد. وفي الإضافة غير المحضة من نحو: يا ضارباً رجلاً يقول: «ولكنّ التنوين إنّما يثبت لأنّه وسط الاسم، ورجلاً من تمام الاسم، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم»[2]. إن هذا التعامل مع التنوين وجعله في المنحى الوظيفي نفسه للمضاف غليه إخاله يحيلنا إلى الكشف عن أن التنوين بإمكانه أن يكسب الاسم النكرة قدرة إحاليّة إلى معين (أي: هو). ممّا يعني تمام قيام الاسم بمتطلبات موضعه في الجملة. ونفهم من هٰهنا مدّعى الرضي في المعنى الجامع لأقسام التنوين بأنّه (تمام الاسم) النحوي[3]. ولا يخفى استعارة ذلك من كلام سيبويه المتقدّم ذكره وعليه يمكن أن نقرن ظهور التنوين بالخضوع لاعتبارات توزيعيّة متبادلة مع ظهور واختفاء الكلمة المضاف إليها الاسم، إذ أنّهما بسبب من اشتراكهما الوظيفي للاحالة إلى معين لا يمكن أن يظهر أحدهما إلا مع اختفاء مناظره الوظيفي الآخر. وهو ما جرى تفسيره فيما سبق بغلق المجال الذي يقوم به التنوين.

٢ - **المركب الوصفيّ**: بيّن سيبويه كيف جُعل الموصوف مع صفته بمنزلة الاسم الواحد فقال-في قول الشاعر: . . .أم مال أصابوا-: «وإنّما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمام الاسم، ألا ترى أن قولك

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٢٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٢٢٩.وينظر منه: ١/ ١٤ و ٢/ ٢٠٤ و ٢٨٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/ ١٣ و ١٤ و٢١٨.وظاهرة التنوين في العربيه،الأصول والوظيفة: ٢٣٦.والدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي: ١٣٩.

مررتُ بزيدٍ الأحمر كقولك مررت بزيدٍ. . .»[١]. وقد سبق ذكر هذا النص. فزيد عندما لا يعرف الابوصفه يصبح مع صفته اسماً واحداً بمنزلته إذا كان معروفاً وحده. «إنَّما الصفةُ عَلَمٌ فيمن قد علمته»[٢]. فالصفة هي التعيين الذي يكون في الاسم. فسيبويه يصوّر مركباً وصفياً يتخذ في الجملة موضع الاسم الاعتيادي، وهذا التركيب لاعتبارات توزيعية-لايسمح بوجود ما يفصل بين اللفظتين كمالا يسمح أن يفصل بين بعض اجزاء الاسم الواحد، لكن المعوّل في هذا الفصل المعنى لا اللفظ كما في قوله: لا رجلَ اليومَ ظريفاً، ولا رجلَ فيها عاقلاً، تجعل فيها واليوم خبراً أو لغواً[٣].

وهذا التركيب يغاير التركيب في المركب الاضافي فالنعت هٰهنا يكتسب حركة منعوته كما هو الحال بين المبتدأ والمبنى عليه الذي هو هو لانه: «صار النعت مجروراً مثل المنعوت لانهما كالاسم الواحد»[٤] كما في: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ ونحوها.

وكما تركب الاسم في المركبين السابقين فقد تتركب الأسماء المبهمة، قال سيبويه في: هذا الرجل منطلق: «فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحدٍ، كأنّك قلت: هذا منطلق»[٥] فقد تحوّل الاسم المبمهم-بتدخل المتكلم- من دلالته على معين بذاته بوساطة الإشارة إليه إلى أن لا يدل على ذلك إلا بصفته المحددة له. ومنه ايضاً: يا أَيُّها الرجل فـ «الرجل وصفٌ لقوله يا أَيُّها، ولا يجوز أن يسكت على يا أيُّها. فرُبَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتّى يصفوه وحتّى يصير وصفه عندهم كأنّه به يتمُّ الاسم. . .»[٦]. وهٰهنا يبرز مظهر المعيار الدلالي وهو السكوتُ الذي يشير إلى تمام الفائدة. ويُلحق سيبويه بهذا المركب الاسم الذي يتلوه ألفاظ التوكيد نحو: أجمعين وانفسهم ونفسه ويحمل عليها (كلّهم) في نحو: أكلت شاةً كلّ شاةٍ؛ يقول سيبويه: «وذلك أنّ كلّهم إذا وقع موقعاً يكون الاسم فيه مبنياً على غيره، شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه فألحق بهذه الحروف؛ لأنّها إنما توصف بها الأسماء

---

(١) الكتاب: ١/٨٨.
(٢) الكتاب: ٢/٦٠.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٠.
(٤) الكتاب: ١/٤٢١.
(٥) الكتاب: ٢/٨٦.
(٦) الكتاب: ٢/١٠٦، وينظر: ٢/٢٨٩.

ولا تبنى على شيء. . .»[١] فهذه الكلم لا تنسجم في علاقة بنائية مع الكلم السابقة وهي علاقة رأسية (عموديّة) بل تتخذ لنفسها علاقة أفقيّة هي التعلّق بها على سبيل الوصف.

٣ - **الموصولات الاسمية**: من الملاحظ أنّ سيبويه لم يجعل الأسماء الموصولة من جملة المعارف كما ظهر في مؤلفات المتأخرين، كما أنه لم يفرد لها باباً خاصاً في كتابه، لكن الفكرة التّي نظر سيبويه منها إلى (الذي وقبيله) هي نفسها عند التالين أعني مسألة كونها مفتقرة إلى صلة بعدها. وقد أدّت هذه النظرة إلى أنّ يعرض سيبويه اسمية (أنّ ومعموليها) و (أنْ والفعل) و (ما والفعل) في السياق نفسه للاسم الموصول. فهذه الحروف تفتقر في آسميتها إلى وجود الصلة بعدها وفي هذا يقول: «. . . لأنّ أن وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فاذا قلت: هو الذي فَعَل فكأنّك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أخشى أن تفعل فكأنّك قلت: أخشى فِعْلَكَ. . .»[٢]. فأنْ تفعل تُفهم كما يُفهم الذي وصلته لكن الواضح أن اسميّة الأخير تشير إلى الشخص لا إلى المصدر الذي تشير اليه (أنْ والفعل) ؛ بل إنّ التبادل الدلالي بين الذي وصلته واسم الفاعل حدا سيبويه إلى عنونة أحد أبواب اسم الفاعل بقوله: «هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله»[٣].

لولا هذا الاحتياج إلى الصلة في الموصول؛ لكان الوضع الطبيعي أن يضعها سيبويه مع المعارف. وليس هذا الأمر في الذي وحده بل في سائر قبيله ففي بيان أن حذف النون في نحو: الحافظو عورة العشيرة، لا يراد بها الإضافة: «لأنّ معناه معنى الذين فعلوا، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفردٍ، لم يعمل في شيء، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم»[٤].

ويبيّن سيبويه بعض الاحكام النحوية من خلال الصلة، فيقول في رفع أخويك

---

(١) الكتاب: ٢/١١٦. (٢) الكتاب: ٣/٦.
(٣) الكتاب: ١/١٨١-١٨٢، وينظر: ١/١٣٠.
(٤) الكتاب: ١/١٨٦.

في: أألخواك اللذان رأيت: «لأنّ رأيتُ صلةٌ للَّذَيْنِ وبه يتمُّ اسماً»[١] فالصلة جزء تتم به اسميّة الموصول كما تتم بها اسمية (أن بالفعل)، يقول سيبويه. «فأنْ تلدَ اسمٌ، وتلد به يتم الاسم، كما يتمّ الذي بالفعل، فلا عمل له هنا كما ليس يكون لصلة الذي عمل»[٢] وذلك في تعليقه على الجملة؛ أذكرٌ أن تلدَ ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى، فالفعل في هذا الجملة لايكون العامل الفاعِل لتركّبه مع أنْ والّذي وانعدام مجيئه في الموقع الذي يكون فيه عاملاً بأن يكون في صدارة الجملة.

ويلتحق بهذه الموصولات (من وما) في نحو: «هذا باب مايكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بُنى على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحَشْو، ويكون نكرة بمنزلة رجل، وذلك قولك: هذا من أعرفُ منطلقاً، وهذا مَن لا أعرف منطلقاً أي هذا الذي قد علمتُ أنّي لا أعرفه منطلقاً، وهذا ما عندي مهيناً. وأعرف ولا أعرف وعندي حَشْوٌلهما يتّمان به فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه»[٣]. يبدو أن سيبويه استعمل مصطلح الحشو بمعنى الصلة الذي تتم به اسمية (من وما) وتأهلها للقيام بوظيفتها داخل الجملة. وهي وظيفة الاسم لمّا اكتسبت التحديد التي يسلكها في الاسميّة.

وقد أُجريت (أيُّ) هذا المجرى مضافة وغير مضافة فقد قال: «وتقول: أيُّها تشاء لك، فتشاء صلة لأَيِّها حتى كمل اسماً، ثم بنيت لك على أَيُّها، كأنّك قلت: الذي تشاء لك»[٤].

ويذكر سيبويه في سياق إسمية الذي ونحوه أنّ (ذا) تكون بمنزلته عند تركّبها مع (من وما) الاستفهاميتين إذ يقول: «. . . أمّا إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسن. . .»[٥] وقد يجري معهما بمنزلة اسم استفهام.

وينقل سيبويه رأياً للخليل يذهب فيه إلى عدّ (ما ومَن) نكرتين وما بعدهما صفة لهما، إذ يقول: «إن شئت جعلتَ من بمنزلة إنسان وجعلت ما بمنزلة شيء

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢٨.
(٢) الكتاب: ١/ ١٣١.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٠٥.
(٤) الكتاب: ٢/ ٣٩٨.
(٥) الكتاب: ٢/ ٤١٧.

نكرتين، ويصير منطلق صفة لمن ومهين صفة لما»[١] بمعنى أنّهما سيوضعان في المركب الوصفي.

٤ ـ اسمية أنْ وما: تقوم (أن والفعل) في الجملة مقام الاسم وقد فهمها سيبويه في السياق نفسه الذي فهم به الذي ونحوه وفهم به أيضاً (أنّ) وهو الافتقار للصلة مما جعله يعّد (أنْ وأنّ) من الأسماء وإنْ افتقرتا إلى الصلة فها هو يقول: «أمّا أنّ فهي اسمٌ وما عملت فيه صلة لها، كما أنّ الفعل صلة لأنْ الخفيفة وتكون أنْ اسماً»[٢]. وتظهرفي البنية الدلالية للجملة آسماً كما في: والله ما أعدوا أن جالستُك «أي: ما أجاوز مجالستَك فيما مضى»[٣] وهي بمنزلة الاسم[٤] و «بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه»[٥] وبمنزلة الفِعْل[٦] (أي: الحدث).

ويرى سيبويه أنّه لفهم طائفة من الجمل يجب أن يتصوّر وجود (أنْ) في بنيتها العميقة، وذلك فيما كان الفعل فيها منصوباً بعد حروف (اللام وحتّى وكي والواو وأو...) ففي قولك: جئتُك لتفعلَ وحتّى تفعلَ ذاك قال سيبويه: «فانما انتصب هذا بأنْ، وأنْ هٰهنا مضمرة، ولولم تُضمرها ما لكان الكلام محالاً، لان اللام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء فيجّران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال فإذا أضمرت أنْ حَسُن الكلام لأنّ أنْ وتفعل بمنزلة اسم واحد...»[٧].

وأهمية هذا التصوّر واضحة في معالجة التركيبات النحوية عند سيبويه، فتصحيح التركيبين تمّ من خلاله. كما انّ سيبويه قد خطّأ: أما زيداً فلن أضرب، من خلال اسمية (أن والفعل) بالاعتماد على بعض آراء الخليل التي ذهب فيها إلى أنّ (لن) هي (لا أنْ) «لأنّ هذا اسم والفعل صلةٌ فكأنّه قال: أما

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٠٥.
(٢) الكتاب: ٣/ ١١٩.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٥.
(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٨.
(٥) الكتاب٣/ ١٢٤.
(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦.
(٧) الكتاب: ٣/ ٥-٦، وينظر: ٣/ ١٦ و٢٨ و٨٥.

زيداً فلا الضربُ له»[1] فصلة الحرف لا تعمل فيما كان قبله. يمكن أن يكون التصوّر السابق في الانتقال بالفعل من الصيغة الاخبارية (يفعل) إلى الصيغة التأويلية (أن يفعلَ) محوراً لإيضاح النظام الإعرابي الخاص بالأفعال إذ إنّ الفعل في الصيغة الأخيرة كما يقول الدكتور غالب المطلبي: «لا يعود خالصاً لموقعيته الفعلية، ولا يعود يحمل معناه اتجاهاً زمنياً محدداً، بل يخرج من كل ذلك إلى إن يصلح لموقع الاسمية...»[2]، وتتضح المسألة في أن سيبويه وقبله الخليل عاملا طائفة من الصيغ الفعلية معاملة الاسم كما يظهر من إجابة الخليل عن تساؤل سيبويه حول نصب الفعل في قوله عزّ وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[3] [الشورى: الآية 51] وكذلك تحوّل الفعل إلى الاسمية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: الآية 33] وفي القول القديم: «أن تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه»[4].

ويدخل سيبويه (ما والفعل) في هذه الصيغة التأويلية نحو ما حدّث به أبو الخطاب: (مازاد الاما نقص وما نفع إلا ضرٌّ) فقد قال سيبويه: «فما مع الفعل بمنزلة الاسم نحو النقصان والضرر. كما أنّك إذا قلت: ما احسنَ ماكلَّم زيداً، فهو ما أحسن كلامَه زيداً. ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلّا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (ما) أحسن بغير ما كأنه قال: ولكنّه ضَرّ، وقال: ولكنّه نقص. هذا معناه»[5] فسيوبه هٰهنا ينطلق من مقتضيات البنية التوزيعية التي تمنع ظهور الفعل في مثل هذا الوضع فكان لابد من تحول هذا التركيب إلى الاسمية وقد تمّ ذلك عن طريق العوامل المختصة بـ (مقولة الفعل) فتعمل على نقله إلى (مقولة اسميّة)[6].

---

(1) الكتاب: 3/ 5.

(2) إعراب الفعل دراسة في الدلالة النحوية: 38.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 49.

(4) وقد أورده سيبويه بالرفع (ينظر الكتاب: 4/ 44)، وينظر مغني اللبيب: 59، وهو بمنزلة السماع.

(5) الكتاب: 2/ 326.

(6) يتمّ فهم عمل أنْ هٰهنا في إطار نظرة جديدة للعوامل النحويّة ترى أن العوامل تقسّم ثلاثة أنواع هي: (آ)العامل الفعّال الاكبر ويمتلك القدرة على انشاء مجالات للوظائف النحويّة، وهو =

٥ - **إسمية أنَّ**: وصلتها اسمها وخبرها، وهي تقع موقع الأسماء في الجملة وصار فتح الهمزة دليلاً على ذلك. وقد علّق سيبويه على الجملة: بلغني أنّ زيداً جاء بقوله: «فأَنّ زيداً جاء كلُّهُ اسم. وتقول؛ لو أنّ زيداً جاء لكان كذا وكذا. فمعناه: لو مجئ زيد، ولا يقال لو مجيء زيدٍ»[١] وهذا يطّرد معها في كل موقع نحويّ يحتله المفرد. وفي: لولا أنّه منطلق لفعلت يقول سيبويه: «فأنّ مبنية على لولا كما تبنى عليها الأسماء»[٢] وقد استغنوا بها في لولا ولو عن استعمال الاسم «لأنّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً»[٣].

ويسأل سيبويه الخليل عن قولهم: أما إنّه ذاهب وأمّا أنّه ذاهب فيجيبه بـ «إذ قال أما أنه منطلق؛ فانه يجعله كقولك حقاً أنّه منطلق، واذا قال: أما إنّه منطلق فإنّه بمنزلة قوله: ألا كأنّك قلت: ألا إنّه ذاهبٌ»[٤] ففتح همزة (أنّ) حدد دلالة أمّا. فكانت كاشفة للبنية الدّلالية للتركيب.

ويقول الخليل عن: ما رأيته مذ أنّ الله خلقني: «أنَّ في موضع اسم، كأنّه قال: مذ ذاك»[٥].

لقد عبّر سيبويه عن أنّ ومعموليها بأنّها اسم ومازها في باب إنّ وأنّ بوصفه أنّ وحدها بأنها اسم فقال: «أمّا أنّ فهي اسمٌ وما عملت فيه صلة لها»[٦] لأنها تقع في مجال مقولة اسمية أبدًا، أمّا ما بعدها فهو تفسيرها. وهذا تصوّر نحويّ دلالي.

نخلص مما سبق أن مفهوم الاسمية يرتكز على فكرة الوقوع في مجالات

= الفعل ومايعمل عمله (ب)العامل الفعّال الاصغر وهو المبتدأ. (جـ)العامل غير الفعّال مثل حرف الجر اذ يساعد العامل الأول الوصول إلى المفعول ومثل مايقوم بتغيير المقولة إلى المقولة أخرى مثل لم وأن وأنّ فالأخيرتان تغيران ما بعدهما إلى مقولة أسميّة أمّا لم فتغيّر مقولة يفعل إلى فعل.

ينظر: المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي في كتاب سيبويه (بحث مخطوط) قيد النشر.

(١) الكتاب: ٣/ ١١.
(٢) الكتاب: ٣/ ١٢٠.
(٣) الكتاب: ٣/ ١٢١.
(٤) الكتاب: ٣/ ١٢٢.
(٥) الكتاب: ٣/ ١٢٢.
(٦) الكتاب: ٣/ ١١٩.

مخصوصة في الجملة وهي مجالات المقولات الأسميّة وهو تصوّر يقوم على جانبين نحويّ ودلالي أمّا النحوي فهو الوقوع في تلك المجالات وأمّا الدلالي فقيامها على دلالة التعيين أو التخصيص. وهو المعنى الذي يقوم عليه الاسم الحقيقي في الاسمية بوجود الأحالة (هو). وكذا كانت المعارف والموصولات الاسميّة، كما أنّ فهم سيبويه للمصدر أنّه اسم يقوم على التخصيص بالحدث المعين، يعزّزه قول سيبويه في تعدّي الفعل إلى مصدره وهو: «ويتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه»وهو قولك: ذهب الذهابَ الشديد بل إن هذا التحديد يبرز في دلالته عندما يقول: «واذا قلت ضرب عبدُ الله لم يستبن أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دلّ على صنف، وهو الذهاب»[1] فهو يحدده بالصنف لأن دلالة الفعل ذهب نحويّاً محددة (أي يعامله بكونه مقولة) أما ضرب عبدُ الله فلم تكتمل دلالته نحوياً كما في ذهب. وسيأتي في المبحث الثالث من هذا الفصل بيان أن اختصاص الظرف بمعين يخرجه من دلالته الظرفية إلى دلالة اسميّة. فيما عرف بالظروف المختصة.

كما تعدّ سمة انشاء مجال للمضاف إليه ملازمة للاسم إذ يلازم ظهور هذا المجال على نحو شبيه بملازمة محل المسند إليه للفعل وإن اختلافا في جهة هذه الملازمة. ولا يختفي هذا المجال إلا بدخول ما يمنع ظهوره أعني (أل التعريف والتنوين). ولهذا كان الاسم هٰهنا عاملاً غير فعّالٍ في نظرية سيبويه للعامل النحوي[2].

المبحث الثالث

مفهوم الظرفيّة عند سيبويه

يعدّ الظرف Adverb من عناصر بناء الجملة البارزة التي تظهر امكانية الفعل في خلق المجالات النحويّة الخاصة بالوظائف التي تسند إلى المقولة الاسميّة في مواضع التكملة في الجملة. لكنّ الظرف قد يقوم إلى جانب وظيفته

(١) الكتاب: ١/ ٣٤-٣٥.

(٢) ينظر: المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي عند سيبويه (بحث مخطوط).

الظرفية بوظيفة المسند إلى الفعل في الجملة من نحو: سير عليه يومان وصيد عليه يومان وكذلك في نحو هو: خلفك والقتالُ يومُ الجمعة. وهو ما نصطلح عليه بالازدواج الوظيفي. إذ تقوم التكملة عبر عملية التحويل بوظيفة الركن مع بقاء وظيفتها الأساسية. وذلك ما يتم تفسيره في ضوء نظرية الأصول عند سيبويه مرتبطاً بنحو خاص بالجملة الفعلية في العربية.

إن التصوّر المعتمد في هذا المبحث يقوم على ملاحظة مفهوم آخر من مفاهيم العناصر المكوّنة لمفهوم الجملة وهو (مفهوم الظرفية Concept of Adverb[1] ؛ إذ توجد-الى جانب تلك الأسماء التي تدل على الزمان والمكان بمعناها الخاص فاتخذت نحواً خاصاً بها في الجملة-طائفة اخرى ارتضاها الفعل-بوصفه القلب النابض والمؤلد لمكونات الجملة-أن يكون لها النحو نفسه للأسماء الظروف فيجعل الحدث قائماً في ضوئها. ونحن-على ذلك-سنتوجه أول ما نتوجه إلى الكشف عن مفهوم الظرف عند سيبويه الذي يرجعه إلى تضمن هذه الظروف لمعنيْ أحد حرفيْ الظرفية (في ومن) ومنها سيتم ملاحقة كلماته المشيرة إلى الدلالات الظرفية الفرعية. وهو الأمر الذي جعلنا نأخذ بعين الاعتبار دلالتي المعيّة والحاليّة من جملة مواضع الظرفية في الجملة العربية وهو أمر سيرد ذكره في مبحث التكوين الخطي للجملة العربية ايضاً.

حد الظرف: يعتمد مفهوم الظرف عند سيبويه على تصوّر نحويّ-دلالي لطائفة من الأسماء تسلك في الجملة مسلك المفعولية على معنى أنها مكون فيها او موقوع فيها؛ يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت؛ وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها؛ فانتصب لأنّه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها»[2] وهذا هو الجانب النحويّ من التصوّر الذي يقوم عليه مفهوم الظرف. أمّا الجانب الدلالي فيكمن في الإمكانية الدلالية العامّة على نحو الإحاطة مكاناً وزماناً بمحل عمل مقولتي الاسم والفعل.

---

(١) لقد فرّق النحاة الانكليز بين(Averb)و(Adverbial) أي الظروف والظرفية ينظر:
-Adictionary of linguistics and phonctiecs,P.9..

(٢) الكتاب: ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

والملاحظ في هذه المقولة الجديدة أنّها أسماء خرجت من الاسمية إلى دائرة جديدة وفي ذلك يقول سيبويه: «وهذه الظروف أسماء؛ ولكّنها صارت مواضع للأشياء»[1] بل إن سيبويه يرى أن هناك طائفة من الأسماء تعامل نحوياً على انها ظروف وإن احتفظت باسميتها يقول سيبويه: «هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً . . .»[2] وذلك قولك: متى يسارُ عليه. فإلى جانب وقوعها موقع الأسماء لورودها في موقع (المسند إلى الفعل) فهي (مكون فيها) وقد أمكنها ذلك بالازدواج الوظيفي.

وتأتي هذه الظروف في سياقات أُخرى وقد رجعت إلى دلالة التحديد فتعامل على أنها أسماء لا ظروف. ويسند سيبويه حدوث مثل هذا الاستعمال إلى (قصد المتكلم) ففي نحو: سُرِق عبدُالله الليلةَ؛ يقول: «لا تجعله ظرفاً ولكن على قولك يا مسروقَ الليلةِ الثوبَ. . .»[3].

كما أن هناك طائفة من الظروف قد خرجت عن ظرفيتها الزمانية والمكانية إلى إن تسلك مسلك الاسمية وقد اصطلح عليها سيبويه بـ (الظروف المختصة) وهو اصطلاح دقيق في الإشارة إلى التحديد الذي يدخلها حقل الاسميّة؛ اذ لولا هذا الاختصاص لما أتت في الجملة في مواضع الاسم. وسيأتي مزيدٌ من التفصيل بعد حين.

ويعدّ مجال الظرفية–من جهة التكوين الخطي للجملة–من جملة المجالات التي يخلقها الفعل إذ يتعدّى (والتعدي على ما سيرد في الفصل الثالث هو مفهوم إنشاء المجالات أو توليدها باصطلاح المحدثين) إلى ظرفي المكان والزمان. وكان سيبويه قد ماز بين جهتي تعدي الفعل إليهما. إذ يتعدى الفعل إلى المكان من جهة عنصر الحدث الكامن في الفعل وذلك لأن الحدث لابد أن يقع في مكان ما؛ وفيه يقول سيبويه: «ويتعدّى (يعني الفعل) إلى ما أُشتق من لفظة اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنّه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٢١٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٣.

مكاناً وإن لم يذكره. كما علم أنه قد كان ذهاب، وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد وجلست مجلساً حسناً... وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبت وجهاً من الوجوه...»[١].

ولهذا وصف سيبويه قولهم: ذهبت الشام بالشاذ لأنّ التعدي إلى الشام لا يستند إلى عنصر من عناصر الفعل (الحدث والزمان والبناء) إذ قال سيبويه: «لانه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل[٢] على المذهب والمكان»[٣] (أي فيه دليل على اسم المكان المشتق من لفظِهِ والمكان). ووجّه الجملة بأنّهم قد أخرجوا الشام من الخصوص إلى العموم أي «يشبهه بالمبهم يعني (العامّ) إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب»[٤]. وهو يختلف عن جهة تعدّي الفعل إلى الزمان؛ فهو يتعدى إليه من جهة خصائصه البنائية لأنّ الفعل صيغ على وفق أبنية-سبق أن وصفناها-بالأبنية الزمانية فهي تدل على الزمان من صورتها الخارجيّة ولهذا يقول سيبويه: «ويتعدّى (يعني الفعل) إلى الزمان نحو قولك ذهب لأنّه بني لما مضى منه وما لم يمضِ...»[٥]. على أن عنصر الحدث يدخل عاملاً فعّالاً في المرحلة التالية لايجاد مجال ظرف الزمان وذلك من خلال تحديده للمفردة التي ستشغل هذا المجال. وقد ظهر هذا التصوّر واضحاً عند سيبويه وفي وقت مبكر وذلك في الباب الذي وضعه لبيان استقامة الكلام وإحالته. بقوله: «وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً وسآتيك أمسِ...»[٦] فالنقض الحاصل يكمن في عدم انسجام دلالة الفعل الزمانية مع دلالة ظرف الزمان. لامن جهة تعدّية إلى مجاليهما ولهذا قال: «فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غداً...»[٧].

واستعمل سيبويه بعض المزاوجة اللطيفة في التعبير عند إشارته إلى بعض الانتقال بين دلالة الظرفين من نحو تحوّل المسافات المكانية إلى دلالة ظرف

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٥.

(٢) يصوّر هذا المصطلح جانباً من رؤية سيبويه للفعل باشتماله على سمات (أدلة)فعّالة في توليد المجالات المتناسبة معها.وسيتأكد ذلك في موضوع الكلم المولّدة في الجملة الفعّلية.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٥

(٤) الكتاب: ١/ ٣٥

(٥) الكتاب ١/ ٣٥.

(٦) الكتاب: ١/ ٢٥.

(٧) الكتاب: ١/ ٢٥.

الزمان بقوله: «ويتعدّى (يعني الفعل) إلى ما كان وقتاً في الأمكنة»[١] من نحو قولك: ذهبت فرسخين وسرت الميلين؛ فقد تحوّل كل من الفرسخين والميلين إلى ظرفي زمان للفعل من خلال دلالتهما على الزمان المستغرق للحدث بامتداد الظرف المكاني مسافة فرسخين أو ميلين.

و كان سيبويه قد جمع هذه الطائفة من الأسماء بقوله: «وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف وأمام، وقدّام ووراء، وفوق وتحت، وعند وقبل ومع وعلى، لأنّك تقول من عليك كما تقول: من فوقك وذهب مِن معه»[٢]. والظروف نوعان: الأوّل الظروف المكانية، قال فيها سيبويه: «فالمكان قولك: هو خلفك، وهو قدّامك، وأمامك وهو تحتك وقبالتك وما أشبه ذلك. ومن ذلك أيضاً: هو ناحيةً من الدار وهو ناحيةَ الدار وهو ناحيتك. وهو نحوَك وهو مكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين، و شرقيَّ كذا...»[٣].

أما النوع الثاني فهي ظروف زمانية وقد حدّها بقوله: «وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتالُ يومَ الجمعة إذا جعلت يومَ الجمعة ظرفاً. والهلالُ الليلةَ؛ وإنما انتصبا لأنّك جعلتهما ظرفاً، وجعلت القتال في يوم الجمعة، والهلال في الليلة»[٤].

شرطا الظرفية: يشترط سيبويه لكون اللفظة ظرفاً مكانياً (خاصة) شرطين هما: الأوّل: كون الظرف خارجاً عن الشيء الذي يقع فيه وهو قوله: «واعلم أنّه ليس كلّ موضع، ولا كلّ مكان يحسن أن يكون ظرفاً، فمّما لا يحسن أن يكون ظرفاً أنّ العرب لا تقول: هو جوفَ المسجد، ولا هو داخل الدار، ولا هو خارج الدار حتى تقول: هو في جوفها وفي داخل الدار ومن خارجها، وانّما فُرّق بين خلف وما اشبهها، وبين هذه الحروف؛ لأنّ خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها على هذا جرت عندهم، والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، و صارت خلف وما اشبهها تدخل على الأشياء على كل أسم فتصير أمكنةً تلي الاسم من نواحيه وأقطاره و من أعلاه

(١) الكتاب: ١/ ٣٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٢٠.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٠٤.
(٤) الكتاب: ١/ ٤١٨.

وأسفله»[١] ،بل أرجع سيبويه علّة نصبه إلى ذلك بقوله: «لأنّه موقوع فيها ومكون فيها»[٢] وهذا لا يكون إذا كان الموضع جزءًا من الشيء أو كون الشيء مشتملاً عليه.

الثاني: كون الظرف غير مختصٍ بالشيء دون غيره؛ لأن معنى الاختصاص أن يصبح محدداً كالتحديد الذي في الأسماء وينقله من الظرفية إلى أن يصبح علماً على مكان أو زمان محددين. وعلى العموم فإنّ سيبويه يصور الظروف وكأنّ فيها استعداداً نحو الاختصاص واكتساب الاسميّة: يقول في ذلك: «واعلم أنّ هذه الحروف بعضُها أشدُّ تمكّناً في أن يكون اسماً من بعض، كالقصد، و النحو، و القبل، والناحية، وأمّا الخلف والإمام والتحت والدون فتكون أسماءً وكينونتها تلك أسماءً أكثر وأجرى في كلامهم. وكذلك مرأى ومسمع كينونتهما أسماءً أكثر؛ ومع ذلك إنهم جعلوه اسماً خاصاً، بمنزلة المجلس والمتكأ، وما أشبه ذلك؛ فكرهوا أنْ يجعلوه ظرفاً»[٣].

فهذا الاستعداد يصوّر الظهور الاختياري للظروف في بناء الجملة، وهو ما يشير إليه سيبويه في النصوص اللاحقة. ولعل من مظاهر هذا الظهور الاختياري أن يتم توظيف مجموعة من الأسماء تندرج تحت مصطلح سيبويه (اسم المكان) للقيام بالوظيفة الظرفية في الجملة وهذه الأسماء هي مقعد ومجلس ونحوها، ويعتمد سيبويه على هذا المظهر من التحوّل الوظيفي فيعقد لها باباً مستقلاً، يقول فيه: «هذا باب ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص. شبّهت به إذ كانت تقع على الأماكن. وذلك قول العرب-سمعناه منهم: هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد، ويدلك على أنّه ظرف قولك: هو مني بمنزلة الولد، فإنّما أردت أن تجعله في ذلك الموضع فصار كقولك منزلي مكان كذا كذا، وهو منّي مزجرَ الكلب، وأنت مني مقعد القابلة، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك»[٤].

(١) الكتاب: ١/ ٤١٠-٤١١. (٢) الكتاب: ١/ ٤٠٣-٤٠٤.
(٣) الكتاب: ١/ ٤١٦. النص يؤكد أن الاسم يختص بالكيانات المادية ويمتاز بالتحديد والتعيين لتلك الكيانات كما في مبحث مفهوم الاسمية المتقدم.
(٤) الكتاب: ١/ ٤١٢-٤١٣.

وأبقت العرب بعضاً منه على اختصاصه، ولم تستعمله ظرفاً. وهو قولهم: هو مني مجلسك ومتكأُ زيدٍ ومَرْبِطُ الفرس وغيره.

وقد أُجريت مجرى ظرف الزمان بعض الألفاظ نحو: مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر. على أن التحوّل الوظيفي هٰهنا غيره فيما سبق، فهو يتم بإسقاط اللفظ الدال على الزمن لأنّها بمنزلة «زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار»[١] فالاختصار سقوط ظرف الزمان. وسعة الكلام هٰهنا ما جرى من في المقولة من تغيير فهي أسماء تحوّلت لتدلّ على الظرفيّة. ثمَّ انَّ ألفاظ الزمان أكثر تصرفاً في الكلام من ألفاظ المكان فهي تشغل وظائف الفاعل والمفعول في الجملة، وهو كلام العرب كما في: أهلكك الليلُ والنّهار، واستوفيت ايامَكَ «فأُجريَ الدّهر هذا المجرى. فأجرِ الأشياء كما أجروها»[٢].

وتبيّن البنية التوزيعيّة لألفاظ الزمان أنّها لا تكون ظروفاً للجثث. يقول سيبويه: «لا تقول: زيدٌ حين يأتيني، لأنّ حين لا تكون ظرفاً لزيد، وتقول الحر حين تأتيني فيكون ظرفاً لما فيه من معنى الفعل وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث»[٣]. وممّا قاله السيرافي في التعليل لذلك: «. . . ففي إفراد الجثة بمكان فائدة. وأمّا ظروف الزمان فإنّما يوجد منها شيء بعد شيء، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء»[٤].

مفهوم الظرفيّة: ينتمي معنى الظرف أساساً إلى جملة المعاني التي تدّل عليها أفراد النوع الثالث من أنواع الكلم العربية، وهو الحرف الذي جاء لمعنى، إذ يدل عليه حرفا الجر: (من وفي). وهو ما أوضحه سيبويه في بيان ظرفية كل من (على ومع) بوساطة الحرف (من) فكما تقول: من فوقك تقول من عليك وتقول: ذهب من معه.

وكذلك الأمر لجعل يوم الجمعة والليلة ظرفين كما في الجملتين: القتالُ يومَ الجمعة والهلالُ الليلةَ (وقد سبق ذكر نصبهما) [٥]. ويبدو أن هذه الطائفة

(١) الكتاب: ١/ ٢٢٢.
(٢) الكتاب: ١/ ٤١٩.
(٣) الكتاب: ١/ ١٣٦.
(٤) الكتاب: ١/ ٤١٨ الهامش (١).
(٥) ينظر الكتاب: ١/ ٤١٨و٤٢٠.

من الظروف لم يستقر استعمالها ظروفاً استقراراً كاملاً ولهذا احتاج الأمر عند إيرادها إلى توضيح؛ خاصة أنّ سيبويه نفسهُ سأل الخليل عن علّة نصب (مع) إذ لم يكن في أكبر الظن يراها ظرفاً. ولعلّ كلام سيبويه: «وهذه الظروف أسماءٌ، ولكنّها صارت مواضع للأشياء»[١] وثيق الصلة لبيان المعنى السابق.

وفيما يأتي تفصيل القول في أُسس هذا المفهوم وبيان البنى التي يشملها.

١ - **تضمن معنى (في)** : فيوم الجمعة والليلة انتصبا في الجملتين السابقتين لمعنى الظرفية، ويرجع سيبويه إرادة هذا المعنى إلى المتكلم فإذا أراده ضمنّها معنى حرف الجر (في) [٢] ويمكن له أن لا يريد هذا المعنى فيجعلها اسمين كما في: يومُ الجمعة ألقاك فيه واقلُّ يومٍ لا القاك فيه ومكانُكم قمت فيه؛ التي يقول فيها: «فصارت هذه الأحرف ترتفَع بالابتداء كارتفاع عبدالله. وصار مابعدها مبنياً عليها، كبناء الفعل على الاسم الأوّل فكأنك قلت: يومُ الجمعة مباركٌ ومكانكم حسنٌ»[٣] وكذلك الجملتين السابقتين فتقول: القتالُ يومُ الجمعة والهلالُ الليلةُ لا تجعله ظرفاً بل مبنياً على ما قبله كأنه هو، كأنّك وصفته فقلت: قتالُ يومِ الجمعة وهلالُ الليلةِ؛ وكما يقول سيبويه: «فانّما رفعوه لأنّهم جعلوه هو الأوّلَ»[٤].

ويشير إلى البنية الدلالية لكل من الجمل: سرقت الليلة أهل الدار، وصيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً فيقول: «فاللفظ يجري على قوله: هذا معطى زيدٍ درهماً، والمعنى إنّما هو في الليلة وصيد عليه في اليومين، غير أنَّهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام»[٥].

فكما كان التحوّل في المقولة فيما سبق معبراً عن سعة الكلام فإنّ سعة الكلام هٰهنا تظهر في الازدواج الوظيفي (او التحول الوظيفي) إذ تشغل هذه

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٠.

(٢) ورد في: شرح عيون الإعراب: ١٤٢ «وتعين بحرف الظرف وهو (في)فما حسن معه فهو ظرف) وفي ١٩١ : (إن معناها الوعاء).وينظر الهمع ١/ ١٩٨، ومعاني النحو: ٢/ ٦٠٣-٦١٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٨٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٤١٥.

(٥) الكتاب: ١/ ١٧٦.

الألفاظ-زيادة على وظيفتها الظرفية الأساسية-وظيفة أن يسند الفعل إليها وقد دلّ على ظرفيتها بحرف الظرفية (في).

ويلتحق (الحال) بمفهوم الظرفية من خلال تضمن الحرف (في) لأنه حالٌ موقوع فيها ومكون فيها كما يرى سيبويه فهو ظرف يتلبس الأمر كما يقول: «فيصير الخبر حالاً قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعاً قد صُيّر فيه بالنية وإن لم يذكر فعلا...»(١). وكان سيبويه قد أشار في أول ذكره الحال في كتابه-إذ جعل جملته ضمن أنماط الجملة الفعليّة-إلى معنى الظرفيّة التي يتلبس الحدث بها بقوله: «هذا بابُ ما يعمل فيه الفعل فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل(٢) وليس بمفعول»(٣) وهو قولك: ذهب زيدٌ راكضاً وضربتُ عبدالله قائماً. ونزيد عليه قوله: «والحال مفعول فيها»(٤). ويقول في: هذا أخوك عبدَالله «فإذا أردت الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر...»(٥).

٢ - **تضمن معنى (من)**: وضعت (مِن) لابتداء الغاية في الزمان والمكان؛ فدلالتها على الظرفية ذاتية. وهذا يعطيها أن تكون معياراً لهذا المعنى. ولم يكن هذا المعنى بعيداً عن فكر سيبويه فقد وظّفها في جملة الفاظ لم يستقر النظر النحوي بكونها ظروفاً.

فمما ذكرناه سابقاً أن سيبويه جعل (على، ومع) ظرفين بظهور (من) في بنيتيهما التوزيعية كما في قوله: «لأنّك تقول: من عليك كما تقول من

---

(١) الكتاب: ٢/ ٨٧.

(٢) قد يفهم أن راكضاً متعلّقة بزيد على اعتباره صاحب الحال والحقيقة كما قال سيبويه فالحال متعلّق بالفعل لابزيد في نحو (ذهب زيد راكضاً) أما صاحب الحال فليس زيداً بل هو الضمير المستكن في (راكض) وبأفراغه من الضمير تتوضح صلته بالفعل أكثر إذ تصبح الجملة: ذهب زيدٌ ركضاً.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٤.

(٤) الكتاب: ٢/ ١١٨.

(٥) الكتاب: ٢/ ١١٤. قال المجاشعي في شرح عيون الإعراب: ١٥٣ "فأن قيل فلم جاز أنه تجعل مفعولاً فيه؟ قيل لشبهها بالظرفين من قبل (اشتمالها على ذي الحال كاشتمال الظرفين على مايقع فيهما من الحوادث الا ترى أنه يحسن أن يقال: جاء في هذه الحال. كما نقول: جاء في هذا اليوم وجاء في هذه الناحية». ورد ذلك في شرحه لقول صاحب الكتاب في: ١٤١ منه «المفعول فيه ثلاثه: الزمان والمكان والحال) وصاحب الكتاب هو الفزاري أحد تلامذة أبي علي الفارسي كان قاضياً للقضاة في شيراز سنة ٣٥٠ت.

فوقك، وذهب من معه»[١] إنّ دخول من عليهما يعني قبولهما لمعنى الظرفية المكانية كما هو الحال في الظرف (فوق) فضلاً على كونها اسماً كفوق؟كما أنّ النصّ يُظِهر أن معنى المصاحبة يعدّ أحد المعاني الظرفية في الجملة. كما كان الاستعلاء أحد تلك المعاني..

٣ - تضمن معنى الباء (البدلية) : بيّن سيبويه أنّ أحد مدولات مفهوم الظرفية-البدلية التي يَدل عليها حرف الجر (الباء) في بعض معانيه، فالالفاظ التي تقبل دخول الباء بهذا المعنى يحكم عليها بالظرفية. إذ يقول: «ويدلك على أنّ سواءَك وكزيد بمنزلة الظروف، أنّك تقول: مررتُ بمن سواءَك، وعلى من سواءَك. والذي كزيدٍ، فَحُسْن هذا كحسن من فيها والذي فيها»[٢]. فالبدلية والاستعلاء والتشبيه معانٍ ظرفية تحسن كحسن الظرفية في (فيها). وقد حُمل التشبيه على البدلية فها هو سيبويه يقول في: أنت كعبدالله «أي أنت في حالٍ كعبدالله. فأجرى مجرى بعبدالله»[٣] اي: بدل عبدالله.

وتظهر الظرفية في تضمنها اللفظ لمعنى البدلية من دون الحرف الخاص فسواءٌ عند سيبويه يعدّ أحد الظروف نحو قولك: هذا سواءَك، اي هذا رجل سواءَك، يقول سيبويه فيه: «فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك»[٤]. وتعليق الأمر بإرادة المتكلّم يقرر أن الظرفية إحدى الوظائف الاختيارية في الجملة.

وفي الحق أنّ بيان ظرفية الالفاظ يعتمد على بنيتها التوزيعيّة في قبولها أن تسبق بالأحرف السابقة الذكر ولهذا تختلف هذه البنية عن البنية التوزيعيّة للأسماء وهو مالاحظه سيبويه إذ يقول: «ولا تحسن الأسماء هٰهنا ولا تكثر في الكلام، لو قلت: مررت بمن فاضلٌ أو الذي صالحٌ، كان قبيحاً، فهكذا مجرى كزيد وسواءَك»[٥] ويحسن أن تقول: مررت بمن سواءَك وبمن كزيد.

ويوظّف سيبويه معنى البدلية في توجيه استعمال بعض الجمل فهو يقول: «وإن قلت: هو دونك في الشَّرف؛ لأنّ هذا إنّما هو مَثَلٌ كما كان هذا مكان ذا

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٠.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٠٩.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٠٨.
(٤) الكتاب: ١/ ٤٠٧.
(٥) الكتاب: ١/ ٤٠٩.

في البدل مثلاً. ولكنّهُ على السعة...»[١]. فهو يُبيِّن أنّ (دونَ) ظرفٌ من خلال البدلية المكانية ولكنها وظّفت في المستوى المجازي للاستعمال.

نخرج إذن إلى أنّ معنى الظرفية يقوم على ملاحظة الشيء بالنسبة لشيء آخر بحيث يكون الأخير مجالاً يتحرك في حدوده الأوّل. ويعد عمل سيبويه في إفراد هذه الأسماء الظروف الواضحة في الظرفية وكذلك الألفاظ الأخرى التي أدخلها في مفهوم الظرفية من خلال معنى البدلية ومعنى ابتداء الغاية وكذا معنى المصاحبة ومعنى التشبيه قائماً على هذا المعنى.

٤ - **تضمن معنى (مع) المصاحبة**: لقد بيّن سيبويه أن الأساس في الظرفية كون الظرف ينظر اليه نسبة إلى الأرض فهو يقول: «وإنّما الأصل في الظروف والمستقرّ من الأرض...»[٢] وربمّا بدت المصاحبة على غير هذا الأصل ولذلك كان سيبويه عندما ذكرها مع ألفاظ الظرف قد خصّها مع الحرف (على) بمزيد من الإيضاح عبر بنية توزيعيّة هي: ذهب من معه. والحق أن القول بأنها ظرف أبداً محل إشكال عند سيبويه؛ ولهذا يذكر أنّه سأل أستاذه فقال له «لأي شيءٍ نصبتها؟فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معا، وذهبا معاً، وقد ذهب معه، ومَنْ معه، صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدّام...»[٣].

ومن هٰهنا يمكننا أن نتصور كيف اصطلح سيبويه على أحد المفاعيل بأنه (مفعول معه) وكذا بعض ما شابهه؛ الأمر الذي دعا إلى إدراج هذا المفعول في حقل الظرفية، بل إن سيبويه فهم البنية الدلالية العميقة لجملة هذا المفعول أنها يجب أن تحتوي على الظرف مع إذ قال: «هذا باب ما يُظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنّه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك: امرأً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعتَ وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٠٩-٤١٠. (٢) الكتاب: ١/ ٤١٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢١٦-٢٨٧. شارك أبو الحسن الاخفش سيبويه في القول بظرفيه المفعول معه و«أن الناصب فيه على الظرف لان الواو قائمة مقام مع، وكانت منتصبة على الظرف، فلما وضعت الواو موضعها، فلم يكن إثبات الإعراب، كان ذلك فيما بعدها فانتصبت على الظرفية» الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٩٤. وينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٤٤.

لرضعها، إنّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك»[١]. وكذلك الأمر في المرفوع المشابه للمفعول معه «وذلك قولك: أنت وشأنُك، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه، وما أنت وعبدُالله وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ، وما شأنُك وشأنُ زيدٍ»[٢] فقد فهمها سيبويه كما فهم، ما سبق فقال: «كأنّك قلت أنت وسأنُك مقرونان، وكلُّ امرئٍ وصنيعتُه مقرونان؛ لأنّ الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتداء»[٣].

لقد أفاد مفهومُ الظرفية سيبويه في تصوُّر وجود مكمِّلٍ تركيبيِّ لهذه الجمل هو الاقتران الذي تدل عليه المصاحبة والنظر إلى الاسم الأول نسبة إلى الاسم الثاني.

ويقول سيبويه: «ومن ذلك: رأسَه والحائطَ. كأنّه قال: خَلِّ أو دع رأسَه والحائط فالرأس مفعولٌ به والحائط مفعولٌ معه، فانتصبا جميعاً»[٤] ومنه ايضاً: شأنك والحج وامرأ ونفسه كأنه قال: عليكَ شأنَك مع الحج، ودع امرأ مع نفسه، «فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صنعت وأخاك و إنْ شئت لم يكن فيه ذلك المعنى»[٥]. والمقطع الأخير يشير إلى الظهور الاختياري هٰهنا المنساق في الظهور الاختياري للظرفية في الجملة ويجري عدم ارادة الظرفية إلى تحويل الواو إلى دلالة التشريك فتعطف. كما أنّ بعض تركيبات هذا المفعول تفسر فيها الواو بأحد الظروف من نحو: أهلَك والليل؛ فسّره بـ «كأنّه قال: بادر أهلَكَ قبل الليل...»[٦]. وهذا ما يؤكّد الدلالة الظرفية للمعية.

وبعد فقد قام هذا المبحث على محاولة عرض مفهوم الظرفية بوصفه أحد مفهومات العناصر المكوّنة للجملة وهو يختلف عن المفهومين السابقين بكونه

(١) الكتاب: ١/ ٢٩٧.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٩٩.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٠٠.
(٤) الكتاب: ١/ ٢٧٤.
(٥) الكتاب: ١/ ٢٧٤-٢٧٥.
(٦) الكتاب: ١/ ٢٧٥. ذكر ابن برّي من فائدتي واو المعيه «والثاني: أنها تجمع بين الاسمين في زمن واحد ولا كذلك واو العطف» (الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٩٢).

أحد المعاني التي جاء عليها الحرف ويحتل موقع التكملة في الجملة الفعلية لا المواضع الركنية مع إمكانية أدائه للوظيفة الركنية (المسند إلى الفعل) من خلال بعض التحويلات مع احتفاظه بدلالتهِ الظرفية فيما يعرف بـ (الازدواج الوظيفي). ونفهم من كلام سيبويه أنّ ظهور هذه الوظيفة في الجملة الفعليّة ظهورٌ اختياري. وهو ما يؤكد أن الظرفية ليست من الوظائف الركنية فيها ومن ثم يمكن أن نتصّور أن ما يحصل من قيامها بوظيفة المسند إلى الفعل راجع إلى حدوث تحويل في الجملة. وظهر أن الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الظرفية يكمن في أن يتم النظر إلى الأمر من خلال اقترانه بأمر آخر وتحدد طبيعة هذا الاقتران بالمعاني[١] المكانية والزمانية والحاليّة والمصاحبة الزمانية والمكانيّة والبدليّة والتشبيه حملاً على البدليّة. والمعيار الكاشف عن هذه الظرفية في البنى يرجع إلى تضمنها حرفي الظرفيّة (في ومن). وبالاحرى فإنّ البنى في هذا المفهوم تميّز بكون بنيتها التوزيعيّة كاشفة عن قبولها الدائم لدخول أحد حرفي الظرفيّة السابقين. وقد أكسبها ذلك دلالة الاستقرار التي مكّنتها-فيما اعتقد وكذلك سيبويه-أن تحل محلّ الفعل أو تنوب عنه في الجمل من نحو في الدار زيد وفي الدار رجلٌ[٢] ؛ فالظرف هٰهنا هو المسند لا المسند إليه. وهي على ما فهم سيبويه تختلف عن الجمل من نحو: زيد في الدار؛ إذ حلّ الظرف محل المسند إليه؛ ولذا سيظهر كون سيبويه نظر إليهما على أنّهما نمطان مختلفان وذلك في الفصل الأخير من الدراسة.

---

(١) ينظر تعليق براجشتراسر على واو المعيه: التطور النحوي ١٣١-١٣٢، وينظر أيضاً: شرح الكافيه: ١/ ٢١٠.شرح الحدود النحوية: ١٠٨ ومعاني النحو: ٢/ ٦٦٦-٦٧٥.

(٢) لقد أدرك النحويون الفعلية التي جعلت الظرف يقوم بعمل المسند بما تضمن من الاستقرار الذي هو معنى الفعلية.ورأى ابن الحاجب أن رجل وزيد في معنى فاعل.

الفصل الثالث

بناء الجملة العربية

المبحث الأول

مصطلحات أركان الجملة عند سيبويه

يذهبُ سيبويه إلى أنّ بينة الكلام الصغرى هي تركيب المسند والمسند اليه وهي عنده «لا يجد المتكلّم منه بدّاً»[1] ومعنى ذلك أن الجمل في مستوى التحقق الفعلي للكلام لا تقوم إلا على التركيب من كلمتين وهو ما يتّم مراعاته في الأصول كلّها،وكذا عند حذف أحد الطرفين. فنحن-في الحق-لا نستطيع أن نفهم الجملة إلّا من خلال التركيب المشار اليه. بل إنّ من التركيبات ما ورد وقد حذف منه الطرفان معاً (المسند والمسند إليه) من نحو: القرطاس والله؛فإنّ فهمه سيتمّ من جهة المحتوى الدلالي للجملة إذ يُرجع به إلى: أصاب القرطاس. ويعني ذلك أنّ صورة تتابع وحدتي التركيب وما يتعلق بهما لا تغيب عن ابن اللغة ابداً؛ولولا ذلك لكان من الصعوبة بمكان أن يفهم شيء من ذلك غير مفردات مقتطعة. على أية حال فإنّ البنية الصغرى تقوم على وجود تركيب من ركنين أساسيين مع إهمال عناصر أُخرى في البنية وذلك أنّها غير ركنية،وهي تلك التي يعبر عنها عند المحدثين بالتكملة Complement وعند القدماء بالفضلات كالمفعولات والحال والتوكيد والمتعلقات...

وإخال أنّ المهم قبل كلّ شيء الوقوف على معاني المصطلحات الأساسية التي عُنى بها سيبويه في تصوّره بنية الجملة. وأوّل هذه المصطلحات:

المُسْنَد والمُسْنَدُ إليه: لم يتجاوز سيبويه في استعماله هذين المصطلحين

(١) الكتاب: ١/ ٢٣.

أربعة مواضع: ثلاثة منها خاصّة بالنمط الاسميّ من الجملة؛ فالمسند هو المبتدأ والمسند إليه هو المبني عليه إذ قال في الجملة: هذا عبدُ الله معروفاً: «وهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه مابعده، وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتّى يُبنى عليه او يُبنى على ما قبله. فالمبتدأ مُسْنَد والمبنيى عليه مسند إليه.»[١].

واستعملهما في الموضع الأساسي للنمط الاسمي من الجملة وهو باب الابتداء فبعد أن عرّف المبتدأ وذكر المبنيّ عليه قال: «فالمبتدأ الأوّل، والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسْنَد ومسنَدٌ إليه»[٢].

وقد اقتصر في الموضع الثالث على استعمال (المسند) إذ قال: «ألا ترى أنّك إذا قلت: ضاربٌ رجلاً أو مأخوذٌ بك، وانت تبتدئ الكلام احتجت هٰهنا إلى الخبر كما احتجت إليه في قولك: زيدٌ وضاربٌ ومنك بمنزلة شيء من الاسم في أنّه لم يسند إلى مسند. وصار كمال الاسم؛ كما أنّ المضاف إليه منتهى الاسم وكماله»[٣] ومن هٰهنا فإن المسند اليه يعني ما أُسند إلى المسند فالهاء تعود إلى كلمة المسند الأولى في (هذا باب المسند والمسند إليه) بمعنى المسند وما أُسند اليه[٤] (أي: الفعل والمسند إلى الفعل، والمبتدأ والمسند إلى المبتدأ وهو المبني عليه).

فهذه المواضع تبيّن أن تركيب المسند مع المسند إليه هو البنية الصغرى للكلام وأنّه لايكون كلامٌ حتى يتألفا. ويتوضح أن كلاهما قد يكون أكثر من كلمة. كما أن فهم سيبويه للعلاقة الإسنادية القائمة بين الركنين يختلف عن فهمه للعلاقة القائمة بين المضاف والمضاف إليه إذ المضاف إليه يعدُّ متمّماً لإسمية المضاف. وليس كذلك المسند إليه؛ فعلاقته مع المسند تتصف بـ

---

(١) الكتاب: ٢/ ٧٨.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٢٦.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٤) وقد استعملها الفراء على مايبدو عكس ماعند سيبويه إذ قال في (ضقت به ذرعاً): (فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت (ضقت جاء الذرع مفسراً له لان الضيق فيه)معاني القرآن: ١/ ٧٩.واستعمله بمعنى الاضافة في (٢/ ٢٠٣)منه.واستعمله ابن السراج-أيضاً-عكس سيبويه إذ يقول (وانما ذكرته لتسند اليه الخبر)الأصول: ١/ ٦٤ (والفرق بينه وبين الفاعل ان الفاعل مبتدأ بالحديث عنه)الأصول١/ ٦٣.وهو بهذا قد وضع الجملة النحوية في قالب الجملة المنطقية، فالمبتدأ والفاعل محدث عنهما والخبر والفعل الحديث (فهما موضوع ومحمول).

(البنائية) التي ربمّا يكون أدق تعبير عنها قائم في مفهوم مصطلح (المبني عليه) فالتركيب الإسنادي تركيب بنائيّ بحت. يعتمد على اللبنة الأولى وهي المسند ثم يبني المتكلم عليها لبنة أخرى هي المبني عليه أو المسند إليه(١). (على أنّ التداخل بين مفاهيم المصطلحات يجعلنا نرجئ تكملة الكلام إلى موضع مصطلحات الابتداء والمبتداء والمبنى عليه. أمّا الموضع الرابع الذي ورد فيه المصطلحان-موضوع البحث والاستقراء-فهو أوّل المواضع وروداً لهما في الكتاب؛ فقد وضعهما عنواناً للباب الثالث من أبواب المقدّمة وذلك قوله: «هذا باب المسند والمسند إليه. وهما مالا يغني واحد على الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدالله؛ فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء»(٢). فهنا يرد استعمالهما للدلالة على ركني الجملة الاسميّة، وكذلك على ركني الجملة الفعليّة. لكنّ الأمَر-على ما يبدو-اكثر مساساً بركني النمط الاسمي منه بالنمط الفعلي من الناحية الدلالية الرابطة بينهما؛ وهو ما يعني أن المصطلحين أكثر التصاقاً بالمبتدأ والمبني عليه وهو ما يزيد من توضيح إن مفهوم الجملة الصغرى في الفكر السيبويهي مفهوم بنائي.

ولا يبعد أن تقوم الدلالة الاصطلاحيّة للمصطلحين ولركني نمطي الجملة: الاسمي والفعلي من جهة العامل النحوي وآلية الإعراب إذ يلاحظ أن الركن الأول يكون عاملاً للرفع في الثاني الذي يكون معمولاً فيرتفع به فالفعل عامل في فاعله الرفع والمبتدأ رافع للمبني عليه لكونه كما يقول سيبويه (بعد الموضع الثاني من مواضع المصطلحين) : «فقد عمل هذا (يعني: المسند/ المبتدأ) فيما بعده كما يعمل الجار، والفعل فيما بعده»(٣) وهو الذي يمكن تقويمه بملاحظة

(١) يرى بلومفيد أن الجملة مكونة من لبنتين: The sentence consists of two layers على وفق منهجه في (المكوّن المباشر (ICأختصاراً لـ (Immediat consttuen's) ينظر: محاضرات الدكتور غالب المطلبي: إتجاهات البحث اللغوي الحديث.والجملة العربية دراسة لغوية نحوية: ١٩٠، ومابعدها ومدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٢٧-٣٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٣.

(٣) الكتاب: ٢/ ٧٨.

الدلالة المعجميّة لمادة المصطلحين أي (سَنَد) فقد تمَّ عرضها في ضوء دلالتين رئيستين هما: الارتفاع والاعتماد. ولعل من المحتمل أن يكون لاشتقاقهما الدلالي جهة واحدة وهي تلك التي عبّر عنها صاحب الصحاح على ما نقل عنه السيد المرتضى بقوله: «السَنَد (محركة): ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح»[١] ونقل عن التهذيب والمحكم: «السند ما ارتفع من الأرض في قِبَل الجبل والوادي»[٢]. فمعنى الجبل إذاً يتلبس بالارتفاع والاعتماد معاً.

فملاحظة الدلالة المعجميّة تبدو واضحة في الاصطلاحين، كما يمكن أن نضيف على ذلك أنّ هذه الملاحظة تبرز -ايضاً- في الحالة الإعرابية ومن خلال مصطلح الرفع ونحوه. بيد أنّه يمكننا-بعد ذلك-أن نفهم المصطلحين من منظور وظيفيّ فبطبيعة الحال يجب للجملة عند الوظيفيين[٣] إن تتركب من نمطين من المعلومات النمط الأوّل يجب أن تكون المعلومة فيه معروفة ومتوطأ عليها مع المخاطب. أما النمط الثاني فهو المعلومة الجديدة التي من أجلها تعقد عمليّة التخاطب وهي فائدة الخطاب. وبخلاف ما مرّ فيستحيل الخطاب إذ لافائدة فيه. ويظهر من الجملة عموماً-أن المسند هو المعلومة المتواطأ عليها؛ أما المسند إليه فهو المعلومة الجديدة.

ويمكن ملاحظة ذلك عند سيبويه وذلك في سياق هذا التصوّر الوظيفي

---

(١) تاج العروس: ٢/ ٣٨١ (سند). (٢) تاج العروس: ٢/ ٣٨١ (سند)

(٣) اذ ينبع المنظور الوظيفي للجملة من حقيقة معروفة هي: أن المرء يبدأ كلامه بالمعلومات المعروفة لدى المخاطب أو التي سبقت الإشارة إليها ثم يضيف عليها بعد ذلك المعلومات الجديدة.وقد طوّر جان فرباس آراء سلفه زعيم لغوي براغ فقدّم مفهوماً وظيفياً جديداً يسميه (دينامية الاتصال)وهي خاصية من خاصيات الاتصال تتجلى في سياق تنمية المعلومات التي يراد التعبير عنها.واعتماداً على هذا المفهوم فهناك ثلاث وحدات وظيفية في الجمل:
المسند: Theme ينقل أقل درجة من دينامية الاتصال
(ب) المسند اليه rhemeوهو ينقل أعلى درجه منها.
الوحدة الانتقالية: وتكون-غالباً-من العناصر الاضافية (الظرف والحال)او التي تحتاجها إستقامة الجملة نحوياً كـ (أدوات النسخ) و (ادوات الشرط الخ)علماً: بأن المنظور الوظيفي للجملة هو ترتيب عناصر الجملة بالنظر اليها في ضوء السياق الفعلي والمصطلحان يماثلان مصطلحي سيبويه لفظاً لامعنى.عن: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٧٥-٨١. (بتصرف)

لمكونات الجملة الأساسية في مسألة الابتداء بالنكرة أو المعرفة في جملة كان، إذ يقول: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنّه حد الكلام، لأنّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً؛ لأنَّهما شيئان مختلفان. وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدالله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر؛ وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ؛ لاعليك أقدّمت أم أخّرت إلّا أنّه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبدُالله. فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت حليماً فقد أعلمته مثل ما عَلِمْتَ فإذا قلت: كان حليماً فإنّما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ؛ فإن قلت كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة، ولايستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ»[١].

فالفكرة الوظيفية لركني الجملة واضحة عند سيبويه، ويعززها ظهور مصطلح الخبر المناظر الوظيفي للمصطلح البنائي المبني عليه، إذ سيظهر في مناقشة مصطلح الخبر-الآتي فيما بعد-إحالته إلى وظيفة المبني عليه في الجملة وهي الفائدة التي يعقد عليها الخطاب. وفي الحق فإنّ كلمات سيبويه في النصّ المذكور في أعلاه تعطي المنظور الوظيفي للجملة كما هو عند المعاصرين من أصحاب الاتجاه الوظيفي في دراسة اللغة.

إنّ هذا الفهم المعتمد على المنحى الوظيفي للمسند والمسند إليه سيُفسّر التلازم الذي بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ وخبره (وهو ما سيكشف عنه مبحث التكوين الخطي للجملة العربية) فالمبتدأ يأخذ سلوك الفعل في التعدّية فيطلب موضع الفائدة (المبنى عليه). ويظهر أن الموضع الوظيفي الأهم سينتقل في البنى الأكبر إلى موضع التكملة (الفضلة) فهو يصطلح بالخبر على الحال في: هذا عبدالله منطلقاً، وكذلك ستكون الفائدة في الحال في: ذهب زيدٌ راكضاً وفي المفعول في الجملة: ضرب زيدٌ عمراً.

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٧-٤٨.

على أنّه من الواضح أن مناقشة سيبويه في هذا الجانب تتعلق بالنمط الاسميّ وقوله السابق «تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر»يحدد نمطها الوظيفي على وجه الخصوص. واذا لاحظنا انعكاس هذا التصوّر على النمط الفعلي للجملة فإن الأعرف سُيبتدأ به أيضاً وهو الفعل لأنّه-بالضرورة-يجب أن يكون معروفاً للمخاطب بكونه من جملة مكونات معرفته اللغوية الكامنة على أنّ الفاعل قد يشغل مركز المعلومة الجديد كما في ذهب زيدٌ ونحوها. وقد لا يكون ذلك بل المفعول كما في نحو: ضرب زيدٌ عمراً مع الأخذ بنظر الاعتبار تكامل المحتوى الدلالي للجملة بكون المعلومة الجديدة تكمن في الإسناد لا في زيدٍ وعمرٍ و اللذين يجب كونهما معلومين لدى المخاطب بشخصيهما.

ويمكن أن يكون هذا الكلام أكثر وضوحاً من خلال التفصيل الذي يقدّمه الوظيفيون من جهة تفاوت درجات المعلومة الجديدة في الجملة، فيوجد المسند اليه الصريح (على اصطلاحهم طبعاً) وهو الكلمة الحاملة لأعلى درجة من المعلومات الجديدة بقبالة المسند إليه الحامل للدرجة الأدنى من جهة الجدّة[(١)].

ويظهر ذلك كلامهُ حول الجملة من نحو: (ما كان أحدٌ مثلَك) إذ اسم الفاعل فيها نكرة بقوله: «لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا»[(٢)] بمعنى وجود الفائدة للمخاطب. وكذلك في قولك: إنَّ ألفاً في دراهمك بيضٌ «فهذا يجري النكرة في كان وليس؛ لأنّ المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه هٰهنا كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك: ما كان أحد فيها خيراً منك. وإن شئت جعلت فيها مستقراً وجعلت البيض صفة»[(٣)] بيد أن الأمر مختلف حين يقول: «وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله»[(٤)] فالجملة غير مقبولة لانعدام الفائدة التي ترجى في مثلها إذ إن (المسند) لم يكن معروفاً أو معهوداً أو عاماً[(٥)]. فالجملة مهما يكن من شيء وسيلة إبلاغية توصل معلومة

(١) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٨٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٥٤.وحسن ذلك لنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٤٣. (٤) الكتاب: ١/ ٥٤.

(٥) يقوم هذا على اساس القيمة الاتصاليه للغة، فاللغة: تمثل وسيلة تعبيرية تأثيرية ينظر، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٧٦.

جديدة (في إطار محدد) للمخاطب أو هي في الأقل يفترض المتكلم أن المخاطب لا يعلمها[١].

ويجب التنويه إلى أن مصطلح (المسند) قد يكون مشكَّلاً على صيغة اسم الفاعل أي (مُسْنِد) لا على لا صيغة اسم المفعول. ويمكّن ذلك المصطلح أن يحيلنا إلى الكلمة ذاتها وأثرها الفعّال في تكوين الجملة وخاصّة الفعل وكذلك المبتدأ وأثره في تقييد الجملة وتحديد مساربها. وينسجم هذا المعنى مع الاصطلاح عليهما (بالعامل).

يعدّ استعمال سيبويه للمصطلحين هٰهنا استعمالاً مطوَّراً عن استعمال الخليل غير المستقّر لهما إذ ورد في مادة (سند) في العين قوله في السند «ما ارتفع من الأرض في قُبل جبل أو وادٍ وكل شيء اسندت إليه شيئاً فهو مُسْنَد. والكلام سند ومسند كقولك: عبدالله رجلٌ صالحٌ، فعبدالله سَنَد، ورجل صالح مُسْنَد إليه... والمسند الدهر؛ لأنّ الأشياء تُسنّدُ إليه، تقول: كان كذا في زمان كذا»[٢]. إذ يظهر أن سيبويه اختار أن يوحي بفعالية الكلم الأولى وقدرتها البنائية أو التوجيهية أو أن يحيل ذلك إلى المتكلم.

الابتداء والمبتدأ والمبني عليه: يلاحظ أن جهة الاصطلاح هٰهنا خطيّة[٣]؛ بمعنى أنها تنظر إلى مراتب الكلم الواحدة قبل الأخرى وتبعيتها لغيرها السابقة عليها. بل إن مصطلح المبني عليه يحدد هذه التبعيّة بكونها تبعية عمودية كالبناء الذي تقوم اللبنة الأولى منه على اللبنة التي تحتها. يقول سيبويه: «هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ لِيُبنى عليه كلام... فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيّ عليه»[٤].

فالابتداء ليس مرتبة في الكلام بل هو حالة الاسم الذي يوصف بالمبتدإ لاجل هذه الحالة التّي يكون فيها وهو في صدارة خط الكلام أو الجملة. وهذا

---

(١) اللغة: ٧٦.

(٢) العين: ٧/ ٢٢٨-٢٢٩؛ وذكره: تاج العروس: ٢/ ٣٨٤ (سند).

(٣) تعني الخطّية: الصورة البنائية بعيداً عن المعنى وتعدّ هذه الصفة صفةً مهيمنه في تكوين الجملة عند سيبويه ويرتكز عليها مفهومه للعامل النحوي (وسيأتي في المبحث التالي) وينظر: المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي في كتاب سيبويه.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٢٦.

يعني افتقار المبتدإ إلى الكلمة التاليّة «فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه»[(١)].

إن حدّ المبتدإ عند سيبويه يظهر كأنه قد وضع في خارج الكلام لقوله (ليُبنى عليه كلام). ثمَّ أنّ قول سيبويه في أوائل الكتاب يُبيِّن أن الابتداء وَضْعٌ (أي حالة) يكون فيها الاسم قبل أن يدخل عليه ما يغيّره عن حالته هذه من العوامل المختلفة التي يكون وجودها لاغياً لها و القول هو: «وأعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرافع-سوى الابتداء-والجار على المبتدإ؛ ألا ترى أن ماكان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدإ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرتُ لك إلّا أنْ تدعه... فالمبتدأ أوّل جزء، كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة»[(٢)] و يمثل ذلك بقولك: عبدُالله منطلقٌ فعبدالله هٰهنا في حالة الابتداء (وهي الحالة الأوّلى) وقد تدخل عليه العوامل فتنقله إلى أحوال اخرى كما في قولك: أرأيت عبدَ الله منطلقاً وكان عبدُ الله منطلقاً ومررت بعبدِالله منطلقاً.

يظهر ممّا تقدم أن الابتداء مرتبة أو حال تصنيفية للاسم لا وظيفة نحوية في الجملة وهي تذكرنا في هذا السياق بوظيفية النداء التي ماثلها سيبويه وأستاذه بالابتداء وماثل المنادى بالمبتدإ. ويبدو أن وضوح ذلك جعله يدرج النداء في الموضع الخاص بعمل الابتداء والمبتدإ الآنف الذكر وكان كلام سيبويه دقيقاً في إبراز النداء على أنّه أحدى الوظائف التصنيفية خارج الجملة فهو يقول: «وإنما فعلوا هذا بالنداء (يعني حذف الفعل) لكثرته في كلامهم و لأنّ أول الكلام أبداً النداء إلّا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك. فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلَّم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم حتَّى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكّنة...»[(٣)].

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٣-٢٤. وقد ربطه بنظرية الأصول اللغوية الاولى كما سيأتي في الفصل الأخير من الدراسة.

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٠٨ وفي ١/ ٢٤٤ «..كقولك يافلان للرجل حتى يقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلاً بوجهه.. فتركت يافلانُ حين قلت: أنت تفعل؛ استغناءً بإقباله عليك» وينظر: ١/ ٢٤٥.

فالنداء في هذه الحالة سيكون قيّداً مخفياً لجميع الجمل التي لايظهر فيها. علماً بأن سيبويه ذكر عن أستاذه ما يفهم منه بأن المنادى (المرفوع منه خاصة) قد ارتفع بمثل ما يرتفع به المبتدأ (اي: بمثل الابتداء) ؛وذلك عند مسألته إياه عن علة جواز رفع وصف المنادى نحو: يا زيدُ الطويلُ مع جواز نصبه؛ ومما أجابه الخليل قوله: «. . .فلمّا اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالإبتداء أو بالفعل. . .»(١) وهو الموضع الذي عللت به إدراجه للنداء في أبواب عمل الابتداء والمبتدأ كما سبق في منهجه التدويني.

وفي الحق إن تعبير سيبويه عن الوظيفة التي يتخذها المبتدأ يبدو دقيقاً في الإشارة إلى مرحلة قَبْلية عن تكوين الجملة إذ يقول: «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً؛ لأنّك تبتدئه لتُنبِّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك زيدٌ كم مرةً رأيته، . . .فالعامل فيه الابتداء. . .»(٢).

فمراد الابتداء التنبيه ويعني تأطير الجملة بحدود ما يُبتَدأ به. وكذلك النداء لكن المغايرة التي تمت أن النداء تمّ فهمه فهماً تركيباً بمعنى أن وجود أداة النداء قد جعلها عوضاً عن فعل متروك إظهاره تقديره: أُريدُ(٣). فاصبح المنادى مفعولاً لذلك الفعل. أمّا الابتداء فقد أبقى في إطار الإفراد إذ لا مسوغ للانتقال به كما في النداء كما أنّه قد مثل أصلاً سابقاً عن جملة ما تقترحه نظرية الأصول عند سيبويه (وقد سبقت الإشارة إلى ذلك) فضلاً على كون الاسم مرفوعاً بالضمة فهو في حالات: الافراد والتذكير والتنكير(٤).

على أن دخوله إلى الكلام قد استوجب بناء مابعده عليه على نحوٍ يشغل هو فيه الركن الأول من الكلام وقد فهم سيبويه أنّ فعاليته تجاه المبنى عليه كفعاليّة

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٨٣.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢٧.ومن لطيف ماعبّر عن الابتداء قول الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩): (والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره.وجعلك له أولاً لثاني ذلك الثاني حديث عنه..)كشف المشكل في النحو: ١/ ٣١٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩١.

(٤) يعدّ المبرد أول من أسهم في هدم هذه الفكرة السيبويه عن الأبتداء عند ماوضع التعري عن العوامل في فهم الابتداء مع ملاحظة تطابق الابتداء والمبتدأ.ويكون ذلك في قوله (فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومن الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام)المقتضب: ٤/ ١٢٦.

الفعل مع توابعه وذلك ما أدى إلى أن ينظر إليه عاملاً في المبنى عليه عمل الفعل فيما بعده فيرفعه إذا كان هو هو أو ينصبه إذا كان زمانه أو مكانه. وما ينبغي أن ننسى الجانب الوظيفي للركنين الذي سبق عرضه في المصطلحين السابقين.

الخبر: استعمل سيبويه دلالة الاخبار المقابلة للأمر وذلك عند تقسيمه للفعل بقوله: «وأمّا بناء مالم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب؛ومخبراً: يقتل ويذهَبُ ويضرِب ويُقتَل ويُضرَب...»[١] يعني أن تعلمه شيئاً؛لا أن تطلب منه ذلك الشيء وفي اللغة «خبر الأمر علمه»[٢].

ووصف الاستفهام بأنه استخبار أي طلب الخبر أي: «أنّه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرّ عند السائل»[٣] وهو ما يجعل الخبر عبارة عن الجملة الكائنة بعد الاستفهام بمعنى أنها الفائدة التي يسعى إليها السائل كما في: أزيدٌ عندك. وزيد مرفوع كما هو حاله في زيد أخوك «غير أنّ ذلك آستخبار وهذا خبر»[٤] فتصبح العملية التخاطبية-من منطلق كونها إبلاغيةخبراً للمخاطب بما أنها صورة جامعة.

وقد ظهر المصطلح أول ماظهر بصورة فعّالة داخل الجملة في باب كان فبعد أن اصطلح سيبويه في الصورة البنائية للاسم الثاني بعد كان أو إحدى أخواتها بـ (اسم المفعول) نراه عندما يتناول الجملة تناولاً وظيفياً ينحو إلى استعمال مصطلح الخبر من نحو قوله بعد أن ذكر أفعال هذا الباب: «...نحوهن من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبدالله اخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة...»[٥] بل يعقد منها باباً يقول فيه: «هذا باب تُخبرُ فيه عن النكرة بنكرة وذلك قولك: ماكان أحدٌ مثلك»[٦].

واستعمل المصطلح للمبني على المبتدإ مرة ومرة أخرى للحال في إشارة واضحة إلى الجانب الوظيفي للمصطلح الذي يعني موضع الفائدة من الجملة من ذلك قوله: «هذا باب ما يرتفع فيه الخبر؛لأنّه مبنيٌّ على مبتدإ أو ينتصب فيه

---

(١) الكتاب: ١/١٢. (٢) مختار الصحاح: ١٦٨.
(٣) الكتاب: ١/٩٩.
(٤) الكتاب: ٢/١٢٩.وعبّر عن السائل بلفظ (مستخبر).الكتاب: ١/٢٥٣.
(٥) الكتاب: ١/٤٥.وينظر: ١/١٤٩. (٦) الكتاب: ١/٥٤.

الخبر لأنّه حال لمعروف مبنيٍّ على مبتدأ»[١]. وذلك قولك: هذا الرجلُ منطلق فمنطلق خبر الجملة وهو مرتفع ببنائه على المبتدأ (هذا الرجل)، ولكنه قد ينتصب وهو قولك: هذا الرجلُ منطلقاً؛ لكونه ليس مبنياً على المبتدأ بل حاله... وكذلك الأمر في نحو: فيها عبدالله قائماً وعبدالله فيها قائماً إذ قال: «هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخرته...»[٢]. فمحل الفائدة في الجملتين تكمن في (قائم) وقد قال سيبويه: «فصار قولك فيها كقولك: استقّر عبدالله، ثم أردت أن تخبر على أية حالٍ استقرَّ فقلت: قائماً. فقائمٌ حال مستقرٌّ فيها»[٣].

ويقول في: هذا عبدُالله منطلقاً: «... المعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقاً، لاتريد أن تعرّفه عبدالله...»[٤] فبعد أنّ يقرر أنّ وظيفة المبتدإ تنبيه المخاطب (وهو للجملة قيّد ومحدد) يجعل هذا التنبيه أو التعريف في بيان حاله لا في كونه (عبدالله). وهكذا أينما اصطلح بالخبر فإنّ تلك الكلمة ستكون محل الفائدة في الجملة (أي: محل المعلومة الجديدة التي على وفقها تكوّن الجملة تكويناً وظيفياً -على ما سبق بيانه-[٥].

ومن أوضح المحال التي ظهر فيها المصطلح بدلالته هذه ماكان من اصطلاحه على المفعول الثاني للأفعال الظّن فطبيعة الحدث الخاص بهذه الأفعال يستلزم -من وجهة نظر سيبويه أن يظهر المفعولان معاً ولايجوز أن يقتصر على الأوّل (كما كان في كَسَا ونحوه) بل لابدّ من ذكر المفعول الثاني؛ وذلك لأنّ فائدة الجملة تكمن في ذكر هذا المفعول ولهذا يقول سيبويه فيه: «... أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقّر عندك من حال المفعول الأوّل، يقيناً كان أو شكاً... فإنّما ذكرتَ ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقيناً أو شكاً...»[٦].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٨٦.
(٢) الكتاب: ٢/ ٨٨.
(٣) الكتاب: ٢/ ٨٩
(٤) الكتاب: ٢/ ٧٨.
(٥) يقول الحيدرة اليمني (وأما الخبر فهو كل كلام تمت به الفائده؛ لأنك إنما تأتي بالمبتدأ ليعتمد عليه الخبر، وتأتي بالخبر لتفيد به عن المبتدأ) كشف المشكل في النحو: ١/ ٣١٦-٣١٧.
(٦) الكتاب: ١/ ٤٠.

ويظهر من كلام سيبويه فضلاً على كون المصطلح ذا دلالة وظيفية محددة بالمعلومة الأهم في الجملة كونه تابعاً للاسم الحامل للمعلومة المتعارف عليها، فالخبر يظهر في مواضع تابعة[١] هي: المبني على المبتدإ والحال والمفعول الثاني؛ وهو حال أيضاً (كما يرى سيبويه). وهو ما يعزز المنظور الوظيفي للجملة بإرتكازه على المتداول من المعلومات لنتمكن من إيصال المعلومات الجديدة.

الفعل والفاعل والمفعول: يختلف جهة الاصطِلاح المعتمدة في هذين المصطلحين منها فيما سبق من المصطحات باعتبار النظر إلى الحدث من جهة وقوعه والجهة التي صدر منها والجهة التي وقع عليها. فالفعل في اللغة «كنايةٌ عن كلّ عمل متعدٍّ أو غير متعدٍّ»[٢] وهو الحدث غير أنه، اصطلاحاً، حدد بقول سيبويه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطع»[٣]. فهو مصطلح تصنيفي لطائفة من الكلمات ذات خصائص متميزة يشغل فيها (الحدث) المركز الفعّال.

أما مصطلح الفاعل فهو مصطلح وظيفي للاسم الذي يقوم بالحدث والراجح أنّه يشير به إلى الفاعل الحقيقي أي القائم بالحدث على نحو الحقيقة لا لمجرد التعلّق النحوي إذ أن جمل سيبويه اقتصرت على هذا النوع من نحو: رأيت الرجلين ومررت بالرجلين، وأكلوني البراغيث، وأتاني رجل قويٌّ، ويذهب عبدالله وأتيتك أمس، وسآتيك غداً، وذهب زيد، وجلس عمرو، وضرب عبدالله زيداً، وأعطى عبدالله زيداً درهماً وكسوت بشراً الثياب الجياد واخترت الرجال عبدَالله. . .[٤]

ولعل ممّا يقوي ذلك-على نحو التأكيد-أنّ سيبويه ينحو في الأفعال التي

---

(١) يرى الأستاذ ابراهيم مصطفى أن الخبر أولى ذكراً في باب التوابع مما عرف بالتوابع نفسها.واعتمد على كلمة سيبويه في أنه هو المبتدأ ومطابقته بالتذكير وزالتأنيث.ولم يعتمد الا شطراً مما اعتمدنا عليه في ذلك كما أنّه لم يفرق بين المبنى على المبتدأ والخبر.ينظر إحياء النحو: ١٢٦-١٢٨.

(٢) لسان العرب: ١٤/ ٤٣ (فعل) وينظر: القاموس المحيط: ٤/ ٣٢. (الفِعْل).

(٣) الكتاب: ١/ ١٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٨و١٩و٢١و٢٣و٢٥و٣٣و٣٤و٣٧.

أُفرغت من الحدث (بمعنى أنّه لا مجال للفاعل أن يقوم به) ينحو إلى أن يصطلح بـ (اسم الفاعل) على الاسم الذي يشغل منزلة الفاعل في هذه الجملة وتلك الأفعال هي كان واخواتها[١] وهي طائفة من الأفعال تدل على أزمان فقط دون الأحداث.

والأمر نفسه في مصطلح المفعول فإنّه مما يؤكد كونه مفعولاً حقيقياً يقع به الحدث أن يصطلح عليه في كان وأخواتها بـ (اسم المفعول) دلالة على تفريغ محتواه من المفعولية الحقيقية، إلى كونه جاء في مرتبة المفعول في الجملة.

وممّا يبيّن وجاهة هذا الفهم لمصطلحي (اسم الفاعل واسم المفعول) أنّ سيبويه عندما يشير إلى كان الحدثية (التي تدل على حدث فضلاً على الزمان) فانّه سيستعمل مصطلح الفاعل إذ قال: «وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُالله، أي قد خُلِق عبدُالله. وقد كان الأمر، اي وقع...»[٢] وهكذا بقية أخوات كان.

ويذكّرنا هكذا اصطلاح عند سيبويه باصطلاحه على طائفة من الأفعال التي ليست بالدلالة الاصطلاحيّة للفعل الاعتيادي ولم تأتِ على امثلته بـ (اسم الفعل).

إن الملاحظة التي نخلص إليها هٰهنا تنظر إلى هذا التغاير الذي وَضُح بين جهتي الاصطلاح لنمطي الجملة الاسمي (ذات الخطية أو البنائية القائمة على تتابع الكلمات) والفعلي (المتوجه إلى دلالة الحدث) قد يعبّر عن إحساس بأن الجملة الفعلية هي التي يُمكن أن توصف بالجملة الاكثر حيوية لارتباطها بنقل الحدث وفاعله ومتعلقاته من موقوع به أو فيه أو معه أو يكون عذراً له. أما النمط الاسمي فليس كذلك لأن دخول المبتدإ كوّن قيداً على المبني عليه بوصفه تابعاً دلالياً للمبتدأ وكأنّ العلاقة بينهما كالعلاقة القائمة بين الصفة وموصوفها. يعني ذلك أنّه في عملية التخاطب لا يمكن إن نهمل إرادة المتكلم ومقاصده. وهذا يربط-من طريق آخر-الاقتصار على أحد المفعولين بطبيعة الحدث في الأفعال؛ إذ: «إنّها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلاناً من

(١) الكتاب: ١/ ٤٥.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٦.

الرجال، وسميّته بفلان؛ كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها، واستغفر الله من ذلك، فلمّاحذفوا حرف الجر عمل الفعل»[١] وهو ما يمكن إن يُفسّر في ضوء البنية الدلاليّة لهذه الأفعال التي يوضحها نوع الحدث المشتملة عليه أفعال: (كسا وأعطى واختار ونحوها). فالذي نلاحظه هٰهنا أنّ الفعل بوصفه العامل الرئيس في الجملة يحتاج-في الأصل-إلى عامل مساعد وهو حرف الجر ليطلب محل المفعول الآخر. ويفسّر هذا قبوله الاقتصار على المفعول الذي يتعدّى إليه على نحو مباشر. يظهر من ذلك أن وظيفة الحرف الجار (العامل المساعد) هي إيصال تأثير الحدث إلى المفعول وهو ما يرتبط-بصورة عامة-بمعنى المفردة التي تشغل منزلة الفعل في الجملة (وهو الحدث) لا بالفعل بوصفه بناءًا مجرداً[٢].

ويذكر سيبويه نمطاً آخر من الجمل يظهر فيه المفعولان متلازمين، ولا يمكن إن يقتصر على أحدهما، يرجع هذا التلازم إلى معنى المفردات التي تشغل منزلة الفعل في هذه الجملة وبالأحرى أن يرجع ذلك-كما سبق-إلى (الحدث) المشتملة عليه البنية الدلالية لهذه الأفعال يقول سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر. وذلك قولك: حَسِب عبدُالله زيداً بكراً، وظنَّ عمرٌو خالداً أباك... ومثل ذلك: رأى عبدالله زيداً صاحَبنا، ووجد عبدُالله زيداً ذا الحفاظ»[٣]. إن حدوث هذا النمط يقتصر على طائفة متمايزة من الأحداث عُبِّر عن أفعالها فيما بعد (بأفعال القلوب).

ولم تسلم تصوّرات سيبويه الخاصة بهذه المصطلحات ومن ثم البنية الناشئة منها من الانحراف عن الكتاب ونظريته خاصة بعد أن دخل المنطق ساحة البحث اللغوي، فمن ذلك تمّ عكس الاصطلاح الخاص بأركان الجملة الاسمية فقد اصطلحوا على المبتدأ بالمسند إليه وعلى الخبر (واهملوا مصطلح المبني عليه) بالمسند[٤]. وبهذا أصبح المسند موضوعاً والخبر محمولاً ولتكون الجملة

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٨.

(٢) كما سيتوضح مفصلاً في المبحث التالي.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٩.

(٤) ينظر: معاني النحو: ١/ ١٤، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٥-٦.

الاسمية جملة منطقية معبّرة عن قضية حملية على وفق ترتيب خطي هو الآتي:

الجملة المنطقية = الموضوع + المحمول

الجملـة الاسميّة = المسند إليه + المسند

= المبتدأ + الخبر

فأصبح المبتدأ عندهم بمعنى المسند إليه الخبر وأصبح الفاعل بمعنى المسند إليه الفعل لا العكس كما هو رأي سيبويه وذلك لأن الجملة المنطقية «تتضمن حكماً بـ (اتحاد) الموضوع والمحمول-المبتدأ والخبر-في الخارج واتصافه به...»[١]. والقضية الحملية تُعرّف بأنّها «ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه»[٢] فكل قضية لها طرفان ونسبة بينهما والطرفان هما: الأوّل: المحكوم عليه، وهو الموضوع أما الثاني: فهو المحمول والنسبة هي الرابطة بينها كما في الجمل: «الصدوق مؤتمن والكاذب ليس بمؤتمن). وهكذا خالف النحاة كافّةً سيبويه في اصطلاحَيْه وكذلك خالفوا أستاذه الخليل (رحمه الله). كما أنهم تكلفوا ذلك في الجملة الفعليّة مع صعوبة جعلها معبرة عن قضية حملية وقد جرّ ذلك إلى النحو العربي جانباً من البحث يريد أن يثبت الأثر الأجنبي خاصة المنطق اليوناني عليه أو ينفيه أو يحاول أن يقف موقفاً وسطاً[٣] وقد كان يغني الجميع عن هذا لو أنهم لاحظوا الكتاب النحوي الأول في العربية[٤].

المبحث الثاني

التكوين الخطيّ للجملة عند سيبويه

يحاول هذا المبحث أن يقدّم صورة للفكر البنائي الذي اتّسم به تحليل

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٥٠، وينظر: منطق المشرقيين: ١١٥-١١٨.

(٢) المنطق: ١٤٣، وينظر مابعدها.وينظر: النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي: ٢٨٠.

(٣) ينظر: الفراهيدي عبقري من البصرة: ٨٥-٩٤، مناهج البحث في اللغة: ٢٥-٣٣، العربية بين المعيارية والوصفية: ٢٥.والنحو العربي والدرس للحديث: ٦١-١٠٥.ونشأة النحو العربي من خلال كتاب سيبويه.بحث لجيرارتربو.

(٤) كان الدكتور فاضل السامرائي قد لاحظ أن سيبويه استعمل المصطلحين على غير ماعند النجاة لكن الدكتور لم يعلّق على ذلك باي شيء ولم يكن له أي أثر.ينظر: الجملة العربية: =

سيبويه لكلام العرب؛ إذ تبرز فكرة العمل فيه محوراً مهماً جداً في إدراك أبعاد مفهوم الجملة. وإذا كان النحويون الخالفون قد توجّهوا-بتأثير من التصوّر المنطقي للعلة والمعلول-إلى أثر العامل وفاتهم أن ينظروا إلى العمل ذاته وآثاره البنائية الرابطية؛ فأصبحت نظراتهم-في الأعم-تتسم بالشكليّة السطحيّة؛ فقد كان سيبويه على الضد من ذلك. فالعمل عنده الفكرة الرابطة بين مكونات الجملة، تلك الفكرة التي تجعل من الجملة نسيجاً واحداً متلاحماً (أي كتلة أو بنية واحدة) تتمايز عن الجملة أو الجمل التي تجاورها. ويجعل ذلك من مفهوم العمل ومفهوم البناء مجالين تحليلين لسيبويه لا ينفصلان في إطار تحديد مفهومه للجملة.

فالعمل-بخاصة عمل الفعل-هو المفهوم الذي يُعبّر به عن توليد المجالات أو إفراغها أو إنشائها لتشغلها المقولات الاسمية لتدلّ على الوظائف النحوّية وربطها بالفعل. أما البناء فهو الهيأة الحاصلة من العمل أو الرابط فهو البنية التي تضم الوظائف وهي التي تسمى الجملة.

يعدّ الفعل العامل الرئيس في الجملة لفعّاليته في تكوين المجالات، أما بقية العوامل فمنها ما يحمل عليه كالبنى التي تعمل عمله كاسم الفاعل ونحوه. وما ذلك إلا لأنها تشتمل على عنصر (الحدث) الأهم في عناصر الفعل.

وتجب الإشارة إلى أن مصطلح العمل في مثل هذه التصورات العامة لبناء الجملة يشمل مصطلحي سيبويه الواردين في الكتاب بكثرة (التعدي والعمل).

الكَلِم المولّدة في الجملة الفعلية: يشغل الفعل موقعاً مهماً في الجملة، فهو المحور الذي تتعلق به بقيّة مكوناتها وهو النواة المكوّنة للجملة وذلك بحسب فكرة البنائيين الإنكليز عن الفعل[١]. وقد عبّر عنها الدكتور محمد ابراهيم عبادة

= تأليفها وأقسامها: ٦.

(١) تكوّن هذه الفكرة أساساً لنظرية اطلق عليها تسمية (نظرية القدرة البنائية للفعل).وهي-في الحق-الجزء الاساسي في نحو التعليق (أي: نظرية التعلّق النحوي التي أسسها في فرنسا تسنيير Tesniée عام ١٩٥٩، بعد أن اصدر كتابه: عناصر علم التراكيب البنائي عام ١٩٥٤).وتقوم نظرية القدرة البنائية للفعل على قدرة الفعل وغير الفعل أحياناً كالاسم والوصف على طلب عناصر محددة في الجملة او مايسمونه (فتح مواقع خالية)[ونستعمل في الدراسة: توليد المجال أو خلق المجالات].وهم يطلقون على هذه النظرية مصطلح Valens

بقوله: «. . .إنّ الفعل وشبه الفعل والمشتق هو محور الجملة أو نواتها من الناحيّة التركيبية. وحول الفعل تدور متعلقات أو تسبح في مجاله لدلالته على الحدث. وهذه المتعلقات هي من صدر عنه ومن وقع عليه وزمانه، ومكانه، ودرجته، ونوعه، والحال التي تمّ فيها، وعلتّه، وعدده. وإذا ظهر في متعلقات الفعل فعل آخر كان محوراً ثانوياً لمتعلقات ينجذب إليه. . .»[١] فالنص يبيّن الخطوط الأساسية لعملية التوليد التي يقوم بها الفعل خاصة دون غيره من مكونات الجملة. ويعرض لها سيبويه بوصفها الوظيفة الأساسيّة له. وذلك عند تناوله لأنماط الجملة الفعليّة بعد أبواب المقدّمة؛ يقول سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعلٍ، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر. . .فأمّا الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك: ذهب زيدٌ وجلس عمرو»[٢]. ويقول أيضاً: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول؛ وذلك قولك: ضرب عبدُالله زيداً. فعبدالله ارتفع هٰهنا كما ارتفع في ذهب. وشغلت ضرب به كما شغلتَ به ذهب، وانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل. . .»[٣].

فلاشك أنّ الصياغة الدقيقة لعنوانات الأبواب تعطي الفعل وظيفة التوليد في الجملة فهو الذي يطلب الفاعل والمفعول. فالفعل قد (لا يتعدّى الفاعل إلى مفعول)، وقد (يتعداه إلى مفعول). ويربط سيبويه بين كون الفعل العنصر المولِّد في الجملة وكونه العامل الذي يرتفع به الفاعل وينتصب به المفعول.

إنّ التعديّ الذي يفهمه سيبويه ينطلق من هذا المفهوم ولهذا لاتفارق هذه الصفة الفعل؛ فالفعل (ذهب) الذي يصفه المتأخرون بأنّه فعل لازم[٤] ، هو عند

Theorie وهو منقول من ميدان على الكيمياء إلى ميدان على اللغة ونالت هذه النظرية عناية فائقة في كل من امريكا والمانيا.عن مدخل عن مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٦٢ -٦٧.

(١) الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية: ٤٢-٤٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٣. (٣) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٤) من لطيف ماماز به ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) (أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك: ٩٣-٩٤).بين اللازم والمتعدي أن يُبنى من الفعل اسمٌ مفعولٌ تام أو لا وفي شرح الحدود النحوية: ٨٤ «هو مالامفعول به له أصلاً لابنفسه ولابحرف جر.أوله مفعول به لايصل إليه إلا بواسطة فقط من حرف جر».

سيبويه (متعدٍّ) إلى الفاعل في الجملة. ذهب عمرو؛ وكذلك هو متعدٍّ إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه نحو: ذهبت ذهاباً. وكذلك هو يتعدّى إلى الزمان والمكان نحو: ذهبتُ أمس وذهبت وجهاً من الوجوه[١]. ويتعدّى إلى غير ذلك، وهذا يدعونا إلى القول بأن مفهوم التعدّي عند سيبويه مفهوم (تكويني) أي يقوم الفعل بتكوين الجملة فيستدعي الفاعل ويستدعي المفعول ويستدعي بقيّة المكونات مما يقتضيه المحل ويريده المتكلم: ويتضح بذلك أن تقسيم المتأخرين للفعل قسمين: لازم ومتعدٍّ أدّى إلى ضياع المفهوم الذي اعتمده سيبويه، وتحوّل التعدّي إلى مفهوم شكلي ينظر إلى وجود المفعول في الجملة فإذا نصب الفعل مفعولاً فهو متعدٍّ واذا لم ينصب مفعولاً فهو لازم.

ويؤكّد سيبويه الطبيعة المولِّدة للفعل بقوله: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل، وان شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل»[٢] فالفعل هٰهنا يولّد الفاعل والمفعولَيْن، والتوليد للمفعولين غير اجباري على ماهو الحال مع الفاعل فيمكن أن يقتصر على المفعول الأوّل منهما. ويورد سيبويه لذلك الجملتين: (أعطى عبدُالله زيداً درهماً وكسوت بشراً الثيابَ الجياد) فيمكن أن يقتصر على المفعول الاوّل فنقول: (اعطى عبدالله زيداً، وكسوت بشراً). يلاحظ أنّ سيبويه يرجع بالأمر إلى مشيئة المتكلم بقوله: (إن شئت اقتصرت. . .الخ) يعني إن عملية التخاطب لا يمكن أن نهمل فيها إرادة المتكلم ومقاصده. وهو من طريق آخر الاقتصار على أحد المفعولين بدلالة هذه الأفعال إذ «إنّها افعالٌ توصل بحروف الإضافة فتقول: أخترتُ فلاناً من الرجال، وسميتّه بفلان، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها، واستغفر الله من ذلك. فلمّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل»[٣] وهو ما يمكن أن يُفسَّر في ضوء الطبيعة الدلالية لهذه الأفعال، بل إن التعدّي بوساطة الحرف الجار-بصورة عامّة-يرتبط بمعنى المفردة التي تشغل الفعل (أي: طبيعة الحدث) لا ببنائه كفعل[٤] ويذكر سيبويه نمطاً آخر من الجمل

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٤-٣٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٧. (٣) الكتاب: ١/ ٣٨.

(٤) يمكن ملاحظة أثر دلالة الحدث في الفعل من خلال الجملة: ذهب زيدٌ إلى الشام فالفعل =

يظهر فيه المفعولان متلازمين، ولا يمكن إن يقتصر على أحدهما. ويرجع هذا التلازم إلى معنى المفردات (الأحداث) التي تشغل منزلة الفعل في هذه الجمل؛ فهي طائفة من الأفعال أحسن من اصطلح عليها بـ (أفعال الهواجس)[١] أو (أفعال القلوب) [٢] ؛ وهي أفعال شكٍّ ويقين، ولا تدّل على حركة خارجيّة، ومن ثمَّ فإن خصائصها الدلاليّة تستوجب أن يكون لها مفعولان متلازمان إذ إنّ هدف الجملة يكمن في هذا التلازم ولعلّ سيبويه باصطلاحه على ثاني المفعولين بأنّه خبر المفعول الأوّل أكثر دقة في الإشارة إلى أن فائدة الجملة تكمن في هذا التلازم (على مادلّ عليه مصطلح الخبر عند سيبويه). يقول سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، وليس لك إن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر. وذلك قولك: حَسِب عبدُالله زيداً بكراً، وظنّ عمروٌ خالداً أباك... ومثل ذلك: رأى عبدالله زيداً صاحبنا، ووجد عبدُالله زيداً ذا الحفاظ»[٣] ، فإلى جانب الخاصيّة المولِّدة للأفعال فإن من طبيعة هذه الأفعال أن تحافظ على علاقة تلازمية وصفيّة بين المفعول الأول وخبره المفعول الثاني في ضوء المعنى الدلالي لحدثها، وفي هذا يقول سيبويه: «وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هٰهنا أنَّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الاوّل يقيناً كان أو شكّاً. وذكرت الأوّل لتُعلِم الذي تضيف إليه ما استقّر له عندك من هو، فانّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الاوّل يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين»[٤]. فعمل الفعل المولِّد في هذه الجمل إذن يتركّز على العلاقة بين المفعولين.

ويقول سيبويه: «وأمّا ظننت ذاك فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّك قد تقول ظننت فتقتصر، كما تقول ذهبتُ، ثم تعمله في الظنّ كما تعمل ذهبت في الذهاب

= يصل إلى المفعول بوساطة العامل المساعد حرف الجر (إلى)مقارنةً مع الجملة: ضرب زيدٌ عمراً إذ الفعل يصل إلى المفعول بغير وساطة. فالسمات البنائية للفعلين متماثلة ولهذا فإنّ التعدي إلى المفعول المباشر لايتم من جهة هذه السمات بل من جهة نوع الحدث المحدد للسمات النحوّية للفعل.

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٣٣.

(٢) لأنّها أفعال قلبية باطنة لا ظاهرة حسية مثل ضرب وأكل، عن: معاني النحو: ٢/ ٤٢٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٩.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٠.

فذاك هٰهنا هو الظنّ كأنك قلت: ظننت ذاك الظنّ؛ وكذلك خلتُ وحسبتُ»[١].
فهٰهنا يقررّ سيبويه شكلاً بنائياً آخر لهذا النمط من الجمل يشابه به النمط البنائيّ الخاص بالجملة الفعليّة الأولى (ذهبتُ) أو (ذهبتُ ذهاباً) فتقول: ظننت فقط أو ظننت ذاك. على أن هذه المشابهة الظاهريّة لا تسرى إلى البنية الدلالية، بمعنى أنّ ذاك يشغل من الناحيّة الدلالية (مكان مفعولي الفعل) بسبب إمكانيته الاحالية إليهما. وليس هذا في الجملة الأخرى.

ثم أنّ سيبويه يؤكّد الخصوصية الدلالية للمفردات الفعليّة التابعة لهذه الطائفة من الأفعال بقوله: «وإن قلت رأيتُ فأردت رؤية العين أو وجدتُ فأردتُ وجدان الضّالة؛ فهو بمنزلة ضربتُ، ولكنّك أنّما تريد بوجدت علمتُ، وبرأيت ذلك أيضاً. ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيداً الصالح»[٢].

فهاهنا تتضمن الأفعال (رأيت، ووجدتُ) دلالة غير قلبية، فيتحول الفعلان إلى حقل دلالي آخر هو الحقل الدلالي الضامّ للفعل (ضرب ونحوه).

وبهذا يرتبط مفهوم التعدّي بوضوح بمعنى المفردة الفعل (أي: الحدث لا بنائها) التي تحتل منزلة العنصر المولّد في الجملة وتتكرر الحالة في الفعل (علمتُ) في مواطن أخرى نحو قوله تعالى﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: الآية ٦٥] وأيضاً قوله تعالى﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٦٠] التي يتضمن فيه معنى الفعل (عرفت) فتكون «علمتُ بمنزلة عرفت لاتريد إلّا علم الأوّل»[٣]. فالفعل يحمل في بنيته المعجميّة عناصر تكوينية تكون السمات المعجميّة أي lixcal features[٤] للمفردات؛ إذ

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٠. (٢) الكتاب: ١/ ٤٠.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٠.
(٤) وصف جومسكي المعجم lexicon ببساطة أنّه طائفة مفردات اللغة وتمتلك هذه المفردات نوعين من السمات المميزة الاولى (فنولوجية) والثانية من انواع متعددة (سمات نحويبة ودلاليّة...الخ) وتعود مقبولية الجملة إلى انسجام مفرداتها مع تلك السمات وتحدد هذه السمات العمليات الصرفية والتحويليّة التي ستعمل أو ستستثنى. (ينظر: جوانب من نظرية النحو: ١١٠ ومابعدها و٢٠٠ ومابعدها). وينظر: نظرية جومسكي: ١٥٩-١٦٢. ومباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة: ١٣١-١٣٨. وتمتلك هذه الخصائص في الفعل قدرة مولدة (كما سيظهر فيما يأتي من هذا المبحث).

تُظهر هذه العناصر الفعل يستوجب الفاعل وقد يستوجب مفعولاً واحداً أو مفعولين. كما أنّ هذه العناصر تحدد طبيعة هذه المفاعيل.

وهو ما يدعونا إلى أن نصطلح على هذه العناصر بـ (السمات النحويّة للفعل Crammatical feactures) مع ملاحظة وجود عناصر أُخرى في الفعل نصطلح عليها بـ (السمات الدلاليّة للفعل Semantic features) تعمل على إحداث الموائمة بين السمات الأولى (ذات الطبيعة المولِّدة: المنتجة في مستوى بناء الجملة) والمفردات الشاغلة للوظائف النحوية وعددها وهو ما يظهر عندما يحسن السكوت على الجملة لتمام الفائدة.

وفي تعدي الفعل إلى الحال يقول سيبويه: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حالٌ وقع فيه الفعل وليس بمفعول»[1]. فالحال من جملة الكلم المولَّدة عن الفعل وهو أحد سماته النحوية الذي تقتضي إرادة المتكلم أظهارها مع ملاحظة احتراز سيبويه من الشبه الظاهري للجملة مع بنية جملة: كسوت زيداً الثوب أو ضرب زيدٌ عمراً) بالرجوع إلى السمات النحويّة الكائنة في الفعل فهو يقول: «وذلك قولك: ضربتُ عبدَالله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدّى إليه فعل الفاعل نحو: عبدالله وزيدٌ ما جاز في ذهب، ولجاز أن تقول: ضربتُ زيداً أباك، وضربتُ زيداً القائم لاتريد بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل، فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلاً. وكما حالت الأسماء المجرورة بين مابعدها وبين الجار في قولك: لي مثله رَجُلاً... كما منعت النون في عشرين أن يكون ما بعدها جرّاً إذا قلت: له عشرون درهماً»[2]. إذ يعتمد سيبويه في تمييز الحال من المفعول على:

١ - ظهوره متعلقاً بالفعل الذي لا يطلب مفعولاً: (ذهب زيدٌ راكباً).

٢ - ظهوره متعلقاً بالفعل الذي لا يطلب مفعولين: (ضربت عبدالله قائماً).

بمعنى أنّ الفعل الأوّل لايولّد محلاّ للمفعول فليس ذلك من جملة سماته

(١) الكتاب: ١/ ٤٤.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٤.

النحويّة أما الفعل الثاني؛ فإنّ من سماته النحويّة أن يولّد أو يطلب محلاً لمفعول واحد لا لمفعولين. فمن ثَمَّ كان اشغال هذا المحل بـ (عبدالله) حاجزاً عن (قائم) أن يكون مفعولاً وكذا (أباك والقائم) في الجملتين اللتين سبق ذكرهما. ونحا بهما إلى أن تشغل المحالّ الأخرى التي يولّدها الفعل (كمحل الحال، والبدل) أو المحالّ التي تتعلّق بالاسم نحو (الصفة). ولعل الأمر بدا واضحاً أن ظهور الوظائف النحويّة يخضع إلى السمات المعجميّة Lexical) features) الخاصة بالفعل المولّد الأساسيّ في الجملة.

ولايقف سيبويه في فهمه لبناء الجملة، وتكوينها الخطيّ عند هذا بل يتجاوز إلى ما يمكن أن نصلطح عليه بـ (السمات البنائيّة Structural feactures) الكامنة في الفعل ولتوضيح ذلك نلاحظ ماورد في النص السابق وذلك حين يقول: «. . . فالاسم الأوّل المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته. كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلاً وكما حالت. . . »الى آخر النص، الّذي يضع سيبويه لنا فيه تصوّراً بوجود منزلات أو محاّل مرتبطة بالفعل تشغلها البنى الّتي يتعدّى إليها (أي: يولّدها) وهو مفهوم القدرة على خلق المجالات في الجملة، تلك الامكانية التي لا يتصف بها على هذا النحو الصارم غير الفعل، وَأُولى هذه المجالات أو المحالّ مجال الفاعل ويليه مجال المفعول الأوّل ثم مجال المفعول الثاني ثم مجال الحال وهكذا؛ ولاتستطيع المفردة من الناحيّة البنائيّة أن تشغل هذه المنزلة في حالة اشغالها بمفردة أخرى ففي الجملة: ضربت عبدالله قائماً، لولا وجود (عبدالله) في مجال المفعول واشغاله به لكان قائم مفعولاً لضربت لاحالاً ولأصبحت الجملة: ضربت قائماً (أي مسمّى بهذا الاسم) وكذا الأمر في (ذهب زيدٌ راكباً). فلولا زيد لأصبحت الجملة (ذهب راكبٌ). فالتصوّر البنائي الذي يظهر هٰهنا يقوم على اشغال الكلم المولَّدة لمواضع محددة سابقاً في بنية الجملة من غير النظر إلى خصوصيّة الأسماء التي تشغل هذه المجالات. ولاشك أنّ هذا التصوّر القبليّ يعدُّ واحداً من مستويات فهم الجملة. يمكننا إلى الآن أن نعرض فكر سيبويه الآنف الذكر على النحو الآتي:

١ - يعدُّ (الفعل) المقولة الأقوى في الجملة بما تمتلكه إمكانية خلق

المجالات. والتحكم بطبيعة الكلم الشاغلة للوظائف.

٢ - يكون فهم الجملة عبر هدي مستويين: الأول: مستوى بنائي (خطي) لاشأن له بالدلالات تظهر فيه منزلة الفعل يليها المجالات التي أُفرغت للوظائف النحويّة. أما المستوى الثاني: فهو مستوى السمات النحوية والدلالية للفعل ويظهر عملها في الجملة المتحققة.

وعلى ذلك فإنّنا سنخرج من المستوى البنائي بالمخطط الآتي (الذي يمثّل الجملة من الناحية البنائية»:

[الفعل + [مجال الفاعل] ، [مجال...] ، [مجال...] ،[مجال...]، [مجال...] ،[مجال. .]... إلخ.

مخطط (١) الجملة البنائية

وأرى أن نصطلح على هذه الجملة البنائية بـ (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) ويظهر هذا المستوى من الجملة في وضع البنية الصغرى للكلام التي انعقد عليها باب المسند والمسند إليه وهي: [المسند + [المسند إليه]]التي يدخل تحتها نمطا بنية الكلام النمط الاسمي والنمط الفعلي(١) باعتبار أركانهما الأساسيّة أما إذا أضفنا عليها بقية المحال فإنها ستأتي على: [المسند + [المسند إليه]] ،[التكملة]وهذه هي البنية الأساسيّة للاستعمال المفترضة للجملة العربية في ضوء العلاقة الإسناديّة ومفهوم التعديّ. ويكون اصطلاح التكملة اصطلاحاً يعمّ الوظائف غير الركنية (أي: الفضلة) (٢). ولتوضيح ما سبق نأخذ الجملة الآتيّة:

فعلتُ ذاك حذار الشر------

(١) إن سيبويه لايجد فرقاً بنائياً في الصفة الخطية بين الجملة الاسمية و الفعلية فايهما يقع أولاً يكون المسند ويكون العامل في أنشاء المجالات فإنّ الجملتين (سافر زيد وزيد سافر)تمثلان عنده نمطاً بنائياً واحداً في الصفة الخطية هو المسند و المسند إليه فالمتقدّم هو المسند إليه والمتأخر هو المسند.

(٢) وهو مصطلح يظهر عند النحاة المتأخرين، والفضلة خلافُ العمدة: مالايستغنى عنه كالفاعل.والفضلة مايمكن الاستغناء عنه كالمفعول؛ فيجوز حذف الفضلة.إن لم يضر...» شرح ابن عقيل: ١/ ٥٤٣.

فهذه الجملة تعدّ تحققاً فعلياً للجملة البنائية أي البنية الافتراضية للجملة العربية التي سبق ذكرها أي تلك المشتملة على جميع مجالات الوظائف النحوية التي تتقدّمها منزلة الفعل فلو تصوّرنا الجملة المتحققة اعلاه على وفق المخطط السابق للبنية الافتراضية فانها ستكون كما يأتي:

فعل + [تُ]، [ذاك]، [م٢]، [الحال]، [التمييز]، [حذار الشر]، [المفعول معه]

نلاحظ إن التحقق لا يشغل جميع مجالات الوظائف النحوية بل يقوم باخضاع الجملة البنائية إلى مبدأ الاختيار المتعلق بإرادة المتكلم وظرف المقام مع إهمال مالا حاجة اليه فتظهر الجملة على الصورة:

فعل + [تُ]، [ذاك]، [حذار الشّر]

يمكننا-إذن-من خلال مامّر أن نفهم بأن لكل جملة (بنية تجريدية) خاصّة تشترك بها مع طائفة الجمل التي لها النسق نفسه (نعني لها الوظائف النحويّة نفسها) ولكن هذه البنية المجردة تعدّ في الأصل بنية اختيارية من بنية الجملة الافتراضية الكبرى المشتملة على طرفي الجملة: الطرف الأيمن (للفعل المولِّد) والطرف الأيسر للمجالات الوظيفيّة للكَلِم المولَّدة. ويحدد هذا الاعتبار الموقعيّ للطرفين الحالة الأساسيّة في ترتيب البنى المولِّدة وتلك المولَّدة فقد تخضع هذه الجملة لطائفة من القوانين التحويليّة فتقدّم موقعاً على آخر، أو تحذف هذا وتبقي ذاك أو تُبنى الجملة للمفعول (للمجهول). وعلى كل حال فيجب أن تكون هذه التحويلات ملاحظة، وهي بقدر ما تخفي الحالة الأساسية فهي تظهرها؛ على أنّ كلّ ذلك يجب أن يتمّ من جهة قوانين خاصّة يمتاز بها النظام النحوي للغة وإلّا حكم على الجملة المتحققة بالضعف أو عدم الصّحة ولا يغيب عنّا أنّ العربية تسمح بخرق تلك الشروط كلها أو بعضها في مستوى آخر من الإنجاز ألاوهو المستوى المجازيّ، ولا يغيب عنّا أيضاً أنّ المتكلم والمخاطب يتحكمان بالجمل المتحققة (الإنجاز) إلى حدٍّ بعيد (ومجال التفصيل سيأتي لاحقاً في مبحث المحتوى الدلالي للجملة) ولتوضيح الأمر نرجع إلى الجملة (١) ونضعها على وفق ما يفسح لنا الإنجاز من تحققات لهذه الجملة سواء أكانت صحيحة أم خطأ؛ وهي:

فعلتُ ذاك حذار الشر----- (١)

فعلتُ حذار الشر ذاك------ (٢)

ذاك فعلتُ حذار الشر------ (٣)

حذار الشر فعلتُ ذاك------ (٤)

فعل ذاك زيدٌ حذار الشر----- (٥)

فعل حذار الشر زيدٌ ذاك----- (٦)

فعل حذار الشر ذاك زيدٌ----- (٧)

فعل ذاك حذار الشر زيدٌ----- (٨)

لكن بعض هذه الصور قد تجاوزت الاعتبارات المكانية للوظائف تلك التي لا يسمح بتجاوزها مما يؤدي إلى وصف تلك الجملة بانها: من الخطأ النحوي (أو المستقيم القبيح على حد تعبير سيبويه وهو أن تضع اللفظ في غير موضعه) (وهي الجمل٦،٧،٨) لأن المفعول لإجله حال بين الفعل والفاعل،أما صورة الجملة رقم (٥) فيمكن إن توصف بالضعف؛لان الجملة احتوت على بؤرتين،والبؤرة وظيفة تداولية «تسند إلى المكون (الكلمة) الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة»[١] وذلك غير مقبول[٢]. أما الصور (٢،٣،٤) فهي جمل تتمتّع بالقبول النحوي،لكونها جملاً محوّلة مقبولة للجمل الاصل (١). على أنّه تجب ملاحظة أنّ جميع الجمل المذكورة في اعلاه تشير إلى النمط الأساسي الذي جاءت عليه الجملة ذات العدد (١) بل إن الحكم على هذه بالخطأ والصواب يستند إلى ذلك. إن مثل هذه الاحكام التي تتعلق بترتيب الوظائف النحوية تظهر في مجموعة من اللغات التي تتبع نظاماً محدداً للتركيبات الجملية. وبعضها لا يسمح بأي تقديم وتأخير في الجملة،وعلى العكس من ذلك تُوجد طائفة أخرى من اللغات تتحرك فيها المفردات داخل الجملة تحركاً حرّاً. أما العربية فقد سمحت بالخروج على الترتيب المقدّر في البنية الافتراضية للجملة العربية في حدود معينة عبّر عنها سيبويه بـ (الاهتمام

(١) الوظائف التداولية في اللغة العربيّة: ٢٨.

(٢) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية: ٤٠.

والعناية) [١] وقد وظفت آلية الإعراب هٰهنا توظيفاً جيداً لما توفره من أمن اللبس، غير أنها يمكن أن ترفض الخروج على نظام الترتيب (أو الرتبة) [٢] في بعض الجمل نحو: ضرب موسى عيسى؛ لأن الكلمتين (موسى وعيسى) لم تخضعا لآلية الإعراب إذ لا يغيرهما العامل عن حالهما ولم يكن هناك دليل يربطهما بالجملة الأصل في حالة التقديم والتأخير كما في الجمل من نحو: أكل الكُمَّثرى يحيى[٣] لأن الكمثرى شأنها أن تُؤكَل ويحيى من شأنه أن يَأْكُل فلامانع من الخروج عن نظام الرتبة. كما أنه قد تعمل قرائن سياقية لغوية ومقاميّة أو تأريخية على بقاء النمط البنائي الأساسي واضحاً عند النظر إلى الجملة المتحققة.

ولو عدنا إلى الجملة ذات العدد (١) بزيادة الظرف (غداً) عليها لأصبحت:

فعلتُ ذاك غداً حذار الشر-------- (٩)

ووقعت تحت طائلة سيبويه لحكم بأنّها من: المحال وهو: «أنْ تنقض أول كلامك بآخره»[٤] ويعني ذلك وجود تناقضٍ بين الدلالة الزمنية للفعل، ودلالة الظرف الزماني للاستقبال. إن مثل هذا التناقض يشير إلى سمات اخرى يشتمل عليها الفعل تنعكس على البنى المولّدة التي يجب لها أن تنسجم مع سماته التكوينيّة.

قد أشرنا إلى السمات النحويّة الّتي ألمح إليها سيبويه فيما سبق في مفهوم التعدّي وطائفة من متعلقاته؛ كما قد اشرنا إلى سمات دلاليّة في المفردة التي تشغل الفعل. أمّا الآن فتظهر عناصر تصنيفية أخرى يشتمل عليها الفعل يمكن أنْ نصطلح عليها بالسمات البنائية للفعل وذلك لأنها (كما يتّضح من الجمل السابقة) ترجع إلى البناء الخاص بالفعل لا إلى المفردة الّتي تشغله؛ أي: ترجع إلى (فَعَل ويَفْعَل) على نحو مجمل لإبنية الأفعال.

وهذه السمات تكون في المستوى نفسه الذي تؤثر فيه السمات النحوية

---

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٨١، ٥٦.

(٢) للوقوف على الأساس النظري الرتبة في العربية ينظر: نظام الرتبة في نظرية النحو العربي (بحث).

(٣) ينظر الخصائص: ١/ ٣٥.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٥.

للفعل بمعنى أنّها تتوجب وجود منزلات أُخرى في (بنية الجملة الأوليّة) الافتراضية. ولقد أسس سيبويه معاييره في القبول النحويّ للجملة بملاحظة كلا الضربين من السمات أعني النحوية والبنائية وذلك في النص المهم الذي كوّن أحد أبواب المقدمة، وهو قوله: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح، وماهو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً. وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح: فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ[١] يأتيك، واشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[٢].

علّق أحد الباحثين على هذا النصّ بقوله «في هذا النص القصير تكمن بذور نظرية نحويّة دلاليّة حيث تندمج في تلاؤم صميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة. أو بعبارة أُخرى قوانين المعنى النحوي الأولي وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولية وتمثلها الدلالة المعجمية للكلمة، وتمتزج فيما يمكن أن يسمى المعنى النحوي الدلالي»[٣] Semantic syntactic meaning فالنص يصوّر عمق التفكير البنائي للنظرية اللغوية العربية في بناء الجملة عند سيبويه. على أنّه وفي سبيل اكتمال أبعاد هذه النظرية يجب أن نضيف إلى نص الباحث المتقدّم وجود قوانين بنائيّة للجملة تكوّن البنية الافتراضية للجملة العربية على ما سبق بيانه. وبعدُ: فانّ السمات البنائيّة للفعل تظهر من خلال معياري (المحال والمحال الكذب). فالجملتان فيهما تعدّان من التركيبات الصحيحة نحوياً إذ إنّ بنيتهما هي: (فعل + فاعل + مفعول + ظرف)؛ إلا أنّ الاحالة تأتي من التناقض في الجهة الزمانية (aspect) بين الفعل والظرف. والزمان من جملة المكونات الأولية للفعل كما سنبرهن عليه تفصيلاً

(١) وردت الكلمة بالنصب في النسخة المعتمدة ويبدو أنّه خطأ طباعي فقد جاء بالرفع في الطبعات اللاحقة بالتحقيق نفسه، وينظر أيضاً بالرفع الكتاب--كتاب سيبويه-مقدمة الكتاب: ١٩٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥-٢٦.

(٣) النحو والدلالة: ٦١.

في مبحث مفهوم الفعليّة.

فالبناء الظاهر (صيغة الفعل) هو المعبّر عن الدلالة الزمانية عند سيبويه؛ إذ قال في حد الفعل بأنه «أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع. وما هو كائن لم ينقطع»[(١)]. وهو ليس من جملة قوانين دلالة المفردات الأولية التي ذكرها الباحث بل هو من جملة قوانين بناء الفعل أي (الصيغة المجردة). ففي جملة المحال الكذب: (سوف أشربُ ماء البحر أمس) تأتي الاحالة من تعارض الزمان الماضي في الظرف مع الزمان المستقبل للفعل، وليس مع سوف لأن الفعل على هيأة (فعل: وهو المادة الثلاثية) يحمل دلالتين عامتين للأزمنة في الجملة لقول سيبويه: «ويتعدّى إلى الزمان نحو قولك: ذهب؛ لأنّه بُني لما مضى منه ما لم يمضِ»[(٢)] غاية ما في الأمر أنّ التركيب في الجملة سيحدد الدلالة المرادة بدقة وقد يتم ذلك-كما حدث هٰهنا-باداة تخلصه للاستقبال (وهي سوف).

أمّا الكذب فهو معيار دلالي لما بين الدلالة المعجمية للحدث (الشرب) وماء البحر؛ الذي من شأنه إن لا يُشرب أو لايمكن شربه جميعاً (على ما يمكن أن يعنيه سيبويه). بمعنى أنّ هناك قوانين في الجملة تربط ما بين المعاني الدلالية للعنصر المولِّد في الفعل (الحدث المتحقق)، ودلالة المفردات الشاغلة للوظائف النحوية (فماء البحر لا يصلح دلالياً أن يكون مفعولاً لأشرب).

ويعبّر سيبويه بـ (المستقيم القبيح) عن بعض الخروج على ما سمّاه الباحث السابق بـ (قوانين المعنى النحوي الأولى وتمثله الوظائف النحويّة) وهو ما نعني به (السمات النحويّة للفعل) على مافي الجملتين قد زيداً رأيت وكي زيدٌ يأتيك. فالذي حدث برأي سيبويه أنّه تمّ وضع (زيدٌ) الذي يشغل الوظيفة النحويّة (المفعول) في موقع الفعل بعد قد التي تختص بالدخول على الفعل. ولها الصدارة في الجملة. ويكمن القبح في الجملة الثانيّة أنّ الفاعل قد تقدّم على فعله. كما يمكننا أن نفهم هذا النقض في الجملة في تحطيم ما يسمى بـ (phrase cluster) وهو مايحدث من اتحاد عباري (نسبة إلى عبارة phrase)

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٥.

من كلمتين أو أكثر؛ إذ أن في البنى الكبرى (الجمل) بنىً أخرى هي المركبات العبارية (فقد) لا تأتي مع غير الفعل وإن (كي) كذلك فإذا أقحم صنف آخر غير الفعل أحدث ماعبّر عنه سيبويه (أن يضع اللفظ في غير موضعه) بمعنى تحطيم العبارة.

أما المستقيم الكذب، فالجملة فيه تمثلت فيها مراعاة القوانين النحوية الخاصة بالوظائف النحوية (المعنى النحوي الأولي) (وهو معيار الاستقامة عند سيبويه) ؛لكنها لم تراع قوانين دلالة المفردات (الاحداث) فلا الجبل قابل للحمل ولا ماء البحر قابلٌ للشرب (وهذا هو الكذب عنده). أما الجملتان اللتان عبّر عنهما سيبويه بـ (المستقيم الحَسن) فهما ممّا تمثلتا القوانين الجمليّة التي هي في الحقيقة انعكاس للسمات المختلفة للفعل البنائيّة والنحويّة والدلالية على بنية الجملة فالجملة (أتيتك أمس) تظهر السمات البنائيّة المولِّد في الفعل (أتى) فولَّدت الظرف الدال على الماضي من خلال دلالة بناء (فَعَل) على مامضى. أمّا السمات النحويّة المولِّدة لمحل الظرف فاختارت أيضاً وظيفة المفعول، ثم اختارت السمات الدلاليّة الكلم المناسبة لتشغل المجالات النحويّة المختارة (الفاعل والمفعول). ويظهر أنّ محل الفاعل يتولّد عن السمات البنائيّة مما يعني أن ظهوره[1] لازم للفعل دائماً في كل أحواله.

يظهر ممّا سبق إن الفعل يشتمل على نوعين من السمات المولِّدة المكوّنة للجملة في بنيتها الافتراضية هي: البنائيّة والنحويّة مع نوع ثالث يعطي الجملة تحققها الدلاليّ باختيار الكلم المناسبة وهي السمات الدلالية ويعني ذلك هيمنة للفعل على بقية مكونات الجملة وهي تمتاز عن بقيّة السمات التي تتصف بها طائفة من البنى.

إن فكرة السمات البنائية المولِّدة التي تعمل على توليد مكونات في الجملة (أي مجالات) مرتكزة إلى الفعل بوصفه بناءً لا بوصفه المفردة المعجميّة التي تشغل منزلة الفعل (وهي الحدث) -تبدو ناضجة في كلام سيبويه إلى درجة أن

(١) تجدر الإشارة إلى تلازم آخر يظهر مع المسند في الجملة الاسميّة، إذ يتعلق ذلك بلزوم ظهور المبني عليه وستأتي الأشارة إلى نوع آخر من التلازم يلزم به ظهور المفعول أو المفعولين وهو التلازم النحوي ويرجع هذا التلازم إلى السمات النحوية المتضمنة في الفعل.

جاء كلامه عنها دقيقاً؛ فمن جملة ما يتعدى إليه الفعل أن يتعدّى إلى المصدر إذ يقول: «واعلم أنّ الفعل لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه؛ لأنّه إنما يذكر ليدلّ على الحدث. إلا ترى إن قولك قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب.»[١].

فالفعل ذهب لا يمكن أن يتعدّى للمفعول بسبب دلالة المفردة التي تشغل الفعل وتحديداً (الحدث) وقد مرّ بيانه فيما سبق-في حين إن التعدي إلى الحدث يعتمد على الفعل بوصفه (بناءً أو صيغة) إذ إن (فَعَل) يدل على (كان منه فعل) أي [+ ماضٍ + فاعل + حدث]. فهو من جملة المكونات البنائية للفعل وهو المسوغ الذي يراه سيبويه في حدوث التعدّي (أي: التوليد) إلى اسم الحدثان في الجملة. ويدرك سيبويه إن هذا التعدّي يختلف عن التعدّي إلى المفعول بكون اسم الحدث مما يدل عليه الفعل ذاتاً، ويلمح إليه بصورة مباشرة، ويسميه الصنف؛ يقول سيبويه: «وإذا قلت ضرب عبدُالله لم يستبن إن المفعول زيدٌ أو عمرو، ولايدلّ على صنف كما أن ذهب قد دلّ على صنف، وهو الذهاب»[٢]. وفي النصّ أشارة واضحة تعزز فكرة سيبويه في اشتمال الفعل وما يعمل عمله على أدلة للكلم ومحالها في الجملة ويتم عبر هذا الدليل وذاك طلب مكونات الجملة وتلك الأدلة هي السمات الثلاث التي كشف عنها المبحث فيما سبق. ويلاحظ أن بروز الدليل يتم من الناحيّة التركيبيّة عندما يطلب الفعل الكلم المعينة فقول سيبويه في (ضرب عبدُالله) أنه لايدل على صنف أي (الضرب) لأن الدليل البارز من الفعل الآن هو طلب المفعول وليس كذلك (ذهب) فإن الدليل البارز من الفعل الآن هو طلب اسم الحدث (الذهاب). ثم ذكر أمثلة لأنواع الحدث التي يطلبها الفعل وهي: «ذهب عبدالله الذهاب الشديد، وقعد قِعْدة سَوْء، وقعد قعدتين. لما عمل في الحدث، عمل في المرّة منه والمرتين وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصّماء، ورجع القهقرى، لأنّه ضربٌ من فعله الذي أُخذ منه»[٣].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٤-٣٥.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٥.

ويتعدّى الفعل إلى ظرف الزمان من الجهة نفسها التي تعدّى بها الفعل إلى اسم الحدث وهي (صيغة فَعَل) بوصفه بناء مجرّداً وهذا سبق بيانه إلّا أن سيبويه هٰهنا يقدم لنا فهمه الذي قام عليه هذا التعدي فيقول: «ويتعدّى إلى الزمان؛ نحو قولك ذهب؛ لانه بُني لما مضى منه ومالم يمضِ. فإذا قال: ذهب فهو دليل على إن الحدث فيما مضى من الزمان. وإذا قال سيذهب فإنّه دليل على أنّه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى ومالم يمضِ منه كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث»[١] وأمثلته جمل نحو: قعد شهرين، وسيقعد شهرين، وذهبتُ أمس، وسأذهب غداً. فالنص-قبل كل شيء-يؤكّد أن الأفعال لها أصل تجريدي أقرب الصور إليه هي صورة الفعل الماضي. ويحمل هذا الأصل السمات المميزة للبنى الفعليّة ذكر سيبويه منها (مامضى وما لم يمض والحدث). والتعدي إلى الظرف يتم على وفق الدلالة المتحققة لزمان الفعل وأوضحها (فَعَل وسيفعل). ولكن ينبغي أن نشير إلى أنّ التعدي لمجال الظرف أي خلق مجال الظرف يخضع للسمات النحوية للفعل، عبر عنصر الحدث لا للسمات البنائية المسؤولة عن تحديد نوع الظرف كما يظهر في جملتي سيبويه: أتيتك أمس وأتيتك غداً.

ومن هذا التعدي تعدّيه إلى نحو فرسخ وميل في نحو: ذهبت فرسخين وسرت الميلين. وهو ما اصطلح عليه سيبويه بـ (ماكان وقتاً في الأمكنة) وذلك «لأنّه وقت يقع في المكان، ولا يختصّ به مكان واحد. كما أن ذاك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه...»[٢].

وفي إطار من المؤثرات الاجتماعيّة على اللغة يرى سيبويه أن التعدّي إلى هذه الظروف ليس بتلك المنزلة القوّية؛ وذلك لأنّ الأماكن أخصّ من الأزمنة؛ إذ إنّ اتصالها بالبيئة الاجتماعية يجعل «الأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب ألا ترى أنّهم يخصونها بأسماء كزيدٍ وعمرٍو، وفي قولهم مكة وعمان ونحوهما، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان و لا فيه كالجبل والوادي والبحر. والدهر ليس كذلك. والأماكن لها جثة، وإنّما الدهر مُضي الليل

(١) الكتاب: ١/ ٣٥. (٢) الكتاب: ١/ ٣٦.

والنهار،فهو إلى الفعل أقرب»[١]. يفهم النص-ولاسيما كلماته الأخيرة-أن الدهر بعموميته يتجانس مع صيغة الفعل المجردة غير المحددة خاصة إذا لمحنا وصفه للأماكن بأنّ لها جثة. فضعف رابطة تعدي الفعل إلى هذه البنى يرجع إلى أساس اجتماعيّ بكون الأماكن مخصصة وهو ما يخرجها عن الظرفيّة إلى حقل الاسميّة فيجعلها اعلاماً للمكان. كما يشير سيبويه إلى أنّ الأفعال لم تبن على الأماكن؛ولهذا كان ارتباطها من جانب الصيغة ضعيفاً ويتم ذلك من جهة مقتضى وقوع الحدث أنّه ينبغي أن يكون في مكان ما. يقول سيبويه في هذا الصدد: «ويتعدّى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنّه إذا قال: ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً؛ وإن لم يذكره كما علم،أنّه قد كان ذهاب،وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد،وجلست مجلساً حسناً،وقعدت مقعداً كريماً،وقعدت المكان الذي رأيت،وذهبتُ وجهاً من الوجوه»[٢].

فسيبويه يرجع امكانية الفعل في توليد ظرف المكان إلى متعلقات أقرب ماتكون إلى البنية الدلالية للحدث[٣] من خلال كونها اقتضائية كما سبق-وهو ما يجعل التعدّي هٰهنا يختلف عن التعدّي إلى الحدث وظرف الزمان. كما أنّ هذا التعدّي يقتصر على طائفة من الأفعال تتصف بالحركة الخارجيّة أو كما يقول: التي هي أعمال[٤] ؛فلا نقول: (فكّرت وجهاً من الوجوه) على أن وجهاً ظرف مكان فهذا غير مقبول ومن هٰهنا نفهم كيف أن سيبويه جعل طلب الفعل للأمكنة أقل قوة من طلبه للأزمنة (توليده لها) إذ إنّه لا يتم من جهة بنائية بل من جهة دلاليّة لطائفة من الأحداث.

ومما يؤكّد خضوع المكونات المولّدة للفعل على هذه الطريقة ما قاله سيبويه حول: ذهبتُ الشام (كأنّه يشبه الشام بالمكان أو اسم المكان) إذ وصفه: بأنّه

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٦-٣٧.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٥.
(٣) يضع جومسكي ظرف المكان في خارج مكونات الفعل المسمى بـ(Aux) فهو من مكونات الحدث +V (الفعل الاعتيادي)+ (أفعال مساعدة) Aux + tobe (الفعل الرئيس) MV.
ينظر: محاضرات اتجاهات البحث اللغوي الحديث (مدونتي).
(٤) ينظر الكتاب: ٤/ ٥.

شاذ، وعلل حكمه هذا بقوله: «لأنّه ليس في (ذهب) دليلٌ على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام، دخلت البيت، و. . .»[1]. فنظرية التعدّي (التوليد) تعتمد على وجود أدلة في الفعل (وهي السمات) تتناسب معها الكلم المولّدة. ولكي يتعدّى إلى احدى الكلم ينبغي أن يكون فيه ما يدلّ على هذا التعدّي. وهٰهنا يمكن أن يوازن هذا الفكر السيبويهي مع المفكر اللغويّ جومسكي؛ إذ يعتقد الأخير في إطار نظريته المعنونة (Goverment binding Theory)[2] أي: (نظرية الربط العاملي أو نظرية الترابط القائم على العمل) التي تمثل في ظننا باعثاً على إعادة الاعتبار لنظرية العامل في النحو العربي أن العامل ينبغي أن يكون (أو يفهم) على أنّه عبارة عن النسيج الرابط لمكونات الجملة باعتبار أن العمل نابع من (السمات التصنيفيّة: Categorizetical features) أي أن الكلمات ترتبط معاً عن طريق أنّ بعضها يسلك في الجملة موقعا يطلب فيه البنى، تنسجم هذه البنى مع خصائصه الداخلية فالفعل اسأل يطلب مفعولاً يمكن أن يُسأل. ولهذا يفهم قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [يوسف: الآية ٨٢] من لدن المخاطب أنّ السؤال لأهل القرية وأصحاب العير لا للقرية ذاتها وقد تقدّم رأي سيبويه في: (سأشرب ماء البحر) أنّه من الكذب الذي يأتي من خلال عدم قابلية الانسان على شرب ماء البحر لأن ماء البحر لا يشرب كله أو لا يجوز شربه. ومن المهم أن نبيّن أن فكرة العمل عند جومسكي تعني عند سيبويه (التعدّي) لا العمل حسب. ويمكن القول أن العمل عند سيبويه هو المظهر السطحي للتعدّي وذلك بتغيير العلامات الإعرابيّة.

نخلص مما مرّ إلى أنّ سيبويه يتبنى في مفهومه للتعدّي أن الفعل يقوم بتوليد مجالات لبنىً أُخرى غير مجالات الوظائف النحويّة التي تقدّم ذكرها، يعتمد في

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٥، حاول ابن جني أن يفهم تعدي الفعل إلى المفعول مباشرة بقوة في الفعل أفضت إلى مباشرة الاسم أمّا الأفعال نحو ذهب فقد ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٣٩.

(٢) ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: ٨٨ وقد ترجمها بنظرية العامل والربط الإحالي.

ذلك على ما سميناه بـ (السمات البنائية). ولهذا ينبغي أن تشتمل البنية الافتراضية (الكبرى) للجملة العربيّة على مجالات لـ (اسم الحدث وظرف الزمان) أمّا ظرف المكان فيتعدّي له عن طريق السمات الدلالية للفعل وقد ينوب عنها بنى لـ (اسم المكان وماكان وقتاً من الامكنة). ويمكن توضيح ما سبق من الجملة التي ذكرناها آنفاً وهي:

فعلتُ ذاك حذار الشر-------- (١)

فتقول: فعلتُ ذاك أمس حذار الشر-------- (١٠)

فدخول ظرف الزمان (أمسِ) في الجملة يعني أنّ في البناء العميق (المفترض) للجملة محلاً خاصاً يشغله ظرف الزمان وهو كائن بعد محالّ المفعولين يتم تكوينه عن طريق الـ (Aux) السمات البنائية ويوضح هذه النقطة قول سيبويه في (باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول) نحو: أعطي عبدُالله المال: «واعلم أن المفعول الذي لا يتعدّاه فعله إلى مفعول يتعدّى إلى كل شيء تعدّى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله إلى مفعول. وذلك قولك: ضُرب زيدٌ الضربَ الشديد، وضُرب عبدالله اليومين اللذين تعلم لا تجعله ظرفاً...»[1] فالتعدّي إلى البنى الأخيرة يتم بعد أن يكتمل تعدي الفعل إلى مفعوليته مما يعني أن التعدي إلى هذه البنى يعدّ إختيارياً وليس كما هو الحال في التعدي إلى المفعولين فهو إجباريٌّ أما التعدي إلى الفاعل فهو لازم لابّد منه في كل فعل «لأنّك لاتلفظ بالفعل فارغاً»[2]. وبهذا تظهر محالُّ اسم الحدث وظرفي المكان والزمان في البنية الافتراضية بعد محالّ المفعولين وقد أوضح ذلك سيبويه مرة أخرى في الجمل المحوّلة إذ يقول: «واعلم أن المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل الفاعل في التعدّي والاقتصار بمنزلته إذا تعدّى إليه فعل الفاعل؛ لأن معناه متعدّياً إليه فعل الفاعل وغير متعدٍّ إليه فعله سواء. ألا ترى أنك تقول: ضربتُ زيداً، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضُرب زيدٌ فلا يتعدّاه فعله؛ لأن المعنى واحد»[3] وكذلك الأمر في الجمل المحوّلة (المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين) نحو: نُبِّئتُ زيداً أبافلان إذ يقول: «واعلم أنّ الأفعال

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٣٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٢.

إذا انتهت هٰهنا فلن تجاوز، تعدّت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى المفعول. . .صُيِّر فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدّى فاعله ولا مفعوله. . .»[١] ؛فعلى ذلك يأتي محل اسم الحدث بعد محاّل المفعولين متقدّماً على ظرفي الزمان والمكان وهما مرتبان على النحو. وذلك هو ترتيب سيبويه كما ورد في تعدّي الفعل الذي لم يتعدّ فاعله[٢]. ومما تنبغي ملاحظته أنّ تعدي الفعل إلى الفاعل يغاير تعدّيه إلى الوظائف الأُخرى فهذه الأخيرة مكونّة عن الفعل منها عن حدثه ومنها عن زمنه؛أما التعدّي إلى الفاعل فيظهر في نصوص سيبويه على أنّه تعدّ تلازمٍ من نوع (التلازم البنائي)[٣] فمجرد وجود الفعل يعني وجود الفاعل في محل تالٍ له مباشرة يعني ذلك أنّ وجود الفاعل ليس على جهة تكوّنه من سمات الفعل النحويّة والدلاليّة بل إنّ وجوده استلزاميّ لوجود الفعل من خلال السمات الأولى للفعل وهي (السمات البنائيّة) كما يدلّ عليه كلام سيبويه المتقدّم في أن الفعل لا يفرغ من الفاعل أبداً وكذلك قوله « . . .ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما»[٤] و « . . .لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل»[٥] وهذا التلازم البنائي سيظهر في مختلف مستويات بناء الجملة لأنه لابّد منه. وفي الحق أن نصف الفعل بأنّه لا يكون مقولة إلا ومعه الفاعل (ويتمّ تعزيز هذا التلازم من خلال مفهوم الفعليّة عند سيبويه وفيما أصطلحت عليه بـ (بنية الفعل المجردة). بل إنّ هذا الأمر يظهر في ما ينوب عن الفعل في الجملة من نحو: ضرباً زيداً إذ شغل المصدر منزلة الفعل ويفترض سيبويه أن بنية الجملة هي (الفعل + الفاعل + المفعول) بل إن سيبويه يضع قاعدة لكل الجمل التي لا تشتمل على فعل سواء بنياية غيره عنه أو متروك إظهاره أو تمّ اختزاله بقوله « . . .وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم لأنّك لا تلفظ بالفعل فارغاً»[٦].

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٣.
(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٣٤-٣٦.
(٣) نظر نحاة العربيه إلى هذا التلازم وكأنّ خبر الفاعل مع فعله كلمة واحدة.ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢٥-٢٣١.
(٤) الكتاب: ١/ ٢١.
(٥) الكتاب: ١/ ٧٩.
(٦) الكتاب: ١/ ٢٣٢.

يزاد على ما سبق أنّ الفاعل يخضع للسمات الدلالية للفعل إذ تسلك هذه السمات مقيّدات للفاعل فالفاعل لا يظهر متحققاً في الجملة إلا بعد انسجامه مع هذه المقيّدات. وقد اصطلح صاحب النحو العميق في نظريته على هذه بـ Subject-verb Restrictions أي: (المقيّدات الفعليّة للفاعل) يعني النابعة من الفعل[١]. ولقد انعكس عمل هذه المقيدات على جمل سيبويه فلم يورد جملاً فيها الفاعل غير منسجم مع الفعل وماورد منه فقد حمله على سعة الكلام.

ولتوضيح ذلك نأخذ الجملة: (يضربُ الحائط الطفلَ) [٢] فعلى الرغم من الاستقامة التركيبيّة (النحوية) للجملة فهي (فعل + فاعل + مفعول) إلا أنها غير صحيحة دلالياً إذ الفاعل لا ينسجم مع مقيدات الفعل فالفعل (يضرب) يحمل سمة الفاعل قادر على الضرب أي أنه يحمل سمة (+ حيوي (١عاقل».

تنحو العربيّة إلى توظيف طائفة من البنى لتعمل في الجملة عمل الفعل وهي معقوذة بلفظ سيبويه[٣]:

١ - «وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي تعدّى إلى مفعول»

٢ - وما يعمل من المصادر ذلك العمل.

٣ - «وما يجري من الصفات. . .»ذلك المجرى.

وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض. . .» أي: أسماء الأفعال.

---

(١) ينظر: محاضرات اتجاهات البحث اللغوي الحديث (دونتي).

(٢) وينظر: مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة: ١١٣-١١٤، ولم تكن المرحلة الاولى لنظرية جومسكي (مرحلة القواعد التركيبية)تمنع ظهور هذه الجملة وقد جرى في المرحلة الثانية (مرحلة جوانب من نظرية النحو)ادخال المعجم إلى المكون الأساسي الذي يحتوي على سمات المفردات الصوتية والتركيبيه والدلالية..).

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٣.

ويختفي مصطلح التعدّية مع هذه التي تعمل عمله مع هيمنة مصطلح العمل وعلى ما يبدو فإنّ ذلك كان لاشتمالها على عنصر الحدث (العنصر الفعّال في العمل النحويّ) في بعض مواضعها ممّا يعني أن الاصالة في ذلك ترجع إلى الفعل حسب وهي فرع عليه ومن ثمَّ لم تعطِ مصطلح تكوين المجالات بيد أن اسم الفعل) ليس كسائر هذه البنى ولهذا يستعمل سيبويه معه مصطلح تكوين المجالات (أي: التعدّي) لأنّه في اكبر الظن فعل[١] لم يأت على وفق الأبنية الزمانية للفعل الاعتيادي وماكان الاصطلاح عليه بالاسم إلّا من تلك الجهة التي اصطلح سيبويه بها على الاسم بعد كان بـ (اسم الفاعل) لا (الفاعل) فهو بالحري شبيه بالفعل الاعتيادي؛ يقول سيبويه: «ومنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما يتعدّى المنهيّ إلى المنهيّ عنه، ومنها مالا يتعدّى المأمور ولا المنهيّ»[٢] نحو: عليك زيداً وحذرك زيداً ونحو: مكانك وبعدك وعندك وهي شبيهة بألافعال غير الواقعة والفاعل بعدها واجب الاستتار «وانما الكاف للمخاطبة»[٣] فحسبُ.

التتابع الخطي للمجالات في البنية الافتراضية:

تظهر البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية[٤] على هيأة طرفين يشغل الفعل فيها الطرف الأيمن وتشغل مجالات (محالّ) الوظائف المولَّدة طرفها الأيسر وقد راينا أنّ هذه البنية ينبغي أن تشتمل على جميع محالّ الوظائف التي يمكن أن تظهر في الجمل المتحققة. وسنعمل هٰهنا على أن نتبيّن الترتيب الدقيق لتلك المحالّ وذلك لأسباب عدة أذكر منها:

١ - إعطاء فكرة التوليد طابعاً عاماً على مستوى توليد الجمل من هذه البنية الافتراضية الكبرى.

---

(١) يرى الكوفيون أصالتها في العمل، ينظر: شرح الاشموني: ٣/١٢٨، الهمع: ٢/ ١٠٥، وينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٣١٧، ٢٩٢ وأيضاً العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٥٦.

(٢) الكتاب: ١/٢٤٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥٠. الأفعال غير الواقعة هي غير الواجبة من نحو فعل الأمر؛ وينظر مبحث مفهوم الفعليه عند سيبويه.

(٤) نشير إلى كون هذه البنية مقتصرة على النمط الفعلي فحسب.

٢ - معرفة امكانات الاختيار والإجبار في ظهور الوظائف.

٣ - إدراك طبيعة التحولات بين البنية الافتراضية والجمل المتحققة بعد مرحلة اختيار ما يقتضيه المقام. وفي ضوء ذلك سنرى أن طائفة من الجمل التي جرى عدّها غير محوّلة هي محوّلة حقيقةً.

٤ - إن تقديم تتابع دقيق لما تشتمل عليه البنية الافتراضية الكبرى من محال سينضج برنامجاً جديداً لتطوير معالجاتنا للجملة العربية ولمنهج تعليم اللغة العربية بالارتكاز على مستواها التركيبيّ فضلاً على إعطاء بحثنا هذا طابع الدقة العلميّة التي نسعى إليها ونحن نحاول فهم سيبويه. على أية حال فإننا من خلال ما سبق من هذا المبحث يمكن إن نصل إلى جملة من الملاحظات الخاصة بتتابع مجالات الوظائف في الجملة وهي:

١ - يحتل مجال الفاعل الرتبة التي تلي الفعل على نحو المباشرة وهي الوظيفة الوحيدة اللازم وجودها-ظاهراً أو تقديراً-في كل أحوال الجملة؛ لأن منشأ هذا اللزوم بنائي فهو مقترن بصيغة الفعل.

٢ - الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل إلى مفعول يمكن أن يتعدّى إلى اسم الحدث يليه ظرف الزمان يليه ظرف المكان ونحوهما. كما أنّه قد يتعدّى إلى المفعول بوساطة عامل مساعد هو (الحرف الجار).

٣ - الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واحد والفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين غير متلازمين يمكنه أن يتعدّى-بعد ذلك-إلى ما يتعدّى إليه الفعل في الملاحظة ذات العدد (٢).

٤ - تتعدى طائفة من الأفعال إلى مفعولين متلازمين أو ثلاثة مفعولين الثاني والثالث منهما متلازمان وبعد ذلك يمكنها من ثَمَّ التعدّي إلى ما يتعدّى إليه الفعل في الملاحظة ذات العدد (٢).

٥ - توجد طائفة من الأفعال اقتصرت في دلالتها على الزمان وفرّغت من الحدث يظهر فيها محل الفاعل ومحل المفعول متلازمين على نحو أنها لشيء واحد. وتلك هي طائفة أفعال كان وأخواتها.

٦ - ممّا يلاحظ في هذا الجانب أن الوظائف النحوية الأخرى ظهرت عند

سيبويه مرتبة على النمط الآتي: (الحال-التمييز-المفعول معه-المفعول له (العذر»[١].

ولأن هذه المواضع لم تقرر على نحو واضح القصد في تتابعها؛كان من المفترض أنّ جزءًا من خط التتابع سيعتمد على دلالة الحدث المستعمل كما اعتمد عليها التعدي إلى المفعولين. وبالنظر إلى أنّه لم يتم عرض جملة واحدة تشتمل على جميع الوظائف فإن الأمر هٰهنا سيبقى في مجال الترجيح ووجهات النظر. بيد أن علينا أن ننوّه بأنّ جميع الوظائف سوى الفاعل يتم عرضها عند سيبويه عن طريق مفهوم المفعوليّة؛ويعمل سيبويه على تأكيد هذه النقطة؛ولذلك أوردها-جميعاً في قسم الاسم في الموضع الخاص بعمل الفعل من منهجه في تدوين الكتاب (كما سبق). وسيبيّن الكلام الآتي صفة المفعوليّة تلك.

لقد وصف سيبويه الحال في الجملتين: ذهب زيد راكباً وضربتُ عبدالله قائماً بقوله: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل،وليس بمفعول»[٢] فتعبيره واضح في ربط مجال الحال بالحدث (أي بتوليده عنه) بوقوعه فيه وكأنّه بهذا يقترب من معنى الظرف الموقوع فيه (كما تقدّم)،بل لقد ربطه بالظرف ربطاً واضحاً في قول القائل: هذا الرجل منطلقاً وهذا عبدالله منطلقاً بقوله: «. . .فكأنّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنّه حالٌ مفعولٌ فيها. . .فيصير الخبر حالاً قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر فعلاً. . .»[٣].

أما التمييز في نحو: امتلأت ماءً فانه سيندرج في محل المفعول غير المباشر (إلى البيت) من الجملة: ذهبت إلى البيت ويظهر في أفعال خاصة. يقول سيبويه: «وقد جاء من الفعل ما أُنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره ممّا قد تعدّى إلى مفعول. وذلك قولك: امتلأت ماءً،وتفقأت شحماً. ولا تقول امتلأته ولا

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٣٦٧،٢٩٧،٢٠٤،٤٤ (على الترتيب).

(٢) الكتاب: ١/ ٤٤.لقد خالف النحاة سيبويه فربطوا الحال بالفاعل أو المفعول إذ هما صاحبا الحال،قال ابن جنيّ (اللمع في العربية: ٦٢): (الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به)في حين أن سيبويه ربطه بالحدث.

(٣) الكتاب: ٢/ ٨٧.

تفقأته»[١] فالحدث لا يطلب مفعولاً لانها أفعال تنبيء عن صفة لا حركة ولذلك يقول: «إنّما أصله: امتلأت من الماء وتفقأتُ من الشحم، فحذف هذا استخفافاً»[٢] فالجملة هٰهنا محوّلة وذلك لأن الفعل على ما يقول سيبويه: «. . . لا يتعدّى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدّى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه، ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب. . . »[٣] فهذه الأفعال أشبه بأفعال وزن (انفعل) الدالة على الانفعال مما لا يتجاوز فاعله. فعلى هذا يندرج التمييز بعد الفاعل وفي محل المفعول الأول غير المباشر.

أما المفعول معه فهو من جملة الظروف[٤] فهو المجال الذي يتحرك فيه الفعل والاصطلاح واضح في تصنيفه في المفعولات. كما أنّ المصاحبة من المعاني التي تقوم عليها الظروف لأن (مع) ظرف (وقد مضى مزيد من الإيضاح في مبحث مفهوم الظرفية عند سيبويه). وبهذا سيكون موضعه من الجملة موضع أحد الظرفين بعد المفعولين واسم الحدث على ما توضحه الملاحظتان ذاتا العددين (٢و٣) السابقتان. ثم يأتي المفعول له الذي وصفه سيبويه بقوله: «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له؛ ولأنّه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ . . . »[٥]. فمعنى المفعولية واضحة أما مجالها فيأتي بعد ظرف المكان.

كذلك ممّا يلاحظ في هذا السبيل ماوصف به سيبويه طائفة الأفعال التي تنصب مفعولين نحو: أعطى عبدُالله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثياب الجياد بقوله: «كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة»[٦]. ولم يوضح سيبويه أين هذا الحرف أيكون قبل المفعول الأول أم قبل المفعول الثاني لأنّ الأمثلة التي ذكرها تظهر فيها الحالتان، فهو قبل المفعول الأول في الفعل

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٠٤-٢٠٥.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٠٥.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٠٥.
(٤) يقول ابن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١ هـ)والواو هنا جامعة لاعاطفة. . .ولكن عدل إلى النصب لما لحظ فيه من معنى المفعول به فاذا قلت: استوى الماءُ والخشبية: كان معناه: ساوى الماءُ الخشبةَ): الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٨٨.
(٥) الكتاب: ١/ ٣٦٧.
(٦) الكتاب: ١/ ٣٩.وينظر ماقبلها.

(أعطى) وكذا في: اخترت الرجال عبدالله ونُبئت زيداً يقول ذاك أي (من الرجال وعن زيد)، وهو قبل المفعول الثاني في الجمل: سميته زيداً وكنيّت زيداً أبا عبدالله، ودعوته زيداً، واستغفر الله ذنباً، وأمرتك الخير وكذلك جملة كسوت السابقة. وكأن ذلك ضرب من عدم الانتظام. بيد أن ما يمكن أن يلاحظ في هذا الصدد أنّ المفعول الثاني في الجمل الآخيرة هو المفعول الأول في الحقيقة؛ معنى ذلك أن الجملة نحو (كسوت بشراً الثياب الجياد) أصلها: (كسوت بالثياب الجياد بشراً) وكذا: كنيتُ زيداً أبا عبدالله فأصلها، كنيّتُ بأبي عبدالله زيداً وهكذا في الجملة الأخرى لأن المفعولية الحقيقة تكمن في الثاني كما هو الحال في أفعال الظن. ومثله في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفعولين لأن أولها فاعل في المعنى[1] كما يرى سيبويه. كما أنها بذلك تنسجم مع نمط الأفعال مما لا تتعدى إلى مفعول نحو: ذهبت إلى الشام ونمط الأفعال التي بمنزلة الانفعال. وبهذا تكون المسألة منتظمة وذلك يعني أن المفعول الأوّل في البنية الأفتراضية لا يكون إلا غير مباشرة فالفعل لا يصل إليه إلا بالعامل المساعد وهو حرف الجر. فالجمل السابقة تعدّ-إذن-جملاً محوّلة من جهتين الأولى: حذف حرف الإضافة والثانية: التقديم والتأخير بين المفعولين. ولعل التقديم والتأخير هو الذي أدّى إلى حذف حرف الإضافة وتحويله إلى مفعولية مباشرة.

وإذا ما تقرر ذلك-وهو على أية حال السبيل الأكثر يُسراً-أمكننا أن ندرج الأفعال من نحو: ضرب وقتل التي تنصب مفعولاً واحداً مباشراً كما في: ضرب زيدٌ عبدَ الله وقتل عبدُالله زيداً، على أنها نصبت المفعول الثاني المباشر، فهي-في الحق-من الجمل المحوّلة فأصلها ينبغي أن يكون من نحو: ضرب زيدٌ بالكرة عبدَالله كبنية: أعطى زيدٌ لعبدِالله درهماً.

وبهذا سيكون تتابع (المجالات) النحويّة على أساس البنية المقترحة فيما سبق بخطية يمكن أن نصفها-إلى حد ما-بالدقيقة وهو على النحو الآتي:

---

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٤١و٤٢.

[الفعل] + [مجال] ← [المفعول الأول غير / التمييز] ← [المفعول الثاني] ← [المفعول الحال]

← [اسم] ← [ظرف الزمان / المفعول معه زمانيا] ← [ظرف المكان / المفعول معه مكانيا] ← [المفعول له]

يشير (+) إلى التلازم البنائي بين الفعل والفاعل القائم في كل أحوال الجملة. كما أن هناك تلازما آخر يستوجبه نوع الحدث المشتمل عليه الفعل يقوم بين مجالي المفعولين الثاني والثالث.

أما ما ظهر من وجود وظيفتين في المجال الواحد فيعني أنّه إذا ظهرت احدى الوظيفتين يلزم منه عدم ظهور الأخرى؛ ولعل إحدى الوظيفتين في الأصل محوّلة عن الأخرى. كما بين التمييز والمفعول غير المباشر.

كما تنبغي الإشارة إلى أن ظهور المفعولين واجب بحسب طبيعة الحدث أما مجالات اسم الحدث والظرفين والمفعول معه والمفعول له فتظهر على مبدأ الاختيار لأن الحدث لا يلزم ظهورها مهما كان نوعه بل يرجع إلى اختيار المتكلم وقصده.

الكلم المولّدة في الجملة الاسميّة

قدّم سيبويه الفعل في مركزية واضحة في عملية تكوين الجملة الفعلية، وكان مفهوم التعدي عنده مهماً جداً في هذا الجانب فكان الفعل العامل الفعّال في الجملة، وقد ماثل مفهومه للتعدّي مفهوم البنائيين المحدثين في نظريتهم المعنونة بـ (القدرة البنائية للفعل) [1] ، إذ كان التعدّي حاملاً لمعنى إنشاء المجالات أو تكوينها أو استدعائها، ولعل قول بعضهم واصفاً الفعل بأنه «ملك الحركة الذي

---

(١) ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٦٣، An University Grammar of English, Quirk,P.

يعطي النبض الأوّل للجملة»[١] يعدّ معبِّراً عن الفكرة السيبويهيّة هٰهنا. لكن الأمر بدا مختلفاً عند سيبويه في النمط الاسميّ الذي مثّل البنية الأصل التي تتولّد عنها الجمل كافّة؛ إذ إن أُولى الملاحظات حول هذا النمط هي (اختفاء مصطلح التعدّي أو المفهومات المثيلة) وذلك أمر ما ينبغي تجاوزه إذ يحيل التعدي إلى تبني كون إنشاء المجالات او تكوينها ترجع إلى وجود الفعل ومجيئه في موضع يؤهله للامتداد بالجملة إلى أكثر من المجال الملازم. لكننا نلحظ بقاء استعمال مصطلح العامل ونحوه. وهو ما سيأخذ بنا إلى تبني وجهة نظر في هذا النمط قريبة من مسلك التعدّي الخاص بالفعل تحاول تفسير ظهور مجالات خلف المجال الملازم (أي مجال المبني عليه) كالحال مثلاً خاصة لو أخذنا بعين الاعتبار رؤية سيبويه للنمطين التي يماثل بها بين الصورة التكوينية لكل منهما وذلك كائن في قوله: «هذا باب مايكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم. فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحدّ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم. . .فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته. فلزمته الهاء. . .»ومع استذكار طائفة الدلالات الاصطلاحية (الابتداء والمبتدأ والمبني عليه) تتمثل أمامنا للجملتين صورة بنائية تتكون من لبنتين ترتفع الثانية بوجود الأولى التي أنشأت مجالاً ملازماً لوجودها في هذا الموضع. إن أصغر تحقق لهذه الصورة البنائية المفترضة هو النمط الاسميّ على الترتيب الخطي الآتي:

البنية الافتراضية الصغرى = المسند + المسند إليه:

= المبتدأ + المبني عليه.

فالنمط الإسمي هو الأكثر قرباً من النمط الإسنادي وتلك مسألة كناقد أشرنا إليها في مبحث المصطلحات وتعضدها الطبيعة الدلالية للتلازم بين الركنين لكلا النمطين ومن ثَمَّ فإنّ العلاقة التلازمية بين مجال الفاعل والفعل بدت مختلفة عنها فهي ذات طبيعة بنائية لأن مجال الفاعل ملازم لصيغة البناء الخاصة بالفعل (أعني فَعَل ويفعل ونحوهما). وكان سيبويه قد نصّ على التلازم

(١) قضايا شعرية: ٨٥.

الدلالي بين المبتدأ والمبنى عليه بقوله «واعلم أن المبتدأ لابّد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كلّ واحد منها بعدما يُبتدأ»(١).

ويبدو أنّ انعدام العنصر المولِّد في هذا النمط كان السبب وراء كون الكلام حوله ليس كالثراء الذي وصلت أفكار سيبويه إليه في النمط السابق. إنّ امتلاك الفعل القدرة على إنشاء المجالات وهو ما يعطي امكانية للامتداد-يدعونا إلى وصف النمط الفعلي بانه النمط المركزي في العربية. ووصف النمط الإسمي بـأنّه نمط عقيم لمحدودية مجالاته. ولعل وصف سيبويه لعملية بناء الاسم على الفعل في النص الأسبق بـ (الحد) قد يوحي بشيء من ذلك خاصة إذا أضفنا عليه هيمنة الجملة الفعلية في مستوى التداول التخاطبي.

وفي الحق أن الشيء الذي يوصف بأنه أكثر أهمية هٰهنا كان التركيز على الناحية الانشائية في فهم سيبويه لعمليات الربط بين مكونات الجملة ولعل في مصطلحات (بنيت والمبنى عليه والحد وتحمل. . .) مايؤكد ذلك ونذكر هٰهنا تعليقه حول الجملة (زيدٌ اضربه) ؛إذ قال: «ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرِّف باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر (يعني: الإخبار»(٢) ففضلاً على إشارته إلى وظيفة المبتدأ في الجملة وهي التنبيه وهو معنى يجعله قريباً من الفعل أراد أن يبين كيفية الربط في هذا النمط االذي يتم عبر البناء. ولكننا نرى أن معنى التنبيه القريب من الفعل سيسلك في الجملة مسلك الفعل في توليد المجالات وكأن المبتدأ قد امتلك شيئا من الحدثية. الذي هو العنصر المولِّد في الفعل ويظهر ذلك في قوله تعليقاً على الجملة (هذا الرجل منطلقاً) «. . .فكأنّ ما ينتصب من أخبار المعرفة (يعني منطلقاً) ينتصب على أنّه حال مفعول فيها؛ لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر؛ فيصير الخبر حالاً ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٧.

(٢) الكتاب: ١/ ١٣٨، هكذا ورد عبد الله بدل زيد.

فعلاً وذلك أنك إذا قلت فيها زيدٌ فكأنّك قلت استقرَّ فيها زيد؛ وإن لم تذكر فعلاً؛ وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين لأنّه ليس من صفته ولا محمولاً على ماحُمل عليه فأشبه عندهم: ضاربٌ زيداً، وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلقٌ حالاً فانتصب بهذا الكلام انتصاب راكب بقولك: مرَّ زيدٌ راكباً»[1] فقد انتصب الحال (منطلقاً) للمعنى الفعلي الذي يتحمله المبتدأ وهو التنبيه كما انتصب (راكباً) بالفعل وظهر في النص التصوّر الخاص بوجود المجالات (أو المحالّ) التي يكون فيها المبنى على المبتدأ والحال. كما كانت في حديثه عن الحال في الجملة الفعليّة وتلك كانت منطلقنا في الكشف عن وجود المجالات الخاصّة بالوظائف على وفق ترتيب خطي هو الجملة البنائية (الأعمق). بل إنّ سيبويه لينحو إلى إبراز هذه الفكرة عندما يستعمل الأفعال التي يكون بمنزلتها المبتدأ فمن ذلك قوله في (هو لك خالصاً): «كأنّ قولك: هو لك بمنزلة أهبه لك ثم قلت خالصاً»[2].

ويقول في (هذا عبدالله منطلقاً) ذاكراً إياها من وجهتي النظر البنائية والربط العاملي: «فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه مابعده وهو عبدالله. ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتّى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسندٌ والمبني عليه مسندٌ إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجارّ والفعل فيما بعده. والمعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرِّفه عبدالله؛ لأنّك ظننت أنّه يجهله، فكأنك قلت انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبدالله، وحال بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبدُالله راكباً، صار جاء لعبدالله وصار الراكب حالاً، فكذلك هذا...»[3] ويعمل سيبويه على الافادة من المعنى في الكشف عن الربط الحاصل بين مكونات هذه الجملة. والأمر نفسه في نحو: هو زيدٌ معروفاً «فكأنّك قلت: أثبته أو ألزمه معروفاً. فصار المعروف حالاً...»[4] وكما كان المبتدأ إسماً مبهماً هو (هذا) أو مضمراً (هو) فكذلك يكون في الاسم الظاهر إذ يقول سيبويه: «وأمّا ماينتصب لانّه خبر مبنيّ على اسم غير مبهم، فقولك: أخوك عبدالله معروفاً. هذا يجوز في جميع ماجاز

(١) الكتاب: ٢/ ٨٧.
(٢) الكتاب: ٢/ ٩١.
(٣) الكتاب: ٢/ ٧٨.
(٤) الكتاب: ٢/ ٧٨-٧٩.

في الاسم الذي بعد هو وأخواتها»[١].

ويرى سيبويه-في إشارة منه إلى تعزيز معنى الفعلية في عمليات الربط وتوليد المجالات في الجملة الاسمية-أن يقيس ارتفاع المبنى على المبتدأ على ارتفاع الفاعل وذلك حين يقول: «والمبنى على المبتدأ بمنزلة ماارتفع بالفعل، والجار بتلك المنزلة»[٢].

نخلص من ذلك إلى القول بأن المسند في النمط الإسمي لا يشتمل من الناحية الأولية على القدرة التي تولّد مجالات الوظائف فعلى الرغم من امتلك المبتدأ للسمات المعجميّة إلا أنها ليست كسمات الفعل وتقتصر قدرة المبتدأ على إحداث مجال تلازمي يربط معه دلالياً لا بنائياً كما في الفعل الذي قد يتجاوز إلى تلازم آخر من النوع الدلالي يلزم منه ظهور مفعول واحد أو مفعولَيْن معاً أو ثلاثة مفعولِين. لكننا نلاحظ أنّ المبتدأ قد يكون في حالة شبيهة بالمعنى الفعلي وذلك ما يجعله يمتلك نوعاً من القدرة على إنشاء المجالات وتكوينها، لما فيه وظيفة المبتدأ التي هي التنبية من معنى الفعل ويجعل ذلك المبتدأ الكلمة المولِّدة للمجالات في النمط الإسمي كما كان الفعل في النمط الفعلي، لكن الفعل يعدّ عاملاً فعّالاً أساسياً وقد يتعدّى حتى في حالة عدم تصدّره ومجيئه في موقع المسند إذ مجيء الفعل في موقع المسند إليه يعطي الجملة الإسمية امكان الامتداد نحو ماذكره سيبويه من الجمل الآتية:

«هذا ضاربٌ زيداً غداً فمعناه وعمله مثل هذا يضربُ زيداً غداً»[٣].

«وهذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله»[٤].

الكلم المعلّقة في الجملة

يلاحظ في ضوء ما نحن بصدده من دراسة الجملة أن البنى المولَّدة قد تسلك مسلكاً تعمل فيه على ربط مكونات أخرى للجملة إذ تولِّف فيما بينها علاقات دلاليّة داخل المجال الواحد. أو خارج المجال الواحد، لكنها-على

---

(١) الكتاب: ٢/ ٨١.
(٢) الكتاب: ٢/ ١١٨.
(٣) الكتاب: ١/ ١٦٤.
(٤) الكتاب: ١/ ١٨١-١٨٢.

العموم-علاقة ثانوية بالنسبة للعلاقة الأكثر اتساعاً وهيمنة ومن علاقات هذه الكلم: علاقة الوصف والتأكيد والإضافة وغيرها.

وبعدُ: فإنّ خلاصة مامرّ في معرفة التكوين الخطي للجملة العربية عند سيبويه هي كما يأتي:

١ - إنّ أقل ما يمكن أن يكون كلاماً (جملة) هو ماتركّب من مبتدأ ومبني عليه. وقد إصطلحنا عليها بـ (البنية الافتراضية الصغرى) وهي البنية الأكثر قرباً من الصيغة الإسناد (المسند والمسند إليه) العامة من الجملة الفعلية؛ فرأينا- لأجل هذا-كون الجملة الإسمية (الاصل) في العربية؛ من وجهة نظر سيبويه.

٢ - ترجع الجمل الفعلية العربية كافّة إلى (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) -وهي في المستوى القبْلي (العميق) للاستعمال. وتكون في طرفين الأول الأيمن الفعل الذي يكون العامل المولدٌ للطرف الثاني الايسر الذي هو عبارة عن مجموع الوظائف النحوية؛ إلا ما كان من مجال الفاعل فهو متلازم مع الفعل.

ويتمّ النظر إلى النمط الإسمي القائم على علاقة بنائية (اسنادية لازمة) يحتل فيها الاسم الطرف الأول بكونه أصلاً أولياً kernal للجملة العربية وقد يكون الفعل ومعمولاته تابعاً للاسم المبتدأ. بيد انه يحتاج إلى شيء من رابط اسنادي Copula هو الضمير او مايحل محله نحوياً أو دلالياً لأنّ المبنى على المبتدأ هو المبتدأ في المعنى.

٣ - يشتمل الفعل مولد الجملة على ثلاثة أنواع من السمات المعجميّة تهيمن على مكونات الجملة بكلّ أبعادها وتلك السمات هي: -

أ - السمات البنائية للفعل (structural features) ويلزم الفعل منها أفراد محل الفاعل (المسند إليه) وتولُد الظرف الزماني المناسب للفعل. كذلك تولِّد مجال اسم الحدث من الفعل على ما يظهر من تحليل الجملتين: أتى أمس وذهب ذهاباً وكما يأتي:

[أتيٍ[+ ماضٍ] + [محل فاعل]]أمس[+ ماضٍ]

[ذهب[+ بناء] + [محل فاعل]]ذهاباً[+ حدث].

ب - السمات النحوية للفعل (Syntactic features) : وهي المسؤولة عن تكوين (إيجاد) مجالات الوظائف النحويّة الأخرى غير الفاعل (أعني المفعولين والظرفين والعذر. . .). ويظهر عملها في مستوى بناء الجملة العميق وهي ترتبط بالمفردة التي تشغل منزلة الفعل بما تشمل من حدث؛ وهي تختلف عن السمات الأخيرة للفعل إذ يكون عملها في جانب البناء النحوي للجملة ولا شأن لها بالجانب الدلالي لبناء الجملة كما يظهر عند تحليل جملة سيبويه:

فعلتُ ذاك حذار الشرّ

[فعل + [فاعل]] + [المفعول][المفعول له]

جـ - السمات الدلالية للفعل (Semantic features) أي السمات المعجمية للفعل بما هو مفردة مشتملة على حدث معين وهي مسؤولة عن جلب الكلم المناسبة التي ستشغل المجالات المختلفة التي أفرزتها السمات البنائية والنحويّة وتعمل هذه السمات مقيدات للفعل تجاه مكونات الجملة وقد عبر سيبويه عنها في نحو: حملتُ الجبل وشربت ماء البحر فقد جعلهما مثالين للمستقيم الكذب فالاستقامة في التركيب النحوي فهو على نمط (فعل + فاعل + مفعول) ؛أما الكذب-وهو الذي يخرج الجملة من التداول فوجهه أن الجبل أو ماء البحر يناقض كل منهما السمة الدلالية لفعله فلا الجبل يُحمل ولاماء البحر يمكن أن يُشرب كله (أو يشرب حسبُ) ؛مع أن الفاعل في كليهما منسجم مع تلك السمات التي تطلب فاعلاً من شأنه أن يحمِل أو أن يَشْرب. فرفض الجملتين- اذن-ظهر في المفعولين. وبمجرد تغيير المفعولين إلى ما يناسب السمات الدلالية للفعل فإن الجملة ستكون صحيحة ومقبولة من نحو: حملت القِربة، وشربت ماءها.

الفصل الرابع

فهم الجملة عند سيبويه

يصوّر المبحث الاوّل من هذا الفصل وهو: المحتوى الدلاليّ للجملة. آليّة مهمة تؤكّد اتصاف منهج سيبويه في كتابه بصفة التفسير والتعليل. فلقد أدرك سيبويه أنّ وظيفة اللغوي تماثل وظيفة المفسّر في سعيه إلى الوصول إلى الدلالة القرآنية للآيات المباركة التي اقتضت أن يتجاوز عمله تفسير الألفاظ على وفق الكلمة ومعناها،إلى أن يسعى إلى البحث عن الملابسات المقاميّة المصاحبة لنزول الآيات أو تلك التي كانت سبباً مباشراً في نزولها وذلك فيما عرف باصطلاح المفسرين بـ (أسباب النزول). وقد تكفّلت طائفة من مؤلفات هؤلاء المفسرين لرصد تلك الأسباب تحسساً منهم بالأثر البالغ لذلك الأمر في فهم الآيات المباركة. بل ربّما تجاوزوا في ذلك إلى ذكر حوادث ارتبطت بالآية المعنية أو بطائفة من الآيات المباركة ما قد يسهم في إيضاح المعنى المقصود.

إن الافتراض الأساسيّ لمبحثنا هذا قد يأسسه قول اللغوي فيرث: «إنّ الافتراض الأساسي. . .أنّ كل نصّ يعتبر مكوناً من مكونات سياق ظرف معين»[1]. وإن هذا النص سيتضمن في داخل جملة أبعاد ذلك الظرف بل ربّما تمّ استعادة جميع أبعاده من خلال جملة واحدة من هذا النص. وعند ذلك نعبّر عن هذا السياق أو الظرف المعين بـ (المحتوى الدلالي للجملة).

إن اللغة بوصفها منظومة إبلاغية تفترض وجود سلسلة متداخلة من الأتفاقات بين طرفي الإبلاغ فمثلاً عند قول المتحدث: زيدٌ أسدٌ فإنيّ سأظنّ أنه كما يقول غرايس «لأنه يمكن للمتحدث/ الكاتب أن يقصد هذا حرفياً على أنّه ليست لديّ أسباب تدعوني للاعتقاد أنه غير متعاون. إن في النقطة صيغة

(١) في كتابه: نبذة عن النظرية اللغوية.عن: اللغة والمعنى والسياق: ٢١٥.

الجملة الخبريّة؛ ولهذا لابّد أن يخبرني عن شيء معقول بالنسبة لكلينا (في ضوء معتقداتنا وافتراضاتنا عن العالم وما إلى ذلك)، كما يجب عليه أن يظنّ-إذا كان متعاوناً-أن بامكاني أن أجد لنفسي طريقة لفهم المعنى اللاحرفي، استناداً إلى المعنى الحرفي على مايبدو-لنقش الكلام كله أو لتعبير أو أكثر من تعابير المكونة»[١]. إن (سعة الكلام وإختصاره) [٢] أو اتساعه التي برزت في الكتاب تقوم على هذا المبدأ الذي يصطلح عليه غرايس بـ (مبدأ التعاون) [٣]. ولعل كلام سيبويه في هذا الجانب يعدّ القاعدة التي انطلق منها البلاغيون لدراسة مظاهر المجاز بأوسع معانيه الشاملة للاستعارة و الكناية والتشبيه وغيرها. ومما ذكره سيبويه في هذا السياق-ويمكن أن نعدّه قاعدة كبرى في الخطاب المتداول-قوله: «فأمّا الفعلُ الذي لا يحسن إضماره، فإنّه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكرِ ضربٍ ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً. فلا بدّ له من أن تقول له: اضرب زيداً. وتقول له: قد ضربتُ زيداً. أو يكون موضعاً يقبح أن يُعرّى من الفعل نحو: أن وقد وما أشبه ذلك»[٤].

وفي الحق فإن سيبويه ابتنى لنفسه طريقاً-بدأه أستاذه الخليل رحمه الله-في إطار نظرة تداوليّة للكلام الذي كثيراً ما يشتمل على مظاهر واضحة لخرق النمط البنائي المقرر للجملة و لذلك سنحاول في المبحث الأول عرض طائفة من تلك الأنماط الكلاميّة المنحرفة عن الحد المقرر، تلك التي رأى سيبويه لأجل فهمها الرجوع إلى مقدرة المخاطب في إدراك مراد المتكلم، أو التي يفترض فيها المتكلم سهولة إدراكها من لدن المخاطب لاتفاقهما الاجتماعي سلفاً على (مبدأ التعاون) في إنجاح العملية الخطابيّة.

وفي إطار ما تقدّم فإن هذا المبحث سيصوّر مجالاً آخر من المجالات التي هيمنت على التحليل النحويّ في الكتاب. في صوّرة يكون فيها مكمّلاً لبقيّة المجالات الأُخرى وهو مجال المحتوى الدلالي للجملة.

---

(١) عن اللغة والمعنى والسياق: ٢٣٨.

(٢) استعمل سيبويه هذا المصطلح بكثرة ينظر مثلاً: الكتاب: ١/ ٢٦٥، ٢٢٢، ٢١٩، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١.

(٣) سياتي إيضاحه في المبحث الاول.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٩٦-٢٩٧.

سنلاحظ من خلال هذا المجال أن المتكلم قد يمتنع عن مواصلة كلامه إلى ما دون الحد البنائي المقرر للجملة أو للكلام وذلك عندما يشعر بأن مراده قد أصبح واضحاً عند المخاطب وهو ما يعرف بـ (حسن السكوت). وهو الأمر الذي سيسعى المبحث الثاني من هذا الفصل إلى رصد نصوصه في الكتاب لبيان أثره في التحليل النحويّ لدى سيبويه لاسيما أن سيبويه قد اعتمده في إطار تقريره لوجود النمط الثالث من أنماط الجملة العربية. ولاغرو في أهمية هذا المعيار خاصّة إذا أُخذ بعين الاعتبار أنّ الكلام عبارة عن عملية خطابية (إبلاغية) قبل أن تكون وحدات متشكلة على وفق نمط بنائيّ صارم. وفضلاً على ذلك أنه كان محل عناية طائفة من النحويين من نحو المبرد وابن هشام[١]. وكان كذلك عند بعض المحدثين فهذا الالسني هاريس (أستاذ جومسكي) يقول في الكلام: «الكلام هو مقطع من التكلم الذي يقوم به شخص واحد، حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قبل الشخص»[٢].

المبحث الأوّل

المحتوى الدّلالي للجملة

يرجع إلى مدرسة براغ اللغوية الفضل في وضع هذا المصطلح وقد عنون رئيسها (ماثيوس) أحد بحوثه المهمة بهذا المصطلح ويأتي هذا في إطار منهجها الوظيفي Futctional approach الذي تبناه أعضاء هذه الحلقة في النظر إلى وظيفة اللغوي، والى وظيفة اللغة و «ربما كان (ذلك) واحداً من أهم الاتجاهات الثابتة لمدرسة براغ خلال تطورها منذ البداية حتى الآن. . .»[٣] كما يقول د. أحمد مختار عمر. علماً بأن ازدهار هذه المدرسة كان في الحقبة الفاصلة بين الحربين العالميتين.

على أن وضع المصطلح أول الأمر كان متوجهاً نحو الكلمة إذ استعملوا اصطلاح (المحتوى الدلالي للكلمة) فقد فهم لغويو براغ «أن ربط محتوى

---

(١) ينظر المقتضب: ١/ ٨ ومغني اللبيب: ٢/ ٤٩٠.

(٢) الالسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة): ٢٣.

(٣) مدرسة براغ اللغوية: ٢١، نقلا.

الكلمة بالحقائق الخارجيّة يمثل وظيفة اللغة في المجتمع»(١) إلا أنّ هذا لايتم بنفسه مجرداً فمحتوى الكلمة «يرتبط من جانب بمستويات لغوية أُخرى كالمستوى النحوي والمستوى الاسلوبي، ومن جانب آخر بحقائق العالم الخارجي بما في ذلك مشاعرنا تجاه هذا العالم. . .»(٢) وهكذا فالتفريع في مستوى فهم الكلمة وظيفياً ادّى إلى هيمنة المستوى النحوي بوصفه الأهم في الكشف عن دلالة الكلمة. ومن ثمَّ أدّى ذلك إلى هيمنة المنهج البنائي في طائفة من إبداعات لغويي براغ(٣) حتّى عُدّ سمتها الواضحة في قبالة المدارس اللغوية الأخرى.

إن بنائية Structuralism براغ «ربما عرفت. . .على أنّها اتجاه في علم اللغة يهتم بتحليل العلاقات بين جزئيات Segments اللغة المنظور إليها ككل منسق»(٤) ويصفها (Cravin) بأنها «ليست نظرية ولا منهجاً، ولكنها نظرة إدراكية. إنّها تبدأ من ملاحظة أن كل عنصر في نظام معين تتحدد صفته وشكله بالنظر إلى كل العناصر الأُخرى في داخل نفس النظام، وليس له قيمة في نفسه مجرداً. إنّه لا يصير قاطعاً وقابلاً للتصنيف والتحديد إلّا حين يندمج ويتحد داخل النظام ويكون تركيبه مشكّلاً لجزء معين وله مكانه الثابت المحدّد»(٥).

لقد غلّفت الوظيفية هذه النظرة الادراكية للغة وغلّفت الباحث اللغوي نفسه لأنّها «انبثقت من الاعتراف بها (أي: اللغة) كأداة Tool أكثر منها كموضوع»(٦). وهو ماميّز مجموعة من الاتجاهات الوظيفية في البحث اللغوي الحديث عن غيرها. وفي سياق ذلك يرى أحد أبرز الوظيفين المعاصرين وهو (هاليداى) أن اللغة «وسيلة اتصال System of Communication وهي مرتبطة بالمجتمع وتعبر عن السلوك الاجتماعي للفرد. . .ولأنّ اللغة مرتبطة بالجانب الاجتماعي؛ فهي تمثّل مجموعة من الاعتبارات (network of options) [الأحرى: شبكة من الاختيارات] هي عبارة عن الأساليب والتراكيب

(١) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٧٥.
(٢) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٧٥.
(٣) ذاعت شهرة هذه المدرسة بما قدّمه لغويوها في مجال الدراسات الصوتية خاصة ماقام به ترويتسكوي وجاكوبسن في حين أن دراساتهم على المستوى التركيبي لاتقل أهمية عن السابقة.
(٤) مدرسة براغ اللغوية: ٢٣.
(٥) مدرسة براغ اللغوية: ٢٣.
(٦) مدرسة براغ اللغوية: ٢٢.

والكلمات التي يلجأ مستعمل إلى استخدامها في المجتمع لبلوغ أهداف وغايات...»[١] وجرى-على ذلك-عدّها ظاهرة إجتماعية، كما عند دوسوسير إذ إقتصرت دراسته على هذا الجانب من اللغة؛ لكنه لم يهمل أثر النشاط العقلي فيها فهي عنده «شيء عقلي اجتماعي»[٢] وعلى العموم يجب الاحتراس من التداخل الاصطلاحي في هذا الجانب بين اللغة بوصفها مفهوماً عاماً واللغة بعينها والكلام [٣] . فلقد توجّه البحث المعاصر إلى اللغة بوصفها نظاماً مركوزاً في المخ؛ لأن الابحاث التي أُجريت في الاتجاه الذي خطّه تشومسكي بيّنت أنّ اللغة إحدى الوظائف الفسلجية للدماغ[٣] ، ولها مراكز خاصة تتحكم بالسلوك اللغوي العام[٤]. ولكن المظهر المتحقق للغة؛ ما أُصطلح عليه بالكلام speech أو الإنجاز performance هو الذي يخضع في كثير من مظاهره للحياة الاجتماعية.

لقد كانت أولى أبحاث (المنظور الوظيفي للجملة) تلك الابحاث التي قدّمها زعيم براغ اللغوي ماثيوس. «والمقصود بالمنظور الوظيفي للجملة هو ترتيب عناصر الجملة بالنظر اليها في ضوء السياق الفعلي»[٥]. وتبعه فرباس في ذلك لكنّه زاد عليه فقدّم مفهوماً وظيفياً جديداً سمّاه (دينامية الاتصال) تُلاحظ فيه قدرة الكلمات وفعاليتها في تنمية معلومات المخاطب وإثرائها. فالجملة-في العادة-تحتوي على ضربين من الكلمات: كلمات لمعلومات متواضع عليها بين المتكلم والمخاطب-في الأقل-وأخرى لمعلومات جديدة مع وجود نوع ثالث من الكلمات تكون روابط بين الضربين السابقين. وقد تبنّى مبحث أركان الجملة العربية هذا المفهوم في بيان أحد معنيي المسند والمسند إليه.

السياق : خلَفت-تاريخياً-مدرسة براغ مدرسةُ لندن الاجتماعية التي تبنّى زعيمها (فيرث) النظرة الوظيفية في التحليل اللغوي، خاصة في ما اصطلح عليه

---

(١) معنى الكلمة: ٦١.

(٢) معنى الكلمة: ٥٥، وينظر علم اللسان: ٤٢٩. ورأي سوسير: دروس في الالسنية العامة ٢٧-٣٦. (٣) ينظر: اللغة والفكر: ٣٩-٤٩.

(٤) ينظر: أمهات نظريات فاردينان دي سوسير: ٣٥٤-٣٥٦. محاضرات اتجاهات البحث اللغوي الحديث. (مدونتي).

(٥) ينظر الاتجاة الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٧٧.

بـ (سياق الحال) وهو ما أدّى إلى أثر واضح في الدراسات اللغوية التالية وإلى الوقت الحاضر. ويتم تقسيم السياق على قسمين رئيسين هما: -

١ - السياق اللغوي: «وهو السياق الذي يحدد معاني المفردات والذي (كذا) بدونه لا يتم ذلك»[١] لأن المعجم لا يعطي هذا التحديد،أما معناها الوظيفي فـ «يعتمد على عناصر لغوية في النص من ذكر جملة سابقة أو لاحقة،أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة،أو في الجملة نفسها يحوّل مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له»[٢]. ومن أمثلة ذلك المركب الإسمي (أمر الله) فدلالته تختلف بحسب ما يرتبط به من العناصر اللغوية المحيطة كما يظهر في الآيات الكريمة[٣] :

- ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: الآية ١].
- ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: الآية ٤٣].
- ﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: الآية ٧٣].
- ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: الآية ٤٧].
- ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: الآية ٤٨].
- ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: الآية ١١].
- ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: الآية ٥].

٢ - السياق غير اللغوي: وهو ما أطلق عليه العرب (المقام) وهو سياق الحال Context of situation الذي عناه فيرث وإليه يرجع الاتجاه السياقي في الدراسات المعاصرة[٤] «ويمتد هذا الاتجاه فيتّسع عند أصحاب علم اللغة الاجتماعي الذين يحاولون أن يتبيّنوا كيف تتفاعل اللغة مع ما يحيط بها من العوامل الخارجيّة التي تؤثر في استعمالنا لها تأثيراً مباشراً»[٥].

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٢٣.
(٢) النحو والدلالة: ١١٧.وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٦١-٣١٠.
(٣) ينظر: النحو والدلالة: ١١٧-١١٨.
(٤) ينظر: نظرية النحو العربي: ٨٥.واللغة المعنى والسياق: ٢١٥-٢٤٢.
(٥) النحو والدلالة: ١١٥الهامش (٢).

وعناصر هذا النوع من السياق متعددة فـ «أولها المتكلّم نفسه، هل هو ذكر أم أنثى؟ صغير السن أم كبير؟ واحد أم اثنان أم جماعة أم جمهور؟ وما جنسه ودينه وشكله الخارجي ونبرة صوته ومكانه الاجتماعي إلى آخر هذه الصفات التي تميزه عن غيره. وهذا ينطبق على المستمع أيضاً. ويشمل إضافة إلى ذلك علاقته بالمتكلم من حيث القرابة أو الصداقة أو المعرفة السطحية أو عدم المعرفة أو عدم اللامبالاة أو العدواة، أو المركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي إلخ. ومن عناصر المقام أيضاً موضوع الكلام، وفي أي جو يقال وفي أي مكان وأي زمان؟ وكيف يقال، وما الداعي لقوله وغير ذلك»[١] فالعناصر كثيرة وكلّ له أثره في الجملة وفي تحديد وظائف كلماتها.

ولكن الملاحظ أن هذه الكثرة مما لا يمكن حدّها؛ وتبدو متعسرة على الباحث لهذا ينبغي أن تحدد بالعناصر القريبة، وفي هذا يقول هاليداي: «من المهم أن نقيّد فكرة السياق، وذلك بأن نضيف لها كلمة (ذات الصلة) relevant . . .»[٢]. ولهذا يرى هاليداي لتحديد السياق أن يجري توظيف ثلاثة مصطلحات هي[٣] :

١ - الحقل: Field : وهو المجال االطبيعي (الاجتماعي) الذي يكون مسرحاً للنص، فيشمل بذلك النشاطات المختلفة، والأهداف الخاصة التي تستعمل اللغة من أجل تحقيقها.

٢ - التوجهات: Tenor : ويشمل العلاقات ما بين المشاركين في الحدث اللغوي، ووضع كل مشارك، والدور الذي يؤديه كل مشارك.

٣ - النمط: Mode : وهو الوسيلة اللغويّة المتبعة في النص أو الحدث اللغوي ويشمل الأسلوب اللغوي والوسائل البلاغية.

ويرى د. أحمد مختار عمر[٤] أن يقسّم عامّة السياق أربعة اضرب هي:

١ - السياق اللغـوي. ٢ - السياق العاطفي.

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٢٢.
(٢) الاتجاة الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٨٤.
(٣) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: ٨٤.
(٤) ينظر: علم الدلالة: ٦٩.

٣ - سياق الموقف. ٤ - السياق الثقافي.

وهكذا يتبين أن مصطلح السياق يتوافق مع المحتوى الدلالي للجملة في إعتبار الحقائق الخارجية مقيّدات للجملة وتخضع لها على نحو واضح-وهو ما سيكشف عنه البحث فيما بعد-وتبدو فكرة المقام التي تبناها العرب في مقولتهم (لكل مقام مقال) وجيهة في هذا الاتجاه خاصة أن المقام يتوسع ليشمل جميع مادلّ عليه السياق غير اللغوي(١).

إلا إن الفكرة التي ينبغي عدم إهمالها هٰهنا-هو جهة الاختلاف في المصطلحين السابقين أعني المحتوى الدلالي للجملة والسياق-فعلى الرغم من هذا الاتفاق في دلالة المصطلحين إلّا أنهما يختلفان في زاوية النظر فبناء المبحث على المحتوى الدلاليّ للجملة يعني ببساطة أنّ الجملة سيتم فهمها في ضوء إطار من الدلالات الخارجية غير اللغوية وتكون الجملة هي الوسيلة الوحيدة التي ستمّدنا بما نحتاجه لفهمها في بيئتها الخارجيّة أو اللغوية. أمّا في حالة بنائها على السياق فهذا يعني أن السياق سابق للجملة بل الجملة تولد في كنفه فيطبعها بطابعه فالجملة بنت السياق. إن النتيجة الحاصلة من هذا أن الجملة بخضوعها عند نشأتها للسياق تستطيع فيما بعد وعبر التحليل اللغوي أن تقدّم ذلك السياق لأنّه سيكون محتواها الدلالي. فالسياق اذن نظرة خارجية للجملة أما المحتوى الدلاليّ فهو نظرة من داخل الجملة. والمخطط الآتي يوضح ذلك:

السياق ــــ يعطي الجملة تعطي المحتوى الدلالي .

يعني هذا أنّ الابحاث كبحثنا هذا ذات الصبغة التحليلية للمدونات اللغوية، تكسب مشروعيتها ضمن التصور السابق للمحتوى الدلالي وعلى النقيض منه فانّ دراسة المدونات اللغوية في السياق ليست مجدّية خاصة أن سيبويه-على سبيل المثال لم يورد إلا النزر القليل من الجمل معززاً لها بذكر مقامها ومتعلقات طرفيها (المتكلم والمخاطب). وقد يقتصر ذلك على طائفة من

---

(١) لمزيد من التوسع ينظر: السياق في الفكر اللغوي عند العرب. (بحث للدكتور صاحب أبي جناح).والتطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: ٦٧-٨٥.

الأمثال والروايات التي حدثت أمامه أو رويت له[1].

غير اننا نلاحظ أنّ بعض الدارسين قد خلط بين السياق والمحتوى الدلالي فأورد نصوص سيبويه في المحتوى الدلالي التي هيمنت على الكتاب في رسالته التي وسمها بـ (دور السياق في التحليل اللغوي عند سيبويه) [2].

سيبويه بين السياق والمحتوى الدلاليّ

تنقسم نصوص سيبويه الخاصة بهذا البحث على ضربين:

١ - النصوص التي تحكي وقائع حدثت بالفعل،وقام الرواة بنقلها كما وقعت،مع بعض ملابساتها اللغوية وغير اللغويةوكان سيبويه واحداً من هؤلاء الرواة. وتُبرز هذه النصوص مفهوم السياق بمعناه العام،فهي تصوّر ولادة الجملة في بيئتها اللغوية وغير اللغوية. ومنها نصوص الأمثال وبعض ما امتاز من التركيبات من غيره.

٢ - النصوص التي تتناول التركيب من خلال وضعه في سياق مفترض وهو اختياري،اذ يرجع فيه إلى مقدرة اللغوي في التحليل،ولهذا نرى سيبويه يستعمل الاداة (أو) الدالة على التخيير أو يستعمل التشبيه (كأنه قيل. ونحوه). ويستند النحوي في تحديد أطراف هذا السياق وجوانبه إلى مايمكن أن تمدّه الجملة من دلالات وظيفية لمكوناتها مع الأخذ بنظر الاعتبار البنية الأصل للجملة العربية وهو ما أُصطلح عليه بـ (المحتوى الدلالي للجملة).

فمن نصوص الضرب الأول ماحدّث سيبويه به عن أبي الخطاب إذ قال: «حدثنا أبو الخطاب: أنّه سمع بعض العرب،وقيل له. لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟فقال: الصبيان بأبي»[3] وفسره سيبويه بقوله: «كأنّه حَذِر أن يلام فقال: لُمِ الصبيان»[4]. فمن الواضح أنّ أبا الخطاب يروي حادثة وقعت على مسامعه بيّن

(١) تعدّ كتب الامثال مورداً مهماً للباحثين في مجال الكشف عن الآثار السياقيّة والمحتويات الدلالية (لغويّة وغير لغويّة)على تركيب الجملة ومايطرأ عليها من تحويلات.ينظر: مجمع الأمثال للميداني.والزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباريّ.

(٢) رسالة ماجستير: موسى إبراهيم الشلتاوي وكذلك كان الأمر عند مشرفة د.نهاد الموسى في كتابه: نظرية النحو العربي: ٨٨-٨٧،فيما سمّاه البعد الخارجي.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥٥. (٤) الكتاب: ١/ ٢٥٥.

فيها السلوك اللغوي عند العرب بأنهم يعمدون إلى الاستغناء عن النمط الأساسي للجملة باسقاط بعض مكوناتها لما يتيحه الموقف والمقام من بقاء المستغنى عنه دلالياً.

وقد يكون الراوي في مثل هذه النصوص سيبويه نفسه فهو يقول: «وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟فيقول: حمدُ الله،وثناءٌ عليه؛كأنّه يحمله على مضمر في نيّته هو المظهر،كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه،ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل»[١].

فالموقف الذي شهده سيبويه قدّم له فهماً واضحاً لقول القائل: حمدُ الله وثناء عليه بحمله على مبتدأ هو الخبر معنىً. أمّا النصب الذي يفترضه سيبويه فسيكون حملاً على فعل مفترض. كما نرى فإن فهم الجملة المتحققة لا يتم بمعزل عن نمطها البنائي. وتكون وظيفة العلامة الإعرابيّة الكشف عن هوية العامل الذي جلبها وهو مايدعو إلى القول بأن المحتوى الدلاليّ للجملة يجب أن ينظر إليه على أنه مجال واحد من المجالات الّتي تفهم الجملة من خلالها.

وذكر سيبويه ايضاً: «وحدّثنا بعض العرب: أن رجلاً من بني أسد قال يوم جَبَلَةَ واستقبله بعير أعور فتطيّر منه فقال: يا بني أسد: أعورَ وذا نابٍ! (فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته،ولكنه نبّههم: كأنّه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب. . .»[٢] فهذه حكاية للمثل المشهور: أعور وذا ناب. التي تبين قصد القائِل الأخباري بتنبيه قومه إلى تشاؤمه مع أن التقدير يفترض وجود أداة الاستفهام قبل الفعل.

أما الضرب الثاني من النصوص-وهو الأكثر-فمن المرجح أنّ ما يشتمل عليه من منهج تأملي يعدّ من ابتكارات الخليل ففي تناوله لقولهم: مرحباً وأهلاً ذكر سيبويه ما نصه: «وزعم الخليل-رحمه الله-حين مثلّه أنّه بمنزلة رجلٍ رأيته قد سدَّد سهمه،فقلت: القرطاس،أي أصبتُ القرطاسَ،أي أنت ممن سيصيبه. وإن أثبت سهمه قلت: القرطاس؛اي قد استحق وقوعه بالقرطاس. . .»[٣].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٢٠.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٤٣.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٩٥.وينظر: ١/ ٢٥٧ ولم يشر فيها إلى الخليل.

فابتكار الخليل يتمثّل في الإفادة من طريقة الرواية في فهم مجموعة من الجمل التي لم تأتِ على وفق النمط المتعارف للجملة العربية. وقد أفاد سيبويه من ذلك بصورة واضحة ففي قولهم: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب قال: «. . .وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعودٍ، فأراد أن ينبِّهه. فكأنّه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل. . .»[١]. وفي الحق فإن هذا المنهج المتأمل في الظاهرة النحوية باحثاً عما تشمل الجملة من دلالات مقالية ومقامية غير لغويّة يمكن أن يكون منهجاً جديداً لم يسبق أحدٌ إليه الخليلَ وسيبويه.

وهو الأمر الذي يصور بروز اتجاهٍ حديث في فهم النصوص اللغويّة. لعله أقرب مايكون أنّه تبنّى طريقة المفسرين في بحثهم عن أسباب النزول[٢] سعياً وراء فهم النص الإلٰهي المبارك. وماذلك عليهما ببعيدٍ خاصة بعد ما سبقت الإشارة إليه في بداية الدراسة من تبني سيبويه لمنهج علماء التفسير لفهم كلام العرب إذ «لم يكن سيبويه. . .وهو يضع البناء النظريّ والقوانين الكلية للغة العربية معزولاً عن إنجازات الفقهاء والقراء والمحدثين والمتكلمين. . .»[٣]

الدرس اللساني أيام الخليل وسيبويه

تمثل الانطلاقة المشار اليها فيما سبق للنحو العربي تمايز الدرس النحوي عند الخليل وسيبويه عمّا عند معاصريهما فقد قدّم سيبويه نصاً مهماً بيّن، فيه عناية معاصريه بالأمور الشكلية باكتفائهم باعراب الكلم وبيان موقعها في الجملة كأن تكون فعلاً أو فاعلاً أو مفعولاً ونحوذلك. ولم يكن من همهم- على ما يبدو-أن يفهموها فهماً دلالياً وتفسير تركيبها بملاحظة الظروف والملابسات المقاميّة المفترضةالتي تحيط بتكوين الجمل. الأمر الذي إهتّم به الخليل وسيبويه وبانت ريادتهما فيه، وقد أوضح سيبويه ذلك في بعض نصوصه التي اعتمد فيها على المحتوى الدلالي للجملة. إذ يقول: «وتقول: إني

(١) الكتاب: ١/ ٣٤٠.
(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٤٨ومابعدها.
(٣) إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ٥

عبدُالله؛ مُصغِّراً نفسه لربّه، ثم تفسر حال العبيد فتقول: آكلاً كما تأكل العبيد. وإذا ذكرتَ شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عملٍ، ولا تريد أن تعّرفهُ بأنّه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم تُوْعِد ولم تَفخر أو تصغِّر نفسك؛ لأنّك في هذه الأحوال تعرِّف ماتَرى أنه قد جُهل، أو تُنزِل المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهدُّداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه. وإنّما ذكر الخليل-رحمه الله- هذا لتعرف ما يُحال منه وما يحسن؛ فإنّ النحويين ممّن يتهاونون بالخُلْف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبركَ عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال: انا عبدالله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً، كان محالاً؛ لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو، ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يُضمِر إذا عَلِم أنّك قد عرفت من يعني. إلّا أن رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟فقال: أنا عبدُالله منطلقاً في حاجتك كان حسناً»[١]

فالنص فيه من الأهمية ما ترجى لأيضاح التطور الذي أحدثه الخليل في الدرس اللساني العربي في اعتبار المحتوى الدلالي والسياق وهو ما سمّاه سيبويه (بالخُلْف)[٢] الذي وصلت أهميته في التحليل النحوي إلى الحكم على الجملة بالصحة أو بالخطأ النحويين بحسب طبيعة هذا الخُلْف. ومن الواضح أنّ مجرد ملاحظة العلامات الإعرابية (أي: الإعراب) لا يمدّنا بذلك العمق في تحليل الظاهرة النحوية. ولعل هذه السطحية في التعامل مع الجملة حدت ببعضهم إلى أنْ يسأل الخليل مستغرباً وربّما مستنكراً-كما هي عادة الناس مع كلّ جديد-وذلك فيما ذكره أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في إيضاحه لأسرار النحو إذ قال: «ذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد-رحمه الله-سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من

---

(١) الكتاب: ٢/ ٨٠-٨١.

(٢) استعمل المصطلح أيضاً في الكتاب: ١/ ٢٧٢. والظاهر كون الكلمة على هذا الشكل أعني (الخُلْف)هي المرادة لانها من المثلث اللغوي وفي المثلث للبطليوسي: ١/ ٤٧٦ «الخُلْفُ: جمع خَليف وهو الطريق خَلْفَ الجبل»، أما (خَلْف)فالذي لاخير فيه أو الكلام لاخير فيه (ينظر المثلث١/ ٤٨٤). وكان سيبويه استعمل (خَلْف في الكتاب ٢/ ٣١٦و٣١٧).

نفسك؟فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله؛ وإن لم ينقل ذلك عنهم. واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه. فإن أكن اصبت فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا كذا، ولسبب كذا كذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز إن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز إن يكون فعله لغير تلك العلة؛ إلا إن ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل إن يكون علّة لذلك فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعول فليأتِ بها»[1].

وأردفه الزجاجي بقوله: «وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل (رحمة الله عليه)»[2] إذ يبدو أن التعليل بـ (المحتوى الدلالي للجملة) وكذلك التعليل بـ (البنية العميقة للجملة)[3] - التي غالباً ما يكون طريقها دلالياً- يصوران الخُلْف الذي تهاون فيه النحويون (كما قال سيبويه) فمن ثمَّ كان موضعاً لسؤالهم الخليل عنه، ويبدو أنّ ذلك لم يرق لهم من سيبويه أيضاً الذي تبنّى منهج شيخه الخليل فقد وجه ثعلب (ت٢٩١هـ) زعيم الكوفيين في وقته نقداً له فجعل هذا المنهج عيباً على سيبويه بل أراد إيهامنا بتأخّر منزلة سيبويه العلمية عن الفراء لتبنيه إياه وذلك فيما نقله أبو بكر الزبيدي في ترجمته للفراء إذ قال: «قال أبو العباس أحمد بن يحيى: العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يُفسد المعنى فليس من كلام العرب؛ وانّما صح قول الفراء لأنّه عمل العربية والنحو على كلام العرب. فقال كل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنّما لحق سيبويه الغلطُ لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦. (٢) الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

(٣) يظهر هذا في مفهومه (تمثيل ولم يتكلم به) الآتي في المبحث الثاني من الفصل الأخير من الدراسة.

الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلّا المعنى فيه مطبِّق للإعراب والإعراب مطبّق للمعنى. وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه، وما قاسه فقد لحقه الغمز، لأنه سلك بعض سبيل سيبويه، فعمل العربية على المعاني وترك الالفاظ، والفراء جمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحق التقْدِمة. . . »[1].

فمن الواضح أنّ ثعلباً رأى اهتمام سيبويه بالمعاني الخلفية للكلام مطعناً له في وقوع الغلط. ويبدو أن النص السابق لسيبويه أصحّ موضع يُوجّه إليه هذا النقد من ثعلب. وعليه كما يرى ثعلب فإن جملة (أنا عبدالله) غير صحيحة؛ لأنه لا فائدة من أن تخبر المخاطب الذي يعرفك بكونك عبدالله. ومن ثَمَّ فلا وجه لتصحيح سيبويه لها عنده، وعند أستاذه الفراء على وفق منهجهما الذي رآه ثعلب كما في نصه الرافض لمنهج سيبويه في المحتوى الدلالي للجملة والمستوى العميق في مفهومه (تمثيل ولم يتكلم به).

وبهذا يظهر أن الدرس اللساني في الكتاب يختلف عنه عند بقية العلماء فقد كان جديداً كلَّ الجدة. ومثّل مرحلة النظر العميق في تحليل الجملة، وكما نضج بسرعة. فقد أفل نجمه بسرعة إذ كُتبت الغلبة للمنهج الآخر منهج المكتفين بمعرفتهم للاعراب سوى مانراه هنا وهناك من نظرات متأمله في مؤلفات النحويين، ولعل انسجام المنهج الإعرابي (الظاهر) مع متطلباتِ تعليم النحو كان هو العامل وراء هذه الغلبة.

الجملة والمحتوى الدلالي :

خطّ الخليل وسيبويه للنحو العربي ما نذهب إلى أنّه رؤية جديدة في فهم الجملة وتحويلاتها تمثلت في طائفة النصوص التي تتم دراسة الظاهرة النحوية على وفق ما يمكن إن تحيل إليه من اعتبارات المكان والزمان وطرفي عملية التخاطب (المتكلم والمخاطب) اللَذيْن غالباً ما يتخذان وظيفتي (السائل والمجيب)، وهي الاعتبارات التي يتبناها الوظيفيون المعاصرون على ما سبق.

لقد وظّف سيبويه هذه الرؤية الوظيفية للجملة في تحليله للجمل مما يمكن

(١) طبقات النحويين واللغويين: ١١١.

أن نعرضه في الظواهر النحوية الآتية:

١ - الازدواج الوظيفي: لقد عبّر سيبويه عن هذه الظاهرة بطريقته التي يفهم منها أن تقوم كلمة ما بوظيفتين معاً الأولى هي وظيفتها النحويّة الأساسية والثانية محوّلة بقوله: «هذا باب مايكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سِيْرَ عليه؟فيقول: مقدم الحاجّ، وخفوقَ النجمِ، وخلافه فلانٍ، وصلاة العصر، فانّما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار. وإن قال: كم سير عليه فكذلك. . .»[1]. فالذي حصل كان بفعل تحوّل مقولة اسمية إلى مقولة ظرفية إذ أدى الحذف إلى إن يقوم المصدر مقام ظرف الزمان ومن ثم قيامه بوظيفتي الظرف والفاعلية. وكون المصدر ظرفاً بدا حالة غير اعتيادية. و استدعى محاولة تفسير هذه الظاهرة في ضوء سياقها الفعلي الذي قيلت فيه. فرأى سيبويه أن المحتوى الدلالي للجملة يمكن أن يحيل إلى سؤال متقدم. يوضح هذا السؤال أن اللفظ الخاص بالحين سقط فقام الحين مقام الظرف في مسلك لغويٍّ اصطلح عليه بـ (سعة الكلام) وهو يظهر في الكتاب ليُعبّر عن مثل هذه الحالة من الحذف وكذا التقديم وما أُدخل فيما بعد تحت مصطلح (المجاز). فسعة الكلام[2] يمكن إن تدل على مجمل الامكانيات التحويلية التي تطرأ على النمط الأساسيّ.

وبالطريقة نفسها يَفْهمُ سيبويه كيف يقوم المصدر مقام المسند إلي الفعل إذ يقول: «فمن ذلك قولك على قول السائل: أيَّ سيرٍ سيرَ عليه؟فتقول: سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ، وضُرب به ضربٌ ضعيفٌ فأجريته مفعولاً، والفعل له»[3] فالمصدر قام بوظيفة المسند إلى الفعل من خلال بناء الفعل على المفعول مع تحمله لمعنى الفاعلية أي (الفعل له) وهكذا الحال في جميع الجمل التي يُبنى فيها الفعل للمفعول. لكن المسألة تكمن في أن يكون ذلك المفعول مصدراً لذا يلجأ

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) يبرز هذا المصطلح جانباً مهماً في رؤية سيبويه الخاصة بالتحويلات التي تطرأ على الأنماط الاعتيادية للجملة، ويتم فيه التحوّل من بنية التفصيل إلى بنية الاختصار ومن بنية الإسناد الحقيقي إلى بنية الإسناد المجازي.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٢٩.

سيبويه إلى الامكانية الدلالية لهذه الجملة في هذا الجانب فيكشف محتواها الدلالي عن إمكان وقوعها جواباً لسؤال متقدّم.

وهنا تجب ملاحظة الأثر الوظيفي الذي يقوم به المخاطب والمتكلم فالمتكلم يتخذ وظيفة المجيب ويكون للمخاطب وظيفة السائل. وعلى ذلك فالمحتوى الدلالي يمكن إن يوجّه الوظائف الخطابية على نحوٍ دقيق.

ومما لايجوز فيه الازدواج الوظيفي أن توضع الصفة في موضع الاسم إلا في مواضع معينة وللبرهنة على ذلك يعمد سيبويه إلى ملاحظة المحتوى الدلالي للجملة فهو يقول: «وما يبيّن لك إن الصفة لا يقوى فيها إلّا هذا أنّ سائلاً لو سألك فقال: هل سير عليه؟ لقلتَ: نَعْمَ: سير عليه شديداً، وسير عليه حسناً. فالنصب في هذا على أنّه حال. وهو وجه الكلام؛ لأنّه وصف للسير، ولا يكون فيه الرفع لأنّه لا يقع موقع ماكان اسماً، ولم يكن ظرفاً لأنّه ليس بحين يقع فيه الأمر»[1].

· إنَّ الصورة الظاهرة للجملة هي التي تقرر محتواها الدّلالي ومن ثَمَّ السياق الذي يمكن أن ترد فيه. فوجوب النصب للوصف وعدم جواز رفعه مكّن سيبويه إن يقدّم محتواها الدلالي على وفق سؤال وجواب.

٢ - الإضمار: من الظواهر الواضحة في الجملة العربية أن يتم الاستغناء عن بعض مكوناتها لما يوفّره بناء الجملة المتحققة للمستمع من ملاحظة ما أستغني عنه. وقد جرى مثل ذلك في طائفة من التركيب أُختزل فيها الفعل (كما عبّر سيبويه) على نحو الاختيار لا الالزام من نحو قوله: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل. وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسَه. وذلك أنّك رأيتَ رجلاً يضربُ أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي: أوقع عملك بزيد. أو رأيت رجلاً يقول: أضرِبُ شرَّ الناس فقلتَ: زيداً. أو رأيت رجلاً يحدِّثُ حديثاً فقطعه فقلتَ: حديثك. أذ قدم رجل من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز

---

(١) الكتاب: ٢٢٨/١.

هذا وما أشبهه. وأمّا النهي فإنّه التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ. وإنّما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد أو يوطئ الصبيّ...»[١]

إن نص سيبويه يذكرنا بالاقتضاء implicature وهو المفهوم الأهم في علم التداول pragmatics باستناده إلى مبادئ عامة تقع خارج تنظيم اللغة وتهدف إلى الاتصال القائم على مبدأ التعاون الذي قرره غرايس مع ملاحظة أن قواعد التخاطب تقوم على هديه «فالممارسة اللغويّة بحسب غرايس نشاط عقلي يهدف إلى التعاون مابين المتخاطبين»[٢]. وينصّ غرايس على مبدأ التعاون بقوله: «اجعل مشاركتك على النحو الذي يتطلّبه، في مرحلة حصولها، الغرض أو المآل المسلّم به من التخاطب المعقود»[٣] وهو ما نفهمه من قول سيبويه فيما سبق بقوله: «اذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل». وكذلك قوله: «...بعلمه أنه مستخبر...». فهكذا حال من تخاطبه إذ يجب لتحقق القصد من الكلام أن يفهم المقابل ما تحاول أن توصله إليه وإلّا استحال الأمر.

ثمّ أنّ الذي تريد ايصاله ربّما يتجاوز كثيراً ما تلفظ به؛ وذلك أبان سيبويه عنه عند كشفه عن الفعل المحذوف. وكذلك فيما تقدّم من دلالة الحال على وجود الاسم الموصوف بها. ومن الواضح أنّ سيبويه يرى أن هذه الكلم[٤] جمل تامة لأنّ بناءها الظاهر يتضمن محتوىً دلاليّاً مثلما تتضمنه الجمل التامّة البناء[٥]. ويظهر المحتوى الدلالي متضمّناً موقفاً هو عبارة عن طائفة من الأحداث يقوم بها الطرف الأوّل بمرأى ومسمع من الطرف الثاني الذي سيتخذ وظيفة الآمر أو المستخبر أو المحذِّر للطرف الأوّل (الذي سيكون المخاطب).

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥٣.

(٢) الاقتضاء في التداول اللساني: ١٤٦، وينظر: اللغة والمعنى والسياق: ٢٢٨-٢٣٩.

(٣) الاقتضاء في التداول اللساني: ١٤٦، وينظر: اللغة والمعنى والسياق: ٢٢٨-٢٣٩.

(٤) قد تكون كلم مفردة أو مركبة.

(٥) نؤكّد هٰهنا وجود علاقة جدلية نفعية بين المحتوى الدلالي والبناء، فالمحتوى الدلالي يكشف عن البناء العميق والبناء يكشف عن المحتوى الدلالي فقولك حجاً مبروراً. يشير إلى إضمار فعل الذي يحيل إلى مقام بعينه، في حين يشير قولك: حجٌ مبرورٌ إلى إضمار اسم لمقام آخر غير الاول.

فللكشف عن المحتوى الدلاليّ يجب رسم صورة للبيئة التي انتجت الجملة بكل أطرافها.

وهاهو سيبويه يقول فيما اضمر فيه المبتدأ وبقي المبنىّ عليه مظهراً: «وذلك أنك رأيت صورة[١] شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُالله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله. أو سمعت صوتاً فعرفتَ صاحب الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلتَ: زيدٌ وربِّي. أو مسست جسداً أو شممْتَ رِيحاً فقلتَ: زيدٌ، أو المسك أو ذقت طعاماً فقلتَ: العسلَ.

ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آيةً لك على معرفته لقلت: عبدُالله. كأنَّ رجلاً قال: مررت برجلٍ راحمٍ للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلت: فلانٌ والله. »[٢].

فالنص يبيّن كيف يتمّ الانسياق مع مبدأ التعاون المتقدّم ذكرهُ إذ يقترن بآثار خارجيّة متوجهة نحو الحواس والادراك فالحال أو الموقف والمعرفة السابقة سمحا بهذا المسلك الاختياري في اختزال العنصر المولِّد والأساسي في الجمل مع بقاء هيمنتهما في انشاء الجمل: وربط مكوناتها بعضاً ببعض. ويقول سيبويه ايضاً: «ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً او تعرّض له فتقول: متعرِّضاً لعننٍ لم يَعْنه؛ أي: دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعنن لم يعنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله: بيع المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ، وذلك إن كنت في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ فتدع أبايعك استغناءً لمافيه من الحال. . . »[٣] فتصوّر وقوع الجملة في "سياق الحال" يجعل التركيب ذا فائدة. ونرى أنّ محاولة سيبويه في هذا الجانب أدّت إلى استكناه البنية الدلالية للجملة. وقد نصّ سيبويه هٰهنا على ذكر (الحال) وهو الموقف بكل جوانبه ذات الصلة بالممارسة اللغوية. واستعمله قريباً من المصطلح اللساني لـ (سياق الحال Context of situation)[٤].

ومن أماكن الاختيار المؤديّة لظهور الإضمار قول سيبويه: «هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاراً في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: إذا رأيت

---

(١) هذه اشارة إلى وجود التصوير في أيام سيبويه.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٣٠.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: ٢٢٠.

رجلاً متوجِّهاً وجهة الحاجّ قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة. حيث زَكنْتَ أنّه يريد مكة؛ كأنك قلت: يريد مكة واللهِ. ويجوز أن تقول: مكةَ واللهِ، على قولك: أراد مكّة واللهِ، كأنّك أخبرت بهذه الصفة عنه أنّه كان فيها أمسِ، فقلتَ: مكة واللهِ، أيْ اراد مكة إذ ذاك»[1] فالتركيب: مكة وربِّ الكعبة هو جملة محوّلة لسقوط الفعل، لإمكانه الاحالة إلى موقف واضح وهو موقف يتحكم به المتكلم على نحو واضح من قوله: «حيث زَكنت أنه يريد مكة. » وسيكون للمستمع أن يفهم الدلالة الزمانية للفعل بحسب الظرف الزماني للكلام أو لوقوع الفعل.

ويقول سيبويه بعد النص السابق: «ولو رأيت ناساً ينظرون الهلالَ وانت منهم بعيد فكبّروا لقلت: الهلالَ وربِّ الكعبة أي أبصروا الهلالَ. أو رأيت ضرباً فقلت على وجه التفاؤل: عبدَالله، أي يقع بعبدَاللهِ او بعبدالله يكون، ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل فتقول: زيداً. تريد: اضرب زيداً أو أتضرب زيداً؟»[2] فكأن سيبويه يقدّم لنا مشهداً مسرحياً[3] يظهر فيه جماعة يترقبون الهلالَ وبعيداً عنهم يقف المتكلم وهو عارفٌ بخبرهم فإذا كبروا عرف المتكلم أنهم قد أبصروا الهلال لأن التكبير عندهم وعنده في مثل هذا المقام يعني رؤية الهلال. ويتخذ المخاطَب موقفاً قريباً من المتكلم ناظراً إلى الجماعة غير عالم بخبرهم فإذا قال المتكلم: الهلالَ؛ فهم منه المخاطب أنّ الجماعة قد أبصرت الهلال. وكذلك الحال في البقية فالمحتوى الدلالي الذي يقدّم سيبويه هٰهنا يتضمن حقائق خارجية هي:

١ - الجماعة المترقبة لولادة الهلال.

٢ - المتكلم وموقعه البعيد عن الجماعة.

٣ - معرفة المتكلم الضمنية بما اجتمعوا لأجله.

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥٧. (٢) الكتاب: ١/ ٢٥٧.

(٣) «وقد أطلق البحث الحديث على هذه الأمور مجتمعة (يعني: السياق اللغوي) اسم المسرح اللغوي» عن: التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: ٧٣.

٤ - العادات الاجتماعية تفرض سيطرتها على السلوك اللغوي. (فكبروا...).

٥ - المخاطب وموقعه من المتكلم.

٦ - رؤية المخاطب أو معرفته بوجود الجماعة.

٧ - عدم معرفة المخاطب لسبب اجتماعهم.

٨ - سماع المخاطب تكبير الجماعة...وهكذا.

ومن الممكن إضافة بعض الاحتمالات لهذا المشهد السياقي الذي يفترضه سيبويه في القول بدلالة الكلمة الواحدة (زيداً ونحوها) على جملة تامة حذف فعلها لدلالة الحال عليه وعلم المتكلم بأن المخاطب يشاركهُ في تبنّي (مبدإ التعاون) الذي قال به غرايس.

وفي الحق فان المحتوى الدلالي الذي يقدّمه سيبويه لمواضع الإضمار يبدو على درجة عالية من الدقة وهو ضرورة ولولا أنه مفهوم من لدن المخاطب لما أمكن فهم الكلام. وهكذا هو الحال مع بقيّة مواضع الإضمار التي نلمح في طائفة منها عنصراً آخر من عناصر المحتوى الدلالي وهو الحالة النفسية للمتكلم الذي بدا متفائلاً عندما رأى ضرباً أو سمع به...ويتمناه أن يقع بعبدالله كما في النص السابق «فقلت على وجه التفاؤل: عبدَ الله»وهذا التفاؤل يبيّن موقفاً عدائياً تجاه عبدالله. أما أسباب هذا التفاؤل فلم يعرض لها سيبويه لأنه على ما اعتقد-أراد الاقتصار على ماله صلة مباشرة بالحدث اللغوي.

٣ - الخضوع للسياق اللغوي: لقد سبق أن ذكرنا أن اللغة تتفاعل مع ما يحيط بها من العوامل الخارجية ويؤثر فيها تأثيراً واضحاً. لقد أدرك سيبويه ذلك من خلال الجملة وأن مايطرأ عليها من: تقديم وتأخير واختزال وغير ذلك ما هو إلّا مراعاة لذلك السياق وقد مضى من النصوص ما يوضح ذلك. ونقف هٰهنا على نص يمكن أن يكون أساساً نظرياً لتلك النصوص ولغيرها مما تندرج في إطار مفهومي السياق والمحتوى الدلالي للجملة. يقول سيبويه: «ومما يختار فيه النصب قول الرجل: من رأيتَ وأيَّهم رأيت؟فتقول: زيداً رأيته. تنزله منزلة قولك: كلّمت عمراً وزيداً لقيته. إلا ترى أنّ الرجل يقول: مَنْ رأيت فتقول: زيداً؛على كلامه. فيصير هذا بمنزلة قولك: رأيتُ زيداً وعمراً،يجري

على الفعل كما يجري الآخر على الأوّل بالواو. . .فانّما تحمل الاسم على ما يحمل السائل. . .»[(١)] إذ يرى سيبويه أن بناء الجملة يتشكّل على وفق بناء السؤال السابق. فالسؤال قدّم الاسم المفعول على فعله لأنه اسم استفهام (من رأيت) إذن سيحمل هذا على بناء الجملة عند الجواب فيقدّم المفعول على فعله (زيداً رأيته). بل يتجاوز هذا إلى حذف ما يمكن أنْ يدلّ عليه السياق اللغوي المكوّن من السؤال والجواب فتقول (زيداً) فقط. وقد أجمل سيبويه ذلك بقوله: «فإنّما تحمل الاسم على ما يحمل السائل». ويمكن إن يكون في ذلك مظهراً للمسلك اللغوي القائم على المؤثر والاستجابة الذي قام عليه المنهج اللغوي السلوكي[(٢)].

ومن مظاهر هذا الخضوع قول سيبويه: «وإذا قال: عبدالله نِعْمَ الرجلُ فهو بمنزلة: عبدُالله ذهب أخوه،كأنّه قال: نعم الرجلُ،فقيل: من هو؟فقال: عبدُالله،واذا قال: عبدُالله فكأنّه فقيل له (كذا) : ما شأنه؟فقال: نعم الرجلُ»[(٣)]

إنّ محاولة تسويق الجملة بوساطة النظر إلى ما تقدِّمُهُ من محتوىً دلاليٍّ يجعل لكلّ جملة وظيفة خاصة،تلك التي تؤديها في السياق المعين.

وفي الحق إن مثل هذا المنظور الوظيفي للجملة سيأخذ بيد الباحث إلى القول بأن سيبويه يرى قيام مفهوم الجملة على تصورين:

١ - التصّور البنائي للجملة.

٢ - التصّور الوظيفي (الدلالي) للجملة.

فالأول ينظر إلى الجملة بوصفها وحدة بنائية يجري فيها وصف الكلِم على وفق ترتيب معين محدد سلفاً في البنية العميقة. وقد تكفل بيان ذلك المبحث الثاني من الفصل الثالث من دراستنا هذه. أما الثاني: فهو المسؤول عن تحديد

---

(١) الكتاب: ١/٩٣-٩٤. وعلى وفق ذلك يجعل بعض اللغويين التركيب من نحو (زيداً) جملاً تامة لافادتها معنىً مستقلاً بالفهم: ينظر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة: ٢٠٢.

(٢) ينظر للمنهج السلوكي في اللغة: منهج البحث في اللغه: ٣٧و٥٣-٥٧.وعلم الدلالة السلوكي.

(٣) الكتاب: ٢/١٧٦-١٧٧.

الوظيفة التي هي أكثر الوظائف أهمية في الجملة. وفي ضوئه يتم إحداث طائفة التحويلات من تقديم وتأخير وإضمار وإدخال بعض المقيّدات وكذا ربط جملة بأخرى وسوقهما معاً كأنّهما جملة واحدة (كما في النص السالف الذكر). ويستطيع المتكلم هٰهنا أن يتحكم تحكُّماً مقنَّناً بنسق الجملة سواء بخرق هذا النسق أو بذكر المقيدات التي يهيمن معناها على الجملة من نحو: الاستفهام والتوكيد والقسم والنفي والعرض والتمني والشرط. . .

علماً بأنّ تحديد الوظيفة التي هي أكثر اهمية سيؤدي إلى إعطاء الجملة محتوى دلالياً محدداً يمكن أن يفهم من الوظيفة السياقية للجملة.

٤ - الوظائف النحوية: يعمد سيبويه في إيضاحه لطائفة من الوظائف النحوية إلى الوقوف على محتواها الدلالي فيعرضها في ضوء سياق مفترض هو السؤال والجواب أي: المؤثر والاستجابة؛ فمن هذا قوله في المفعول له: «كأنّه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا؟فقال: لكذا وكذا، ولكنه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في (دأبَ بكار) ما قبله حين طرح مثل، وكان حالاً»[1] إذ تتوضّح وظيفة المفعول له من خلال بنية الجملة الدلالية بوجود لام التعليل السابقة عليه. ومن ذلك أيضاً الحال إذ يقول: «واعلم أنّ هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأوّل، ولكنّ هذا جواب لقوله: كيف لقيته. كما كان الأوّل جواباً لقوله: لِمَ؟»[2] كما في نحو قولهم: قتلته صبراً ولقيته فجأة، ومفاجأة. . . فالمحتوى الدلالي لجملة الحال يتضمن معنى الكيفية كما تضمن السابق معنى التعليل.

ومن ذلك ماذكره في البدل إذ قال: «أمّا بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجلٍ عبدِالله. كأنّه قيل له: بمن مررتَ؟أو ظنَّ أن يقال له ذاك. فأبدل مكانه ماهو أعرف منه. . . وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُالله كأنه قيل له من هو؟أو ظننت ذلك»[3] أمّا في بدل المعرفة من المعرفة «فهو كقولك: مررتُ بعبدالله زيدٍ، أمّا غلطت فتداركت، وأما بدا لك أن تُضرب عن مرورك بالأوّل وتجعله للآخر»[4] وقولهم مررت بعبدالله أخوك «كأنّه قيل له: من هو، أو من

(١) الكتاب: ١/٣٦٩-٣٧٠.
(٢) الكتاب: ١/٣٧٢.
(٣) الكتاب: ٢/١٤.
(٤) الكتاب: ٢/١٦.

عبدالله، فقال أخوك»[(١)]

من الواضح أن سيبويه أتقن توظيف مفهوم المحتوى الدلالي للجملة في تفسير وظيفة البدل وكيف أن تغير الحالة الإعرابية سيؤدي إلى تغيير في المحتوى الدلالي. يمكننا أن نزعم-من خلال النصوص السابقة-أنّ المتكلم عندما ينطق بكلماته يجعل من نفسه رقيباً دلالياً خارجياً فيقوّم الجملة قبل أن يقوّمها المتلقي أو المخاطب؛ ويمكن فهم ذلك من قول سيبويه (كأنه قيل له أو ظننت ذاك).

٥ - الوجوه الإعرابية: يتحدد المحتوى الدلالي للجملة العربية أيضاً بالوجوه الأعرابية المحتملة لمكونات الجملة ويرجّح ذلك إلى أن العربية وظّفت مجاري أواخر الكلم (تلك التي أُصطلح عليها بالكلم المعربة) للدلالة على وظائفها النحوية في الجملة. وهو ما أدّى إلى أن يكون للنمط البنائي الواحد أكثر من محتوى دلالي واحد بحسب الوجوه الإعرابية المحتملة. ومن الأمثلة على ذلك قول القائل: له علمٌ علمُ الفقهاء فقد تناولها سيبويه بقوله: «ولم ترد أن تخبر بأنّك: مررت برجل في حال تعلُّم ولا تفهُّم، ولكنك أردتَ أن تذكر الرجل بفضلٍ فيه، وأن تجعل ذلك خُصْلَةً قد استكملها، كقولك: له حسبٌ حسب الصالحين؛ لأنّ هذه الأشياء وما يشابهها صارت تحلية عند الناس وعلامات. . . وإن شئت نصبت فقلت: له علمٌ علمَ الفقهاء، كأنّك مررت به في حال تعلُّم وتفقّه، وكأنّه لم يستكمل أن يقال له: عالمٌ»[(٢)]. فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلّم على المعني وهو يتعلّم ويتفقّه ولمّا يصبح عالماً أما الرفع فالموقف يتغيّر إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. «فهو يخبر عمّا قد استقّر فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه، أو رآه يتعلَّم فاستدلّ بحسُن تعلُّمِهِ على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يخبر أنّه إنما بدأ في علاج العلم في حال لُقِيِّه إياه، لأن هذا ليس مما يُثنى به، وإنّما الثناءُ في هذا الموضع أن يخبر بما استقّر فيه، ولا يخبر أن أمثل شيءٍ كان منه التعلُّمُ في حال لقائه»[(٣)].

وإذا كان لتعدّد الوجوه الإعرابية أثرٌ في المحتوى الدلالي للجملة؛ فاننا نجد

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٦١-٣٦٢.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٦٢.

سيبويه يذكر طائفة من النصوص التي لا يظهر فيها هذا الأثر-وهذا غالباً ما يبرز نوعاً من إزدواج المستويات اللغوية الذي يعود إلى تداخل اللهجات-ففي قولهم: إذا كان غدٌ فأتني يقول سيبويه: «وإن شئت قلت: إذا كان غداً فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له: إذا كان مانحن عليه من السلامة، أو كان مانحن عليه من البلاء في غدٍ فاتني. ولكنّهم اضمروا استخفافاً. . . ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل»[1].

وعلى وجه العموم فإن التداخل اللهجي في العربية يشمل جميع مستوياتها اللغوية ولا يقتصر على المستوى النحوي فقط، وهو ما يعني امكان استعمال كلم متعددة في الموقع نفسه في الجملة ولكنها تبقى ذات محتوى دلالي واحد.

وإخالُ - في نهاية هذا المبحث - أنه تمّ فيه ما يأتي:

١ - تمييز التداخل الاصطلاحي بين المحتوى الدلالي للجملة والسياق.

٢ - صوّر المبحث الدلالي للجملة عند سيبويه ضرورة منهجيّة في تكامل فهم الجملة ومفهومها. إذ كان ظهوره فعّالاً لطائفة كثيرة من التركيبات المتداولة التي اشتملت على نقص ما في بنائها من نحو: القرطاس والله، وحديثك فـ«هذه العبارات لا يعالجها النحو العربي (متمثلاً بسيبويه) على أنّها عبارات محنّطة من قبيل الكلام؛ بل يردّها إلى حقل اللغة أو يجمع فيها-على الأصح-بين وجهي الكلام واللغة، فيكشف عمّا ينتويه المتكلمون في أنفسهم، ويؤلّف منه، وممّا يظهر منها جملة ذات إسناد»[2].

٣ - كان الخليل وسيبويه متميَّزيْن في دراستهما لكلام العرب، إذ يرجع الفضل إليهما في استحداث هذا المجال لتحليل كلام العرب، وتصحيحه بمعرفة مواضع قبحه وحسنه من جهة أُخرى غير الإعراب وفي هذا يقول سيبويه: «فإن قال: أقول مررتُ بقائماً رجلٍ؛ فهذا أخبث من قِبَل أنّه لا يُفصل بين الجار والمجرور. ومن ثَمَّ أُسقط: ربَّ قائماً رجلٍ. فهذا كلام قبيح وضعيف. فاعرف

(١) الكتاب: ١/ ٢٢٤.

(٢) مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: ٢٢١.

قبحه، فإنَّ إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة: فيها قائماً رجلٌ؛ ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه»[١] ولعل تمايزهما عن بقيّة العلماء كان لما آثاراه من استغراب؟أو استنكار؟!من لدن النحويين الشكليين (الإعرابيين) الذين على مايبدو كانوا كثيرين.

٤ - لقد أكد هذا المبحث اعتبارات جانب التداول في تحليل الكلام فإنه «في وسط إجتماعيّ متجانس السكان نجد عادة أن للغة شيئاً من الوحدة، بل إنّه لشرط أساسيّ لوجود اللغة أن يحرص من يتكلمونها على استخدام نفس الوسائل للتعبير. وهذا ما يدركه أفراد كل جماعة محددة. فالخروج عن جادة اللغة يثير من يسمعونها ويعرِّض الخارج إلى السخرية-على الأقل-. . . وعالم اللغة لابّد له من أن يحدِّد ما تتكون تلك الجادة ليرى إلى أي حدّ يقترب منها من يتكلمونها، وإلى أيّ مدى يمتدّ سلطان كل لغة»[٢] ويضع هذا في الحسبان كون سيبويه يعالج لغة خطاب أو يتعامل مع العربية على هذا النحو، وهو يخالف في ذلك سائر النحويين الخالفين.

المبحث الثاني

معيار حسن السكوت

إن أول ما نشير إليه في بداية هذا المبحث أن مصطلح (حسن السكوت) يتوجه إلى أن معنى التركيب سواء كان جملة أصولية أولا، يعدُّ تاماً لا لبس فيه ومن ثم يمكن أن يكون هذا المعيار محدداً لأصغر وحدة تركيبية يمكنها أن تعطي دلالة تامّة. وبمعنى آخر أصغر وحدة دلالية تركيبية. وتلك يمكن إن نسمها بالجملة. علماً بأن المبرد يعدُّ أول أولئك النحويين من ربط مصطلح الجملة وحسن السكوت. إذ قال: «. . . وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسنُ عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل، بمنزلة الابتداء والخبر. . . »[٣].

على أنّ الفضل يرجع إلى سيبويه في هذه الخطوة وأمثالها وهو ما سيأتي

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٤.
(٢) علم اللسان: ٤٤٢.
(٣) المقتضب: ١/٨.

بيانه إن شاء الله. ويمكن أن نشير إلى أن (حسن السكوت) ورد في سياق طائفة من الاصطلاحات التي تظهر تقويمه للكلام من نحو: الرديئ والقبيح والمحال والكذب والمستقيم فهي من التعبيرات السلوكية (الاخلاقية) التي نقلها سيبويه إلى مجال النحو، مشيراً بها إلى تركيب بنائي سليم أو غير سليم. ولعل تعبيره بالـ (حسن) هٰهنا وكذا في غير هذا المكان يمكن أن «يلفت نظرنا إلى المصطلح الحديث (حسن السكوت) الذي أصبح شائع الاستعمال في الأوساط اللسانية»[(١)] على مايقول مايكل جي كارنز الذي تميّز بدراساته المعمقة للكتاب.

استعمل سيبويه مادة (سكت) في تقويم التركيب ما دون الثلاثين مرة. وقد ورد بصيغة المصدر (السَكْت) مرة واحدة حسب، وبالصيغة الفعلية (يَسْكُت) مرتين حسب وبصيغة الماضي (سكت) ثلاث مرات وبصيغة الاسم (السكوت) سبع عشرة مرة. وغالباً ما يتكرر استعمال سيبويه للمصطلح عدة مرات في الصفحة الواحدة. ولو نظرنا من جهة تكرار استعمال المصطلح في الموضع الواحد لرأينا أن مواضع ورود المصطلح لا تتجاوز عشرة مواضع[(٢)].

وعلى مايبدو فإنّ هذه القلة الواضحة في استعمال المصطلح من جانب سيبويه قد تشير إلى كونه مصطلحاً غير حاسم في تحديد البنية التركيبية التي يتم بها الكلام. وذلك لارتباطه على نحوٍ واضح بالجانب الدلالي للتركيب، وهو على العموم لا يخضع لقاعدة محددة بل إن المبحث السابق الخاص بالمحتوى

---

(١) نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد: ٣١.

(٢) استعمل سيبويه مصطلح السكوت في: ١/ ٤٠ (مرة واحدة)١، / ٢٣٩ (مرة واحدة)٢، / ٨٨ (مرتين)٢، / ٩٠ (مرتين)٢، / ٩١ (مرة واحدة)[وهذه الثلاثة متعلقة بالجملة فيها عبد الله قائماً].٢/ ١٠٦ (مرة واحدة)٢، / ١٢٤ (مرة واحدة)٢/ ١٢٨ (مرة واحدة)٢، / ١٣٢ (مرتين)، ٢/ ١٤١ (مرة واحدة)٢، / ٢٤٢ (مرة واحدة)٢، / ٢٨١ (ثلاث مرات)٣/ ١٨٠ (مرة واحدة)واستعمال سيبويه السكت مرة واحدة في ١/ ٤١ مرتبطاً باستعماله للسكوت في١/ ٤٠ الخاص بالجملة: ظننت ذاك.واستعمل ايضاً يسكت) (مرتين) في ٢/ ١٠٦ مقترناً باستعمال السكوت في الصفحة نفسها.واستعمل تسكت (مرة واحدة)في ٢/ ١٨١.واستعمل (سكت) في ٢/ ١٥٣ (مرة واحدة)٣، / ٦٩ (مرة واحدة٣، / ٨٩ (مرة واحدة)وكان استعمال المصطلح في (٢/ ٢٤٢ و٣/ ٢٨٥ و ٢٩١)استعمالاً صوتيّاً حسب.

الدلالي للجملة كشف على ملابسات كثيرة يمكن إن تكون عاملاً متحكماً بدلالة التركيب فيمكن أن تكون الكلمة المفردة في سياق معين جملة تامة لدلالتها على ذلك ويمكن إن يكون الجار والمجرور لورودهما في سياق يمكنهما من الدلالة على جملة تامة بل يمكن للحرف الواحد أن يدل على ذلك كما في حروف الجواب. فكل ذلك ممّا يحسن السكوت عليه لأنه تامّ الفائدة. ولهذا نرى سيبويه يتجنب مثل هذا التوسع في الاستعمال؛ بل نلحظ أنّه حاول أن يستعمل المصطلح مقترناً بتركيب مغاير للنمطين الفعلي والإسمي. ومن المظاهر التي نلحظها في النصوص أيضاً أن مواضع حسن السكوت على ضربين:

الأول: ما اتفق على حسن السكوت فيه.

الثاني: ما قيس على الأول في اثبات حسنه. وهو الموضع الذي يبرز فيه جهد سيبويه الخاص في فهم الجملة ومظاهرها. وغالباً ما يظهر النوعان معاً لأن الأول يعدّ المرتكز في إثبات وجود الثاني. فالأول أصل والثاني فرعٌ قائم عليه. وهو الموضع الأهم في بيان وظيفة المصطلح عند سيبويه.

على وجه العموم فإن ما سبق وغيره سنتبينه من خلال العرض التفصيلي لطائفة من النصوص الخاصة بالمبحث وكما يأتي:

ورد أول تلك المواضع في الباب الخاص بظنَّ وأخواتها وهي الأفعال التي تنصب مفعولين ولايجوز إن تقتصر على واحدٍ منهما إذ قال سيبويه: «وأما ظننتُ ذاك؛ فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّك قد تقول: ظننت فتقتصر كما تقول: ذهبتُ ثم تعمله في الظنّ، كما تعمل ذهبتُ في الذهاب، فذاك هٰهنا هو الظن، كأنّك قلت: ظننت ذاك الظنّ، وكذلك خلتُ وحسبتُ»[1]. فالنمط البنائي المقرر لهذه الجملة أن يسكت عليها بعد استيفائها للمفعول الثاني وذلك لحصول تمام الفائدة. وذلك هو الأصل في السكوت. ولهذا كان جواز السكوت على نحو: ظننت ذاك. قد علل على وفق النمط البنائي للجملة التي فعلها لا يتعدّى الفاعل إلى المفعول وتعدى إلى اسم الحدث وهو (ذهبتُ ذهاباً) فذاك بمنزلة الذهاب.

(١) الكتاب: ١/ ٤٠.

إن النص يصوّر شيئين هما :

١ - إنّ الانماط البنائية التي ذكرها سيبويه للجملة الفعلية تعدّ الأصل في حسن السكوت وكان وروده هٰهنا محاولة للكشف عن التكامل الدلالي؛إذ استعمل سيبويه المصطلح في الجمل أو التركيبات التي يراد إظهار تكاملها الدلالي قياساً على الجمل التي أتفق على تكاملها.

٢ - إنّ الفعل يسعى إلى أن يتكامل دلالياً مع ما يتعدى إليه من تكملة مهما تكن سواء كان مفعولاً أم أكثر أم غير مفعول كالمصدر والظرف. ومما يؤكد ذاك قول سيبويه: «وتقول: ظننتُ به،جعلته موضع ظنّك كما قلت نزلت به ونزلت عليه،ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجلّ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ لم يجز السكت عليها،فكأنك قلت ظننتُ في الدار ومثله شككتُ فيه»[1].

واذا لم تكن التكملة مناسبة من نحو إن يقتصر على أحد المفعولين فانه لا يجوز السكت عليها ولهذا يقول سيبويه بعد النص الأسبق مباشرة: «ويدلك على أنّه الظّن أنّك لو قلت: خلتُ زيداً وأرى زيداً،لم يجز»[2].

وذلك مايوثّق النمط الخطي الذي قُدم في مبحث التكوين الخطي للجملة لعموم أنماط الجملة الفعلية وهو النمط:

[فعل + فاعل + تكملة]

ويقول سيبويه في هذه الأفعال عند التعليق كما في: أرأيتك زيداً أبو مَنْ هو،وأرأيتك عمراً أعندك هو أم عند فلان: «لا يحسن فيه إلّا النصب في زيد. الاترى أنك لو قلت: أرأيتَ أبو مَن انت،أو أرأيت أزيدٌ ثمَّ أم فلانٌ. لم يحسن،لأنّ فيه معنى: أخبرني عن زيد،وهو الفعل[3] الذي لا يستغني السكوت على مفعوله الأوّل،فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء،فعلى هذا أُجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني»[4].

---

(١) الكتاب: ١/ ٤١. (٢) الكتاب: ١/ ٤٠.

(٣) يستعمل سيبويه الفعل في دلالة أعم يشمل المركبات الفعليّة أو مايسلك في الجملة مسلك الفعل المفرد (وهو مفهوم الفعليّة)ويؤكد هذا الاستعمال أن تصنيف سيبويه لأنواع الكلم كان قائماً على مقولات الاسمية والفعلية لا مقولات اسم وفعل.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

فالمركب الفعلي (أرأيت) على الرغم من تضمنه معنى المركب الفعلي (أخبرني) أي أنه اشتمل دلالياً على فعل وفاعل ومفعول كان يكتفي أن يأخذ المفعول الثاني (الاستفهام) وهو ما سيسمح بوجود الاسم بعد (أرأيت) مرفوعاً إلا أن الملاحظ أن (أرأيت) سلك مسلك فعل مفرد يطلب مفعولين في خارجه ويكتفي أن يكون الأول له لفظاً ومعنى حسب وأما الثاني فيكون مفعوله في المعنى فحسب.

ويستعمل سيبويه المصطلح في سياق يفهم منه رؤيته لجملة الجزاء وجوابه على أنّها كتلة كلامية واحدة بتمام دلالة الجزاء بجوابه. يظهر ذلك في قوله: «وقال: إنْ تأتني فاكرمُك أي فأنا أكرمُك؛ فلا بُدَّ من رفع فأُكرمُكَ؛ إذا سكتَّ عليه؛ لأنه جواب. وإنّما ارتفع لأنّه مبنيٌّ على مبتدأ»[1] فالسكت يرتبط بكون (فاكرمُك) جواباً لتمام المعنى. في حين أن النصب سيحيل إلى جواب ينتظره السامع. فيصبح مقولة اسميّة معطوفة بالفاء على ماسبقها وليست شطراً للجزاء. ويمثل سيبويه هذا بما ورد من آيات مباركة هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] ومثله: ﴿ومن كفَر فامتّعُهُ قليلاً﴾ (البقرة/ ١٢٦) وأيضاً: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: الآية ١٣] ويقول سيبويه: «وقال: إنّ من أفضلهم كان رجلاً، يقبح؛ لأنّكَ لو قلت: إنّ من خيارهم رجلاً ثمَّ سكتَّ، كان قبيحاً؛ حتّى تعرِّفه بشيء؛ أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا»[2] فلقد ادّى انعدام تمكن (رجل) النكرة من أن يقوم بموضع المقولة الإسميّة على نحو التمام إلى وصف السكت عليها بالقبيح. يعود ذلك إلى افتقاد (رجل) للتمام الإسميّ الذي سبق أن عبّرنا عنه في موضعه بـ (هو) الذي يرمز للاحالة إلى معين. وعليه فتمام فائدة الجملة لا يتأتى إلا من التمام الوظيفي للمقولات التي تشغل الوظائف؛ وهو المذكور في الجملة الأصولية التي ذكرها قبل النص وهي: إنّ من أفضلهم كان زيداً.

ومن المواضع الأخرى التي ظهر فيها استعمال المصطلح ماجاء في باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء؛ أقدّمته أو أخرته،

(١) الكتاب: ٣/ ٦٩، وينظر: ٣/ ٨٩. (٢) الكتاب: ٢/ ١٥٣.

وذلك قولك: فيها عبدُالله قائماً، وعبدالله فيها قائماً. فقد قال: «ألاترى أنك لوقلت: فيها عبدالله، حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدُالله، وتقول: عبدُالله فيها فيصير كقولك: عبدُالله أخوك. إلا أنّ عبدالله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء»[١].

فسيبويه يستعمل المصطلح معياراً في القول باستقامة الكلام وكونه مكوّناً على وفق القواعد المقررة لتكوين الكلام. غير أنّ (فيها عبدالله) ليس من الصياغات الأساسية في الجملة العربية لأنّه قاس حسن السكوت عليها بحسنه في الجملة الإسمية (هذا عبدالله) [٢].

لقد استعمل سيبويه هذا في بيان وجه النصب في (قائماً) لأنّه لولا تمام الجملة (فيها عبدالله أو عبدالله فيها) لما نصب بل يجب رفعه على أنّه مبني على عبدالله. على إن سيبويه في حكمه هٰهنا بحسن السكوت على (فيها عبدالله) يعتمد على البنية الدلالية للظرف فعلى الرغم من أنه يرى أن (فيها) تسد مسد المبتدأ إلا إن دلالتها فعلية هي (استقّر) ولهذا كان حسن السكوت معبّراً عن تمام معنى الجملة. وسيظهر هذا المعيار بوضوح في أثبات سيبويه للنمط الثالث من أنماط الجملة العربية وهو نحو: فيها عبدالله وأين عبدالله[٣]. والأمر كذلك في جملة من نحو: إنّ فيها زيداً وإنّ زيداً فيها: فقد وقعت (فيها) موقع الاسم وحالها حال (لقيته) في الجملة (عبدالله لقيته) فقد حلّت محل منطلق في الجملة (عبدالله منطلق)؛ يقول سيبويه: «ويدلّك على ذلك أنك تقول: إن فيها زيداً، فيصير بمنزلة قولك: إن زيداً فيها؛ لأنّ فيها لما صارت مستقراً لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء، كما أنّ قولك عبدالله لقيته يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم. كأنك قلت: عبدالله منطلق، فصار قولك فيها كقولك: استقرّ عبدُالله، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر فقلت

(١) الكتاب: ٢/ ٨٨.

(٢) ينزع هذا الكلام إلى الإشارة إلى النمط الثالث من أنماط الجملة و إلى رغبة سيبويه في تقرير وجوده من خلال هذا المعيار الدال على تمام الكلام من غير أن يكون على النمطين المشهورين.ينظر الكتاب: ٢/ ١٢٨.

(٣) لم أذكر النص المتعّلق بهذا النمط اكتفاءً إيراده في المبحث الأخير من الدراسة.

قائماً، فقائمٌ حالٌ مستقرٌّ فيها. وإن شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبدالله قائم...»[١] وعند ذلك فانه لا يحسن السكوت على (فيها عبدالله) لعدم تمام المعنى المراد.

واذا حسن السكت كما تقدم فانه لا يحسن في (بك مأخوذٌ زيدٌ) على الرغم من الشبه الواضح من الناحية البنائية والدلالية فلايجوز أن تقول: (بك ماخوذاً زيدٌ) كما قلت: فيها قائماً عبدالله وذلك يرجع اساساً إلى البنية التوزيعية او المحتوى الدلالي لـ (بك) إذ هي لا تكون مستقراً لزيدٍ. إذ قال: «وأما بك مأخوذٌ زيدٌ؛ فإنّه لا يكون إلا رفعاً، من قبل أنّ بك لا تكون مستقراً لرجل؛ ويدلك على ذلك أنه لا يستغنى عليه السكوت، ولو نصبت هذا لنصبت اليوم منطلق زيدٌ، واليومَ قائمٌ زيدٌ. وإنّما ارتفع هذا لأنّه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ...»[٢]. فسيبويه هٰهنا ينحو إلى وضع الاعتبارات بالنظر إلى المخاطب أساساً أولياً للحكم بصحة تركيب ما او عدمها وتظهر تلك الاعتبارات في حسن السكوت فالمتكلم برغبته بإيصال المعنى تاماً إلى المخاطب يسكت إذ يظن أن المخاطب يفهم ما يريد إيصاله فالمخاطب له أثرٌ قويٌّ في هذا المعيار، بل الأمر كما يقول كارتر: «ان المخاطب هو الذي يحكم بصواب الكلام: فإن الكثير ممّا نقوله-كما يوضح سيبويه- يعتمد في شكله على ما نرى أن مخاطبنا يتوقعه، والذي نظل نخمن أسئلته إلينا»[٣].

واستعمل سيبويه المصطلح في جملة إنّ واخواتها إذ قال: «هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة؛ لإضمارك ما يكون مستقراً لها و موضعاً لو أظهرته. وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك: إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً اي: إنّ لهم مالاً، فالذي أضمرت لهم...»[٤]

فالسكوت قد حسن لتمام معنى الجملة على الرغم من عدم اشتمالها على الركن الثاني في الجملة الإسمية ومحل فائدتها (أي الخبر) وما كان ذلك إلا لوضوحه من جهة تمام دلالتها عليه فالمصطلح-إذن-يخصّ الجانب الدلالي من

(١) الكتاب: ٢/٨٨-٨٩ وينظر: ٢/١٣٢. (٢) الكتاب: ٢/١٢٤ وينظر: ٢/١٣٢.
(٣) نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد: ٣٢.
(٤) الكتاب: ٢/١٤١.

الجملة ومعنى ذلك أن يعدّ معياراً أو وسيلة تحليليّة دلاليّة لا بنائيّة، وحسن السكوت بهذا سيكون معبِّراً عن تمام المحتوى الدلالي للجملة وهو المجال الرابع من مجالات تحليل الجملة عند سيبويه التي سبق الإشارة إليها في بدايات الدراسة. ويتقدم هذا المعيار عند المتكلم عاكساً إدراكه على ادراك المخاطب بمعنى أنّه ينقطع عن اتمام الكلام عند افتراضه تحقق ما أراده من إبلاغ للمخاطب.

إن القول بحسن السكوت في مثل هذا التركيب يعني أنّ سيبويه يرى وجود وحدة دلالية تركيبية صغرى في الكلام يمكن أن يوقف عندها. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن هذا المعيار-في الحقيقة-لا يقوم بذاته بل بقدرته الاحاليّة إلى النمط البنائي للجملة[١].

ويرى سيبويه أن السكوت لا يطرد في كل مواضعه فيكون معياراً أو دليلاً على صحة التركيب أو قبحه ولهذا ردّ قول شيخه (يونس) الذي رأى جواز الفصل بين الجار والمجرور بما لا يتم الكلام به من نحو: كم بها رجلٍ مصابٍ قارنا رأيه والسكوت «بأنّ الكلام لا يستغنى إذا قلت: كم بها رجلٍ»[٢] بحسب مانقل عنه سيبويه الذي أردفه بقوله: «والذي يستغني به الكلام ومالا يستغني به قبحهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور. ألا ترى أن قبح (كم بها رجلٍ مصابٍ) كقبح (رُبَّ فيها رجلٍ) فلو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسن بالذي يستغني به. كما أنّ كلّ مكان حَسُن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حَسُن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت وذلك قولك: إن بها زيداً مصابٌ، وإن فيها زيداً قائمٌ، وكان بها زيدٌ مصاباً، وكان فيها زيدٌ مصاباً. وإنما يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت وبين الذي لايحسن عليه في موضع غير هذا»[٣].

فالفصل بين الجار والمجرور قبيح في (كم بها رجل) و (ربّ فيها رجل) على الرغم من أنه يستغنى الكلام بالسكوت في ربّ ولكنه لا يستغنى في كم

(١) إن سيبويه يجهد نفسه في الرجوع بنماذج هذا المبحث والمبحث السابق إلى البنية الافتراضية للجملة المركوزة في الدماغ.

(٢) الكتاب: ٢/ ٢٨١.

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٨١.

ولهذا لايعدّ السكوت معياراً في الحكم بجواز الفصل. بل للسكوت موضع آخر يكون فيها حكماً دلالياً نحوياً كما تقدم.

وقد وضع ذلك أيضاً من خلال قبولهم لطائفة الجمل التي فصل بين العامل والمعمول سواء كان هذا الفصل بما لا يتم الكلام به كما في:

١ - إنّ بها زيداً مصابٌ.

٢ - كان بها زيدٌ مصاباً.

أو يتم الكلام به كما في:

٣ - إنّ فيها زيداً قائمٌ.

٤ - كان فيها زيدٌ مصاباً.

لأنّ (بها) لا تكون مستقراً لزيد في الجملتين (١، ٢)؛ في حين تكون (فيها) مستقراً لزيد في الجملتين (٣، ٤) فيمكن أن يسكت على: إنّ فيها زيداً وكان فيها زيدٌ.

على العموم فالسكت لايعدّ حكماً في اثبات صحة الاستعمال في مثل هذا التركيب.

مما تقدّم يتبيّن لنا أنّ حسن السكوت اقترن بطائفة الأنماط الجملية التي اكتملت من الناحية الدلالية، بمعنى آخر فانّ حسن السكوت اقترن بأصغر بنية مكتملة من الناحية الدلالية وهو ما نطلق عليه (الجملة) كما عند المبرد[١] و(الكلام) عند ابن هشام الأنصاريّ[٢].

وتجب الإشارة إلى إن سيبويه استعمل السكوت مع تركيب النداء الذي يفهمه سيبويه بأنّه بنية دلالية لجملة فعلية تكون فيه الـ (يا) نائبة عن الفعل؛ إذ قال في ردّه على من أدخل على قول من قال بأن (مَنْ وما) إنّهما نكرتان «فقالوا: هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لايسكت عليه؟ فقيل لهم: نعم. يا أيُّها الرجلُ. الرجلُ وصف لقوله يا أيُّها، ولا يجوز أن يسكت على يا أيُّها فرُبَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنّه به

(١) ينظر: المقتضب: ١/٨.

(٢) ينظر مغني اللبيب: ٢/ ٤٩٠.

يتم الاسم؛ لأنّهم إنّما جاءوا بيا أيّها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام؛ فلذلك جِيءَ به»[١]

فاقتران المنادي (أيّ) بالوصف يجعل من الأخيراً متمماً دلالياً للمنادى لأنّ الوصف مع موصوفه بمنزلة اسم واحد (كما توضح في مبحث الإسمية من الفصل الثاني).

نخلص في نهاية المبحث إلى أن سيبويه استعمل حسن السكوت للإشارة إلى تمام الفائدة من الكلام المتحقق الذي ورد في أكثر النصوص بوصفه أصغر بنية نحويّة تمتلك معنىً تاماً. ويعكِسُ هذا المصطلح تكامل المحتوى الدلالي للجملة لدى المخاطب من وجهة نظر المتكلم.

ويجب الاحتراس من عدّ هذا المعيار كافياً في تعريف الجملة؛ بل إنّ فائدته تكمنُ في قدرته على الاحالة إلى النمط البنائي المقرر للجملة. كما أن الناظر إلى مواضع ظهور المصطلح في الكتاب يرى أن المصطلح اقترن بأنماط جمليّة اشتملت على شيء ما من النقص البنائي. وظهر في موضع مهم نحا فيه سيبويه إلى القول بوجود نمط بنائيّ ثالث إلى جانب النمطين المقررين فاحتاج سيبويه إليه لبيان استكمال هذا النمط من الجانب الدلالي.

---

(١) الكتاب: ٢/١٠٦.

الفصل الخامس

المستوى القبلي عند سيبويه

كانت النتيجة المهمة في مبحث التكوين الخطي للجملة بعد الكشف عن القدرة البنائية للفعل هي أن جميع الجمل المتحققة المحوّلة منها وغير المحوّلة يتم فهمها على وفق نمط بنائي أوليّ اصطلحنا عليه بـ (البنية الافتراضية الصغرى للجملة العربية). وعلى وفقه يقوم نمط آخر يعدّ أكثر فعالية ومركزية وهو ما اصطلحنا عليه (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) تضم هذه البنية جميع المحال أو المجالات التي من الممكن استعمالها في الكلام. وقد جهدنا في أن نضع لها مخططاً يبين تتابع تلك المجالات بدقة تبدأ من جهة اليمين بالمجال الذي تشغله الأفعال يليه مجال الفاعل ثم مجالات المفعولين وهكذا.

يبيّن هذا التصوّر في تكوين الجمل نزوع سيبويه إلى بناء مستوى تجريدي في فهم الجملة يكون من الناحية اللغويّة قبلياً عن إنشاء الكلام وتتخذ فيه الجملة نمطاً مثالياً لها وقد يظهر هذا النمط عند الاستعمال وقد لا يظهر. ويتم عن هذا النمط او هذه البنية تحقق نمطين أساسيين سيصبحان (البنية الأعمق Deeper sturcture) وستكـون هـذه الأنمـاط ممثلـة للبنية العميقة (Deep p structure) للجمل المتحققة لهذه الأنماط. علماً بأن المتكلم سيكون له الأثر الفعّال في عملية التحويل من البنية الأعمق إلى البنى العميقة بأختيار المجالات التي تبرز قصده. وسيبرز نمطٌ ثالث محوّل عن الأصل (kernel) الذي هو النمط الإسمي.

لاتبدو هذه الفكرة القبلية في تكوين الجمل وحيدة في الفكر السيبويهي-على أهميتها وشمولها للجانب التركيبي. بل إن في الكتاب ما يمكن أن نسميه منظومة كاملة قائمة على هذا التصوّر القبلي للغة. وقد ظهرت في المباحث

السابقة بعض تلك المنظومة خاصة في مبحث مفهومات عناصر الجملة والمحتوى الدلالي. وسنسعى في هذا الفصل إلى استكمال عرض خطوط هذه المنظومة فيما سميناه (نظريّة الأصول اللغوية عند سيبويه) وتلك وظيفة المبحث الأول أما المبحث الثاني فسيقتصر على مفهوم مهم جداً في هذا المستوى هو (مفهوم-تمثيل ولم يتكلم به) عند سيبويه، وهو مصطلح سيبويه وأستاذه الخليل للمستوى القبلي للتركيب.

أمّا المبحث الثالث فإنّه سيكون نتيجة لابّد منها من اللحظة التي زعمنا كون البنية الافتراضية الأصل بنية اسمية. وإن هيمن الفعل على التفكير السيبويهي في التحليل بما لا يدع مجالاً للشك للقول بأنّ (الجملة الفعلية هي الجملة الفعّالة والمركزيّة في العربية) لكنّها ستكون فرعاً عن الأصل الأول وكذلك النمط الثالث للجملة بـ (الجملة الأصل في العربية عند سيبويه).

المبحث الأوّل

نظريّة الأصول اللّغويّة عند سيبويه

لقد هيمنت فكرة الأصل والفرع على مجمل التفكير اللغوي العربي منذ القديم وحتى العصر الحديث ففي كل جهة من جهات الدراسة اللغوية حالة أُولى هي الأصل ثم يعرض لها ما يغير هذا الأصل فيكون فرعاً أو طائفة فروع.

ولعل الجانب النحوي لهذه النظرية يقدّم لنا أوضح الأمثلة على هيمنتها تلك. فلقد عدت طائفة من الأصول بمثابة قوانين لغوية و لكي تتصف المفردة بحقوقها النحوية يجب أن تخضع لها من نحو أن (أفْعَل) وزن هو أصل في الأفعال فإذا جاء اسم صيغ على هذا الوزن حُرم نكرة ومعرفة من حقوق الاسم في التنوين والجر فيصبح كالأفعال فلاينون ولا يجر.

وتعدّ أوزان الاسم المفرد هي الأصل لأصالة المفرد وسبقه للتثنية والجمع، فاذا جاء جمع على غير أوزانه منع كما السابق من التصرف الإعرابي الكامل ومن علامة التمام كما في: مساجد ومصابيح.

وفي الحق أنّ إدراك الخطاب العربي بمختلف جوانبه وأغراضه (الذي هو: كلام العرب) يستند إلى الإحساس بهذا الجانب من النظر النحوي للجملة.

وسيتم عرض هذه النظرية على وفق المنهج المتبع في البحث من تأسيس المبحث على كلام سيبويه بتحليله وتقديمه في ضوء تصوراتنا لفهم كلامه وتقديمه عبر الفكر اللغوي الحديث ووسائله الإيضاحية.

وستكون بداية تقديم النظرية عبر ملاحظة المواطن التي تنحو إلى تقرير الأصول والفروع النحوية من نحو: باب المسند والمسند اليه الذي يرجع جميع الكلام إلى بنية نحويّة أوليه (kernel أي أصل) غير فعّالة كما سيتم وضع طائفة من القوانين النحوية التي أسهمت-كما يرى سيبويه-في بروز ظاهرة الممنوع من الصرف ثم ننتقل إلى ملاحظة كيف تم لسيبويه توظيف أربعة مصطلحات في نظريته هذه والمصطلحات هي: الأصل والحد والوجه وطريقة الكلام. وسيظهر أن توظيفه لهذه المصطلحات يتم من زوايا مختلفة.

وكان الاختيار أن يتم عرض كل من نصوص المصطلحات المتقدّمة في ضوء عنوان أردت به أن يكون مجالاً لفكرة النص التي يشكّل المصطلح مركزها متجنباً الإطالة التي قد تشتمل على غير قليل من التكرار وتوضيح الواضح. فيما عدا ذلك قد أتبع النصّ ببعض التعليق للفائدة التي أرجوها.

وفيما يأتي التفصيل في خطوط هذه النظرية:

أ - يرى سيبويه أنَّ الأصل الأول الذي بنيت منه الأفعال هو (أحداث الأسماء) إذ قال: «فأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء،وبنيت لما مضى،وَلما يكون ولم يقع،وماهو كائن لم ينقطع»[١] [٢]. وقد ميّزها عن طائفة الأفعال التي لم تؤخذ من هذا الأصل التي هي أسماء الأفعال. إذ قال: «هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماءٍ لم تؤخذْ من أمثلةِ الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمرُ والنَّهي»[٣]. ثم يقول: «واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لاتظهر فيها علامة المضمر؛وذلك أنها اسماءٌ وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك. ولكنّ المأمور والمنهي مضمران في النيّة. . .»[٤] فعلى الرغم من فعليّة هذا

(١) الكتاب: ١/١٢.
(٢) ينظر الكتاب: ١/١٢.
(٣) الكتاب: ١/٢٤١.
(٤) الكتاب: ١/٢٤٢.

القسم إذ يصطلح عليها سيبويه في الباب بـ (الفعل) ويذكر أنها تطلب فاعلاً وهو مضمر كما هو الحال في فعل الأمر، ومنها ما يتعدّى الفاعل، ومنها مالا يتعدّى الفاعل فهي تشغل النواة المولّدة في جملها يذكر سيبويه في اثناء ذلك أنّها أسماء فعل في الحقيقة لا أفعال خالصة؛ وذلك لأنها لم تؤخذ من الحدث على الأوزان الزمانية السابقة.

ب - أصل المعربات أن تكون في حالة قبلية هي حالة رفع كسعاً بالضمة، ولمّا تدخل هذه المعربات الجملة ولمّا تدخل عليها العوامل المغيّرة لها عن حالها هذه. وكان سيبويه حدد المعربات بقوله: «وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة للأسماء الفاعلين»[1]. وذكرنا سابقاً كون الأفعال تُبنى من نوع خاص من الأسماء تحمل أحداثاً في بنيتها وتلك هي (أسماء الفاعلين). ويعدّ بناء (يفعل) [2] أقرب الصيغ الفعلية إلى هذا الأصل ولعل في الاصطلاح عليه بالفعل المضارع لأسماء الفاعلين شيئاً من ذلك. كما أن سيبويه في خطة كتابه الذي كان (الفعل المضارع) ممثلاً للمقولة الثانية في التصنيف الثنائي المشار إليه في محله عنون موضعي الرفع فيه كما يأتي:

الأول: قوله: «هذا باب وجوه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. . .وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ»[3]. وفي الحق فإن الأصل في ذلك يعود لتصورات خطية للجملة. أما الثاني فيقول فيه: «هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها»[4]. ويلي هذه الحالة حالتا النصب والجزم لحدوثهما بدخول العوامل.

جـ - الأصل في البناء إن يكون بالسكون ولهذا كان الفتح في الماضي نوعاً من الإعراب فهو يقول: «والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضَرَب، وكذلك كلّ بناء من الفعل كان معناه فَعَل. ولم يسكّنوا آخر

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣ وينظر: المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي عند سيبويه.
(٢) اكد الدراسة التأريخية كون (فعل)أصل الافعال في اللغات السامية كما مرّ في مفهوم الفعلية عن بول كراوس في محاضراته.
(٣) الكتاب: ٣/ ٩-١٠.
(٤) الكتاب: ٣/ ١١٤.

فَعَل؛ لأنّ فيها بعض مافي المضارعة تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنا، فتصف بها النكرةوتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ. وتقول: إنْ فعل فعلتُ فيكون في معنى إن يفْعَلْ أفعلْ...»[١].

د ـ الأصل في الأفعال إن يكون لها أوزانها الخاصة المتميزة عن أوزان الأسماء «واعلم إن ماضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرى لفظه مُجرى ما يستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفُّون وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر. فهذا بناء أذْهَبُ وأَعْلَمُ فيكون في موضع الجر مفتوحاً...»[٢] فكما لا يكون الجر في الأفعال فكذلك لا يكون في ما شابه الأفعال.

هـ ـ الأولية اللغوية: يرى سيبويه: «أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكُّناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون؛ وإنّما هي من الأسماء...»[٣] فكلامه تعبير عن البسيط والمركب بالمفهوم الفلسفي وقد سبق أن بينّا ذلك. فالأفعال اشتقت من أحداث الأسماء.

يقول سيبويه: «وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّناً؛ لأنّ النكرة أوّل، ثم يدخل عليها ماتُعَرَّف به. فمن ثَمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة. واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكّناً من الجميع، لأن الواحد الأوّل، ومن ثَمَّ لم يصرفوا ماجاء من الجميع ماجاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجد ومفاتيح. واعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكّناً، وانما يخرجُ التأنيث من التذكير. الاترى إن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون...»[٤].

فالأولية التي يراها سيبويه ليست أولية تاريخية، بل هي أولية لغوية بمعنى أن

---

(١) الكتاب: ١/ ١٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٢١.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٠-٢١.
(٤) الكتاب: ١/ ٢٢.

للغة قوانينها الخاصة الصارمة وخضوع الكلمة لهذه القوانين يعني اتصافها بالحق التام في الجملة وهو الإعراب الكامل والتنوين وتلك القوانين هي:

١ - قانون الفعلية = الحدث + بناء زمني[فَعَل/يَفعل].

٢ - قانون التعريف = أداة التعريف (أل) + النكرة.

٣ - قانون الجمع = الواحد + علامة الجمع (ونَ أو ينَ) أو علامة جمع الإناث (ات).

٤ - قانون التأنيث = مذكر + علامة التأنيث (وهي التاء).

ومن نتائج عدم خضوع الكلمة لهذه القوانين أن تمنع من علامة التمكن في الجملة (أي: التنوين) والتمكن هو التمام النحوي للكلمة فهي تقوم بوظيفتها النحوية في الجملة على نحو تامّ. وهو مايلزم تمتعها بالحركات الثلاث وبخلاف ذلك فإنّها ستفقد هذا التمكن ومالاحظه سيبويه في طائفة من الكلم وقد نشأ عنها ما عرف في الدرس العربي بظاهرة (منع الصرف) التي أخذت حيّزاً لابأس به من الكتاب حاول فيها سيبويه أن يرصد تلك الكلم، ويبيّن الجهة التي منعت منها من الصرف[1].

فعدم خضوع الكلمة لقانون الفعلية بأن تصاغ على غير البنائَيْن الرئيسَيْن أو فروعهما أدى إلى ظهور طائفة (أسماء الفعل) وقد سبق بيان أمرها.

أمّا في حالة كون الاسم على مثال البناء الزمني من نحو: أحمد ويزيد والصفات نحو: أحمر وأصفر وأعرج فإن ذلك سيجعلها قريبة من الفعل فيمنعها حركة الجر. كما سبق.

والتعريف الذي لايكون بأل أي (بالمضاف إليه) يعني أنها تفقد التنوين ويحلّ مكانه المضاف إليه حتى أنه يصبح معاقباً للتنوين فمتى كانت الكلمة نكرة لحقها التنوين ليدل على تمامها ومتى أختفى التنوين (أي انعدام تمام الكلمة) فهو يعني ظهور المضاف اليه. وعدم ظهور التنوين في المعرفة بـ (أل) لايعني عدم تمامها بل يعني تمامها لأنها غير محتاجة إلى ما يتمّ معناها أو وظيفتها. أمّا قانون الجمع فإنه يفرض على المفرد الواحد بقاء صورته الأساسية وعدم تغيّرها ولهذا كان

---

(١) ينظر الكتاب: ٣/ ١٩٣-٣٣٤.

الجمع المكسَّر يمنع التنوين فلا يكون متمكّناً في الجملة إلّا أنّ الذي يجبر ذلك أن يرد هذا الجمع على مثال يكون في الواحد فلايمنع من الصرف.

فمن ذلك أن الجمع القياسي لمسجد إن يكون: مسجدون وكذا مصباح أي مصباحون ولكن جمعها على مفاعل ومفاعيل منعهما علامة التمكن إذ يقول سيبويه في الباب الذي خصّصه لهما: «اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدُّ تمكناً، وهو الأوّل، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكّناً وهو الأوّل تركوا صرفه: إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكّناً وإنما صرفتَ مقاتلاً وعذافراً، لأنّ هذا المثال يكون للواحد»[1]

ويسأل سيبويه أستاذه عن علة صرف صياقلة فيجيبه «من قبل أنّ هذه الهاء إنّما ضُمَّت إلى صياقل كما ضُمَّت موت إلى حَضْر وكرِب إلى مَعْدِي. كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد بعدما يفرغ من البناء فتُلحق مافيه الهاء من نحو: صياقلة بباب طلحة وتمرة[2]. كما تلحق هذا بباب تميميّ وقيسيّ يعني قولك مدائنيّ ومساجديٌّ، فقد أخرجتْ هذه الياء مفاعيل ومفاعل إلى باب تميميّ كما اخرجته إلى باب طلحة. ألا ترى أنّ الواحد تقول له: مدائني. فقد صار يقع للواحد ويكون من أسمائه»[3].

وجواب الخليل دقيق وواضح فدخول الهاء على مفاعل ألحقه بالمنسوب كياء النسب التي ألحقت بمدائن فيقال للواحد: مدائنيّ. ويمكن القول أن العربية تنحو في قياسها الي تبني الجمع الخارجي-وهو الذي يكون بمورفيمات خاصة للجمع-أمّا الجمع المكسّر وهو الجمع الداخلي فإنه متّى ماكان مشابهاً للأوّل في بنائه اتصف بما هو قريب من علامة الأوّل (أي التنوين وهو النون)[4]. وكذلك الحال في التأنيث إذ العربية إلى جعل التأنيث يتخذ طابعاً

(١) الكتاب: ٣/ ٢٢٧.

(٢) يعني أن التاء ليست للتأنيث.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٢٨.

(٤) الجمع الخارجي والجمع الداخلي استعملها هنري فليش.ينظر كتابه العربية الفصحى: ٦٣و٦٥.

نحوياً كما رأى فليش[١] وذلك بالحاق علامة التأنيث القياسية[٢] (وهو الهاء أو التاء المربوطة) ولهذا قال سيبويه: «هذا باب مالحقته ألف التأنيث بعد الف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة وذلك نحو: حمراء وصفراء وخضراء، وصحراء، و طرفاء، ونُفساء، وعُشراء. . . ومثله ايضاً: عاشوراء. . .»[٣]. وكذلك قوله: «هذا باب مالحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها. وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنّها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصَّ بهما المذكر. ولا تلحقه علامة التأنيث، كما إن حمراء لم تؤنث على بناء المذكّر. ولمؤنث سكران بناء على حدة كما كان لمذكر حمراء بناء على حِدَة. فلما ضارع فَعْلاء هذه المضارعة، وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها»[٤].

فالقانون ينحو للحفاظ على صورة الأصل المحوّل إلى الفرع بوساطة أن يتم ذلك عبر علامات تلحق البناء متقدّمة أو متأخرة[٥].

هـ ـ ومادام الأمر يدور حول الأصل اللغوي فإنّ ذلك سيتعدّى إلى مستوى التركيب فنجد أن سيبويه يجعل الابتداء أولى مراتب الاسم في الكلام ثم يطرأ عليه ما يحوّله عنه إذ يقول: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ ألا ترى إن ماكان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ. . . فالمبتدأ أول جزء؛ كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»[٦].

فسيبويه يلحق الابتداء في جملة تصنيفه السابق للأصول التي تمر بها الكلم فالاسم الأصل يجب أن يكون نكرة مفرداً مذكراً في حالة ابتداء مكسوعاً بضمة. ومن ثم يجري تحويله إلى حالات أُخرى هي فروع على وفق قوانينه

---

(١) ينظر: العربية الفصحى ٦٩. يقابل المؤنث الطبيعي (الجنسيّ) نحو أتان مؤنث الحمار.

(٢) جاء في شرح الأشموني٣/ ٦٤٤ «واعلم أن التاء أكثر وأظهر من الألف، لانها لاتلتبس بغيرها بخلاف الألف».

(٣) الكتاب: ٣/ ٢١٣-٢١٤.

(٤) الكتاب٣/ ٢١٥-٢١٦.

(٥) لمزيد من التفصيل في معرفة نظريّة سيبويه في الممنوع من الصرف ينظر: ظاهرة الممنوع من الصرف: ٣٩ ومابعدها.

(٦) الكتاب ١/ ٢٣-٢٤.

الآنفة الذكر التي نُضيف اليها القانون الآتي:

٥ - قانون أحوال الاسم الفرعية = العوامل [الرافع/ الناصب/ الجار] + الاسم

ولهذا كان يضع البنية الصغرى (الأولى) في الكلام على علاقة بنائية إسنادية فيذكر فيها الأصل في أحوال الاسم وهي كما يعبر عنها القانون الآتي:

٦ - البنية الصغرى للكلام = المسند + المسند إليه

وهو قوله: «هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولايجد المتكلم منه بُدّاً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبدُالله أخوك. وهذا اخوك»[١] وبهذا يمكن تفرع القانون السابق إلى:

٦ أ - البنية الصغرى للابتداء بالعامل الإسمي = المبتدأ + المبنيّ عليه

ويفهم سيبويه الجملة الفعلية على هذا القانون التصنيفي الممثل بالبنية الصغرى (الأصل kernel) (الناظر إلى الجملة على وفق الحال الأولى التي يكون فيها الاسم). ويتم ذلك من خلال الأساس المشترك لما سبق من القوانين ألا وهو احتياج الأصل أبداً للتعبير عن المعاني إلى الانتقال من حالة الأصل إلى حالة أخرى ويتم ذلك كما سبق عبر المورفيمات اللاحقة أو السابقة للأصل. إذ قال: «ومثل ذلك: يذهبُ عبدُالله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء»[٢] وعليه نضع القانون الفرعي الثاني للكلام على الصورة الآتية:

٦ب - البنية الصغرى للابتداء بالعامل الفعلي = الفعل + الفاعل

مما تجدر الإشارة إليه هٰهنا أن الجملة العربية عند سيبويه ينظر إليها من جهتين هما:

الجهة الأولى: وهي الصورة التي تحقق أول أحوال الاسم أي (الابتداء). وهي تقتضي احتياجه للمبنى عليه. أيٌّ كانت هوية هذا المبنى عليه.

الجهة الثانية: وهي الصورة التي تحقق الأحوال الأخرى للاسم عندما

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٣. (٢) الكتاب: ١/ ٢٣.

يدخل عليه الناصب والرافع (سوى الابتداء) والجار وهي طائفة العوامل التي أُصطلح عليها بالعوامل اللفظية. في حين الجهة الأولى تشتمل على عامل واحد يتعلّق به الاسم وهو الابتداء[١] وهي الحال الأصل من أحواله و يختلف عن العوامل الأخرى بأنه اعتبار تصنيفي وليس اعتباراً لفظياً كما في بقية العوامل[٢].

ونرى أن الجملة الفعلية هي محل تحقق الجهة الثانية وهي أوسع مظهراً من السابقة. وفي الحق فإن سيبويه يجعل هذه الجمل مظهر الكلام وذلك لإمكان إدراك جهات الاستقامة والاحالة فيها على نحو واضح كما يظهر من اقتصاره على هذه الجمل في الباب الخاص الذي عنونه بـ «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة»[٣]. وقد سبق الوقوف عندها مفصلاً[٤].

جـ - بينة الفعل المجردة (أصل لكل فعل) : وقد مضى التفصيل في هذا الأمر[٥] والفكرة تتخلص في أنّ لكل فعل من الأفعال اصلاً أوّل مجرداً تشتمل على الحدث وعلى قسمي الزمن الرئيسَيْن: ما مضى ومالم يمضِ، والاستعمال هو الذي سيحدد الزمن على نحوٍ دقيق. وقد عبّر سيبويه عن هذا الأصل بصورة الماضي. بل إنّ قوله: «وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون...»[٦] لا يستقم إلا بتصور هذا الأصل والإ فكيف تكون هذا الأحرف زائدة على المضارع وصياغته لا تقوم إلّا بأحدها.

مصطلحات النظريّة

يعدّ استعمال الاصطلاحات دليلاً على نضج أي نظرية وتكاملها لأنها

(١) اصطلح سيبويه على الابتداء بالعامل.ينظر: الكتاب: ١/ ١٢٧و٢٣٧.

(٢) في مفهوم العامل عند سيبويه ينظر: إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ١٩٤-٢٠٣، وينظر المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي في كتاب سيبويه.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥.

(٤) ينظر: مبحث التكوين الخطي للجملة العربية.

(٥) ينظر مفهوم الفعلية عند سيبويه، من الدراسة.

(٦) الكتاب: ١/ ١٣.

المفتاح الذي يتم بوساطته إدراك خطوط النظرية وأبعادها. ومن فضول القول أن وضوح تلك المصطلحات يرجع إلى وضوح النظرية عند واصفها واستقرار فهمها عنده. وذلك حال سيبويه هٰهنا كما كان حاله في كل كتابه إلّا قليلاً منه فنظرية الأصول اللغويّة تمتلك المقومات التي يضعها العلماء المحدثون للنظريات[١] التي تتلخص في:

١ - أن تكون عامّة.

٢ - أن تكون ذات مبدإ: أي لها قوانينها التي تنظم العلاقات وتفسر الظواهر.

٣ - إن تكون ذات منهج محدد للتفسير والبحث.

فالنظرية «بوجه عام، مايوضح الأشياء والظواهر توضيحاً لايعول على الواقع»[٢] وهي «فرض علمي يربط عدة قوانين بعضها ببعض، ويردها إلى مبدإ واحد يمكن إن نستنبط منه حتما أحكاماً وقواعد...»[٣]. ولعل ما سبق يوضح جدارة الاصطلاح بالنظرية في هذا المحل. ولعلها تتأكد من خلال اصطلاحاتها الخاصة.

لقد وجدنا سيبويه ينحو إلى استعمال أربعة مصطلحات رئيسة في النصوص التي تتابع لهذه النظرية وهي: الأصل والحد والوجه وطريقة الكلام وفيما يأتي عرض لمواضع استعمال هذه المصطلحات مع ملاحظة الوقوف على دلالالتها على وفق كلام سيبويه واستعماله لها.

أولاً: مصطلح الأصل: من موارد استعمال هذا المصطلح ما يأتي:

١ - الأصل في اللفظ والإعراض: قال سيبويه: «هذا باب مايكون في اللفظ من الأعراض. اعلم أنهم مما يحذفون الكلم؛ وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء، الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً»[٤].

---

(١) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ٢٥٠و٢٦٣ نقلاً عن المنطق وفلسفة العلوم -ت: الدكتور فؤاد زكريا: ٢٩٤.
(٢) المعجم الفلسفي: ٢٠٢.
(٣) المعجم الفلسفي: ٢٠٢.
(٤) الكتاب١/ ٢٤-٢٥.

فالأصل في الألفاظ هو الذي لم يعرض له أيٌّ من الأعراض السابقة وهي: الحذف والتعويض والاستغناء فهو البناء الأساسي للفظة.

٢ - الأصل والقياس: عبّر سيبويه عن طائفة من المفردات بأنها جاءت على الأصل؛ ففي قول الشاعر: (سماءُ الإلٰه فوق سبع سمائيا) قال عن سمائيا: «فجاء به على الأصل»[١] وقال في تسمية رجلٍ بألبب: «تركته على حاله؛ لأن هذا اسم جاء على الأصل، كما قالوا: رجاءُ بن حَيْوَة، وكما قالوا: ضَيْوَن فجاءوا به على الأصل. وربّما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك»[٢] وقد عنى بالكلام، المستعمل المتحقق من اللغة. فالأصل عدم الإعلال والتغيير: «ومن ذلك قولهم في هارٍ: هُوَيْرٌ، وإنما الأصل: هائر، غيرأنّهم حذفوا الهمزة كما حَذفوا ياء ميِّتٍ وكلاهما بدلٌ من العين»[٣]. فالأصل هو الصورة البنائية الأساسية للفظ.

٣ - الأصل في التكوين الوظيفي للجملة: قال سيبويه: «. . . لأنّ الإبتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام»[٤] وسبق تفصيل ذلك عند بيان مصطلحي المسند والمسند إليه.

٤ - الأصل دخول الاستفهام على الفعل: قال سيبويه: «وحروف الاستفهام لا يليها إلّا الفعل؛ إلّا انّهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك»[٥] فالأصل في الاستعمال يقابل التوسع فيه بدخولها على الأسماء. وقد نقل عن الخليل قوله: «. . . وإن قلت: أيُّهم زيداً ضرب قَبُح، كما يقبح في متى ونحوها. وصار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنّها من حروف الاستفهام»[٦].

٥ - الأصل في الأمر والنهي أن يكون الفعل: إذ يرى سيبويه أنّه كما كانت «. . . حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدىء بالفعل قبل الاسم؛ فهكذا الأمر والنهي، لأنّهما لا يقعان إلّا بالفعل مظهراً أو مضمراً»[٧]. ولهذا تقول: زيداً اضربه وعمراً امرربه.

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٥.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٠.
(٣) الكتاب ٣/ ٤٥٦.
(٤) الكتاب: ١/ ٣٢٨.
(٥) الكتاب: ١/ ٩٨-٩٩.
(٦) الكتاب: ١/ ١٢٦.
(٧) الكتاب: ١/ ١٣٧.

٦ - جملة اسم الفعل فعلية لأنّ الإضمار أصله أن يكون في الفعل: قال سيبويه: «وإنّما كان أصل هذا (يعني إضمار المأمور والمنهي في اسم الفعل) في الأمر والنهي وكانا أولى به، لأنّهما لا يكونان إلّا بفعل فكان الموضع الذي لايكون إلا فعلاً أغلب عليه»[1].

٧ - الأصل بعد قلت أن يحكى: قال سيبويه «ولم تجعل (قلتُ) كظننت؛ لأنّها إنّما أصلها عندهم إن يكون مابعدها محكياً، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا...»[2].

٨ - الأصل في الظرف: قال سيبويه: «وإنّما الأصل في الظروف الموضعُ والمستقر من الأرض؛ ولكنه جاز هذا كما تقول: إنّه لصلب القناة وإنه لمن شجرة صالحة ولكنّه على السعة»[3] وعنى بقوله جاز هذا ماكان من نحو: سواءك وكزيد؛ اذ عُدّت بمنزلة الظروف وكذا أُقبل قبلكَ ونُحى نَحُوك. والسعة في هذا الاستعمال هي الحذف إذ ذكر عن الخليل تقديره في قول العرب: هو قريباً منك أي: هو مكاناً قريباً منك[4].

٩ - الأصل في المنادى المفرد الضم: قال: «وزيدٌ في قولك: يازيدُ بن عمرو في موضع نصب، كما أن الأمّ في موضع جر في قولك: يا أبن أمّ، ولكنه لفظه كما ذكرت لك، وهو على الأصل»[5] وذلك لقولهم: يا زيدَ بنَ عمرو فجعلوه تابعاً للأب[6] ؛فعاملوه معاملة الاسم المضاف.

١٠ - العدل عن الأصل: قال سيبويه: «اعلم أن كل مذكر سمّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمّى بالمذكر، وهو شكله و الذي يلائمه فلما عدلوا عنه ماهو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي. »[7].

فهناك إذن قانون لغوي يقتضي إن يكون للمذكر والمؤنث شكلٌ بنائيٌ بعينه

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٤٢.
(٢) الكتاب: ١/ ١٢٢.
(٣) الكتاب: ١/ ٤١٠.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٠٩.
(٥) الكتاب: ٢/ ٢٠٥.وينظر باب النداء: ٢/ ١٨٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٠٤.
(٧) الكتاب ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

يمتاز به غيره وتزداد صرامة هذا القانون كلما طالت الكلمة. إذ يدخل إعتبار الثقل الخاص من طول الكلمة.

وقد يكون العدل في الاستعمال، فأمس ظرف متصرف ولكنهم إذا استعملوه استعمال الاسم من نحو: ذهب أمسُ بمافيه «فلا يصرفون في الرفع؛ لأنّهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لاعن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس. ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه، كما تركوا صرف أُخر حين فارقت أخواتها في حذف الالف واللام منها، وكما تركوا صرف سحر ظرفاً...»[1].

فالأصل الذي عدل عنه هو الظرفية الملازمة لع في الاستعمال فتمنعه أن يتصف بعلامة التمام-وهو اصطلاح الرضيّ على التنوين-وليس علة ذلك ضَمّه المخالف للقياس. إذ إن القياس يخضع للأكثر في كلام العرب، وهو أن يكسر فلمّا ضُمّ ظُنّ أن ذلك قد منع صرفه. وكأنّه هناك من يتبنى التعليل الأخير في منع صرف (أمس). ويؤكّد سيبويه ذلك بسنن العرب في ترك صرف أُخر وسحر.

١١ - الأصل في بناء الفعل: قال سيبويه في منع صرف (أفعل) : «وإنّما صارت هذه الأسماء بهذه المنزلة لانّهم كأنّهم ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد، وتكون على هذا البناء. ألا ترى أن تَفْعَل ويَفْعَل في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنّما هو الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه...»[2]

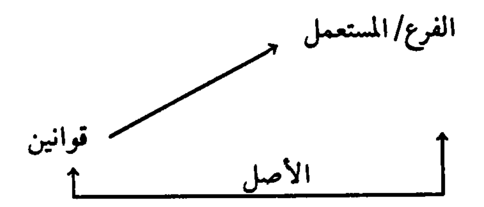
فالنصّ ينسجم مع التصوّر الذي قام عليه قانون الفعلية وهو القانون ذو العدد (١) من قوانين اللغة التي تلاحظ في علة حدوث ظاهرة"المنع من الصرف".

نخلص إلى إن سيبويه استعمل مصطلحاً خاصاً لوحظ فيه اطّراد قوانين اللغة

(١) الكتاب٣/ ٢٨٣.
(٢) الكتاب: ٣/ ١٩٧.

بخضوع المفردات في مرحلة تعد من الناحية اللغوية سابقة لمرحلة الاستعمال أو الاشتقاق وذلك المصطلح هو الأصل ولعل المعنى اللغوي يوضح هذا الاستعمال إذ «الأصل: أسفل الشيء»[١].

عليه كان سيبويه يشير إلى مرحلة سفلى في السلم اللغوي هي الأصل وقد يستعمل هذا الأصل مباشرة وقد يتطلب الأمر إن يمر بمرحلة فوقه هي قوانين اللغة التي أمكن صياغة بعض منها ولم يكن في بعضها الآخر لطابعها التجريدي المحض كما في (الأصل في الاستعمال). ويتولّد عن مرحلة القوانين هذه ما يمكن أنّ نصطلح عليه بالفرع. وكما يمكن أن يصوّره المخطط الآتي:



وقوانين اللغة المعنية هٰهنا ليست هي القوانين الآنفة الذكر حسب بل هي عامة لتلك القوانين التي تسبب حدوث التغيّرات الصوتية التي اصطلح عليها الرضي[٢] بأحوال الأبنية كالإعلال والإبدال ونحوهما. والقوانين الصرفية كاشتقاق الأبنية وصيغ التثنية والجموع وغيرها من الأبينة المعبّرة عن مختلف المعاني وكذلك بقية القوانين المتعلقة بالبنية النحوية للكلام-التي سنتوضح بقية منها في مايأتي إن شاء الله.

ثانيا: مصطلح الحد وفروعه (حد الكلام وحد اللفظ):

يستعمل سيبويه مصطلحاً آخر في تحليله للظاهرة النحوية هو مصطلح (الحد) إذ يصورّ فيه خطاً مهما من خطوط نظرية الأصول اللغوية التي-كما يعتقد يقوم عليها التفكير اللغوي العربي. وقد تتبعتُ مواطن استعماله لهذا المصطلح وفيما يأتي أبرز تلك المواطن:

---

(١) القاموس المحيط: ٣/٣٢٨ (الأصل).

(٢) ينظر: شرح الشافيه: ١/٥، والدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي: ٣٩، ٤.

١ - الحد في التكوين الوظيفي للجملة: قال سيبويه: «واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنّه حد الكلام، لأنّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً لأنهما مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت: عبدُالله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدّمت أم أخرت.»[1]

فالحد يرد المورد نفسه الذي ورده الأصل كما ظهر في الموضع ذي العدد (٣) من مواضع مصطلح الأصل.

٢ - النظرة الخطية (البنائية) لنظرية العامل النحوي: ففي الباب الذي تكلم فيه عن الإلغاء والاستعمال في أفعال ظنّ واخواتها. قال: «. . . لأنّ الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عَمِل»[2] كما أنّ المبتدأ يعمل في الخبر والجار يعمل في الذي بعده. ممّا يعني أن تصوّرات سيبويه في نظرية العامل تستند إلى تصور خطي (بنائي) هو (العامل + المعمول) أي الاسبقية لمرتبة العامل على المعمول. ومن الوجهة هذه فإن العامل يستدعي معموله ولعل من المهم هٰهنا أن نعيد إلى الأذهان أن الابتداء عند سيبويه يمثل مركز العامل الفعّال الذي هو موضع المسند في اصطلاحه.

٣ - حد النمط الفعلي للجملة العربية: [فعل + فاعل + مفعول].

اذ يقول في ضرب عبدُالله زيداً: «فإنْ قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُالله؛ لأنّك إنما أردت به موخراً ما أردت به مقدماً (يعني: بقاء الفاعلية لعبدالله والمفعولية لزيد) ولم ترد أنْ تشغل الفعل بأوّل منه. وإن كان موخراً في اللفظ. فمن ثَمَّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدَّماً»[3]. وقال ايضاً: «فاذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحدّ؛ لأنّك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدّ: ضربَ زيدٌ عَمْراً. حيث كان زيدٌ أول ماتشغل به الفعل»[4]

٤ - الحد جملة الاستفهام فعلية: ففي نحو: أعبدَالله ضربته وأزيداً مررت

(١) الكتاب: ١/ ٤٧.
(٢) الكتاب: ١/ ١٢٠.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٤.
(٤) الكتاب: ١/ ٨٠.

به وأعبدَالله كنت مثله يقول سيبويه: «إلّا إن النصب هو الذي يُختار هٰهنا، وهو حدّ الكلام»[١].

ويسأل الخليل عن علة عدم قولهم: أيَّهم مررت به فيجيبه لأنها مخالفة للحد الذي ينبغي في جملة الاستفهام بقوله: «لأنّ أيَّهم هو حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف. وإنما تُركتِ الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء. ألا ترى أن حدّ الكلام أن تؤخِّر الفعل فتقول: أيَّهم رأيت، كما تفعل ذلك بالألف، فهي نفسها بمنزلة الابتداء. وإن قلت: أيُّهم زيداً ضرب قَبُح، كما يقبح في متى ونحوها، وصار أن يليها الفعل هو الأصل لانها من حروف الاستفهام، ولا يُحتاج إلى الألف فصارت كأين»[٢].

٥ - الحد في الأمر والنهي أن يكون بالفعل: يقول سيبويه: «وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأنّ حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب...»[٣] وفيه يظهر مصطلح (الوجه) وهو مصطلح- كما سيتبين- مرتبط بالنظرية من خلال إشارته الحالة الإعرابية في النمط الأول (الأساسيّ) فالحد اقترن بحالة بنائية هي تقديم الفعل أما الوجه فقد اقترن بالإعراب في هذا الحد وهو النصب.

٦ - الحد في النصب أن يكون بالفعل: يقول سيبويه: «هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام، اذا حمل آخره على أوّله، وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنُك وعمراً. فانّما حد الكلام هٰهنا: ماشأنُك وشأنُ عمرو... فلما كان ذلك (يعني: الحمل على الشأن أو الحمل على الضمير) قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنُك وزيداً. اي: ماشأنُك وتناولك زيداً...»[٤] فالنصب هو العمل المميز للفعل.

٧ - الحد إذا انقطع الفعل فاسم الفاعل بغير تنوين: قال سيبويه:

---

(١) الكتاب: ١/ ١٠٢.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢٦-١٢٧. وينظر مصطلح الأصل (الموضع ٤).

(٣) الكتاب: ١/ ١٤٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٠٧. لقد استعمل سيبويه الفعل وهو يشير إلى المصدر فكأنه عنى (الحدث) إذ أراد لفظ الفعل.

«. . . وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِالله وأخيه. وجه الكلام وحدّه الجر؛ لأنّه ليس موضعاً للتنوين»[١] فهو لا يعمل إلّا إذا اجرى مجرى الفعل المضارع له.

٨ - الحد في الجملة التي تبدأ بالوصف: نقل سيبويه عن أستاذه فقال: «زعم الخليل (رحمه الله) أنّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مبنياً على المبتدإ كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيدٌ مؤخراً وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً»[٢] وقال سيبويه: «فاذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيدٌ وقام زيد قَبُح؛ لأنّه اسم وإنّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه. . .»[٣]

فالحد: هو النمط الأساسي للجملة وهو: زيدٌ قائمٌ للجملة الوصف وضرب عمروٌ زيداً للجملة الفعلية.

٩ - الحد أنّ الخبر نعت للمبتدإ: قال سيبويه: «. . . وإن وصفته (يعني: حسن) فقلت: مررت برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه. فالرفع فيه الوجه والحدّ، والجر فيه قبيح؛ لأنّه يفصل بوصفه بينه وبين العامل. . . لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنّك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه»[٤]. ويمكن إن يكون الابتداء هٰهنا مشيراً إلى مطلق تقدّم الاسم الموصوف على صفته.

١٠ - التناظر الزمني بين فعلي الكلام: ففي قولك: ما أتيَتنا فتحدِّثَنا؛ قال سيبويه: «وإنّما أختير النصب، لان الوجه هٰهنا وحدّ الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدَّثْتنا، فلما صرفوه عن هذا الحد ضَعُف أن يضَموا يفعَلُ إلى فعلت فحملوه على الاسم[٥]»[٦].

---

(١) الكتاب: ١/ ١٧١.
(٢) الكتاب: ٢/ ١٢٧.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٢٧.
(٤) الكتاب: ٢/ ٢٩.
(٥) يعدّ هذا الكلام اشارة إلى تغيّر المقولات من الفعليّة إلى الاسميّة. وقال د.محمد خير الحلواني (مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: ٢٢٨): (أن الجمل اذا وقعت مواقع الاسماء تقدمها أحياناً حرف من الأحرف التالية: أنّ-أنْ-ما-كي-لو-وقد تكون مجردة منها) وجعلها قاعدة لحل ظاهرة التأويل.
(٦) الكتاب: ٣/ ٣١.

١١ - الحد في حذف الجار: يقول سيبويه: «وقد يجوز أن تقول: بمن تمرزْ أمْرُرْ، وعلى من تنزل أنزل، إذا أردت معنى عليه وبه وليس بحد الكلام، وفيه ضعف...»[١] ويقول ايضاً: «وتقول: بمن تمررْ امررْ به، وبمن تؤخَذْ أوخذْ به. فحدّ الكلام أن تثبت الباء في الآخر؛ لأنّه فعلٌ لا يصل إلّا بحرف الإضافة»[٢].

فالحد مفهوم بنائي كما هو واضح ويراد به التركيب الأساسيّ الذي يجب أن يكون عليه بناء الكلام من قبل حدوث أي تغيّر.

١٢ - الحد في العطف على جواب الجزاء: قال سيبويه: «واعلم أنّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتِك وأُعطيك ضعيف. وهو نحو من قوله:

والحق بالحجاز فاستريحا

فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولاوجهه»[٣] في حين الحد والوجه فيه الجزم فقد تقدم هذا الموضع قوله: «إن تأتني آتِك فأحدِّثك. هذا الوجه، وإن شئت ابتدأت، وكذلك الواو وثُمَّ...»[٤]. يلاحظ أن الحد عندما يقترن ذكره بمصطلح الوجه يعبر عن الحالة الأعرابية. ويبقى معبّراً عن الحالة البنائية عند إفراده.

١٣ - الحد في الظرف: سبق أن العدل عن أصله أوجب عدم صرف (أمس) فإذا سمينا به رجلاً فإنّه يتصرف وعلة ذلك عند الخليل: «لأنّ أمس ليس هٰهنا على الحد. ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بأين، وكسروه كما كسروا غاقِ؛ إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب... فإذا صار اسماً لرجل انصرف؛ لأنّك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع»[٥].

١٤ - حدّ الاستثناء: وذلك في نحو: مافيها إلا أباك أحدٌ، ومالي إلّا أباك

---

(١) الكتاب: ٣/ ٨١.
(٢) الكتاب: ٣/ ٨٢.
(٣) الكتاب: ٣/ ٩٢.
(٤) الكتاب: ٣/ ٨٩.
(٥) الكتاب: ٣/ ٢٨٣.

صديق فقد ذكر «وزعم الخليل (رحمه الله) أنّهم إنّما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء حدّه أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرتَ المستثنى...»[1].

فالحد مصطلح عبّر به الخليل عن البناء الأساسي لجملة الاستثناء وقد استعمل وجه الكلام في إشارة إلى ظاهر بناء هذه الجملة فكأن أباك أصبح مبدلاً منه والمستثنى منه (أحد) أصبح بدلاً أي: مافيها إلا أبوك أحدٌ، فحملوه على النصب حفاظاً على حد نمط الاستثناء. كما فعلوا حينما استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجلٌ.

وقد كان ظهور مصطلح الوجه -كما يتضح- مقترناً بالحالة الإعرابية لا بالنمط البنائي للجملة. وذلك هو الاستعمال الاكثر عند سيبويه، وهو شيء لم يمنع من حدوث ازدواج في استعمال المصطلحات.

١٥ - الحد ومخالفة البنية التوزيعية: قال سيبويه: «فمّما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قد؛ وسوفَ ولمّا، ونحوهن. فإن اضطّر شاعر فقدّم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيدا أضرِبْهُ...»[2] وذلك بإضمار الفعل بعدها.

ثالثاً: مصطلح الوجه ووجه الكلام

لقد سبق في طائفة من النصوص لمصطلحي الأصل والحد أن رأينا سيبويه ينحو إلى استعمال هذا المصطلح أعني مصطلح الوجه مقترناً بالحالة الإعرابية الأساسية أو تلك التي تجب فيها الكلمة؛ بيد أنّ جملةً من المواضع قد تفهم على غير ذلك، ولكن تأملها سيؤكّد هذا الاقتران وفيما يأتي ذكر ما رصدناه من مواضع أخرى لهذا المصطلح مرتبة على تسلسل وردها في صفحات الكتاب.

١ - الوجه اعتبار اللفظ: فقد علّق على الجملة: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً بقوله: «والوجه فيه الجر، لأنّك تريد أنْ تشترك بين الخبرين»[3] أي محلي

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٩٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٦٧.

الفائدة. فكان يقتضي مراعاة اللفظ إلى جانب مراعاة المعنى. وقال في شعر لبيد:

فإن لم تجد من دونِ عدنان والداً ودونَ معدٌّ فلتزعك العواذلُ

«والجر الوجه»[1] يعني الجر في (دونِ) الثانية.

٢ - الوجه النصب: قال سيبويه في: مازيدٌ كعمروٍ ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مفلحاً «النصب في هذا جيد؛ لأنّك إنّما تريد: ماهو مثل فلانٍ ولا مفلحاً. هذا وجه الكلام»[2]

٣ - الوجه ذكر الضمير الرابط: قال بعض الشعراء: (وما كلُّ من وافى منى أنا عارف) -على اللغةالحجازية فرفع كلّ ولم يشغل عارف بالضمير. فقال سيبويه: «وكان الوجه عارفه حيث لم يُعْمَلْ عارفٌ في كلّ، وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير...»[3] فالوجه هٰهنا أُشير به إلى الناحية البنائية للجملة.

٤ - الوجه هو التأثر بالعامل القريب: جاء في تعليقه على قول القائل: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً قوله: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنّه لا ينقض معنى، وأنّ المخاطب قد عَرَف أن الأوّل قد وقع بزيد. كما كان خشَّنت بصدره وصدر زيدٍ، وجه الكلام، حيث كان الجر في الأوّل، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنىً؛ سوَّوا بينهما في الجر، كما يستويان في النصب»[4].

٥ - الوجه في الاشتغال المعطوف: وذلك في قولك: مالقيت زيداً ولكن عمراً مررتُ به، وما رأيت زيداً بل خالداً لقيتُ أباه. فقد قال سيبويه: «تجريه على قولك: لقيتُ زيداً وعمراً لم ألقه؛ يكون الآخر في أنّه يُدْخله في الفعل بمنزلة هذا حيث لم يدخله؛ لأنّ بل ولكن لا تعملان شيئاً وتشركان الآخر في الأوّل، لأنّهما كالواو وثمَّ والفاء فأجراهما مجراهن فيما كان النصب فيه الوجه، وفيما جاز فيه الرفع»[5] وقال في: ضربني زيدٌ وعمراً مررت به «الوجه

---

(١) الكتاب: ١/٦٨.
(٢) الكتاب: ١/٦٩.
(٣) الكتاب: ١/ ٧٢.
(٤) الكتاب: ١/ ٧٤.
(٥) الكتاب: ١/ ٩٠-٩١.

النصبُ لأنّ زيداً ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأً»[١].

٦ - الوجه في لدن غدوةً: قال سيبويه: «والجر في غدوةٍ هو الوجه والقياس»[٢] فقد قرن بين الوجه والقياس؛ فالقياس أقرب إلى الحالة الإعرابيّة الأصوليّة.

٧ - الوجه لمح الفعلية: قال بعضهم: (أتميمياً مرةً وقيسياً أُخرى)؛ فقال سيبويه: «وإنّما كان النصب هٰهنا الوجه، لأنه موضع يكون الاسم فيه معاقباً للفظ بالفعل»[٣].

٨ - الوجه والقياس في: هذا حجر ضبٌّ خربٍ: قال سيبويه: «وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لان الخرب نعت الحجر، والحجر رفعٌ، ولكن بعض العرب يجرّه...»[٤] ويلاحظ-هٰهنا-اقتران الوجه بالقياس[٥] فهو الذي يجب إن يُتبّع أي الأصل في الإعراب.

٩ - الوجه الرفع: قال سيبويه: «وتقول: مررت برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه. الرفع الوجه لأنه صفة الكيس»[٦] وكذلك هو الوجه في: هذا عربيٌّ محضاً «والرفع فيه وجه الكلام، وزعم يونس ذلك وذلك قولك: هذا عربيٌّ محضٌ، وهذا عربيٌّ قلبٌ، كما قلت: هذا عربيٌّ قُحٌّ، ولا يكون القُحُّ إلا صفة»[٧].

١٠ - الوجه في جملة القسم: قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولمّا فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع. وإنّما أقسمت هٰهنا كقولك: والله؟فقال: وجه الكلام لتفعلَنّ هٰهنا. ولكنّهم إنما أجازوا هذا؛ لأنّهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب»[٨].

---

(١) الكتاب: ١/ ٩٢.
(٢) الكتاب: ١/ ٢١٠، وينظر مبحث: مفهوم الفعلية عند سيبويه.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٤٧. (٤) الكتاب: ١/ ٤٣٦.
(٥) ينظر: إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ٢٠٩ في مخالفة القياس النحوي (خاصة عند سيبويه)عن القياس الفقهي قوله: (فالنحوي لاينقل حكماً من نص، بل يستنبط -بالتأويل والمقارنة - أوجه التشابه وكذلك أوجه الاختلاف بين ظواهر اللغة).
(٦) الكتاب: ٢/ ٥٢.
(٧) الكتاب: ٢/ ١٢٠. (٨) الكتاب: ٣/ ١٠٥-١٠٦.

فالاصطلاح يستعمل للمرة الثانية في الجانب البنائي للجملة.

ممّا سبق نخلص إلى أن مصطلح الوجه يستعمل للدّلالة على الحالة الإعرابية الواجبة أو التي يجب إن تكون، ممّا يعني أنّها تمسُّ موضوع مبحثنا في كونها الحالة الإعرابية الأساسيّة فالوجه يعني الأصل وغيره الفرع. كما أنّ الاصطلاح قد أشير به في نطاق محدود إلى ما يرادف مصطلح الحد الذي اقتصر في دلالته على الجانب البنائي الأصل للجملة.

رابعاً: طريقة الكلام

ورد هذا المصطلح في مواضع قليلة لا تتجاوز ستة مواضع وقد لوحظ أن الفكرة التي يعبّر سيبويه بها في هذا المصطلح تتجاوب مع النظرية التي عقد المبحث لرصد خطوطها في الفكر السيبويهي. وفيما يأتي النصوص التي ورد فيها المصطلح:

١ - طريقة الكلام في الإضمار: قال سيبويه: «وصار معرفة لأنّه مضاف إلى معرفة، كأنّك قلت[١] : مررتُ بكلّهم وببعضهم. ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه. فجاز ذلك كما جاز: لاهِ أبوك، تريد: للهِ أبوك، حذفوا الألف واللامين. وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله؛ لأنّه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار»[٢] ومثل ذلك الحذف في: لا عليك وما فيهم يفضلك أي مافيهم أحد يفضلك، وعلّق سيبويه عن هذا وامثاله فقال: «والشواذّ في كلامهم كثيرة»[٣].

فالمصطلح ذو مفهوم بنائي يخص النمط المتبع في الكلام من حذف ونحوه ممّا لا يتجاوز الأصول المتبعة كالذي يحصل من حذف عامل الجر (اللام) من (الله) : فحذف يعدّ تجاوزاً للأساس الذي يجب المحافظة عليه وهو الإفهام. فالمصطلح يعني الشروط التي لاينبغي تجاوزها في طائفة التغيّرات التي تطرأ

---

(١) تجدر الإشارة إلى كون كثيرٍ من نصوص الكتاب تظهر بصورة قوية اللغة التي تناولها سيبويه بأنها ذات بعد خطابي لعله كان قائماً بصورة فعّالة في ايام سيبويه، بيد أن كتب النحو التالية قد سلبت من النحو تعامله هذا مع اللغة الخطابيه وهذه الإشارة قد تنقض راي بروكلمان وغيره من أن الفصحى لم تكن يوماً لغة خطاب ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٤٧-٤٨ وينظر العربية: ٩-١٠ : راي شبيتالر في تعليقاته في مقدمه الكتاب

(٢) الكتاب: ٢/ ١١٥. (٣) الكتاب: ٢/ ١١٥.

على الجمل الأصول.

٢ - الطريقة في الكلام لازمة: قال سيبويه: «هذا باب مالا يعمل في المعروف إلّا مضمراً؛ وذلك لأنّهم بدؤوا بالإضمار؛ لأنّهم شرطوا التفسير وذلك نووا. فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت إنّ بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمت إنّ هذه الطريقة في كلامهم. . . وذلك قولهم: نِعْمَ رجلاً عبدُالله. . .»[١]. فنمط بناء جملة المدح لازم كما لزمت جملة إن المشبهة بالفعل إذ يقدّم المنصوب ويليه المرفوع.

ويتفق ذلك مع المفهوم السابق، إذ نظر إلى الجملتين (جملة المدح وجملة إنّ) من خلال النمط البنائي الأساسي للجملة الفعلية (أي: فعل + فاعل + مفعول) الذي قد يتقدّم فيه المفعول ويؤخّر الفاعل.

٣ - طريقة التصويت بالحرف: نقل سيبويه أنّ أستاذه الخليل قد علّم تلامذته كيف يمكنهم أن يصوتوا بالحرف المتحرك مُفرداً من نحو الكاف في (لكَ) والباء في (ضربَ) إذ يتم ذلك بإلحاق هاء السكت كما في عِهْ ونحوها فيوصوتون الحرفين على (كَهْ وبَهْ) ووصف الخليل عمله هذا فقال: "فهذه طريقةُ كُلِّ حرفٍ كان. وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء؛ لقربها منها، وشبهها بها فتقول: باوكا، كما تقول: أنا"[٢].

فالخليل يعمل في محاولته هذه على بناء تصويته بالحرف المتحرك على وفق بناء مستعمل في الكلام وهو (عِهْ) وكذا الحال في الحالة الثانية بألحاق الألف بدل الهاء. فالطريقة مصطلح أُشير به إلى النمط المتبع في التصويت بالحرف المتحرك وهو بهذا يتوافق مع النمط البنائي الذي أشار إليه فيما سبق.

٤ - النمط المتبع في بناء المفردات: قال سيبويه في جمع مكانه: «وقد قال بعض العرب: أمْكُنٌ، كأنّه جَمَع مَسكْنٍ لا مكان؛ لأنا لم نرَ فعيلاً ولا فَعَالاً

(١) الكتاب: ٢/ ١٧٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣٢٠. وينفي الخليل في هذا الموضع امكان النطق بالحرف مفرداً إذ يقول «لانه لا يلفظ بحرف». وهو إحساس دقيق بالجانب الفنولوجي للغة.

ولافِعَالاً ولا فُعَالاً يكسّرن مذكّراتٍ على (أفْعُل). ليس ذا لهنَّ طريقة يجرين عليها في الكلام»[١]. إن المصطلح يشير إلى البناء على نحوٍ واضح. وكذا وردت اللفظة بنفس الدلالة في الوضعين الآتيين وهما: قوله: «وذلك لأن فَعَل يخرج يَفْعَلُ منه إلى الكسر والضم، وهذا لا يخرج إلا إلى الكسر. فهو لا يتغيَّر. كما أنّ فَعَل منه عليطريقةواحدة»[٢] وقوله: "وكذلك فِعْيَل من بِعْتُ وفَعْوَل، تقول: بَيَّع و بِيّع. وعليهذا الطريقة فأجرِ هذا النحو"[٣].

وفي الحق لم يكن استعمال سيبويه لهذه المصطلحات بعيداً عن مفهوماتها اللغوية العامة كما لم يكن بعيداً عن معانيها الاصطلاحية المتداولة في الأوساط الثقافية اللغوية والفقهية. فكلمة الأصل-كما يقول الفيروزآبادي- «الأصل: أسفل الشيء»[٤] وهو معناها الجامع والنقلة التي ظهرت في الكتاب غير بعيدة عن هذا المعنى؛ فالمواضع التي تمّ إيراد المصطلح فيها تقرر هذا المعنى بأن هناك مرحلة سفلى للبناء اللغوي بصورة عامة سواء كان للمفردات أم للتركيبات ولعل الأولية اللغوية التي رأيناها فيما سبق وتمَّ لنا صياغة طائفة القوانين-الآنفة الذكر-أكثر بياناً لمعنى (المرحلة السفلى) بأنها مرحلة سابقة من الناحية اللغوية لا السفلى مكاناً ولا السابقة زمناً. والأحرى أن نصف هذه المرحلة السابقة بكونها مستوى من المستويات اللغوية النظرية التي تبدأ منه المفردات أو الجمل بحركتها في المستويات الأخرى وهو ليس مصطلحاً بعيداً في معناه عمّا يُعرف عند المعاصرين بالبنية العميقة deep structure .

أما الحد فلعل أكبر الظن أن سيبويه قد استعاره من الاصطلاحات المتداولة في المجال الشرعي إذ ورد في مواضع عدة من كتاب الله المجيد من نحو قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٩] فحدود الله أحكامه المقررة في الحياة الاجتماعية

(١) الكتاب: ٣/ ٦١٧.
(٢) الكتاب: ٤/ ١٠٣.
(٣) الكتاب: ٤/ ٣٦٨.
(٤) القاموس المحيط: ٣/ ٣٢٨ (الأصل).

وهي الحقوق ما للإنسان وما عليه تجاه زوجته- كما في الآية- ويرجع الحد إلى المعنى اللغوي العام الذي هو الفصل أو المنع[١] إذ يقال: حدني عن كذا: منعني عنه ومنه والحدّ: الحاجز بين شيئين والفصلُ بين كل شيئين حدّهما والرجل المحدود: الممنوع من الخير ودارُ فلانٍ حديدة دارِ فلان أي: بلزقها ومنتهى كلّ شيء وتمييز الشيء عن الشيء وسُمي السجان حدّاداً، لأنه يحدُ من حركة السجين وحدود الله احكامه المانعة أو الفاصلة عن ظلم الإنسان وغيره. ولهذا هي ما يجب إن تقوم الحياة الاجتماعية عليها. وهو المعنى الذي نقله سيبويه إلى الدراسة النحوية فالحد كما سبق هو بناء الجملة الذي ينبغي أن يكون عليه التركيب في الأصل.

فاذا كان الأصل يمكن إن نشير به إلى المستوى اللغوي الأولي للجملة فإنّ الحد خاصٌ بوصف بناء الجملة في هذا المستوى. ولعل ما يؤكّد ذلك كون الأخير قد اختصّ في الاستعمال الاصطلاحي بالإشارة إلى الحالة البنائية. مع كون الأول قد أُشير به إلى المفردات كما أُشير به إلى بناء الجملة.

أما المصطلح الثالث الذي راينا أنّ سيبويه عبّربه عن الحالة الإعرابية التي يجب أن تكون فيها الكلمة في الأصل، وهذا يشير إلى المظهر البارز من الكلمة؛ وذلك لأن الحركة الإعرابية تتغير من دون سائر الحركات بتغير الحالة الإعرابية للكلمة فيكسبها هذا الأمر الظهور في الجملة. فتكون وجه الكلمة أو الكلام.

وقد ذكر المعجميون[٢] أن الوجه مستقبل كلّ شيء كما أنه يدلّ على الشيء نفسه. ويقول الرازي في اختياراته من الصحاح للجوهري: «والوجه والجهة بمعنى والهاء عوض من الواو ويقال هذا وجه الرأي أي هو الرأي نفسه...»[٣]. ويعبر عن سيّد القوم بالوجه لأنه مستقبل لهم أمام غيرهم وهو بمكانهم فكلمته كلمتهم كما أنه جانبهم والناحية التي إليها يرجعون في

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة (حدد)، والمحيط في اللغة: ٣/ ٣١-٣٢ (باب المضعف الثنائي: الحاء والدال) والقاموس المحيط: ١/ ٢٨٦-٢٨٧ (الحدّ).

(٢) ينظر: مختار الصحاح: ٧١١ (و ج ٥)، القاموس المحيط: ٤/ ٢٩٥ (الوَجْهُ).

(٣) مختار الصحاح: ٧١١.

أمورهم.

ومن الممكن إن يكون تشكيل المصطلح عند سيبويه بالضم أو الكسر أي (الوِجه) وهو في هذه الحالة الجانب والناحية[١]. ودلالة المصطلح في هذه الحالة تعبّر عن الحركة الإعرابية التي تمتاز بها الكلمة عن بقية حركاتها.

أما المصطلح في (رابعاً) فإن الطريق-كما يذكر اللغويون[٢] -هو السبيل،وطريقة القوم أماثلهم وخيارهم يقال: هذا رجل طريقةُ قومه وهؤلاء طريقة قومهم ومذهب الرجل. فطريقة الكلام ستكون السبيل الأمثل والمذهب المتبع فيها يطرأ على الجملة من تغييرات. وهي تتم بالاستغناء عن اللفظ مع الحفاظ على المعنى على نحو أمثل مايكون ليدركه المخاطب.

نخلص من ذلك إلى أنّ سيبويه قدّم في هذا الشأن نظرية متكاملة ذات هيمنة على النحو العربي على نحو واضح تمتد جذورها إلى أستاذه الخليل رحمه الله.

وقد ابرزتُ هيمنة هذه الطريقة عبر طائفة من القوانين التي صاغها كلام سيبويه وكذلك في طائفة النصوص التي اظهرت خطوط النظرية التي تُظهر شمول النظرية لمعظم جوانب الدراسة النحوية. وقد وظّف سيبويه خلالها (أربعة مصطلحات) هي: الأصل والحد والوجه وطريقة الكلام.

وقد تبيّن لنا فيما مضى: أن الأصل أكثر ما يشير إلى المستوى البنائي للجملة،أما الحدّ فهو أكثر اختصاصاً منه ببناء الجملة ذاته،واستعمل الوجه في الحالة الإعرابية الأساسية،اما طريقة الكلام فقد أشار بها إلى الشروط التي تجب مراعاتها عند احداث التغيرات كالحذف مثلاً أو ما يجب أن يسلك في التحويلات.

المبحث الثاني

مفهوم (تمثيل ولم يتكلم به) عند سيبويه

لقد وضع سيبويه في جملة أبواب المقدمة الباب الخامس منها على النحو

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٤/ ٢٩٥ (الوَجه).

(٢) ينظر: مختار الصحاح: ٣٩١ (ط ر ق).

الآتي: : «هذا باب مايكون في اللفظ من الأعراض»قال فيه: «اعلم إنهم ممّا يحذفون الكلم-وإنّ كان أصله في الكلام غير ذلك-ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي اصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً...»[1]. وهذا باب يعدُّ الموضع الأساسي الذي يتم فيه تأسيس إطار النظرية اللغوية التي هيمنت على فكر صاحب الكتاب بصورة تكّفل إيضاحها المبحث السابق وهي نظرية الأصول اللغوية. وعلى ذلك يمتلك هذا المبحث شرعيته في النظرية اللغوية العربية-عامة-من خلال كونه المظهر البارز لنظرية الأصل والفرع.

ويجب التنويه إلى أن فكرة هذا المبحث تقترب من مفهوم البنية العميقة عند جومسكي واستعمالنا له ولبعض المصطلحات الأخرى فيه تجوّز غير أن الذي حملنا على ذلك أن الأساس الفكري بارجاع الجملة إلى حالة سابقة غير متكلّم بها متقارب بينها مع استيعابنا لمسألة ولادة المصطلح في ضوء منهجية معينة وبيئة لغوية محددة؛ولا نريد إن نتكلّف في حمل أقوال القدامى وأفكارهم على قوالب المحدثين ومصطلحاتهم إلا أننا نرغب بالتنويه إلى صورة التجريد الذي وصل اليه سيبويه في النظر إلى الجملة وهو المستوى الافتراضي القبلي المستوى الذي يصوغ فيه سيبويه تركيباً غير مستعمل-بل يفترض وجوده-ويكون هذا الوجود معبّراً عن مرحلة قبليّة من الناحية اللغوية (الذي هو الأصل). ويكون التركيب موضع الدراسة فرعاً عنه لخضوعه لما يطرأ عليه من تحويلات.

إنّ هذه الانتقالة إلى مستوى لغوي قبلي ذي طابع تجريديّ تعدّ انتقالة رائدة لإدخال الحدس اللغويّ ليساهم في الكشف عن قوانين النظام النحويّ للغة العربيّة التي يخضع لها الكلام المتحقق كشفاً يجعلها واضحة من خلال الاعتماد على بناء الجملة الظاهر خاصة في تلك الطائفة من الجمل التي انحرفت عن النمط الأصلي للجملة (أي: الحد).

وفي الحق لقد هيمنت فكرة هذا المبحث-خاصة-على الكتاب،إذ برزت في أُولى خطوات سيبويه لإخراج كتابه فقد كان الباب الثالث (باب المسند والمسند

---

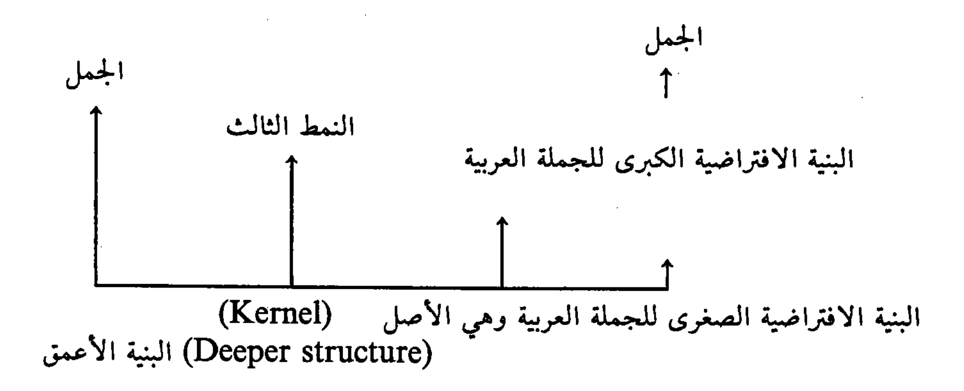
(١) الكتاب: ١/ ٢٤-٢٥.

إليه) قائماً على هذه الفكرة، كما نشير إلى أن ظهور هذه الفكرة في مثل هذا الموضع المبكر في الكتاب يعدّ أمراً لا ينبغي لأي حال من الأحوال تجاوزه لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار كون أبواب مقدّمة الكتاب قد أبانت عن الأفكار الأساسية التي تقوم عليها النظرية النحوية عند سيبويه حسب بل أبانت أيضاً عن هيمنة هذه الفكرة على خطة إيراد الموضوعات في الكتاب وكنا قد أشرنا إلى ذلك في موضعه من مبحث (منهج سيبويه في التدوين النحويّ). كما أنّنا في المبحث الخاص بالتكوين الخطي للجملة عند سيبويه قد اصطلحنا على بنيتين تظهران في باب الإسناد هما: الأولى البنية الافتراضية الصغرى وهي النمط الأصل (kernel) في العربية وهي نمط اسميّ. وقد وصَفتُ هذه البنية بأنها بنية عقيمة لانها تفتقد للعامل الفعّال الذي يولّد المجالات، أمّا الثانية فهي البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية وهي محوّلة عن الأولى وهي من النوع الفعلي، وبسبب من كون هذه البنية تضمّ مجالات الوظائف النحوية كافة لاشتمالها على العامل الفعّال الأساسي المولِّد للمجالات (أعني الفعل) جعلت أصلاً لجميع الجمل الفعلية المتحققة كما أن هذه البنية تتسم بكونها مثبتة وخبرية.

ويقود ذلك إلى تصوّر وجود بنيتين قبليتين (أو عميقتين) [١] الأولى البينة الأعمق Deeper structure وهي البنية الصغرى (الإسميّة) والثانية البنية العميقة Deep structure وهي البنية الكبرى (الفعليّة). كما سنلاحظ تعدد في البنى القبليّة في النمط الواحد إذ أن عملية التحويل لاتتم في خط واحد أي يتم التحويل من الأصل ثم إلى البينة الفعلية ثم إلى التحقق بل المسألة خلاف ذلك فالأصل يولِّد (تعبير جومسكي) أنماط من الجمل هي الإسمية والفعلية والنمط الثالث ويتولّد عن النمط الفعلي الجمل الفعلية المتحققة في حين لا يتولّد عن النمطين الآخرين أية جمل فهي تمثل البنى السطحية (الظاهرة) surface structure، كما في المخطط الآتي:

---

(١) يظهر وجود مستويين عميقين للجملة عند جومسكي أيضاً عبّر عنهما بالمصطلحين في أعلاه، ينظر مثلاً Adictionary of linguistics and phonetics,P.85-86.



البنية الافتراضية الصغرى للجملة العربية وهي الأصل (Kernel)البنية الأعمق Deeper structure

ومن أبرز نصوص هذا المبحث قول سيبويه في باب التعجب: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكُّنَه وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَاللهِ. زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به»[1].

فالنص يُظهر جملة من الأمور تحدد خطوات هذا المنهج وهي كما يأتي:

١ - إن الخليل هو واضع هذه النظرية التي تفترض وجوداً عميقاً للبنى النحويّة.

٢ - هيمنة نمط الجملة الإسمي في العربية ويظهر ذلك من إرجاع الخليل الجملة (ما احسنَ عبدَالله) إليه.

٣ - نظرة سيبويه إلى الجملة بوصفها علاقة بنائية؛ ولهذا قال: «ما يعمل عمل الفعل»إذ لاحظ طلب الصيغة للمفعول أمّا أستاذه فقد نظر أول مانظر إلى معنى الجملة؛ ولهذا قال: «إنّه بمنزلة قولك: شيءٌ احسنَ عبدالله، ودخله معنى التعجب. . .».

٤ - إنّ تحليل الجملة عند الخليل يتم كما يأتي:

(١) الكتاب: ١/ ٧٢.

الجملة = المقيّد + النواة[(١)].

جملة التعجب (ما أحسن عبدالله) = معنى التعجب + شيءٌ أحسنَ عبدَالله.

يظهر أن التصور النحوي للخليل أرجع الجملة إلى مرحلة قَبْليّة لغويّة ويُفهم هذا السبق على أنه: البناء العميق للجملة. وقوله: «ودخله معنى التعجب»نصٌّ واضح على أن تكوين الجملة يتمّ عبر أكثر من مرحلة. وهو ما يمكن أن يكون التحويل الذي تمر به الجملة إلى أن تصل مرحلة النطق أو الكتابة.

٥ - قوله: «وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به»لربما ليس هناك أدق من هذا التعبير يستعمله الخليل للدلالة على الطابع الافتراضي لهذه الرؤية المنهجية للبناء العميق (شيء أحسن عبدَالله). لقد وظّف سيبويه إبداع الخليل هذا فعمل على الافادة منه بصورة بدت في الكتاب واضحة جلية؛إذ تجاوز عدد المرات التي استعمل فيها مادة (مثل) لارادة المعنى المعقود عليه المبحث خمسين استعمالاً[(٢)]. وكانت الصيغة الغالبة هي (التمثيل) مع استعمال صيغتي (أُمثل ومثلّتُ) في مواضع قليلة واستعمل (يُمَثَّل) مرة واحدة.

ويبدو حرص سيبويه كأستاذه على إلحاق الصيغ بما يوضح أن جملها لم ترد في كلام العرب، أي الاهتمام بالمحافظة على الطابع الافتراضي لهذه الجمل. من نحو قوله: «تمثيل ولا يتكلّم به»[(٣)] و «في التمثيل وإن كان لا يتكلّم به»[(٤)] وقوله ايضاً: «فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام كما كان تمثيلاً لسبحان الله. ولم يستعمل»[(٥)] و «ذا تمثيل وإن لم يتكلّم بلا مسلميك»[(٦)]

---

(١) يذهب جومسكي إلى أن مقولة الجملة يمكن تحليلها إلى مقيد ونواة وليس للمقيد أن يظهر.أما النواة فهي التي تؤلّف التركيب الأصغر بين عبارة اسميّة وعبارة فعلية.

(٢) ينظر: المواضع من الكتاب في الجزء الاول منه/ ٨٠، ٧٢ (مرتين) ٨٣، (مرتين) ١٠٣، (مرتين) ١٥٣، (مرتين) ٢٧٣، (مرتين) ٣٥٣، ٣٢٣، ٣١٢، ٣٠٠، ٢٨٤، (مرتين) ٣٥٤، (أربع مرات) ٣٩٢، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧١، ومن الجزء الثاني/ ٣٤٩، ٣٤٨، ٢٨٧، ٢٨١، ٢٧٨، ٢٧١، ١١٩، ١١٨، ٩٢، ١٩ ومن الجزء الثالث/ ٢٨ (ثلاث مرات) ٣٢، ٣٠، (مرتين) ٤٧، ٤٦، ٣٤، (ثلاث مرات) ٢٠٥، ٥٢، ٥١.

(٣) الكتاب: ١/ ٨٣.

(٤) الكتاب: ١/ ١٠٣.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٥٣.

(٦) الكتاب: ٢/ ٢٧٨-٢٧٩.

وقوله: «في التمثيل؛ ولكنهم لا يتكلّمون به»[١] وقال: «وهذا محال ولكن أردت أن أمثل لك»[٢] وقال في مرة واحدة: «فهذا تمثيل وإن كان يقبح في الكلام»[٣].

وكذلك من المواضع التي أورد سيبويه فيها البناء العميق للجملة ما كان من استعماله (كأنّه قال) ونحو ذلك ولكن من الممكن أن يكون ما يذكر من التشبيه مستعملاً في كلام العرب أو غير مستعمل. ونرى الاقتصار على موارد استعمال مصطلح (التمثيل ونحوه) لتخصصه الواضح بفكرة المبحث لاستكشاف منهجية النظر العميق في الكتاب في إطار القبليّة اللغويّة.

البنية العميقة بنية تركيبية : تحت هذا العنوان يجب إن نضع البنية التمثيلية (العميقة) التي يقدّمها سيبويه وقبله أستاذه لبنية الكلام المتحقق اي: أنها ليست بنية دلالية. ويعني ذلك أنّ البنية العميقة تأخذ بنظر الاعتبار وضع الكلم في الجملة بحسب الوظائف التركيبية المختارة فتشكل نمطاً خطيّاً. ومن غير الضرورة أن تكون هذه البنية معبّرة عن معنى المفهوم من الجملة المتحققة. وهذا يعني وجود مرحلة أُخرى للبنية الدلالية المشتملة على الوظائف الدلالية وعلى المقيدات المحددة لتوجهات الجملة كالاستفهام والنفي والشرط وغيرها.

ولتوضيح مصطلحي الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية نأتي إلى أحد الأبواب التي عنونها سيبويه بقوله: «هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدإ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنيّ على مبتدإ. . »[٤] فالمبنيّ على المبتدا هو الوظيفة التركيبية في الجملة الإسمية أمّا الخبر فهو الوظيفة الدلالية التي ستتلبس المبني على المبتدإ في حالة كونه محل الفائدة في الجملة[٥]. وقد لا تتلبس هذه الوظيفة بالمبني على المبتدإ فيبقى وظيفة تركيبية مجردة ويكون الحال محل الفائدة فيصبح خبراً وهو الوظيفة الدلالية في الجملة كما في قولك: هذا الرجل منطلقاً أما الحالة الأولى فهي قولك: هذا الرجل منطلقٌ.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٨١.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٠٠.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٩.
(٤) الكتاب: ٢/ ٨٦.
(٥) ينظر: مصطلح الخبر في المبحث الاول من الفصل الثالث.

ويرى سيبويه أن المفعول الأول في نحو: أعطى عبدُالله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثياب الجياد. هو في الحقيقة فاعل في المعنى فهو المتسلم الحقيقي للفعل؛إذ قال عند بناء الفعلين للمفعول في نحو: كُسِيَ عبدُالله الثوبَ وأُعطي عبدُالله المال: «وانتصب الثوب والمالُ لأنّهما مفعولان تعدّى اليهما فعلُ مفعول هو بمنزلة الفاعل»[١] فالمفعول هو الوظيفة التركيبية أما كونه فاعلاً فهو الوظيفة الدلاليّة وسيتوضح الأمر الأكثر فيما يأتي

فمن النصوص المهمة في هذا المجال قول سيبويه في (لم آتك فأُحدِّثَك) : «وأنْ لا تظهر هٰهنا، لانه يقع فيها معانٍ لاتكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في لايكون ونحوها إلا إن تضمر. ولولا أنّك إذا قلت: لم آتك صار كأنّك قلت: لم يكن إتيان، لم يجز فأُحدِّثَك. كأنك قلت في التمثيل فحديث. وهذا تمثيل ولم يتكلّم به بعد لم آتك، لاتقول: لم آتك فحديث. فكذلك لاتقع هذه المعاني في الفاء إلا بإضمار أن، ولايجوز إظهار أن كما لايجوز إظهار المضمر في لا يكون ونحوها»[٢] فالبنية العميقة للجملة: لم آتك فأُحدَّثك هي: لم آتك فحديث وهي بنية تركيبية فهي لا تحتمل المعاني التي يمكن أن تدل عليها الجملة الظاهرة.

تجب الإشارة هنا إلى أن تقديم هذا المستوى الافتراضي بالصيغة الإسمية في الفعل الثاني يرتبط بمحاولة سيبويه عقد المواءمة بين الصيغتين (لم يفعل ويفعل) أي (أتى وأُحدِّث) وهما مختلفان في الدلالة الزمانية، ولكن سيبويه يجد حلاً في بحثه عن الخصائص المعجمية للفعل (أتى) فبنيته المجردة تشتمل على الحدث وهي (لم يكن إتيان) فكان تقدير أن الناصبة للفعل نقلاً للفعل إلى الحدثية الخالصة ليتناسب مع الحدث السابق (الاتيان) ومع موضوعه الأسمي. ويتضح ذلك في النص السابق عند قوله: «ولولا انّك إذا قلت: لم آتك صار كأنك قلت: لم يكن إتيان، لم يجز فأحدَّثَك، كأنّك قلت في التمثيل فحديث».

ويزيد سيبويه الأمر وضوحاً عندما يذكر أنّه سأل أستاذه عن نصب (يرسلَ)

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢.هذا الموضع يؤكد ما سبق من دلالة مصطلح (الفاعل) عند سيبويه بكونه الفاعل الحقيقي في الأصل على ما سبق في مبحث مصطلحات أركان الجملة من الفصل الثالث.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٨.

في الآية الكريمة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: الآية ٥١] فيجيبه بحمله على أن مضمرة غَير هذه الظاهرة «ولكنّه لما قال (الاوحياً أو من وراء حجاب) كان على معنى إلا أنْ يوحيَ او يرسلَ. . »[١] فمسألة القول بأن مضمرة قبل الفعل مسألة تركيبية في البنية العميقة القبلية لكنّها مسألة دلالية في المنطوق الظاهر. فأنْ تجعل الفعل (يرسل) متلائماً دلالياً مع الاسم السابق (وحياً). بمعنى أن تجعله اسماً فيصلح بذلك على أن يجري على إلّا[٢].

ويقول سيبويه في السياق نفسه: «اعلم أنّ ما انتصب بعد أوْ فإنّه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها. ولا يستعمل إظهارُها كما لم يستعمل في الفاء والواو. والتمثيل هٰهنا مثله ثَمَّ. تقول إذا قال: لألزمنَّك أو تَعطيَني، كأنه يقول: ليكوننَّ اللزوم أو أن تعطيني. واعلم أن معنى ماانتصب بعد أو على (إلا أنْ) كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنَّك أو تقضيَني، ولأضربنَّك أو تسبقني، فالمعنى: لألزمنَّك إلا إن تقضيني ولأضربنَّك إلّا أن تسبقني. هذا معنى النصب. قال أمرؤ القيس:

فقُلْنَ له لاتبكِ عينُك إنّما نحاولُ ملكاً أو نموتَ فنعذرا

والقوافي منصوبة، فالتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى على إلّا أن نموتَ فتعذرا، وإلّا أن تعطيني»[٣].

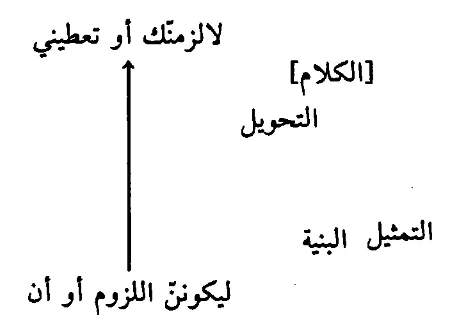
فبعد أن يؤكّد سيبويه أن (أو) تأتي في السياق التركيبي نفسه كما كان في الفاء والواو وانّه يجب تقدير أن في التركيب تبرز الحاجة إلى البناء العميق كما يأتي:

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٩.

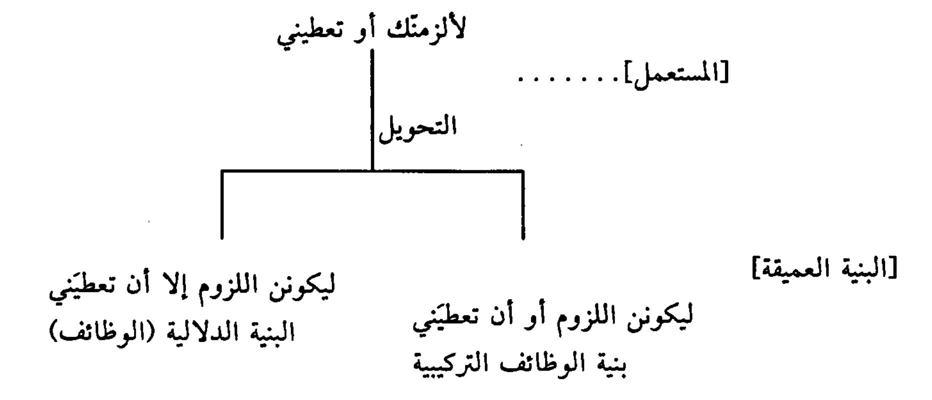
(٢) من الواضح أن عمل إنّ يتوجه نحو تغيير المقولة الفعليّة إلى مقولة اسميّة، ينظر: المفهوم التكويني لنظرية العامل النحويّ في كتاب سيبويه.

(٣) الكتاب: ٣/ ٤٦-٤٧.



وهذا التمثيل خطي لا يمثّل المعنى بل يظهر المعنى في السطح عند الاستعمال ويمكن أن نستعير اصطلاح "المكون الدلالي" للتعبير عن المرحلة التي يتم من خلالها إكساب البنية العميقة بنيتها الدلالية التي تظهر في السطح بعد مرحلة التحويل وصولاً إلى المنطوق المسؤول عنه المكون الصرفي الصوتي. وكلام سيبويه واضح في تمييز البنية التركيبية من البنية الدلالية بقوله: «فالمعنى لألزمنَّك إلا أن تقضيَني ولأضربنّك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب». كما في النص السابق.

ومن ثم يمكن إن نضع البنيتين معاً على مثل المخطط الآتي:



ويُبيّن سيبويه مرة اخرى هذا الافتراق ما بين التمثيل والمعنى المراد بقوله في (لم آتك فتحدثني) : «واعلم أنّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكل ذلك على إضمار أنْ إلا أنّ المعاني مختلفة، كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع يذهب زيدٌ. وعلم الله ينتصب كما ينتصب ذهب؛ وفيهما

معنى اليمين. فالنصب هٰهنا في التمثيل كأنّك قلت: لم يكن إتيان فأن تحدِّث والمعنى على غير ذلك، كما أنّ معنى علم الله لأفعلَنَّ غير معنى رزق الله، فإن تحدِّث في اللفظ مرفوعة بيكن، لأن المعنى: لم يكن إتيان فيكون حديثٌ»[١]

فسيبويه يستعين في بيان ذلك بسنن العرب في كلامها إذ عاملت (علم الله ويعلم الله) معامله القسم مع أنهما فعلان كـ (ذهب ويذهب).

إنّ الملاحظ مما سبق كون المعنى الذي يتلبس البنية العميقة التركيبية عبارة عن إعطاء الكلم وظائفها الدلالية المحددة كالمفعول الذي هو فاعل في المعنى وقد يكون باعطاء بعض الأدوات معنى جديداً كـ (أو) بمعنى إلا. وقد يكون ذلك بطريق اشمل إذ يتم اكساء الجملة (البنية التركيبية) بالمعنى المراد كالتعجب والقسم ونحوهما، وهو ما يمكن إن نفهمه من خلال كون المعنى (سواء اوُجِدِ لفظ دالٌ عليه أم لم يوجد مقيداً للجملة فهو الذي يحدد وظيفة الجملة العامة.

ويرى سيبويه أن قولك: ما تأتيني فتحدِّثَني يمتلك بنيتين دلالتين هما[٢]:

الأولى: ما تأتيني فكيف تحدِّثَني بمعنى آخر: لو أتيتني لحدَّثتني. فهي تنفي الاتيان ولهذا ينتفي التحديث أي امتنع الاتيان فامتنع التحديث.

الثانية: ماتأتيني ابداً إلّالم تحدِّثْني أي: منك إتيان كثير ولاحديث منك. فهي تثبت الاتيان ولكنها تنفي إن يكون مردَفاً بالتحديث.

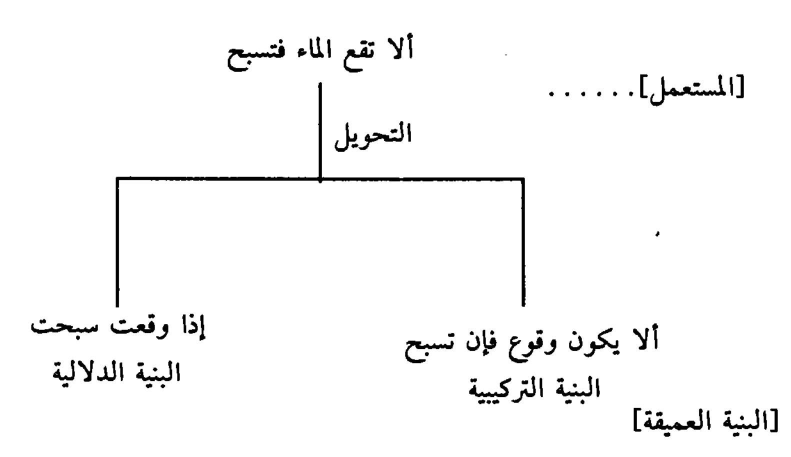
أما في قولك بالنصب في: ألا تقع الماءَ فتسبحَ فيقول سيبويه: «كأنّك قلت: ألايكون وقوع فأن تسبح. فهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به. والمعنى في النصب أنّه يقول: إذا وقعت سبحتَ»[٣]. فالبنية الدلالية للجملة بنية شرطية. وسيكون خط تكوين البنية الظاهرة كما يأتي:

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٤.



وتطردّ هذه النظرة في جانب آخر من الكتاب ففي إطار المنهج الذي خطّه لنفسه في تدوين المادة النحوية وجد سيبويه طائفة من التركيبات تحتوي على موضع النصب لكنها تخلو من الناصب. وقد أوردها في القسم الأول من كتابه وفي الموضع الخاص بعمل الفعل[١]. إذ يرى أنّ الناصب هو الفعل الذي تمّ الاستغناء عنه لوضوح معناه. وقد عبر سيبويه عن إدراكه لهذه المنهجيّة في فهم هذه التركيبات بقوله: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه، وسأمثّله لك مظهراً لتعلمَ ما أرادوا، إن شاء الله تعالى»[٢]

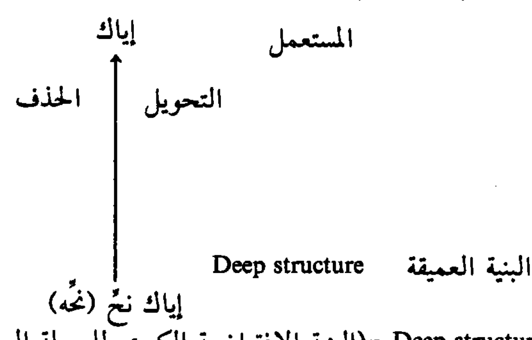
وشمل هذا الجانب مساحة واسعة من الكتاب فقد كان هذا العنوان عاماً لعدد من الأبواب النحوبة وصل إلى (سبعة عشر) باباً مع (عشرة) أبواب استطراديّة تشبهها في النمط التركيبي لكن في حالة الرفع وهي لا تخلو من مقارنتها مع حالات نصب[٣].

ففي الباب الأول من هذه الأبواب قال سيبويه: «هذا باب ماجرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك: إذا كنت تُحذِّرُ: إياك. كأنّك قلت: إيّاك نحِّ: وإياك باعدْ، وإياكَ اتقِ، وما أشبه ذا. . .إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرتَ، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يُظْهَر إضماره»[٤].

---

(١) ينظر: مبحث: منهج سيبويه في التدوين النحوي من الفصل الأول من الدراسة.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٧٣.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٧٣-٣٦٧.
(٤) الكتاب: ١/ ٢٧٣.

فإياك في التمثيل جملة فعليّة لكن الاستغناء عن الفعل لوضوح المراد عند المخاطب. كذلك التمثيل في إياك والأسد، وإيايَ والشَّر، وقولهم: شأنك والحجَ، وامرءًا ونفسه، وغير ذلك. وعلى مايبدو كان إمكان الاستغناء عنها هٰهنا راجعاً إلى سياق الحال وكثرة التداول؛ إذ يرى سيبويه أن سبب ذلك يعود «لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر»[١].



Deep structure =(البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) (الفعل + [الفاعل] ← [المفعول] ← . . .

Deeper structure = (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) (الفعل + [الفاعل]، [المفعول] ، . . .

ويورد باباً آخر هو: «هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل»[٢] من نحو قولك: انته يافلان امرأ قاصداً «فانّما قلت: انتهِ وآتِ أمراً قاصداً، إلّا انّ هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل. فانّما ذكرت لك ذا لأُمثل لك الأول به. . .»[٣]

وهو يشير إلى ما سبق إن ذكره ممّا ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٧١][٤].

ويستعمل سيبويه مصطلح (اختزل الفعل) في ما تنصب فيه المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره من نحو: سقياً ورعياً ونحو: خيبةً ودفراً ويعلل سيبويه ذلك بقوله: «وإنما اختزل الفعل هٰهنا لانهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعل الحذَر بدلاً من احذر. . . وماجاء منه لايظهر له فعل فهو على

(١) الكتاب: ١/ ٢٧٥.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٨٠.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٨٤.
(٤) ينظر الكتاب: ١/ ٢٨٢.

هذا المثال نصب، كأنّك جعلت بَهْراً بدلًا من بَهرَك اللهُ، فهذا تمثيل ولا يتكلّم به»[١] . إذ يشير سيبويه إلى أن هذه المصادر سبب هذا الاختزال فهي تقوم مقام الفعل شاغلةً بذلك محل الفعلية عوضاً عن الفعل في الجملة. ومن الممكن هٰهنا أن نلاحظ الازدواج الوظيفيّ؛ فالمصدر سيقوم إلى جانب وظيفته في تعميق حدثيّة الفعل إلى الدلالة على الفعل ذاته، ولهذا ماكان للفعل أن يظهر هٰهنا.

ومن ذلك أيضاً ماجاء من مصادر أُخرى إلا أنها لا تتصرف من نحو: سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله «وكأنَّ قوله: عَمْرَك اللهَ وقِعْدَك اللهَ بمنزلة: نَشْدَك اللهَ وان لم يتكلم بنشدك الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله-أنّ هذا تمثيل يمثَّل به»[٢] . فقد دخل على التركيبين (اي: عَمْرَك اللهَ وقِعْدَك الله) معنى اليمين المفهوم من التمثيل بـ (نَشْدَك الله) بمعنى نشدتُك اللهَ. ومحاولة التشبيه هذه تبيّن أن الأصل في التركيبين غير ذلك. وما معنى اليمين إلّا معنى كُسيا به عند الاستعمال.

ويقول في (لبيك وسعديك) في باب أفرده لهما: «. . .فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يافلان؛ فقال: لبيك وسعديك فقد قال له: قرباً منك ومتابعة لك، فهذا تمثيل؛ وان كان لا يستعمل في الكلام، كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يُستعمل»[٣]

فالتمثيل كما هو واضح يعدّ وسيلة كاشفة عن معنى هذا التركيب الجامد الذي تبرز الحاجة إلى فهمه لأنه لا يفهم من جهة اشتقاقه، كما في سقياً التي تفهم من خلال: سقاك الله سقياً اما هذه فـ «لا تقدر أن تقول: أُلَبِّك لَبّاً وأُسْعِدُك سعداً. . . فلمّا لم يكن ذلك فيه التمس له شيء من غير لفظه معناه كبراءة الله، حين ذكرناها لنبيّن معنى سبحان الله فالتمستُ ذلك للَبّيك وسَعْدَيك واللفظ الذي اشتقا منه»[٤] .

وكذلك سلك سيبويه مع: أُفّة وتُفّة عندما مثّلهما بـ (أَنتناً) وعلّته: (الأن معناهما وحدّهما واحد»[٥] .

---

(١) الكتاب: ١/ ٣١٢.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٢٣.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٥٣.
(٤) الكتاب: ١/ ٣٥٣.
(٥) الكتاب: ١/ ٣٥٤.

لقد تحوّل سبيل التمثيل هٰهنا إلى الجانب الدلالي بصورة كليّة فليس بإمكان سيبويه أن يبحث عن تركيبٍ أصلٍ لهذه الالفاظ يكون بناءها العميق.

ومن المواضع الأخرى التي استعمل سيبويه فيها التمثيل بالبناء العميق (الذي لم يتكلّم به) ماورد في بيان بعض متعلقاتٍ لوظائف تركيبية في الجملة على ما يأتي:

في قولك: أعبدُالله ضرب أخوه غلامه برفع (عبدُالله) «فيصيرُ هذا تفسيراً لشيء رفع عبد الله لأنه يكون موقِعاً الفعل بما يكون من سببه كما يوقعُه بماليس من سببه. كأنه قال في التمثيل-وإن كان لا يتكلّم به-أعبدُ الله أهانَ غلامَه او عاقب غلامَه،أو صار في هذه الحال عند السائل وإن لم يكن ثم فسَّر»[1].

فالتمثيل يظهر أنّ عبدالله له الوظيفة النحوية نفسها لما كان من سببه (اي: أخوه) وهي (الفاعل)، والجملة المفترضة تظهر ذلك. ولهذا يقدّر سيبويه وجود فعلٍ يُفسّره الفعل الظاهر. ويبرز في مثل هذه الجمل الأثر الاجتماعي في اللغة،فسيبويه يعكس علاقة القرابة على تكوين الجملة. ومما ورد في بيان ذلك واضحاً قوله: «وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك وإن شئت نصب،لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أَهَنْتَ زيداً بإهانتك أخاه وأكرمته باكرامك أخاه. وهذا النحو في الكلام كثير،يقول الرجل إنما اعطيت زيداً وإنما يريد لمكان زيد اعطيتُ فلاناً. واذا نصبت زيداً لقيتُ أخاه،فكأنّه قال: لابست زيداً لقيت أخاه. وهذا تمثيل ولا يتكلّم به...»[2].

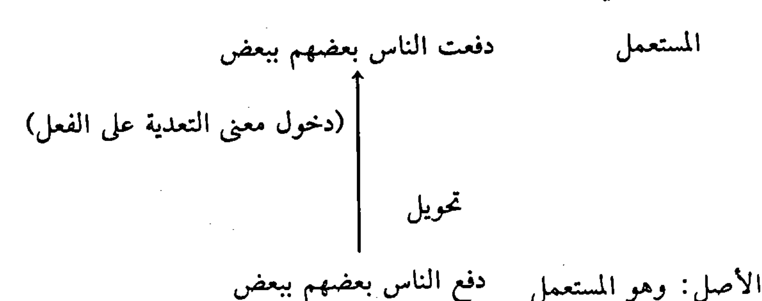
ذهب سيبويه إلى أنّ الجملةَ: دفعتُ الناس بعضهم ببعض هي «على قولك: دفع الناس بعضُهم بعضاً. ودخول الباء هٰهنا بمنزلة: ألزمتُ،كانّك قلت في التمثيل: أدْفَعتُ. كما أنك تقول: ذهبتَ به من عندنا واذهبته من عندنا واخرجته معك وخرجتَ به معك. وكذلك ميزّتُ متاعك بعضه من بعض،وأوصلتُ القوم بعضهم إلى بعضٍ فجعلته مفعولاً على حد ما جعلت الذي قبله،وصار قوله إلى بعضٍ ومن بعضٍ في موضع مفعولٍ منصوب. ومن

---

(١) الكتاب: ١/١٠٣.
(٢) الكتاب: ١/٨٣.

ذلك: فضَّلتُ متاعك أسفله على اعلاه.. .كأنه قال في التمثيل: فَضَل متاعُك أسفله على أعلاه. فعلى أعلاه في موضع نصب»(١).

فطلب المفعول المنصوب في هذه الأفعال طارئ على أصلها الأول (الاقتصار على الفاعل) ويصوغ سيبويه هذا التعدي بابراز الهمزة التي أُصطلح عليها فيما بعد بهمزة التعدية. وكذلك التضعيف. وافتراض سيبويه للجملة الأصل التي يظهر فيها الفعل مقتصراً على الفاعل يعني حدوث هذا التحويل فيما بعد كما يأتي:



ويجعل سيبويه التمثيل مميّزاً بين ماتشابه من التركيبات من نحو: ما صنعت وأخاك وقولك: انت وشأنك. فقد أفرد لكل واحد منها باباً مستقلاً. وقال في الباب الثاني منهما، وهو في قولك: أنت وشأنُك: «وإنّما فُرق بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسم. والأول فعل فأُعمل. كأنك قلت في الأوّل: ما صنعت أخاك، وهذا محال؛ ولكن أردتُ أن امّثلَ لك»(٢) فالباب الأول لجملة فعلية وعمل الفعل في المفعول معه أما هذا الباب فجملة اسمية يقدّرها سيبويه بـ «كأنك قلت: أنتَ وشأنك مقرونان»(٣) مع إن دلالة الواو فيها واحدة.

ويقول في إرادة معنى التنوين في قولك: مررت برجلٍ مخالطه داءٌ «كأنك قلت مررت برجلٍ مخالطٍ إياه داءٌ. فهذا تمثيل، وإن كان يقبح في الكلام»(٤) فعمل التمثيل أن يقدّم تركيباً افتراضياً يبيّن دلالة التركيب؛ وإن كان غير مقبول.

(١) الكتاب: ١/١٥٣.
(٢) الكتاب: ١/٣٠٠. (٣) الكتاب: ١/٣٠٠.
(٤) الكتاب: ٢/١٩.وينظر مبحث مفهوم الظرفية عند سيبويه.

يقدّم الافتراض تركيباً عند حذف النون في (لا مُسْلِمَيْ لك) : «فكأنهم لولم يجيئوا باللام قالوا: لا مسلميْك. فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مسلميْ لك. وذا تمثيل وإن لم يتكلّم بلا مسلمَيْك»[١]. وهو مما يوضح أن لك مضاف لاخبر وكذا الأمر في لا أبا لك التي أصلها (لا أباك).

ومثّل سيبويه بـ «ونقول: لا غلامَيْنِ ولا جاريتيْ لك، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له، وصار الأوّل مضمراً له خبرٌ؛ كأنك قلت: لا غلامين في ملكك ولا جاريتيْ لك، كأنك قلت: ولا جاريتيك، في التمثيل ولكنّهم لا يتكلمون به»[٢].

نخلص هٰهنا إلى أن سيبويه قدم لنا تصورات لمنهجية عميقة لتحليل الظاهرة النحوية فهو يرجع الجمل المستعملة إلى جمل أُصول غير مستعملة تكون أكثر خضوعاً للخطية التي تعني التركيب دون المعنى. وبهذا قد يخضع الاستعمال الظاهر لطائفة من المتطلبات اللغوية وغير اللغوية تؤدي إلى الاستغناء عن بعض من مكونات الجملة أو إحداث بعض التغييرات من نحو التقديم والتأخير وغيرها التي يصطلح عليه بـ (التحويلات).

المبحث الثالث

الجملة الأصل في العربيّة عند سيبويه

رأت طائفة من اللغويين المحدثين[٣] أنّه يمكن حصر تركيبات معظم لغات العالم في ثلاثة أنماط رئيسة هي: (SOV أي المسند إليه الفعل + المفعول + الفعل) و (SVO أي: المسندإليه الفعل + الفعل + المفعول)، و(VSO أي: الفعل + المسندإليه الفعل + المفعول) ويستعمل بعضهم بدل المفعول (التكملة: C=Complement). ويعطي هذا الحصر الجملة الفعليّة أو التي فيها المسند (فعل) هيمنة عالمية. كما أن هذه الحصر قد يعزز الفكرة التي تتبناها بعض الاتجاهات اللغويّة، وهي (النحو العام) وسعيهم لأن يضعوا نظرية لغوية

(١) الكتاب: ٢/ ٢٧٨-٢٧٩. (٢) الكتاب: ٢/ ٢٨١.
(٣) Introducing Applied Linguistics,P.227 وينظر: الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٧٨ (الهامش).

شاملة للغات العالمية. وينحو هذا المبحث في ضوء المستوى القبلي من مجالات التحليل السيبويهي وخاصة في ضوء نظرية الأصول تأكيد توجيه سيبويه لتقديم البنية الشاملة للجمل العربية، خاصة أن هذه الفكرة كانت قد فرضت نفسها منذ البدايات الأولى لهذه الدراسة وتحديداً في المبحث الخاص بمصطلحات أركان الجملة. وكانت الإشارة المهمة في المبحث الذي يليه عندما ذهب إلى أن الجملة الأصل أو (البنية الافتراضية الأولية) هي النمط الإسميّ إلا أننا لا حظنا هناك أن الجملة الفعلية هي الجملة المركزية في العربية وكنت قد وصفت الجملة الإسمية-إنّها جملة عقيمة فهي تفتقد للقدرة على توليد المجالات، ويقتصر فيها المسند على التلازم مع المسند إليه (أو المبنى عليه) تلازماً دلالياً وهو مختلف عن التلازم الفعّال بين الفعل والفاعل ومفعوليه. وفي حالة ظهور مجالات أخرى غير المبنّي على المبتدأ كالحال مثلاً نرى أن ذلك كائن بسبب من معنى فعليٍّ تلبس بالمبتدأ أمكنه من ذلك. ولعل كلام سيبويه بهذا الصدد واضح جداً.

وفي الحق إنه لا ينبغي أن نهمل إمكان وجود وعيٍّ بوجود بينة أوليّة ترجع إليها جميع الجمل المتحققة سواء على مستوى اللغة الواحدة وهو الذي نسعى إليه هٰهنا أو على مستوى أكثر من لغة ونحن إن نفينا أن يتم ذلك في ضوء فكرة (النحو العام) كما يسعى إليه المحدثون إلا أننا لانستطيع أن ننفي على وجه القطع عدم إمكان ذلك في اللغة وبين اللغتين خاصة أن معظم نحاة العربيّة كانوا ثنائي اللغة أو أكثر كما إن الروايات وبعض الأراء اللغوية تشير إلى إطلاعهم على اللغات المجاورة. ومن هٰهنا بدا لنا سيبويه ممثلاً جيّد لذلك وهو يصوغ البنية الأولى للجمل العربية، ويقدّم كثيراً من تصوّراته وتفسيراته في ضوء ذلك. لقد أفرد سيبويه الباب الثالث من أبواب مقدمته ليقدّم لنا رؤيته بهذا الشأن إذ قال: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لايغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبدالله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدُالله، فلا بدّ للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء»[1]

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٣.

فالبنية الأولية عند سيبويه هي بنائية ثنائية التركيب ذات نمط خطي على الصورة الآتية:

البنية الأوليّة = المسند + المسند إليه.

وقد ذكر أنّها تحقق في صيغتين أساسيتين هما:

النمط الإسمي = المبتدأ + المبني عليه.

النمط الفعلي = الفعل + الفاعل.

وسبق أن لاحظنا أن النمط الإسمي أكثر قرباً إلى (البنية الأولية) مما يمكن معه أن نعد هذا النمط-في الحقيقة- (البنية الأوليّة (الأصل Kernel »في العربية. وفضلاً على التقارب في الصياغات الاصطلاحية بين مصطلحات (المسند والمسند إليه) و (المبتدأ والمبنى عليه) فإن تعبيره قد نبّه إلى ذلك إذ يعد أن ذكر النمط الإسمي في النص الآنف الذكر قال: «ومثل ذلك: يذهب عبدالله. . . »فكأن سيبويه يحمل هذا النمط على الأوّل.

على أن المسألة تتخذ بعداً أكثر تأكيداً عندما يقدم لنا سيبويه تصوّراته عن الحال الأولى للاسم وكون الأحوال الأخرى محوّلة عنها وذلك قوله:

«واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ماكان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ماذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدُالله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبدَالله منطلقاً، أو قلت: كان عبدُالله منطلقاً، أو مررت بعبدالله منطلقاً، . . . »[1]

لقد رأى سيبويه أن الابتداء أولى الأحوال التي تتلبس الاسم عند دخوله إلى الكلام وهي تصاحبه من مرحلة قبلية سابقة يكون فيها الاسم ثم إنه يبقى على حاله الأولى هذه حتّى يقع تحت تأثير عامل من العوامل النحوية: الناصبة أو الرافعة أو الجارة تغيره عن حاله هذا إلى أحوال أخرى هي: المفعوليّة

(١) الكتاب: ١/ ٢٣-٢٤.

والفاعليّة والإضافة. وإستعمل سيبويه كلمة دقيقة للتعبير عن الفكرة التحويليّة لما ذكره من جمل وتلك الكلمة هي (أدخلت) وهو يقوله (إن شئت أدخلت...) يشير إلى أن الجمل: رأيت عبدالله منطلقاً وكان عبدالله منطلقاً ومررت بعبدالله منطلقاً؛ ليست أصلاً لأنها لا تمثل بنية لزومية لابدّ منها للمتكلّم بل هي جمل متوسعة ومحولّة عن البنية الأولى اللزومية ويرجع ذلك التوسع أو التحويل إلى مشيئة المتكلم.

يقودنا ذلك إلى تبني فكرة كون (النمط الفعلي) نمطاً محوّلاً عن النمط الإسميّ. وتلك مسألة سيتم إيضاحها قريباً، وقبل أن نواصل الحديث عنها نرى أنه لابد لنا أن نعرض للأنماط الجملية التي ذكرها سيبويه وهي ثلاثة أنماط رئيسة وهي كما يأتي:

أولاً: النمط الإسمي : وهو على ثلاثة أنماطٍ فرعيّة ذكرها سيبويه في الموضع الخاص برفع الاسم في الجملة وهو باب الابتداء[١]، ويضاف عليها ثلاثة آخرى ذكرها سيبويه في كتابه. والأنماط هي:

١ - المبتدأ + المبني عليه (هوهو) :	نحو: عبدالله منطلق. SP
٢ - المبتدأ + المبني عليه (مقولة ظرف الزمان)	نحو: القتالُ يومَ الجمعة. $S\ A_{time}$
٣ - المبتدأ + المبني عليه (مقولة ظرف المكان)	نحو: هو خلفك. $S\ A_{place}$
٤ - المبتدأ + المبني عليه (مقولة الفعل)	نحو: زيد ضربته[٢] $S\ V\ S_{pro}$
٥ - المبتدأ + المبني عليه (مقولة فعلية)	نحو: هذا ضاربٌ زيداً غداً[٣]. $S\ V_{al}\ O$
المبتدأ + المبني عليه (حال)	السمنُ منواناً بدرهم[٤].

ثانياً: النمط الفعلي : جاء ذكر الأنماط الفرعية التابعة لهذا النمط في بداية الكتاب في الموضع الخاص بـ (عمل الفعل) من القسم الأول من الكتاب

---

(١) ينظر الكتاب: ٢/ ١٢٦.
(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٨١.
(٣) ينظر الكتاب: ١/ ١٦٤.
(٤) ينظر الكتاب: ١/.

الخاص بالاسم[١]. والانماط هي:

١ - **الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول** (VS)نحو: ذهب زيد.

٢ - **الفاعل الذي تعدّاه فعله إلى مفعول** (VSO) نحو: ضرب عبدُالله زيداً.

٣ - **الفاعل الذي تعدّاه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على الأوّل منهما** $(VSO_1(O_2)$ نحو: أعطى عبدالله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثياب الجياد.

٤ - **الفاعل الذي تعدّاه فعله إلى مفعولين؛ ولايجوز أن يقتصر على واحدٍ منهما** (VSO_1O_2) نحو: حسب عبدُالله زيداً بكراً.

٥ - **الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولايجوز أن يقتصر على واحد دون الثلاثة:** $(VSO_1O_2O_3)$: أرى الله بشراً زيداً أباك.

واذا انتهت الأفعال في (١-٥) من الأنماط السابقة إلى مفعوليها فلم تجاوز تعدّت إلى وظائف اختيارية الظهور هي:

١ - **التعدّي إلى مقولة اسم الحدثان الذي أُخذ منه الفعل نحو: ذهبت ذهاباً** .(VS(E))

٢ - **التعدّي إلى مقولة ظرف الزمان أو ماكان وقتاً في الامكنة نحو: سيقعد غداً وسرت الميلين** $(VS(A_{time})$.

٣ - **التعدّي إلى مقولة ظرف المكان أو اسم المكان نحو: قعدت المكان الذي تعلم وذهب المذهب البعيد** $(VS(A_{place})$.

ويعامل سيبويه-في التعدّي إلى هذه المقولات-بقية الأفعال بعد أن تنتهي من تعدّيها اللازم إلى مفهوليها معاملة (VS)[٢]

ثالثاً: النمط الثالث للجملة : قدّم سيبويه نمطاً ثالثاً للنمطين السابقين وهو نحو قولك: فيها عبدالله وأين عمرو، وكيف عبدُالله. وقد أورده بعد الانتهاء

---

(١) ينظر لكتاب: ١/ ٣٣ و٣٤ و٣٧ و٣٩ و٤١.

(٢) تشير الرموز =s المسند إليه الفعل أو الخبر =V الفعل =O المفعول =P المسند (الخبر) =pro الضمير =Aالظرف =Val مّقولة فعلية.

من باب الابتداء مباشرة وهو قوله: «هذا باب مايقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسده، لأنّه مستقرّ لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله. ولكن كل واحد منها لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليها السكوت حتّى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبدالله. وذلك قولك: فيها عبدالله، ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وهٰهنا عمرو، وأين زيدٌ، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك»[١]. ففيها وقعت موقع الابتداء، وعملت في الاسم بعدها كما عمل فيها الاسم حين تقدّم عليها نحو: عبدالله فيها، ويظهر أن شرط سيبويه لهذا النمط أن أحدهما لا يستغني عن الآخر، ويحسن السكوت عليهما معاً، كما حسن ذلك في النمط الإسمي وإن وجود مايمكن أن يستغني به أحدهما عن صاحبه، يجعل هذه الجملة في النمط الإسميّ لا نمطاً مستقلاً كما هو الحال هنا؛ لذلك كانت الجملة من نحو: فيها عبدالله قائماً أو فيها عبدالله قائمٌ جملة اسميّة، لأن فيها يمكن أن تلغى. ويبدو أن الأساس لهذه الجمل بعد استغناء كل واحد منهما بصاحبه أن تكون مبتدأة بما يسد مسد المبتدأ وإذا كان سيبويه قد نظر إلى هذا النمط على أنه مما سدّ مسد الابتداء من ناحية البناء فذلك أمر يجعله مقروناً بالنمط الأول (الأصل) ؛على الرغم من أن هذا النمط أقرب إلى جهة الفعليّة من خلال المعنى؛ يقول سيبويه «ويدلّك على ذلك أنّك تقول: إن فيها زيداً، فيصير بمنزلة قولك: إن زيداً فيها؛ لأنّ فيها لما صارت مستقراً لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء، كما أن قولك: عبدالله لقيته يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت: عبدالله منطلق، فصار قولك فيها كقولك: استقرَّ عبدالله»[٢].

وصارت (فيها) في جملة البنى التي رصد فيها معنى الفعليّة بدلالتها على الاستقرار ويقول سيبويه في: فيها عبدالله قائماً، وعبدالله فيها قائماً «فعبدالله ارتفع بالابتداء؛ لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله. ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبدالله، حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك:

(١) الكتاب: ٢/١٢٨.
(٢) الكتاب: ٢/٨٨-٨٩.

هذا عبدالله. . . »[١].

وكما هو واضح كان سيبويه يحترز من مشابهة هذا النمط بالأصل. فما إن يمكن لأحدهما أن يستغني بغير صاحبه حتى يعدّ نمطاً إسمياً وكذلك إذا تقدّم الاسم في الموضع الاوّل ومن هٰهنا فإن النمطين (فيها عبدالله) و (عبدالله فيها) لا ينبغي أن يعاملا على كونهما نمطاً واحداً تقدّم الظرف في الأول منهما. بل هما نمطان مستقلان كما رأى سيبويه وكذلك يرى سيبويه أن فيها لا تعمل الرفع في نحو: فيها عبدالله قائماً ويجوز قائمٌ «وإنّما تجعل فيها إذا رفعت القائم مستقراً للقيام وموضعاً له،وكأنك لو قلت: فيها عبد الله؛لم يجز عليه السكوت. وهذا يدلّك على أن فيها لا يحدث الرفع أيضاً في عبدالله؛لأنها لو كانت بمنزلة هذا،لم تكن لتُلغى،ولو كان عبدالله يرتفع بفيها لارتفع بقولك: بك عبدالله مأخوذٌ؛لأنّ الذي يرفع وينصب ما يستغني عليه السكوت ومالا يستغني بمنزلة واحدة. . . »[٢].

فكأنّ هناك من يذهب إلى جعل الجملة المتقدّمة موضع النص من النمط الثالث،ولهذا فإن سيبويه يحاول توضيح وجه جعل هذه الجملة في النمط الإسمي من خلال إمكان استغناء عبدالله عن فيها. وانطلاقاً من الرؤية الخطية للعمل كان يجب أن لا تلغي فيها لأنها تعمل على كل حالٍ. يقول سيبويه لاجل هذا: «ألا ترى أن كان تعمل عمل ضرب،ولو قلت: كان عبدالله،لم يكن كلاماً،ولو قلت ضرب عبدالله كان كلاماً»[٣]. على أن في كلام سيبويه ما يشير إلى الأساس الذي انطلق منه الكوفيون[٤] وابن هشام الانصاري[٥] إلى القول بالجملة الظرفية؛في نحو: أعندك زيد وأفي الدار زيدٌ،إذ زيدٌ فاعل بالظرف والجار والمجرور.

إن الوقوف على كلام سيبويه اشتمل في نواحٍ عدّة على ما يمكن أن يؤدي

(١) الكتاب: ٢/ ٨٨.
(٢) الكتاب: ٢/ ٩٠.
(٣) الكتاب: ٢/ ٩٠.
(٤) قال ابن الحاجب في الجملة (في الدار رجل): «فأمّا الكوفيون فقالوا: فاعل مثل: في الدار زيد،عندهم أيضاً بالفعل المقدّر»الإيضاح: ١/ ١٨٦،وقال في مواجهة بعض الاعتراضات «وأمّا بقوة معنى الفاعل فيه حتى قال كثير: إن الفعل مقدّر مراد.» (الإيضاح: ١/ ١٨٧).
(٥) ينظر مغني اللبيب: ٢/ ٢٩٢.

إلى تأكيد أكبر لفكرة كون النمط الإسمي النمط الأصل في العربية. وقد سبق ملاحظة جملة من تلك النواحي في مواضع سابقة في دراستنا هذه وتلك النواحي هي كما يأتي:

١ - أوليّة الاسم، وكون الفعل مؤخوذاً عنه إذ الفعل عند سيبويه «أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وماهو كائن لم ينقطع»[١]

٢ - ويتفرع عن ذلك ثقل الأفعال مقابل خفة الأسماء. علماً بأن الأصول تظهر عند سيبويه بسيطة وخفيفة مقارنة بفروعها المركبة والثقيلة.

٣ - على وفق مبادئ نظرية الأصول يجب أن يكون النمط الإسمي هو الأصل لما فيه من استغناء الاسم بالاسم في الكلام؛ يقول سيبويه: «ان الفعل لابدّ له من الاسم، وإلّا لم يكن كلاماً؛ والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله إلٰهنا، وعبدالله أخونا»[٢].

٤ - إن قول سيبويه «وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللافعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع...»[٣] يمكن أن يصوّر اسبقية للأسماء في الإعراب في قبالة الأفعال بوساطة اصطلاح المضارعة ويقول سيبويه في هذه المضارعة «وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إنّ عبدالله ليفعلُ، فيوافق قولك لفاعل، حتّى كأنّك قلت: إنّ زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعل اللام»[٤] وفي الحق إن المعنى الذي قصده سيبويه هنا هو المعنى الزماني[٥].

وفي هذا السياق يعقد سيبويه لدخول الرفع في هذه الأفعال باباً يضيف به فضلاً على مضارعتها لأسماء الفاعلين كونها تأتي في محل المقولات الإسمية في الجملة وهو تصوّر يعطي أسبقيّة لهذه المقولات في تكوين الجملة، بقول سيبويه:

---

(١) الكتاب: ١/١٢.
(٢) الكتاب: ١/٢١.
(٣) الكتاب: ١/١٣.
(٤) الكتاب: ١/١٤.
(٥) ينظر مبحث مفهوم الفعلية من الفصل الثاني.

«اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبنيّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتْها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها»[1] ويُبيّن علة هذا الأمر فيقول: «وعلّته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ»[2]

إذ تتوضح الاسبقيّة المشار إليها في تصوّره الذي ربط فيه المواضع في الجملة بالمقولات الإسميّة دون غيرها فمن ثم كان دخول الفعل إلى هذه المواضع علّة في بقائه مرفوعاً وهي حالة شبيهة بحالة الابتداء في الأسماء ذلك لأن دخول هذه الأفعال في هذه المواضع لا يجعلها متأثرة لهيمنة العوامل السابقة فتكسع بالحركة المناسبة بل تبقى على حالها من الرفع لدواعٍ توزيعيّة في عدم تأثرها إلا بعوامل مختصة بها هي الحروف العوامل الناصبة والجازمة.

ويحترز سيبويه من القول بكون الأفعال مرفوعة لأنها في حالة الابتداء إذ ليس لأحد أن يقول ذلك ولو قال «فإنّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجرّ فيه، ولكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[3]

٤ - إن موضع الابتداء الذي بدا انعكاساً لحالة المقولات الإسميّة قبل الدخول في الجملة يخضع نظام العمل النحوي الخاص بالأفعال (جميعاً) لهيمنته إذ شرط عمل الفعل كما يقول سيبويه: «لان الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل»[4].

وعلى العموم فانّه مع التأكيد على الجانب الخطي لنظرية العامل فإن الأسماء تعدّ الأولى في هذا الجانب وتعدّ الأفعال تالية لها.

٥ - تبرز أسبقيّة الأسماء من ناحية التصنيف والتركيب في الطريقة التي

---

(١) الكتاب: ٣/٩-١٠.
(٢) الكتاب: ٣/ ١٠.
(٣) الكتاب: ٣/ ١١.
(٤) الكتاب: ١/ ١٢٠.

صاغ سيبويه عليها عنوانات الأبواب الخاصّة بالنمط الفعلي، إذ عمد إلى تقديم المقولة الإسميّة سواء كانت فاعلاً (كما في الجمل التي بنيت للمعلوم) أو كانت مفعولاً كما في الجمل المناظرة المبنية للمفعول ومن ثم يأتي إلى ذكر الفعل على الطريقة الآتية:

هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول. .

هذا باب الفاعل الذي تعدّاه فعله إلى مفعول. . .

هذا باب المفعول الذي لم يتعدّ اليه فعل فاعل

وهذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين. . وكذلك بقية الأبواب[1].

وفي الحق إنّ النص الخاص بالإسناد الذي ذكر فيه بنية الإسناد الأولية وما يتحقق عنها ثم ذكره لأول أحوال الاسم (أعني: الابتداء) وهي الحالة الأصل وكنت قد وصفتُها بكونها حالة تصنيفية أكثر منها حالة وظيفيّة في الجملة؛ أقول بدا هذا النص أكثر النصوص السيبويهيّة صراحة في تأكيد صفة الأولية (أو الأصل) للنمط الإسميّ الذي سميناه (البنية الافتراضية الصغرى) على النمط الفعلي الذي مثّل ما اصطلحنا عليه في المبحث الخاص بالكلم المولِّدة في الجملة الفعلية بـ (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) وهي البنية التي ضمَّت جميع المجالات الخاصّة بالوظائف النحوية التي يمكن ظهورها في الجملة.

وينسجم هذا مع ما لاحظناه في المبحث الأسبق الخاص بنظرية الأصول عند سيبويه إذ يتقدّم البسيط دائماً على المركب والخفيف على الثقيل. وهكذا هنا فالصغرى تتقدّم الكبرى.

لقد أكّد هذا المبحث والبحثان السابقان التلاحم الكبير بين مجالات التحليل الخمسة عند سيبويه خاصّة كون المستوى القبلي كامناً خلف كل مجال من المجالات الأُخرى، فمن ذلك تمّ تعزيز التصورات الخاصة بالبنيتين الافتراضيتين في مبحث التكوين الخطي، إذ تسلك الأُولى وهي البنية الافتراضية

---

(١) ينظر الكتاب: ١/ ٣٣-٤٣.

الصغرى مسلك (الأصل) للجمل العربية كافّة؛أمّا البنية الافتراضية الكبرى،فهي محوّلة عن الأولى لكنهّا-بسبب من اشتمالها على المجالات النحوية كافّة- تمتلك قدرة توليدية تجعلها تقوم مقام الأصل (البنية الأعمق) لطائفة الجمل الفعلية في العربية حسب. أما المستوى الظاهر أو السطحي فقد تمثّل بثلاثة أنماطٍ رئيسة هي النمط الإسمي وهو مولّد عن الأصل مباشرة (أي: البنية الافتراضية الصغرى) والنمط الفعلي وهو مولّد عن البنية الافتراضية الكبرى التي تتولّد عن الأصل،والنمط الثالث وهو مولّد عن الأصل. وفي الحق القولَ «أن الشكل الكلامي (الجملة) ليس في حقيقته سوى تعديل لجملة عميقة،ومن أجل ذلك فاننا لكي نفهم العملية اللغوية من جانب،ولكي نفهم العلاقات النحوية المتجانسة في اللغات البشرية كافّة علينا أن نفهم البنى العميقة،ومحاولة تصنيفها للخروج بقواعد كليّة. . .» تجعلنا أكثر قرباً من كلامنا.

وبعد فإننا نخلص في نهاية هذا المبحث إلى القول بأنّنا في الإطار العام الذي نسعى له وهو الكشف عن أبعاد المجال الخامس من مجالات التحليل عند سيبويه وبتأثير غير مباشر من الأفكار الحديثة الخاصة بالنمط العام في اللغات،قد سعينا إلى الكشف عن رؤية سيبويه في هذا الشأن. وكان قد ظهر كون النمط الإسمي ذلك الأصل الأول (Kernel) للجملة العربية وعلى نمطه تنتظم بنيات الجمل للأنماط الأخرى؛التي بلغت عند سيبويه مع النمط الأولي ثلاثة أنماط رئيسة. إلا أننا يجب أن لّا ننسى كون الجملة الفعليّة النمط الأكثر فعاليّة ومركزية في العربية لامتلاكه القدرة على توليد المجالات في حين يبدو النمطان الآخران عقيمين من هذه الناحية.

خاتمة الدراسة وتوصياتها

إخال- في خاتمة دراستي هذه-أنّي قد استطعت بيان ما وصفتها به من كونها محاولة في قراءة جديدة للكتاب تتم من خلال البحث عن مفهوم الجملة عند صاحبه. ولعل الأمر قد اتضّح في كون سيبويه الذي لم يستعمل الجملة بالمعنى الاصطلاحي إلا أنّه قد تمت له من خلال المفهوم التركيبي (النحوي) للجملة وفي ظل هيمنة المحتوى الدلالي لها إقامة الكتاب وإخراجه على الصورة التي تظهر لنا امتلاكه للإدراك العقلي (أي المفهوم) للجملة، وقد سوّغ لنا هذا الأمر عنونة دراستنا هذه به، على أن ذلك لا يمنع-في زعمنا-أن ننسب إلى سيبويه وضع البذرة الأولى الممهدة لدخول اللفظة إلى حقل الاصطلاح النحويّ الأمر الذي ظهر عند الفراء و المبرد في كتابه المقتضب؛ إذ كشف الاستقراء لمادة الكتاب أن سيبويه كان قد استعمل اللفظة (بمعناها اللغوي في تسعة مواضع، جاءت في موضعية منها على صيغة الجمع (جُمَل) وجمْلات وجاءت في بقية المواضع على صيغة المفردة (جملة).

لقد اتضح للباحث كون مفهوم الجملة مفهوماً فعآلاً في جانب من الكتاب قد أُسيء فهمه من لدن النحويين قديماً وحديثاً، وذلك الجانب هو خطة الكتاب في إيراد الأبواب النحويّة سميناه (منهج سيبويه في التدوين النحويّ) ؛ إذ يلاحظ كونهم قد وصفوا موضوعات الكتاب بالتداخل وأنّ أبواب الموضوع الواحد مبعثرة هنا وهناك؛ فضلاً على نزوع المحدثين إلى تبني منهج عام ربّما رأوه مخرجاً لسيبويه من ذلك التداخل وذلك المنهج هو كون الكتاب قد أُلِّف على تتابع (النحو والصرف والأصوات). وما ذلك في الحقيقة إلّا تأثُّراً بنظرة متأخرة عن زمن تأليف الكتاب وقد حالف التوفيق تلك النظرة حتّى في بعض المحاولات المعاصرة لإعادة تقويم منهج الكتاب. ولم يقتصر سوء الفهم على

ذلك حسب بل تجاوز إلى مصطلحات الكتاب التي وصفت بكونها غير مستقرة فضلاً على كون دلالاتها السيبويهيّة قد نسيت تماماً، بل ربّما انحرف بها إلى عكس الاصطلاح عمّا عند سيبويه كما حصل في مصطلحي الإسناد في النمط الإسمي إذ تمّ بتأثير نزعة منطقية تبنّي خطية القضية الحمليّة فأُصطلح على المبتدأ بالمسند إليه وأُصطلح على المبني عليه (الذي تحوّل إلى الخبر دائماً) بالمسند في حين أن سيبويه استعمل المسند للمبتدأ والمسند إليه للمبني عليه، الأمر الذي أدّى إلى تحوّل كبير في مفهوم تكوين الجملة أدّى فيما بعد إلى إلغاء تصوّرات سيبويه الخاصة بهيئة الجملة وخطية نظرية العامل النحوي أو فعاّلية موقع الصدارة في الجملة.

وقدمت الدراسة-في محاولة منها إزالة سوء الفهم المتقدّم-ماتراه منهجاً كان سيبويه قد سار عليه في إيراد الأبواب النحوية جرى إهماله أو الأصح عدم إدراكه يعتمد على أسس تقدّمها ما نسميها (نظرية التحليل النحويّ الخاصة بالكتاب) متمثلة في المجالات الخمسة الآتي ذكرها لاحقاً. فالكتاب مكوّن من جزأين أساسيين هما مقدمة الكتاب (متمثلة بالأبواب السبعة الأولى) ومتن الكتاب (وتلك مسألة معروفة لدى الباحثين). ويقوم متن الكتاب على تسعة أقسام تعتمد في إطارها العام على تصنيف ثنائي نحويّ للكلم هو (مقولتا الاسم والفعل).

تسبق مقولةُ الاسم (لبساطتها وأوليتها) مقولة الفعل (المركبة المأخوذة من أحداث الأسماء) و تتابع المقولتين على هذا التصنيف وفي ضوء خمسة أمور هي ما يأتي:

الأمر الأوّل: نظرية العامل النحوي والحالات الإعرابية للمقولتين الرئيستين الاسم والفعل المضارع لأسماء الفاعلين.

الأمر الثاني: التمكن النحوي أو التمام النحوي المتمثّل بظهور التنوين أو عدمه ويعدّ عدم التمكن اقتراب الاسم من الفعليّة.

الأمر الثالث: عدم الخضوع للعامل النحويّ ويتمثّل هذا في الأسماء التي لا يظهر عليها أثر العمل لفظاً وفي الفعل المضارع بدخول التوكيد ونون النسوة عليه.

الأمر الرابع: المحتوى الدلالي الخاص بالمقولة التي توصف بكونها أكثر أهمية في تكوين الجملة وتلك هي مقولة الفعل لكونها العامل الفعّال في إنشاء المجالات الخاصة بالوظائف في الجملة وتمثل هذا الأمر في محاولة لحصر معاني الأحداث بحصر أبنيتها (صيغها).

الأمر الخامس: قضية الأصول والفروع.

وقد ظهرت خطة الكتاب-على ما تقدّم-كما يأتي:

أولاً: المقدمة

ثانياً: متن الكتاب : القسم الأول: وهو خاص بمواضع الإسم في الجملة على وفق الحالات الإعرابية متتابعة.

١ - مواضع النصب.

٢ - مواضع الجر.

٣ - مواضع الرفع.

القسم الثاني : وهو خاص بمواضع الفعل المضارع في الجملة وهي متتابعة

١ - مواضع النصب.

٢ - مواضع الجزم.

٣ - حالة الرفع.

القسم الثالث : وهو خاص بالاسم مفهوماً أعني المؤولات الإسمية في ما نلاحظ مثلاً في (أن وأنّ) مع معمولاتهما إذ تسلكان مسلك المقولة الإسمية في الجملة.

القسم الرابع: الاسم المنون والذي لا ينوّن ومعنى ذلك كون الاسم بين حالة الإعراب والبناء أو بكونه أكثر قرباً من الفعليّة. ويعود ذلك إلى عدم انسجامه مع قوانين العربية الخاصة بنظرية الأصول اللغوية.

القسم الخامس : الأسماء المركبة الخاضعة للعامل النحوي (في هذا القسم ينتقل سيبويه إلى حصر مقولات إسمية مركبة بعد فراغه من الاسم المفرد، بيد أن هذا التركيب غير لازم فلا يؤدي إلى البناء وهو تركيب الإضافة (النسب)

والتصغير والتثنية والجمع.

القسم السادس : الأفعال المركبة ويناظر سيبويه في هذا القسمَ السابق (الأسماء المركبة) إلّا أن التركيب في الفعل (ويعني به الفعل المضارع خاصة) يؤدي إلى بنائه فلا يعود معرباً ويكون التركيب هٰهنا مع نوني التوكيد ونون النسوة.

القسم السابع: الأسماء التي لا تغيرها العوامل؛بعد أن فرغ سيبويه من معربات الأسماء في الافراد والتركيب ومابين الإعراب والبناء بقي أمامه أن يتناولها في حالة البناء أي: عدم خضوع تلك الأسماء للعامل لفظاً والأسماء هي: المقصور والأعداد المركبة ولم يكن له أن يذكر بعدها قسماً للأفعال المركبة لتقدّم ذلك في القسم السادس إذ لا وجود لقسم خاص بتركيب الأفعال مع بعض الحروف مع بقائها على إعرابها.

القسم الثامن : معاني الأحداث و أبنيتها: فبعد أن فرغ سيبويه من ملاحقة المقولتين (الاسم والفعل) داخل الجملة في ضوء نظرية العامل،بقي عليه أن ينظر إلى طبيعة الأحداث التي كوّنت العنصر الأساسي في القدرة البنائية للفعل المتمثلة بانشاء المجالات النحوية،إذ يسلك الفعل باشتماله على الحدث مسلك العامل الفعّال الأساسي في تكوين الجملة العربية وقدرته على الامتداد ببنيتها الأولية إلى تشكيل (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) ويرتبط ذلك على نحو وثيق بمعنى الحدث.

القسم التاسع: مايكون في اللفظ من الأغراض. بعد أن يكمل سيبويه تصوّراته الخاصة بمقولتي الجملة الأساسيتين (الفعل والاسم) في جانبيهما في إطار التصنيف وفي إطار الجملة وخضوعهما لنظرية العامل النحويّ وتبعات ذلك ينتهي إلى ملاحظة كون الإطار اللفظي الخاص بالألفاظ المفردة قد لا يبقى على حاله إذ يلاحظ بروز طائفة من التغييرات الصوتية كالإبدال والإدغام والإمالة وغير ذلك. وأدّى حدوث هذا التغيّر على الأصل إلى وصفه بالعرض. على أن الأمر هٰهنا يخضع في أساسه إلى نظرية الأصول اللغوية التي تظهر عند سيبويه في الفكرة الخاصة بالمستوى القبلي وينتهي الكتاب بانتهاء هذا القسم.

ويلاحظ في هذا الصدد إبراز وحدة منهجيّة في إخراج الكتاب يدعو إلى

النظر إلى الكتاب بوصفه كتلة واحدة تقوم على أساس واحد هو (مفهوم الجملة) من جهة كون هذه الجملة بنية تركيبيّة (نحوية) عنصراها الأساسيان الاسم والفعل. مع كون الأول أخف وأصل للثاني. ويؤدي هذا-فضلاً على ذلك -إلى أن ننظر إلى مقدمة.الكتاب نظرة أخرى تجعلها موضحةً ليس لأفكار سيبويه النحوية أوما سيتناوله في متن الكتاب حسب بل موضحة للخطة التي يقوم عليها إيراد الأبواب النحويّة في الكتاب.

يتضح من ذلك أن سيبويه كان قد كتب نحوه على وفق منهج ليس من المبالغة وصفه بغاية الدقة عبر مسيرة امتدت ثلاثة عشر قرناً هو عمر الدراسة اللغوية العربية التي لم يكتب لها أن تعيش روحيّة هذا التفكير العميق في الظاهرة اللغوية كما عاشها رائداها العبقريان (الخليل وسيبويه).

لقد كشفت الدراسة-في إطار بحثها عن الأساس الذي يخضع له التحليل النحوي في الكتاب-مايمكن أن نصطلح عليه بـ (نظرية التحليل النحوي عند سيبويه)،وهو النظرية التي يقوم في ضوئها مفهوم الجملة عند سيبويه وتمثلت هذه النظرية في مجالات خمسة للتحليل النحوي هي: المقولات والعمل والبنية والمحتوى الدلالي والمستوى القبلي،وكان مفهوم الجملة ثمرة وجهات نظر هذه المجالات مجتمعة على الصورة الآتية:

١ - **مجال المقولات أو الأصناف Categaries** وهو مجال التصنيف وتتمثل وجهة نظر التحليل النحوي في هذا المجال كون الجمل تشتمل على ثلاثة مفهومات مقولية هي مفهوم الفعلية ومفهوم الإسمية ومفهوم الظرفية معنى ذلك أن يجري تصنيف الكلم وبعض التركيبات العبارية في إطار نحوي على وفق المواضع التي تشغلها في الجملة.

٢ - **مجال العمل Goverment** وهو المجال الرابط بين المقولات الثلاثة الآنفة الذكر وبالأحرى المجال الباحث في تكوين الجملة وتقوم وجهة النظر من خلال هذا المجال على الاعتداد بموضع الصدارة في الجملة والقول بنظرية العمل يخضع إلى نظرة خطية للجملة فالعامل المكوّن للجملة يتصدّر بقية المكونات سواء أكان مقولة اسمية أم مقولة فعلية إلا أن المقولة الأخيرة تسلك مسلك العامل الفعّال لامتلاكها القدرة على الامتداد بالجملة عبر إنشاء

المجالات الخاصة بالوظائف النحويّة وهو المسلك الذي قد تشاركه فيها مقولة الإسم أو الحروف في حالة امتلاكها لمعناه. وقد كان مصطلحا التعدّي والعمل مصطلحين مهملين هٰهنا خاصّة وأن مفهوم التعدّي يناظر مفهوم القدرة على إفراغ المجالات عند المحدثين من البنائيين. ونشير أيضاً إلى كون هذا المفهوم متلبساً بالفعل دائماً وهو مغاير لمفهوم النحويين الخالفين في تقسيمهم الفعل إلى متعدٍّ ولازم.

وترجع تلك القدرة المولّدة في الفعل إلى هيمنة المحتوى الدلالي الخاص بالمقولة الفعلية على عمليات الربط في الجملة ويظهر ذلك المحتوى من خلال ثلاثة أضرب من السمات المعجمية lixical features يمتلكها الفعل هي:

أ - **السمات البنائية** structural features وينشيء الفعل بها محلاً تلازمياً هو محل الفاعل أو محل المسند إلى الفعل،كما تنشيء مجالاً اختيارياً لظرف الزمان.

وتعدّ هذا السمات خاصة بالفعل في العربيّة وتميّزه عن الفعل في بقية اللغات كالإنكليزية مثلاً. لكونها مرتبطة بالصيغة أو البناء وهو (فعل ويفعل).

ب - **السمات النحوية**: Suntactic features وينشئ الفعل بوساطة سماته هذه المجالات الأخرى الخاصة بالوظائف النحوية كمجالات المفعولين والحال والمفعول معه والمفعول له. وتدرك هذه السمات من عنصر الحدث في الفعل.

جـ - **السمات الدلالية** Semantic features وتعبّر هذه السمات عن المعاني المنطقية للحدث بعينه وتكون مسؤولة عن جلب الكلمات المتناسبة مع تلك المعاني لإشغال مجالات الوظائف النحوية كلها.

أمّا عملية تكوين الجملة الإسمية فتبدو وفي نظر سيبويه خاضعة لتلازم دلالي مابين المبتدأ والمبنى عليه فذكر المبتدأ يقتضي لزوماً ذكر مبنى عليه يكون هو المبتدأ في المعنى أو ظرفه (مكاناً أو زماناً). ويعدّ ظهور مجالات أخرى في هذا النمط دليلاً على اكتساب المبتدأ لمعنى الفعل كما في هذا الرجل منطلقا.

٣ - **مجال البنية** sturcture: إذ تنحو المقولات السابقة إلى أن تتخذ

لنفسها نمطاً بنائياً تتجمع فيه وقد بينت وجهة نظر سيبويه في هذا المجال قيام الجملة الأولية على وفق تصوّر بنائي متدرج فالجملة عنده عبارة عن بناء (نعني به تحديداً بناء اللبن المتعارف عليه أيام سيبويه) مكوّن من لبنتين، تكون اللبنة الأولى (الأساس) الذي تقوم عليها بقية المكونات وقد اصطلح عليها بالمسند وتكون اللبنة الثانية موضوعة على الأولى وترتفع عليها واصطلح عليها بالمسند إليه أو المبنى عليه. ويعني ذلك أن مفهوم سيبويه لبناء الجملة مفهوم عمودي لا أفقي وتختلف العلاقات التركيبية الفرعية عن هذا العلاقة الأساسية إذ تنحو تلك إلى تشكيلات بنائية فرعية ذات اتجاه أفقي داخل البناء الأساسي.

واعتمد هذا المجال على محاولة لإعادة النظر في مصطلحات سيبويه الخاصة بأركان الجملة الأساسية وهي (المسند والمسند إليه والابتداء والمبتدأ والمبنى عليه والفعل والفاعل والمفعول) التي جرى التعامل معها عند الخالفين بعيداً عن دلالاتها الأولى التي رأيناها ترتكز إلى تصوّر حقل إنشاء الجدار ونحوه.

٤ - **مجال المحتوى الدلالي** . تتمثل وجهة نظر سيبويه في هذا المجال التحليلي كون تركيب ما يعدُّ جملة متى ما استطاع أن يحيل متلقيه إلى محتوى دلالي تام؛ إذ تنحو الجملة التي هي وليدة السياق - إلى العمل على صياغته من جديد في حالة سماعها أو دراستها ومعنى ذلك أن المحتوى الدلالي للجملة هو السياق المأخوذ من الجملة ذاتها ويمكن التعبير عنه بالمخطط الآتي:

السياق يولّد **الجملة** تعطي **المحتوى الدلالي.**

٥ - **المجال القبلي** : وهو مجال الأصول الأولى للمقولات والبنى ويظهر هذا المجال خلف كل مجال من مجالات التحليل السابقة الذكر. وقد تمثلت وجهة نظر سيبويه في هذا المجال فيما اصطلحنا عليه بـ (نظرية الأصول عند سيبويه) ومفهوم (تمثيل ولم يتكلم به). إذ يرى سيبويه أن الإسم يكون في مرحلة سابقة عن البناء في حالة هي: الإفراد (بسيط) / واحد/ مذكر/ نكرة/ له بناء اسمي/ مكسوع بضمة قبلية تعبر عن/ (حالة الابتداء) / وتظهر هذه الحالة عندما لايكون الاسم واقعاً تحت تأثير أيٍّ من العوامل النحوية. ويعني ذلك كون وظيفة العامل تغيير الحالة الإعرابية لاجلبها (كما هو الحال عند بقية

النحويين).

وظهرت من خلال النظرية المذكورة طائفة من القوانين النحوية التي يؤدي عدم الانسجام معها إلى متسع الكلم من حقها في الإعراب الثلاثي (وهو التمكن) إلى إعراب ثنائي في ظاهرة معروفة في العربية بـ (الممنوع من الصرف).

وتلك القوانين هي:

١ - قانون الفعلية = الحدث + بناء[فعل أو يفعل]

٢ - قانون التعريف = أداة التعريف (أل) + النكرة.

٣ - قانون التأنيث = المذكر + علامة التأنيث (تاء التأنيث).

٤ - قانون الجمع = المذكر + علامة الجمع (ونَ أو ينَ/ات).

أما على المستوى التركيبي فقد كشفت الدراسة في هذا المجال عن وجود نمط أولي تبناه سيبويه للبنية الأولية (الصغرى) في الكلام هي (النمط الإسنادي). وقد مثل النمط الإسمي النمط الأصل (Kernel) فيما اصطلحنا عليه (بالبنية الافتراضية الصغرى للجملة العربية) إذ ترجع إلى هذا النمط جميع الجمل المتحققة في العربية. ورأينا أن النمط الإسنادي قد وضع بصورة أظهرت إحالة سيبويه به إلى النمط الإسمي فضلاً على كلامه الذي ذكرناه في تعضيد هذه النظرة. وكشفت الدراسة أيضاً اعتماداً على القدرة المحدودة لهذه الجملة- كون النمط الفعلي النمط الفعّال في العربية لقدرتها على الامتداد بتوليد المجالات المرتكزة على وجود الفعل في الجملة. ورأينا لهذا أن نصطلح على هذا النمط بـ (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية) ومع كونها محوّلة عن النمط الإسمي الأصل إلا أنها تسلك مسلك الجملة الأصل للجمل الفعلية المتحققة وتكون بمنزلة البنية العميقة Deep structure لتلك الجمل. وقد عملنا على وضع المخطط الآتي ليبيّن تتابع المجالات-على نحو دقيق في تلك البنية-والمخطط هو:

[الفعل] + [الفاعل المسند إلى] ← [المفعول الأول غير / التمييز] ← [المفعول الثاني] ← [المفعول الحال]

← [اسم] ← [ظرف الزمان / المفعول معه زمانيا] ← [ظرف المكان / المفعول معه مكانيا] ← [المفعول له]

لقد تمّ في إطار المجالات الخمسة السابقة التوصل إلى طائفة من النتائج المهمة في إدراك تلك المجالات ومن ثمّ إدراك مفهوم سيبويه للجملة وساحاول ايرادها فيما يأتي على وفق ترتيب مباحثها:

١ - لقد تبنّى سيبويه في كتابه منهج المفسرين في نظرهم إلى كتاب الله إذ عمل على وظيفة المفسّر فوظيفة اللغوي عند سيبويه هي تفسير كلام العرب وتعليله للوصول إلى مقاصدهم منه ولهذا فقد وظّف طائفة من الآليات في هذا التفسير وظهرت آلية المحتوى الدلالي فعّالة في هذا المنهج وتمثل المنهج التفسيري هٰهنا بمناظرته لبحث المفسرين عن أسباب النزول. وقد سعينا إلى تأكيد هذا المنهج عبر استقراء كلمة (تفسير) ونحوها إذ استعملها سيبويه في (١٥٠) مرة.

٢ - يعدّ عنصر الحدث العنصر الأكثر أهمية في المقولات الفعلية لا عنصر الزمان أو البناء (الصيغة) وذلك لامتلاكه القدرة التوليدية في إنشاء المجالات.

٣ - كشفت الدراسة كون الزمان عند سيبويه زماناً نحوياً يخضع للحدث بكل كيفياته من وقوعه فيما مضى أو استمراره أو كونه متوقعاً حدوثه أو يطلب أو يستفهم عنه وغير ذلك من كيفيات الأحداث. وتم في هذا السياق الكشف عن تقسيم جديد للافعال تبنّاه سيبويه أساساً لتقسيم الأفعال وذلك هو كون الأفعال تنقسم على:

أ - أفعال واقعة (أو واجبة)

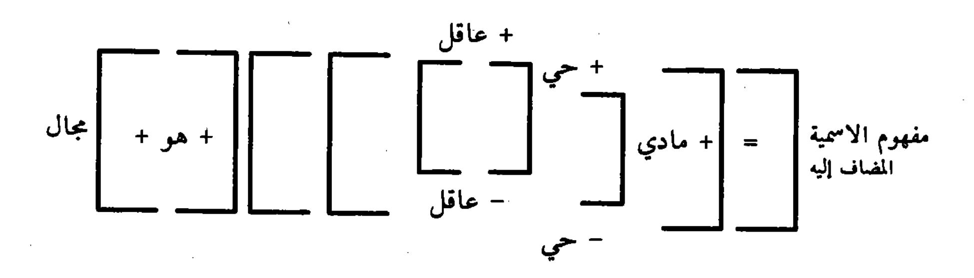
ب - أفعال غير واقعة (أو غير واجبة)

٤ - وضعت الدراسة ما اصطلح عليه (بالبنية المجردة للفعل) في إطار البحث عن مفهوم الفعليّة. وكان مخطط هذه البنية على الصورة التالية:

البنية المجردة للفعل = [حدث + زمان + بناء] + [محل المسند إلى الفعل (أو محل الفاعل)]

وتأكّد هذه البنية-فضلاً على كشفها على البنى الفعلية-كيفية التلازم بين الفعل والفاعل ومن ثمَّ فإن هذا المحل سيبقى ملاحظاً في التحولات كافّة التي تجري على الجملة الفعليّة. كما أن هذا التلازم سيفسّر حالة الرفع في الفاعل بكونها قريبة من الحالة القبليّة (حالة الابتداء). وهو مايعطي أولية للنمط الإسمي على النمط الفعلي.

٥ - كذلك سعت المدارسة في (مفهوم الإسمية) إلى وضع مخطط الإسميّة الذي يمثّل معياراً للكشف عن اسمية البنى في الجملة وهو:



وقد مثّل الضمير (هو) علاقة التعيين أو التحديد أو الاختصاص وهي السمة المشتركة والضرورية لوصف البنى بالإسميّة.

٦ - تجاوز مفهوم الظرفية عند سيبويه ظرفية الزمان والمكان إلى معانٍ ظرفية أُخرى هي: الحاليّة والمصاحبة والمشابهة والبدلية، إذ تشترك جميعها في قيامها على ملاحظة الشيء بالنسبة إلى شيء أخر بحيث يكون الأخير مجالاً يتحرّك الأول في حدوده.

٧ - لقد بينت الدراسة أن النداء يعمل مقيّداً دائماً للجملة، يختفي عندما يكون المخاطب متوجهاً إلى المتكلم. أما سلوكها النحوي فقد يكون قريباً إلى حالة الابتداء خاصة في المنادى المرفوع.

٨ - أثبتت الدراسة أن كتاب سيبويه كان قد كتب في ضوء تصورات امتازت عن عصرها كثيراً فالدرس اللساني عند الخليل وسيبويه-على ما بينه مبحث المحتوى الدلالي للجملة-درس تفسيريّ تعليلي يعتمد تقويم التركيب وبيان وجه الصحة والخطأ بوساطة معايير خلفية (نسبة إلى مصطلح الخُلْف)، متجاوزاً بذلك طائفة النحويين المعاصرين الذين تبنوا منهجاً شكلياً غايته معرفة الإعراب.

٩ - اعتمد سيبويه معيار (حسن السكوت) داخل مجال المحتوى الدلالي للإشارة إلى تمام هذا المحتوى من وجهة نظر المتكلم منعكسة على المخاطب. وكان هذا المعيار مهماً في صحة بعض التركيبات لاسيما النمط الثالث من انماط الجملة الذي تبناه سيبويه.

١٠ - تعامل سيبويه مع اللغة العربية بوصفها لغة خطابية قائمة في المجتمع وهي سمة قد افتقدتها المؤلفات النحوية اللاحقة. وهذا شيء يدعو إلى إعادة النظر في رأى المستشرقين في أنّ العربية الفصحى لم تكن لغة خطاب.

١١ - لقد تبنى سيبويه-في إطار المستوى القبلي-وجود نمط محوّل عن الأصل يعدّ في نظرنا نمطاً ثالثاً للجملة العربية وذلك النمط من نحو: فيها عبدالله وأين زيد. وهو أمر لم يشر إليه واحد من القدماء أو المحدثين.

١٢ - في مجال التأصيل الفكري كان الكتاب معبّراً عن فكر لغوي عميق ومتأمّل قام في عقليتين هما عقليتا الخليل وسيبويه رحمهما الله وهما منسجمان معاً إلى الدرجة التي لا يمكن الحكم بصواب محاولة الفصل بينهما، بل تعدّ هذه المحاولة فاشلة بأبعد حدودها.

١٣ - لقد أظهرت الدراسة نتيجة خطيرة في الدرس النحويّ العربي تمثلت في وجود مغايرة كبيرة بين نظرية الكتاب ونظرية النحويين الخالفين. وقد مثّل كتاب إن السراج (الأصول في النحو) وإعادة صياغة نظرية سيبويه لتخرج نظرية نحوية جديدة هي أقرب إلى النزعة المنطقية في فهم الجملة وعلاقة الربط بين

مكوناتها أو نظرية العامل منها إلى النزعة اللغوية. ولعل أبرز مظهر في هذا السياق المغايرة الاصطلاحية في استعمال مصطلحات المسند والمسند إليه فقد خالفوا سيبويه في الاصطلاح على المبتدأ بالمسند إليه وعلى المبنى عليه بالمسند نزوعاً منهم إلى التعبير عن القضية الحملية في المنطق.

توصيات الدراسة

١ - يوصي الباحث بتبني (نظرية الكتاب) في التحليل النحويّ، بوصفها منهجاً تكامليّاً حديثاً للدراسات اللغوية، إذ يمكّن منهج النظرية من تلافي العيوب التي اشتملت عليها المناهج الأخرى القديمة والحديثة وهو ما يقود إلى محاولة إعادة تقويم البحوث اللغوية السابقة ولاسيما تلك البحوث التي اقتصرت على الكتاب.

٢ - وتفسح هذه الدراسة مجالاً لدراسة موّسعة تحاول بيان درجة الانحراف الذي حصل فيما بين نظرية الكتاب ونظرية كتاب الأصول لابن السراج.

٣ - توصي الدراسة أيضاً بالوقوف عند المقتضب للمبرد ومحاولة دراسته على وفق منهج هذه الدراسة الخاصة بالنظرة الفيلولوجية في دراسة النصوص ثم عقد موازنة بينه وبين الكتاب.

وأخيراً فليست هذه الدراسة آخر المطاف مع الكتاب إذ يعتقد الباحث بأن نتيجةً مهمةً قد أفرزتها دراسته تتمثل في أن الكتاب لا يزال فيه المزيد وأنه يجب أن تقوم قراءة أُخرى وأُخرى تجعل منهما إعادة قراءة الكتاب. ولكن يجب أن يكون هدف ذلك الهمّ في كل الأحيان على ما يقول كارتر في آخر أحد بحوثه «إنّ هدفنا كان أن ندع سيبويه يترافع في قضيته بكلماته هو»[1].

(١) عشرون درهماً في كتاب سيبويه: ١٢٨.

ثبت المظان

- القرآن الكريم.

- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة/ علي مزهر الياسري/ منشورات وزارة الاعلام العراقية/ دار الحرية للطباعة/ ١٩٧٩.

- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة/ يحيى أحمد/ عالم الفكر/ مج-٢/ ع٣/ ١٩٨٩.

- إحياء النحو/ إبراهيم مصطفى/ مطبعة لجينة التأليف والترجمة والنشر/ ١٩٥٩.

- أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغويّ/ د خليل أحمد عمايرة/ د ط/ د ت.

- أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغويّ/ د خليل أحمد عمايرة/ د ط/ د ت.

- إشكاليات القراءة وآليات التأويل/ د نصر حامد أبو زيد/ المركز الثقافي العربي/ المغرب/ ط٤/ ١٩٩٦.

- الأشباه والنظائر في النحو/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) / تحـ: د عبدالعال سالم مكرم/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

- الأصول في النحو/ أبو بكر بي السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦ت) / تحـ: د عبدالحسين الفتلي/ مطبعة النعمان/ النجف الاشرف/ ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة/ د نايف خرما/ سلسلة عالم المعرفة-٩-/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت/ ١٣٩٨هـ-

١٩٧٨م.
ـ إعراب الفعل دراسة في الدلالة النحوية/ د غالب فاضل المطلبي/ مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية / ع٢/ ١٩٩٤.
ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/ مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) / دار الكتاب اللبناني/ مطبعة نهضة مصر/ ط٣/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
ـ الاقتضاء في التداول اللساني/ د عمر فاخوري/ عالم الفكر/ مج٢٠/ ع٣/ ١٩٨٩.
ـ الألسنية بين عبدالقاهر والمحدثين (جدل التراث والمعاصرة) / د رشيد عبدالرحمن العبيدي/ المورد/ دار الشؤون الثقافية العامة/ العراق/ مج١٨/ ع٣/ ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
ـ الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربيّة (الجملة البسيطة) / د ميشال زكريا/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
ـ الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية) / د ميشال زكريا/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
ـ الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية/ د ميشال زكريا/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
ـ أمهات نظرية فاردينان دي سوسير/ صالح الفرمادي/ ت: محمد الشاوش ومحمد عجينة/ بحث ملحق بكتاب (دروس في الالسنية العامّة) (ينظر الكتاب)
.
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ كمال الدين أبو البركات الانباري (٥١٣-٥٧٧هـ) ومعه الانتصاف من الإنصاف / محمد محيي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية/ بيروت/ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
ـ الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية/ د سمير شريف ستيتيّة/ المورد/ دار الشؤون الثقافية العامة/ العراق/ مج١٨/ ع١/ ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) /

ومعهُ كتاب بغية السالك إلى ألفية ابن مالك/ عبد المتعال الصعيدي/ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح واولاده/ بمصر/ ط٣/ ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

- الإيضاح في شرح المفصل/ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بن الحاجب النحوي (٥٧٠-٦٤٦هـ) / تحـ: موسى بناي العليلي/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- الإيضاح في علل النحو/ أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) / تحـ: د مازن المبارك/ دار النفائس/ مؤسسة مطابع معتوق/ بيروت/ ط٢/ ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- بحث زماني عن الاسم العربي/ أندري رومان/ حوليات الجامعة التونسية/ كلية الاداب والعلوم الانسانية/ ع٢٤/ ١٩٨٥.

- البحث النحوي عند الأصوليين/ د مصطفى جمال الدين/ منشورات وزارة الإعلام العراقية/ دار الرشيد للنشر/ ١٩٨٠.

- البنى النحويّة/ نوم جومسكي/ ت: د يؤيل يوسف عزيز/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٧.

- بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية/ د محمد عابد الجابري/ نشر وطبع مركز دراسات الوحدة العربية/ ط١/ ١٩٨٦.

- البنيوية وعلم الإشارة/ ترنس هوكز/ ت: مجيد الماشطة/ مطابع دار الشؤون الثقافية/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٦.

- تاج العروس من جواهر القاموس/ السيد محمد مرتضى الحسيني/ مركز الكتب الثقافية/ المطبعة الخيرية المنشأة بمصر/ ط١/ ١٣٠٦هـ.

- تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين/ جورج مونين/ ت: بدر الدين القاسم/ مطبعة جامعة دمشق/ ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب/ د محمد المختار ولد أبّاه/ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة/ مطبعة ديديكو/ المغرب/ ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية/ د محمد سليمان ياقوت/ دار المعرفة الجامعة/ الاسكندرية/ ط٢/ ١٩٨٨.

ـ التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن-دراسة دلالية مقارنة/ عودة خليل أبو عودة/ مطبعة المنار/ الاردن/ ط١/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ـ التطور النحوي للغة العربية/ برجشتراسر/ ت: د رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض/ مطبعة المجد/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ـ تعليقات السيرافي على كتاب سيبويه/ هوامش كتاب سيبويه/ ينظر الكتاب.

ـ التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / الفخر الرازي (ت٦٠٤هـ) / دار الفكر/ مج ٢٣-٢٤/ ط٣/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ـ التفكير العلمي/ د فوائد زكريا/ سلسلة عالم المعرفة-٣-/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت/ مطابع الوطن/ ط٣/ ١٩٨٨.

ـ التفكير اللساني قي الحضارة العربية/ د عبد السلام المسدي/ الدار العربية للكتاب/ ليبيا/ مطبعة الشركة التونسية/ ١٩٨١.

ـ تنوير المقباس من تفسير ابن عباس/ محمد بن يعقوب المجد الفيروز آبادي/ دار الفكر/ بيروت/ د ط/ د ت.

ـ التوطئة/ أبو علي الشلوبيني/ تحـ: يوسف أحمد المطوّع/ دار التراث العربي للطباعة والنشر/ القاهرة/ ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

ـ الجامع لأحكام القرآن/ أبو عبد الله القرطبي/ دار الكتاب العربي للطباعة/ مج ١٣-١٤/ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م مصورة عن طبعة دار الكتب.

ـ الجملة العربية تأليفها وأقسامها/ د فاضل صالح السامرائي/ منشورات المجمع العلمي العراقي/ مديرية دار الكتب للطباعة والنشر/ بغداد/ ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

ـ الجملة العربية: دراسة لغوية نحويّة/ د محمد إبراهيم عبادة/ منشأة المعارف للنشر/ مطبعة بور سعيد للطباعة/ ١٩٨٨.

ـ الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة/ د نعمة رحيم العزاوي/ المورد/ دار الشؤون الثقافية العامة/ العراق/ مج١٠/ ع (٣ + ٤) / ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

ـ الجملة في نظر النحاة العرب/ د عبد القادر المهيري/ حوليات الجامعة التونسية/ ع٣/ ١٩٦٦.

ـ جمهرة اللغة/ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) / تحـ: د رمزي بعلبكي/ دار العلم للملايين، بيروت/ ط١/ ١٩٨٧.

ـ جوانب من نظرية النحو/ نعوم جومسكي/ ت: مرتضى جواد باقر/ مطابع جامعة الموصل/ العراق/ ١٩٨٥.

ـ حول بعض القضايا الجدليّة لنظرية القواعد التوليدية/ د مازن الوعر/ مجلة اللسانيات/ ع٦/ ١٩٨٢.

ـ الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جني/ تحـ: محمد علي النجار/ الجزء الأول/ دار الهدى للطباعة والنشر/ بيروت/ ط٢/ الجزء الثاني/ مطبعة دار الكتب المصرية/ ط٢/ ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م الجزء الثالث/ مطبعة دار الكتب المصرية/ ط١/ ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.

ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه/ د مهدي المخزومي/ دار الرائد العربي/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦.

ـ الدرس الصوتي عند رضي الدين الاسترابادي (٦٨٨هـ) / حسن محمد جواد الأسدي/ رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة مقدمة إلى قسم اللغة العربية/ كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية/ ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

ـ دروس في الألسنية العامّة/ فردينان دي سوسير/ ت: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة/ الدار العربية للكتاب/ ليبيا/ ١٩٨٥.

ـ الدلالة الزمنية لفعل الأمر/ د فاضل صالح السامرائي/ ضمن كتاب: بحوث في اللغة والادب: / اعداد وأشراف د سهام الفريح/ مكتبة المعلا/ مطبعة الفيصل/ الكويت/ ط١/ ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

ـ دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه/ موسى إبراهيم موسى حسن الشلتاوي/ رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية الدراسات العليا/ الجامعة الاردنية/ ١٤١١هـ-١٩٩١م.

ـ الزاهر في معاني كلمات الناس/ أبو بكر محمد بن القاسم الإنباري (ت٣٢٨هـ) / تحـ: د حاتم صالح الضامن/ طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية

العامة/ بغداد/ ط٢/ ١٩٨٧م.

ـ الزمن واللغة/ مالك يوسف المطلبي/ رسالة دكتوراه/ مقدّمة إلى قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ـ سر صناعة الإعراب/ أبو الفتح عثمان بن جني النحوي/ تحـ: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين/ الجزء الأول/ شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

ـ السياق في الفكر اللغوي عند العرب/ د صاحب أبو جناح/ الاقلام/ دار الشؤون الثقافية/ العراق/ ع٣-٤/ ١٩٩٢.

ـ سيبويه إمام النحاة/ علي النجدي ناصف/ مكتبة النهضة/ مطبعة لجنة البيان العربي/ مصر/ ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م.

ـ سيبويه حياته وكتابه/ د أحمد أحمد بدوي/ مكتبة نهضة مصر بالفجالة/ مصر/ د ت.

ـ سيبويه: حياته وكتابه/ د خديجة الحديثي/ منشورات وزارة الإعلام/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك/ تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ ط١/ ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري (٦٩٨-٧٦٩هـ) ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل/ محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة/ ط١٤/ مطبعة إوفسيت منير/ بغداد/ ١٩٨٦.

ـ شرح الحدود النحويّة/ عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) / دراسة وتحـ: د زكري فهمي الآلوسي/ دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل/ ١٩٨٨.

ـ شرح شافية ابن الحاجب/ محمد بن الحسن رضى الدين الإستراباذي (ت٦٨٨هـ) / تحـ: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- شرح الصدور لشرح زوائد الشذور/ شمس الدين أبو عبدالله البرماوي (ت٨٣١هـ) دراسة وتحـ: د نبهان ياسين/ مجلة كلية آداب المستنصرية/ ع١٨ + ١٩/ ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- شرح عُيون الإعراب/ أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) / تحـ: د حنا جميل حداد/ مطبعة المنار/ الاردن/ ط١/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

- شرح الكافية/ كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب/ شرحها محمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٨هـ) دار الكتب العلمية/ بيروت/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) / تحـ: د رمضان عبد التواب و د محمود فهمي حجازي و د محمد هاشم عبدالدايم/ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب/ مصر/ ١٩٨٦.

- شرح المفصل/ موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) / عالم الكتب/ بيروت/ د ت.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/ أبو الحسين أحمد بن فارس/ تحـ: مصطفى الشويمي/ مؤسسة أ بدران/ بيروت/ ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

- الضرورة الشعريّة دراسة أسلوبية/ السيد إبراهيم محمد/ دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع/ ط١/ ١٩٧٩.

- طبقات النحويين واللغويين/ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) / تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف بمصر/ د ت.

- ظاهر الإهمال في النحو العربي/ سعيد البطاطي/ رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة مقدمة إلى قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ الجامعة المستنصرية/ ١٩٩٨.

- ظاهرة التنوين في العربية الأصول والوظيفية/ د غالب المطلبي/ مجلة كلية التربية/ المستنصرية/ ع٢/ ١٩٩٥.

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي/ د فتحي عبد الفتاح الدجني/ وكالة المطبوعات/ الكويت/ ط١/ ١٩٧٤.

- ظاهرة الممنوع من الصرف في العربية/ د غالب فاضل المطلبي ود مالك

يوسف المطلبي/ مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية/ ع٣/ ١٩٩٤.

ـ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي/ د خليل أحمد عمايرة/ د مط/ د ت/ .

ـ العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب/ يوهان فك/ مع تعليقات شبيتالر/ ت: د رمضان عبدالتواب/ مكتبة الخانجي/ المطبعة العربية الحديثة/ بالقاهرة/ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

ـ العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد/ هنري فليش/ ت: د عبدالصبور شاهين/ دار المشرق/ بيروت/ ط٢/ ١٩٨٣.

ـ العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث) / د حلمي خليل/ دار المعرفة الجامعية/ الفنية للطباعة والنشر/ الاسكندرية/ ط١/ ١٩٨٨.

ـ عشرون درهماً في كتاب سيبويه/ م ج كارتر M G CARTER / ت: د عبداللطيف الجميلي و د حاتم صالح الضامن/ المورد/ دار الشؤون الثقافية العامة/ العراق/ مج١٦/ ع١/ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

ـ علم الدلالة/ د أحمد مختار عمر/ مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع/ مؤسسة الخليج للطباعة والنشر/ الكويت/ ط١/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ـ علم الدلالة السلوكي/ ت: مجبد الماشطة/ الموسوعة الصغيرة-١٧٩/ دائرة الشؤون الثقافية للنشر/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

ـ علم اللسان/ انطوان ماييه/ ملحق بكتاب/ النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة/ د محمد مندور/ دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة/ القاهرة/ د ت.

ـ علم اللغة الاجتماعي/ د هدسون/ ت: د محمد عبدالغني عيّاد/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٧.

ـ علم اللغة الاجتماعي عند العرب/ د هادي نهر/ ساعدت جامعة بغداد في طبعه/ .

ـ علم اللغة بين التراث والمعاصرة/ د عاطف مدكور/ دار الثقافة للنشر والتوزيع/ دار التوفيق النموذجية/ مصر/ د ت.

- علم اللغة بين القديم والحديث/ د عبدالغفار حامد هلال/ مطبعة الجبلاوي/ ط٢/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- كتاب العين/ أبو عبدالرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)/ تحـ: د مهدي المخزومي و د إبراهيم السامرائي/ دائرة الشؤون الثقافية العامة/ دار الحرية للطباعة/ بغداد.

- الجزء السادس/ ط٢/ ١٩٨٦.

- الجزء السابع/ ط٢/ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤.

- الفراهيدي عبقريّ من البصرة/ د مهدي المخزومي/ دائرة الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط٢/ ١٩٨٩.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة/ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ) تحـ: د حسن موسى الشاعر/ دار البشير للنشر والتوزيع/ الاردن/ ط١/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- الفعل زمانه وأبنيته/ د إبراهيم السامرائي/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت/ ط٣/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الفعل في كتاب سيبويه-دراسة نحوية/ عبدالحق أحمد محمد/ رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ جامعة بغداد/ ١٩٩٦.

- الفعل والزمن/ د عصام نورالدين/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- فقه اللغات السامية/ كارل بروكلمان/ ت: د رمضان عبدالتواب/ منشورات جامعة الرياض/ ١٩٧٧.

- فهم اللغة (نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي) / تيرينس موور وكريستين كارلنغ/ ت: د حامد حسين الحجاج/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط١/ ١٩٩٨.

- في بناء الجملة العربية/ د محمد حماسة عبداللطيف/ دار القلم/ الكويت/ ط١/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- في علم اللغة/ د غالب فاضل المطلبي/ الموسوعة الصغيرة (٢٢٦) / مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ١٩٨٦.

- في النحو العربي،نقد و توجيه/ د مهدي المخزومي/ المكتبة العصرية/ بيروت/ ط١/ ١٩٦٤م.

- القاموس المحيط/ مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي/ دار الفكر/ بيروت/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث،مدخل/ د مازن الوعر/ دار كلاس/ مطبعة العجلوني/ سوريا/ ط١/ ١٩٨٨.

- قضايا شعريّة/ رومان ياكبسون/ دار توبقال/ المغرب.

- قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد/ د سعيد جاسم الزبيدي/ دار أسامة للنشر والتوزيع/ الاردن/ ط١/ ١٩٩٨.

- قواعد تحويلية للغة العربية/ د محمد علي الخولي/ دار المريخ/ السعودية/ ط١/ ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

- الكتاب-كتاب سيبويه/ أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٥) / تحـ: عبدالسلام محمد هارون/ عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت (د ت) / وهي النسخة المعتمدة في الدراسة.

- كتاب سيبويه/ أبو بشير عمرو بن عثمان بن سيبويه/ المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق/ مصر/ ط١/ ١٣١٦هـ (وترد الإشارة إليها بـ (بولاق) .

- الكتاب-كتاب سيبويه-مقدمة الكتاب/ تحـ: د محمد كاظم البكاء/ المورد/ دار الشؤون الثقافية العامة/ العراق/ مج١٩/ ع١/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- كشف المشكل في النحو/ علي بن سليمان اليمني (ت٥٩٩هـ) / تحـ: هادي عطية مظر/ مطبعة الارشاد/ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- لسان العرب/ ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري (٧١١هـ) / مصورة عن طبعة بولاق/ الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة/ مطبعة كوستاتوماس وشركاؤه.

- اللسانية التوليدية والتحويلية/ د عادل فاخوري/ دار الطليعة/ بيروت/ ط٢/ ١٩٨٨.

- اللغة الأكدية (البابلية-الآشورية) تاريخها وتدوينها وقواعدها/ د عامر سليمان/ دار الكتب للطباعة والنشر/ الموصل/ ١٩٩١.

- اللغة بين المعيارية والوصفية/ د تمام حسان/ دار الثقافة/ مطبعة النجاح الجديدة/ الدار البيضاء/ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- اللغة العربية معناها ومبناها/ د تمام حسان/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٧٩.

- اللغة والعقل/ نعوم جومسكي/ ت: بيداء علي العلكاوي/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ١٩٩٦.

- اللغة والفكر/ د نوري جعفر/ نشر وتوزيع مكتبة التومي/ الرباط/ ١٩٧١.

- اللغة والمعنى والسياق/ جون لاينز/ ت د عباس صادق الوهاب/ دار الشؤون الثقافية/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٧.

- اللمع في العربية/ أبو عثمان بن جني/ تحـ: فائز فارس/ دار الأمل للنشر والتوزيع ومكتبة الكندي/ الاردن/ ط١/ ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

- اللهجات العربية الغريبة القديمة/ حايم رابين/ ترجمة: د عبدالرحمٰن أيوب/ ذات السلاسل للطباعة والنشر/ الكويت/ ١٩٨٦.

- مباحث في النظريّة الألسنية وتعليم اللغة/ د ميشال زكريا/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ ط١/ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- المثلث/ ابن السيد البطليوسي (٤٤٤هـ-٥٢١هـ) / تحـ ودراسة: صلاح مهدي الفرطوسي/ دار الرشيد للنشر/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- مجمع الأمثال/ أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ) قدّم له وعلق عليه: نعيم حسين زرزور/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- محاضرات (اتجاهات البحث اللغويّ الحديث) / ألقاها د غالب فاضل المطلبي على طلبة الدكتوراه/ بقسم اللغة العربية/ كلية التربية/ الجامعة المستنصرية للعام الدراسي٩٧/ ١٩٩٨ (مدونة الباحث) .

- محاضرات (كتاب نحوي قديم) / ألقاها د غالب فاضل المطلبي على طلبة الدكتوراه/ بقسم اللغة العربية/ كلية التربية/ الجامعة المستنصرية/ للعام الدراسي٩٧/ ١٩٩٨.

- المحيط في اللغة/ الصاحب اسماعيل بن عباد (٣٢٦-٣٨٥هـ) / تحـ: محمد حسن آل ياسين/ منشورات وزارة الاعلام العراقية/ دار الرشيد للنشر/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ط١/ ١٤٠١هـ-١٩٨١م (الجزء الثالث) .

- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي/ دار الرسالة/ الكويت/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.

- المدارس النحويّة/ د خديجة الحديثي/ مطبعة جامعة بغداد/ ط٢/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- مدخل إلى دراسة الجملة العربية/ د محمد أحمد نحلة/ دار النهضة العربية/ بيروت/ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- مدرسة براغ اللغوية/ د أحمد مختار عمر/ محلة كلية الآداب والتربية/ الكويت/ ع١١/ ١٩٧٧.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ د مهدي المخزومي/ مطابع دار الرائد العربي/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- مذكرات في فقه اللغة العربية/ محاضرات بول كراوس على طلبة الليسانس بقسم اللغة العربية من كلية الآداب سنة١٩٤٤م/ (مصورة د غالب المطلبي عن مخطوطة د مهدي المخزومي) .

- المسائل العسكريات في النحو العربي/ أبو علي النحوي (٢٨٩-٣٧٧هـ)/ تحـ: د علي جابر المنصوري/ مطبعة جامعة بغداد/ ط١/ ١٩٨٢.

- مشكلة البنية/ د زكريا إبراهيم/ مكتبة مصر/ دار مصر للطباعة/ ١٩٧٦.

- معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) / تحـ: محمد علي النجار/ الجزء الثاني/ الدار المصرية للتأليف والنشر/ الجزء الثالث/ عالم الكتب/ ط٣/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- معاني النحو: د فاضل صالح السامرائي/ مطبعة التعليم العالي في الموصل/ العراق/ ١٩٨٩.

- المعجم الفلسفي/ مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ عالم الكتب/ بيروت/ مصورة على مطبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميري/ القاهرة/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- معجم مقاييس اللغة/ أبو الحسين أحمد بن فارس/ تحـ: عبدالسلام محمد هارون/ دار الفكر للطباعة والنشر/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي/ د يحيى أحمد/ المجلة العربية للعلوم الانسانية/ جامعة الكويت/ مج٤/ ع١٦/ ١٩٨٤.

- مغنى اللبيب عند كتب الأعاريب/ جمال الدين بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) / تحـ: د مازن المبارك ومحمد علي حمدالله/ دار الفكر/ بيروت/ ط٦/ ١٩٨٥.

- المفصل في علم العربية/ جارالله محمد بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)/ عنى بنشره: محمود توفيق/ القاهرة.

- مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي/ د محمد خير الحلواني/ المناهل/ وزارة الشؤون الثقافية/ الرباط/ س١٠/ ع٢٦/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي في كتاب سيبويه/ د غالب فاضل المطلبي وحسن عبد الغني الأسدي/ مخطوط أُعدّ ١٩٩٩.

- المقاربة التداولية/ فرانسواز أرمينكو/ ت: د سعيد علوش/ مركز الانماء القومي/ الرباط/ ١٩٨٦.

- (كتاب) المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) / تحـ: د كاظم بحر المرجان/ د مط/ د ت.

- المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة/ عالم الكتب/ د ت/ د ط.

- المقرَّب/ علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ) / تحـ: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري/ مطبعة العاني/ بغداد/ ط٢/ ١٩٨٦.

- المقصور والممدود/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) / تحـ: ماجد الذهبي/ مؤسسة الرسالة/ ط١/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- ملامح من النظرية التوليدية التحويلية لجومسكي في التراث العربي دراسة نحوية بلاغية/ د هادي نهر/ بحث مخطوط/ أُعدّ ١٩٨٩.

- من أسرار اللغة/ د إبراهيم أنيس/ مكتبة الانجلو مصرية/ ط٣/ ١٩٦٦.

- من أعلام البصرة سيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه/ د

صاحب جعفر أبو جناح/ منشورات وزارة الاعلام العراقية/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

- من الانماط التحويلية في النحو العربي/ د محمد حماسة عبد اللطيف/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ د ت.

- مناهج البحث في اللغة/ د تمام حسان/ دار الثقافة/ مطبعة النجاح الجديدة/ الدار البيضاء/ ١٩٧٩.

- المنطق/ محمد رضا المظفر/ مطبعة النعمان/ النجف الأشرف/ ط٤/ ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- منطق البحث العلمي (تحليل منطقي لأصول الفكر العلمي والطرق العلمية في ضوء النظريات المعاصرة/ الجزء الثاني من نظرية العلم/ د ياسين خليل/ مطبعة دار الكتب/ بيروت/ ط١/ ١٩٧٤.

- منطق المشرقيين/ أبو علي ابن سينا/ تقديم د شكري النجار/ دار الحداثة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨٢.

- منهج البحث اللغويّ وعلم اللغة الحديث/ د علي زوين/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٦.

- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ/ د محمد كاظم البكاء/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٩.

- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه/ نوزاد حسن أحمد/ رسالة دكتوراه مقدّمة على (الآلة الكاتبة) ١٩٩١.

- موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) / هـ روبنز/ ت: د أحمد عوض/ عالم المعرفة- ٢٢٧/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الموسوعة الفلسفية/ لجنة من العلماء والاكاديميين السوفيتيين/ ت: سمير كرم/ دار الطليعة للطباعة والنشر/ بيروت/ ط٦/ ١٩٨٧.

- الموسوعة الفلسفية/ د عبدالمنعم الحفني/ دار ابن زيدون للطباعة والنشر/ ط١/ د ت.

- النحو بين عبدالقاهر وتشومسكي/ محمد بن عبدالمطلب/ فصول مجلة

النقد الأدبي (الأسلوبية) / الهيئة العامة للكتاب/ مج٥/ ع١/ ١٩٨٤.

ـ النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) / د عبده الراجحي / دار المعرفة الجامعية/ مطبعة الانتصار/ الاسكندرية/ ١٩٨٨.

ـ النحو الوافي/ د عباس حسن/ دار المعارف/ مصر/ ط٥/ د ت.

ـ النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي/ د محمد حماسة عبداللطيف/ د ط/ مصر/ ط١/ ١٩٨٣.

ـ نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد (دراسة عن منهج سيبويه في النحو)/ مايكل جي كارتر/ ت: عبدالمنعم آل ناصر/ المورد/ دار الشؤون الثقافية العامة/ مج٢٠/ ع١/ ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

ـ نشأة النحو العربي من خلال كتاب سيبويه/ المستشرق جيرار نروبو/ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني/ ب١/ ع١/ ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

ـ نظام الرتبة في نظريّة النحو العربي/ د مالك يوسف المطلبي/ مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية/ ع٤/ ١٩٩٤.

ـ النظريات النحويّة والدلالية في اللسانيات التحويليّة والتوليديّة: محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي/ د مازن الوعر/ مجلة اللسانيات/ ع٦/ ١٩٨٢.

ـ نظرية البنائية في النقد الأدبي/ د صلاح فضل/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط٣/ ١٩٨٧.

ـ نظرية تشومسكي اللغوية/ جون لونز/ ت: د حلمي خليل/ دار المعرفة الجامعية/ ط١/ ١٩٨٥.

ـ النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي/ د عبد القادر المهيري و د عبدالسلام المسدي و د حمادي صمود/ الدار التونسية للنشر/ المطبعة العربية/ تونس/ ١٩٨٨.

ـ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث/ د نهاد الموسى/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي

(ت٩١١هـ)/ تحـ وشرح: عبدالسلام محمد هارون و د عبدالعال سالم مكرم/ دار البحوث العلمية/ الكويت/ ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م/ الجزء الأول.

- الوظائف التداولية في اللغة العربية/ د أحمد المتوكل/ منشورات الجميعة المغربية للتأليف والترجمة والنشر/ نشر وتوزيع دار الثقافة/ مطبعة النجاح الجديدة/ الدار البيضاء/ ط١/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

المظان باللغة الإنكليزية

Introducing Applied lingnistic, by s pit Corder,penguin Enducatior Great,Britain,1973.

An Introductory Transformational Grammar, by Brucels,Prentice-Hall,United States of America,1971.

A Dictionary of Liguitics and Phonetics,by David Crystal Great, Britain,1988.

Sibawayhi's concept of Basic sentence Patterns in view of Quirk's Grammar,by Ghalib Al-Muttalibi.

A University Grammar of English,By Randolf Quirk London, Longman,1973. 190


أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

فهرس المحتويات

الفصل الأوّل

منهج سيبويه في التحليل النحويّ

الفصل الثاني

مفهومات عناصر الجملة العربية